

صدُّ التَّشنيع

بردِّ ما صدرَ عن الشيخ ربيع!

مِن الإسقاطِ!! والتبديع!!!



١٤٣٢هـ - ٢٠١١م

- الطبعة الأولى -



دراسات في المنهج:

(٢)

صدُّ التَّشنيع

بردِّ ما صدرَ عن الشيخ ربيع!
مِن الإسقاطِ!! والتبديع!!!

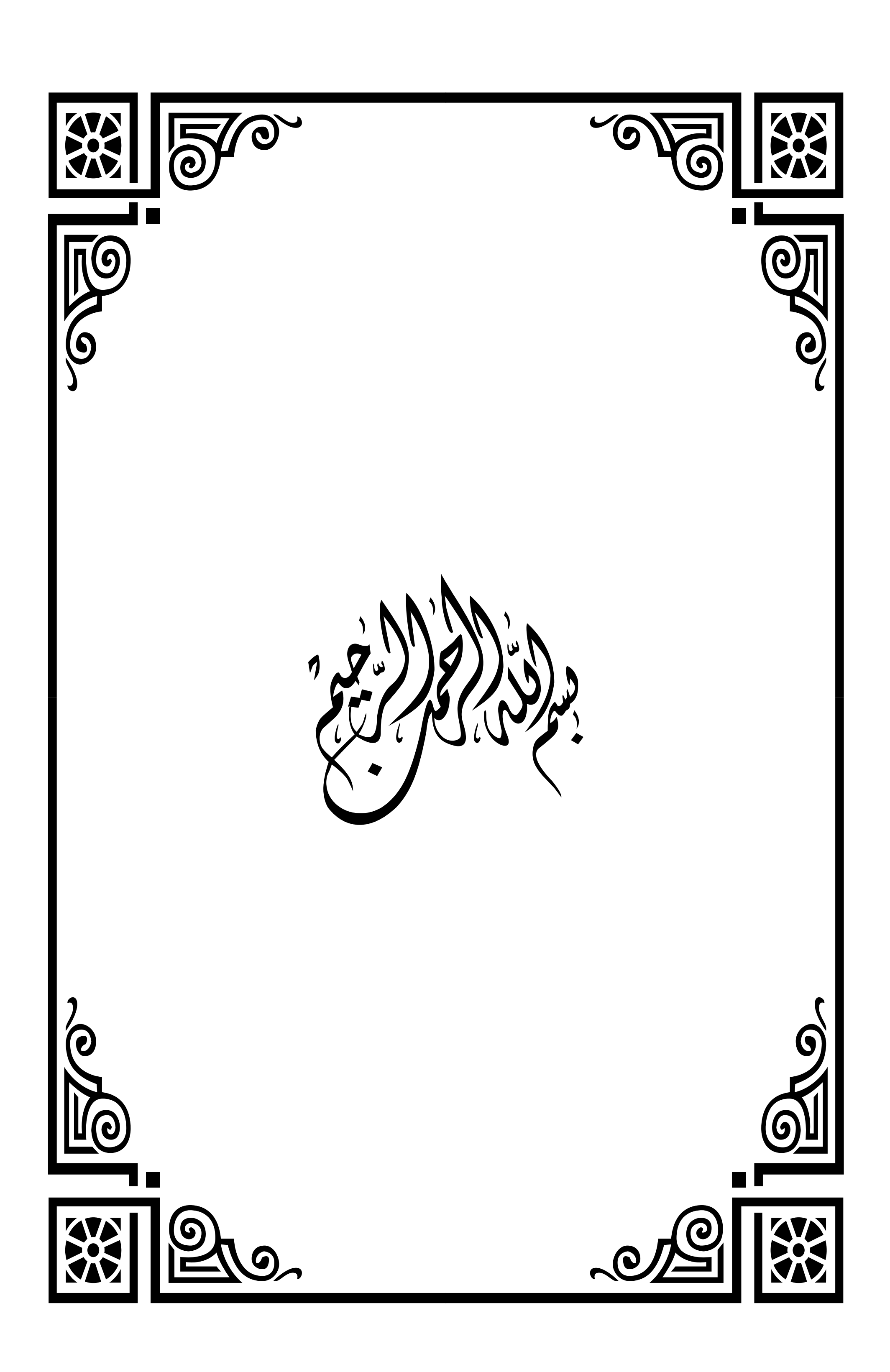
ومعه:

التعقيب الأثري على (مُوافقات!) الشيخ عُبيد الجابري!

كتبه

علي بن حسن بن علي بن عبد الحميد
الحلبيّ الأثريّ

- عفا اللهُ عنهُ - بمنِّه -


بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

إِنَّ الحَمْدَ للهِ، نَحْمَدُهُ، وَنَسْتَعِينُهُ، وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللهِ مِن شُرُورِ أَنْفُسِنَا، وَسَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللهُ؛ فَلا مُضِلَّ لَه، وَمَنْ يُضْلِلْ؛ فَلاَ هَادِيَ لَه.

وَأَشْهَدُ أَنْ لا إِلَهَ إِلاَّ اللهُ -وَحْدَهُ لا شَرِيكَ لَه-.

وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّداً عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ﴾ .

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا﴾ .

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا﴾ .

أما بعد:

فما أجملَ ما ابتَدَأَ به فضيلةُ الأخ الكبير، الصديق الشيخ العلامة، الوزير الأَثير أبي مُحَمَّدٍ صالح بن عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ -نَفَعَ اللهُ بعلُومِه- كتابَهُ القيِّم «هذه مفاهيمُنا» -لـمَّا قالَ-:

«إنَّ الفتنَ في هـذا الزَّمـان تتابعـتْ، وتَنَوَّعَـت، وتكـاثَرَت؛ فمِنها الفـاتِنُ للجَوارح، ومنها الفاتنُ للقُلوب، ومنها الفتَّانُ للعُقول والفُهوم.

وقد خاضَ أُناسٌ في الفـتنِ غـيرَ مُبـالِين! وخـاضَ أُنـاسٌ غـيرَ عالِــمِين!! وخاضَ فِئامٌ عالِمِين!!! وخاضَت جماعاتٌ مُقلِّدين!!!!

حتَّى أصبحَ ذو القَلبِ الحيِّ يُنكِرُ مَن يراهُ وما يَراهُ؛ فـلا الوُجـوهُ بـالوُجوه التي يعرف! ولا الأعمالُ بالأعمالِ التي يَعهد! ولا العُقـولُ بـالعُقول المُستنِيرَة! ولا الفُهوم بالفُهوم المُنيرَة!!

فهو مخالطٌ للناسِ بجسمِه، مُزايـلٌ لهـم بعمَلِـه، يَعـيشُ في غُربتِـه بَـيْنَ بنِـي جِلدَتِه، حتّى يأذنَ اللهُ بحلولِ الأجلِ، فيلحقَ -إنْ عَفَا اللهُ وغَفَـرَ- بمَـن يَفُـكُّ غُربتَهُ، ويُؤنِسُ وَحشتَه»...

... وهو كلامٌ فَصْلٌ عِلميّ، يكشفُ الواقعَ الحيَّ العَمليّ، بما يحملُهُ مِـن أثـرٍ سَلبيّ، لا يُدرِكُهُ إلاّ كُلُّ ذكيّ، ويَغيبُ -ويُغَيَّبُ!- عن البَليدِ والعَيِيّ!

استحضَرْتُ هذا الكلامَ المنضبطَ المَوزُون لِـمَا رأيتُهُ مِن واقعٍ مُتغيِّرٍ؛ شَعَرْتُ مِن خلالِهِ أنَّ دعوتَنـا الـسلفيَّة -وإنْ كَثُـرَ رُوَّادُهـا، وارتَفَـعَ لِواؤُهـا!- لكنَّهـا -وللأسَفِ- في بعضِ الجوانبِ- في تقهقر منهجيّ؛ تأسَفُ له القُلوبُ، وتـدمعُ له العُيون...

فلقد صارَ التقليدُ سِمَةً بارزةً...

والتعصُّب علامةً فارقةً...

والتشدُّدُ صورةً لازِمَةً...

إلاّ عند مَن رَحِمَ اللهُ... وقليلٌ ما هُم...

فواغَوْثاه...

أينَ الدَّعوةُ السلفيَّةُ في عصرِها المنهجيِّ الذهبيِّ أيَّامَ مشايخِنا الكُبَرَاء -ابن باز، والألبانيّ، وابن عثيمين-؟!

أين الدعوةُ السلفيَّةُ في عصرِها المنهجيّ الذهبيّ أيّام المحبَّةِ والإخاء، والمودَّة والوفاء؟!

أين الدَّعوةُ السلفيَّةُ في عصرِها المنهجيِّ الذهبيِّ أيّام الاجتهادِ والعَطاء، والتَّناصُحِ والوَلاء؟!

أين الدعوةُ السلفيَّةُ في عصرِها المنهجيِّ الذهبيِّ أيّام مُواجهة الأعداء، وتعاضُد الإخوةِ والأصدقاء؟!

... تذكَّرْتُ هذا التاريخَ -كُلَّهُ- في اعتِصارٍ وابْتِسارٍ- لـمَّا تكاثَرَتْ عليَّ التَّساؤُلاتُ، وتوارَدَتْ إليَّ الاستفسارات: جَرَّاءَ هذا الواقعِ الجديدِ (المتجدِّد!) مِن التبديعِ والتضليل! والإسقاطِ والتجهيل! والرَّمْيِ بأشدِّ عِباراتِ التجريحِ وأقذعِها -مع التَّزمير والتطبيل!-!!

كُلُّ ذلك بالظُّنون والأوهام...

كُلُّ ذلك بالشُّكوكِ والاتِّهام...

كُلُّ ذلك بغيرِ رحمةٍ ولا استِرحام..

وهأنَذَا أتأمَّلُ -مرَّةً أُخرَى، وأُخرَى، وأُخرَى!- تِلكُمُ الاتِّهامات، وهاتيكَ العِبارات الغليظات، وما إليها مِن أحكامٍ عن الحقِّ بعيدات -بلْ مكذوباتٍ مُفترَيات-:

فلمْ أرَ مِن جديد !

ممَّا ثَبَّتَنِي به اللهُ -تعالى- وله الحمدُ والفضلُ والمِنَّةُ- على ما أنا عليه مِن حقٍّ أكيد...

نَعَم؛ أنا أُخطِئُ، وأُخطِئُ، وأُخطِئُ...

ولكنِّي لا أقولُ كما قال (بعضُ الناس!): أنا لا (أعرِفُ) لي خطأً!!

ولعلَّهُ(!) أرادَ أنْ يَقولَ: أنا لا (أعترِفُ!) أنَّ لي خطأً!!

غَفَرَ اللهُ له، وهداهُ...

ولكنِّي -أيضاً- لا أتعمَّدُ -بإذنِ الله- الخطَأَ، ولا أُكابِرُ الحقَّ؛ فما ظَهَرَ لي مِن صوابٍ خَضَعَتْ لهُ عُنُقِي! وذلَّت له رقبتي!

لقد جَعَلُوا الاجتِهاديَّاتِ السائغاتِ باباً للتضليلات...

وجعلُوا الإلزاماتِ الواهِناتِ طريقاً للافتِراءات...

فهل سينصُرُ اللهُ هؤلاء وهُم بهذا الباطلِ يَقُولُون، وعلى هذا الخَلَل مُكِبُّون؟!

وهل سَيُوَفِّقُهُم ربُّهُم وهُم ظالِمُون ظالِمُون؟!

فأقولُ -أخيراً- لكلِّ المُتسائلين، والمُستفسِرين:

ليس عندِي مِن جديدٍ أقولُهُ؛ لأَنَّهُ ليس (عندَهُم) مِن جديد يذكُرُونَهُ!

فلماذا التَّكرارُ والاجترارُ -آناءَ اللَّيلِ وأطرافَ النَّهار-؟!

والظُّلْمُ ظُلُماتٌ...

وحبلُ الكذِبِ قصير!

وذو الحقِّ منصورٌ -ولو بعدَ حين-...

... ووصيَّتي لإخوانِي -جميعاً- مِن طَلَبَةِ العلمِ -بحَسب تنوُّع درجاتِهِم -أينما كانُوا-:

اصبِرُوا ...

وترفَّقُوا...

وتلطَّفُوا...

نعَم؛ لكُم الحقّ أنْ تردُّوا، وتُبيِّنُوا، وتُدافِعُوا...

لكنْ؛ بِلِينِ القَول، وحُسنِ العِبارة، وجَميلِ الكَلام، و«**إنَّ الرِّفقَ لا يكونُ في شيءٍ إلاّ زانَه**»[1]...

وتذكَّرُوا إخوانِي -دائماً-:

أنَّ (كُلَّ واحدٍ مِنَّا مَسؤولٌ عمَّا يكتُبُهُ أمامَ الله وأمامَ خَلقِهِ) -قاعدةً كُبرَى شاملةً-؛ فقد قالَ اللهُ -تعالى-: ﴿مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾..

(١) رواهُ مُسلم (٢٥٩٤) عن عائشةَ -رضيَ اللهُ عنها-.

و«هل يَكُبُّ النـاسَ في النـارِ عـلى وُجـوهِهِم -أو مَنـاخِرِهم- إلاّ حـصائدُ أَلْسِنَتِهِم»[(١)]؟!!

ورحِمَ اللهُ الإمامَ ابنَ الجوزيِّ -القائلَ-:

«تدبَّرْتُ أحوالَ العُلماءِ... فالعالِمُ منهُم يغضبُ إنْ رُدَّ عليه خَطَؤُهُ!

فأوَّلُ عُقوباتهم: إعراضُهم عن الحقِّ شُغلاً بالخَلْق»...

... وهذا فرقُ ما بَيْنَ الهادِي والهاذِي!

فأينَ -اليومَ-بربِّكُم- مَن يقولُ -ويُطبِّقُ- مِن أهل العِلم- ما قالَهُ مَن قبلَه مِن السَّادة الكُبراء، والأئمَّة العُظماء:

«.. وأنا في سَعَةِ صَدْرٍ لمنْ يُخالِفُنِي؛ فإنَّهُ -وإنْ تعدَّى حُدودَ الله فِيَّ- بتكفيرٍ، أو تفسيقٍ، أوِ افتِراءٍ، أو عصبيَّةٍ جاهليَّةٍ-: فأنا لا أتعدَّى حُدُودَ الله فيه.

بل أضبطُ ما أقولُهُ وأفعلُهُ، وأَزِنُهُ بميزانِ العَـدلِ، وأجعلُـهُ مُؤْتَمًّا بالكتـابِ الذي أنزلَهُ اللهُ، وجعلَهُ هُدىً للنّاس، حاكِماً فيما اختلفُوا فيه..» [(٢)]؟!

أقولُ:

فكيف الحالُ -إذَنْ- وقـد انْقَلَـبَ هـذا الواقـعُ رأسـاً عـلى عَقِـبٍ -عِيـاذاً بالله-؟!!

---

(١) رواهُ أحمد (٢٢٠١٦) -وغيره- عن مُعاذ بن جَبَل.

وله طُرُقٌ عِدَّةٌ، انظُرها -وتخريجَها- في «إرواء الغليل» (٤١٣) -لشيخِنا الألبانيِّ رَحِمَهُ اللهُ-.

(٢) «مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميَّة» (٣/ ٢٤٥).

... ورحِمَ اللهُ الإمامَ مالكاً -القائلَ- في زمانِهِ!-: «ليس في الناسِ شيءٌ أقلَّ مِن الإنصاف»[1]...

فكيف -بالله عليكُم- زمانُنا؟!

وبعدُ:

فلقد شَهِدَ جميعُ أهل الإنصاف -والفضلُ لله- وحدَهُ- مِن قَبلُ ومِن بعد- بتلكَ الوقفة العلميّة القويّة التي قام بمُهمتها ثُلَّةٌ مِن أهلِ العِلمِ -في بلادِ الشَّامِ المحروسةِ -ضِدَّ جماعاتِ التّكفيرِ، والغُلُوِّ، والتطرُّفِ؛ فألَّفُوا الكُتُبَ، وكَتَبُوا النَّشرات، وعقدُوا المُؤتمَرات، وأقامُوا الخُطَبَ والنَّدوات: في نَقضِ ذلك ونقدِه -ممَّا كان له عَظيمُ الأثرِ -والحمدُ لله- في قَطْعِ الطريقِ على هؤلاءِ الضالِّين الغافِلِين -وأهدافِهم-بحمدِ ربِّ العالمِين-...

ويشهدُون -الآنَ- وسيشهدُونَ!- أنَّ ثَمَّةَ وَقفةً علميَّةً عاليةً -في ذا الحال- لا تَقِلُّ قُوَّةً عن هاتيك الوقفةِ؛ تنقيةً للدعوةِ السلفيَّةِ المَبرورة -التي نتشرَّفُ بالانتِسابِ إليها، والاجتماعِ عليها -وإن رَغِمَت أُنوفٌ!- مِن بَعضٍ -بل كثيرٍ!- مِن صُورِ الغُلُوِّ والاعتِساف، وأسباب -وأبوابِ- الفُرقة والاختلاف!!!

على أنِّي أقولُ -بعدَ أخذٍ وردٍّ- مَضَى عليه أكثرُ مِن سنتيْن!!-:

(١) «الطيوريَّات» (٩١٤).

وانظُر «ترتيب المدارك» (١/ ١٢٨) -للقاضِي عِياض-.

لقد أعلنَ الغُلاةُ (!) إفلاسَهُم!

ورَفعُوا الرَّايةَ (البيضاء!) -أمارةَ انقطاعِهم-!!

وفَغَرُوا أفواهَهُم -دَهشةً- إلى الـ(سحاب!) -وتحيُّراً-!

وصارَت أحلامُ اليَقَظَةِ سَلواهُم!!

وغَدَت التخبُّطات: مصيرَ مَسيرِهم!! والسبُّ والشَّتمُ، والذمُّ والتحقيرُ: بابَهم ولُبابَهم!!!

لسان حالِهم (يقولُ): نسكُتُ -حيناً-، ونُجادِلُ -أحياناً-: المهمُّ - الآن - أن نُحافِظَ على مَن مَعَنا ! حتّى لا ينفضَّ - أكثرَ- جمعُنا!!

هكذا يقولون ! وهكذا يُتمتِمون ! وهكذا - فيما بينهم - يُردِّدون ولا يتردَّدون!!

فاليومَ: هم -بسبب سوءِ صنائِعِهم- يتناقصون ، بينما أهلُ الحقِّ -بالحقِّ- والمِنَّةُ لله- يتزايدون...

فأقولُ لهُم -أي: (الغُلاة)-:

يا إخواني (نعم؛ ما أزال أقولُ : إخواني ، ولئِن بدَّعتمونا: فلن نبدِّعَكم ! ولئن ضلَّلتمونا : فلن نضلِّلكم!):

الرجوعُ إلى الحقِّ خيرٌ من التمادي في الباطل....

كَفَى ؛ كُفّوا ...

فلن يُقنِع أتباعَكم (!) إعادةُ نشرِ أوراقِ ماضيكم الواهي الهاوي!

ولـن تُفلحـوا في لَـمْلَمَةِ جِـراحِكم (وهـذا يؤذينـا=أَعْنـي الجـراح ؛ لا لَـمْلَمَتَها!) باستمرارِكم وإصرارِكم!

لا عِلم ، ولا حِلم!!

هذا هُو حالكُمُ الآن؛ بادٍ للعَيَان ، مكشوفٌ للأعيان!

فأين هي (الدعوة السلفية) -الهاديةُ الهادئةُ- التي تنتمون إليها ؟!

وأمَّا أنتم - أيُّها القائمون بالسُّنَّة النبويـة عـلى وَفـق أصـولها الـسَّنِيَّة -دون تهاون أو تضييع، ولا تَشنيع - وبأدب عالٍ بديع رفيع - وغـيرُكم مـن المُحبِّين لمنهجنا الحقِّ العَدل المبين - ومَن وراءَكم مِن المُؤازرين والمؤيِّدين - ولو(كانوا) صامِتين !- فأقول لكم- ولـهُم-:

الرفقَ الرفقَ ....

الحِلمَ الحِلمَ .....

اللينَ اللينَ ......

فالقِطافُ قد حان ......

وسفينة (منهج السلف الصالح) -بالعلم والحلم - قد قارَبَت بَرَّ الأمان...

ولم يبق عند المُخالفين لنا إلا الاجترار..

والتكرار.....

والتلقُّط المِعثار...

والظُّلم الكُبَّار....

والتعدِّي بإصْرار...

.....فَحَذَارِ حَذَار:

أن تكونوا لهم مُتابعين ، أو بهم مُتَشَبِّهين!

أو يكونوا لكم مُسْتَفِزِّين ، أو لأقلامِكم مُثَوِّرين !!

نَعَم ؛ لم يترك إخوانُنا (طلبةُ العلمِ الواثقون) -باركَ اللهُ فيهِم- شُبهةً لهم (ولا أقول:حُجَّة!) إلا نَقَدوها ونقضوها ، وبالحقِّ ناقَضُوها!

ولم يُبقوا لهم مقالاً (ذا نَفَسٍ !) إلا وكشفوا حقيقتَه ، ونَسَفُوا خبيئتَه..

نعم ؛ (سكت إخوانُنا) عن كثيرٍ من الكذب والافتراء ،والطَّعن الخَوَاء..

ألزموهم الحُجَجَ والبراهين ؛ ما جَعَلَهم كالهَبَاء في الهواء....

أما (سكوتُهم!)- هم! - فكان سُكوتاً عن الأدلَّة والبيِّنات - إذكاءً للأحقاد والعداوات، وجَهلاً بارداً كالأرض المَوات!-....

فكان هذا -بِطَرَفَيْهِ- (لنا) أعظمَ طريقٍ للثبات ، وأكبرَ باب لِتَحقيق المودَّات ...

ففرقٌ جليٌّ - بين (سكوتنا) و(سكوتهم)!!!

... وما أجملَ ما رَوَت أُمُّ المُؤمنِين عائشةُ -رضيَ اللهُ عنهَا-، أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «**أقِيلُوا ذَوِي الهيئاتِ عَثراتِهم...**».

وفي لفظٍ: «**زَلَّاتِهم...**»[1].

وقال الإمامُ الشافعيُّ في «مُسندِهِ (١٥٥٧) -بعدَ أنْ رَوَى الحديثَ بلفظٍ آخَرَ-:

«سمعتُ مِن أهلِ العِلم -ممَّن يعرفُ هذا الحديثَ -يقولُ: «يُتجافَى للرَّجُلِ ذي الهيئةِ عن عثرتِهِ؛ ما لَمْ يكُن حَدًّا».

ورحِمَ اللهُ الإمامَ ابنَ حِبَّان -القائلَ-كما في «روضة العُقلاء»(ص١٨٤)-: «شرُّ الناسِ مَن لَم يُقِل العَثَرات، ولا يستُرُ الزَّلّات».

وأُكرِّرُ بما يكون خاتمةَ قولي -في هذه (المقدِّمة) -حتى نُحافظَ على هذا الإنْجاز - بامتِياز -:

الرفقَ الرفقَ .... الحِلمَ الحِلمَ ..... اللينَ اللين......

﴿وَٱللَّهُ مَعَ ٱلصَّـٰبِرِينَ ﴾..

والفجرُ قريب - بيقين - أَيُّها الأخ الحبيب - الأمين - !

(١) رواهُ أحمدُ (٢٥٤٧٤)، وأبو داود (٤٣٧٥)، والنَّسائيُّ في «الكُبرَى» (٧٢٩٤)، وإسحاقُ ابنُ راهويه في «مُسندِهِ» (١١٤٢)، والبُخاريُّ في «الأدبِ المُفرَد» (٤٦٥) -وغيرُهُم-.
وصحَّحَهُ شيخُنا الإمامُ الألبانيُّ رَحِمَهُ اللهُ في «السلسلةِ الصحيحة» (٦٣٨).

ثُمَّ...

هذه سلسلةُ مقالاتٍ علميَّةٍ (منهجيَّة)، كتَبْتُها[1] في مُناسبات شتّى، وأوقاتٍ مُتفرِّقة: نُصرةً لعقيدةِ السَّلَفِ ومنهجِهم، ومُضادّةً لمنهج (الغُلاة) المُخالِفِين -بالعُموم-، ومناقشةً وتعقُّباً على ما صدرَ مِن الشيخ ربيع بن هادي المَدْخَلِيّ -سدَّدَهُ اللهُ- (بحقِّي) مِن أحكامٍ بالتبديع(!) والتضليل! -بالخصوص-! جانبَ فيها الحقَّ والصواب! -بلا ارتِياب-...

... كُلُّ ذلك مِنِّي -بفضلِ الله- وحدَه- بالحُجَّةِ والدليل، دونَ الدَّعاوَى والأقاويل[2]...

فأحبَبْتُ أنْ أجمعَها في هذا الكتاب؛ بياناً للحقِّ، وإرشاداً للخَلْق؛ فـ«**إنَّ لصاحبِ الحقِّ مَقالاً**»[3]...

واللهُ المُوفِّقُ...

---

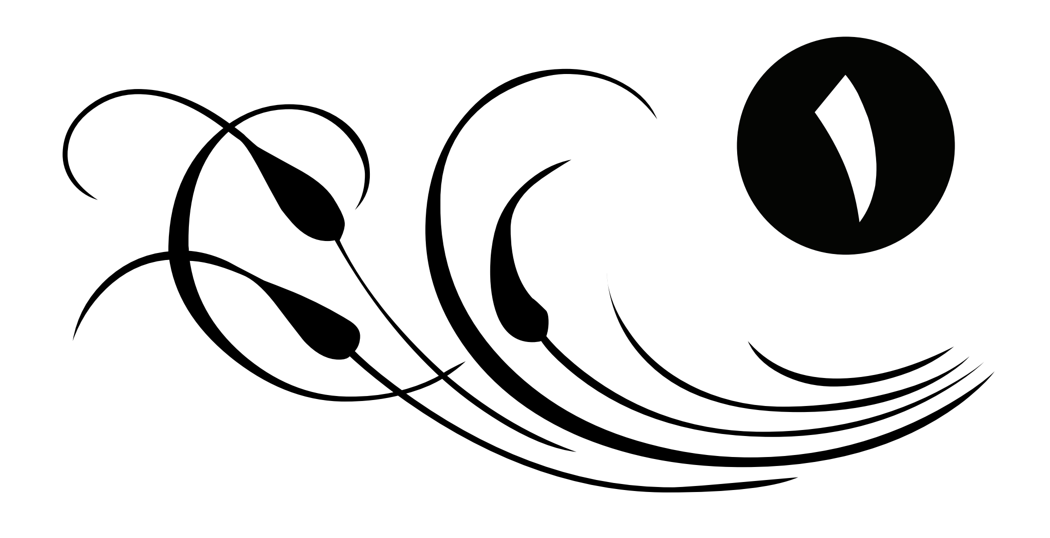
(١) وقد راجعتُها، وضبطتُها، وحرَّرتُها -ها هُنا-...

(٢) مع حِرصٍ شديدٍ منِّي على الرِّفقِ واللِّين -قَدْرَ الاستطاعة-؛ وفاءً لصحبةٍ وأُخُوَّةٍ -معه- أكثرَ مِن رُبعِ قَرنٍ -هداهُ الله- تعالى-.

واللهُ -سُبحانَهُ- يقول: ﴿وَلَا تَنسَوُا۟ ٱلۡفَضۡلَ بَيۡنَكُمۡ﴾[البقرة:٢٣٧]... ولكن!!

(٣) سيأتي تخريجُهُ (ص٣١٣).

تصدير..



-بقلمِ عالمٍ فاضلٍ كبير-...



... ومَرَّةً أُخرى:

رِفقاً -أهلَ السُّنَّةِ- بأهلِ السُّنَّةِ!

بقلم: الشيخ العلاّمة عبد المحسن بن حمد العبّاد البَدر

الحمدُ لله، ولا حول ولا قوة إلا بالله، وصلى الله وسلَّم وبارك على عبده ورسوله نبيِّنا محمد وعلى آله وصحبه ومَن والاه؛ **وبعد:**

فإنَّ المشتغلين بالعلم الشرعيِّ -مِن أهل السنة والجماعة، السائرين على ما كان عليه سلفُ الأمة- هم أحوجُ في هذا العصر إلى التآلُف والتناصُح فيما بينهم، لاسيَّما وهم قلةٌ قليلةٌ بالنسبة للفِرق والأحزاب المنحرفة عمَّا كان عليه سلفُ الأمة.

وقبل أكثرَ من عشر سنوات -وفي أواخر زمن الشيخين الجليلين: شيخنا الشيخ عبد العزيز بن باز، والشيخ محمد بن عثيمين -رحمهما الله[1]- اتَّجَهَتْ فئةٌ قليلةٌ جدًّا مِن أهل السنة إلى الاشتغال بالتحذير مِن بعض الأحزاب المخالفة لِـمَا كان عليه سلفُ الأمة -وهو عملٌ محمودٌ ومشكورٌ[2]-.

---

(١) وثالثُهما -إمامةً ومكانةً-: شيخُنا العلّامةُ المحدِّثُ الشيخُ محمد ناصر الدِّين الألبانيّ -تغمَّدَهُ اللهُ برحمتِهِ-.

(٢) وهو -نفسُهُ- الظرفُ والوقتُ الذي وَصَفَ فيه شيخُنا الشيخُ الإمامُ العلّامةُ الألبانيُّ: الشيخَ رَبيعاً المدخليَّ -سدَّدَهُ اللهُ- بـ(حامل لواء الجرح والتعديل) -فتنبَّه-! **(علي)**.

ولكنَّ المؤسفَ أنه -بعد وفاة الشيخين- اتَّجه بعضُ هذه الفئة إلى النَّيْل من بعض إخوانهم من أهل السنة، الداعين إلى التمسُّك بما كان عليه سلفُ الأمةِ -من داخل البلاد وخارجها-.

وكان مِن حقِّهم عليهم أن يقبلوا إحسانَهم، ويشدُّوا أزرَهم عليه، ويُسدّدوهم فيما حصل منهم مِن خطأ -إذا ثبت أنه خطأ!-، ثم لا يَشْغَلون أنفسَهم[1] بعِمارة مجالسهم بذكرهم! والتحذير منهم! بل يشتغلون بالعلم -اطِّلاعاً وتعليماً ودعوة-.

وهذا هو المنهجُ القويمُ للصلاح والإصلاح الذي كان عليه شيخُنا الشيخُ عبد العزيز بن باز -إمام أهل السنة والجماعة في هذا العصر -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

والمشتغلون بالعلم من أهل السنة -في هذا العصر- قليلون، وهم بحاجة إلى الازدياد، لا إلى التناقص! وإلى التآلف، لا إلى التقاطع! ويقال فيهم مثلُ ما قال النحويُّون: «المصغَّر لا يصغَّر»[2]:

قال شيخُ الإسلام -في «مجموع الفتاوى» (٢٨/ ٥١)-: «وتعلمون أنَّ مِن القواعد العظيمة التي هي جُمَّاعُ الدين: تأليف القلوب، واجتماع الكلمة، وصلاح ذات البَيْن؛ فإنَّ الله -تعالى- يقول: ﴿فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَأَصْلِحُواْ ذَاتَ بَيْنِكُمْ﴾، ويقول: ﴿وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُواْ﴾، ويقول: ﴿وَلَا

(١) وغيرَهم -وفي كلِّ مكان-!! (**علي**).

(٢) «شرح الشافية» (١/ ٢٩٠) -للرضيّ الإستراباذيّ-، و«المنثور في القواعد» (٢/ ٢٢٠) -للزركشي-. (**علي**).

تَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُوا۟ وَٱخْتَلَفُوا۟ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾، وأمثال ذلك من النصوص التي تأمر بالجماعة والائتلاف، وتنهى عن الفُرقة والاختلاف.

وأهلُ هذا الأصل هم أهلُ الجماعة؛ كما أن الخارجين عنه هم أهلُ الفُرقة».

وقد كتبتُ في هذا الموضوع رسالةً بعنوان: «رفقاً -أهلَ السنةِ- بأهل السنة!» - طُبعت في عام (١٤٢٤هـ)، ثم في عام (١٤٢٦هـ)، ثم طُبعت ضمن «مجموع كتبي ورسائلي» (٦/ ٢٨١-٣٢٧) في عام (١٤٢٨هـ)-، أوردتُ فيها كثيراً من نصوص الكتاب والسنة، وأقوال العلماء المحقِّقين من أهل السُّنة.

وقد اشتملتِ الرسالةُ -بعد التقديم- على الموضوعات التالية:

* نعمة النُّطق والبيان.

* حِفظ اللسان من الكلام إلا في خير.

* الظنُّ والتجسُّس.

* الرِّفق واللِّين.

* موقف أهل السنَّة مِن العالِم إذا أخطأ: أنَّه يُعذر، فلا يُبدَّع ولا يُهجَر.

* فتنة التجريح والهجر من بعض أهل السنَّة في هذا العصر، وطريق السلامة منها.

* بدعة امتحان الناس بالأشخاص.

* التحذير من فتنة التجريح والتبديع من بعض أهل السنة في هذا العصر.

... ومما يؤسَف له أنه حصل -أخيراً[1]- زيادةُ الطين بِلَّـةً: بتوجيـهِ الـسهام لبعض أهـل الـسنة -تجريحـاً وتبـديعاً-، ومـا تبـع ذلـك مِـن تهـاجُر، فتتكـرَّر الأسئــلة:

❊ ❊ ما رأيك في فلان؛ بدَّعه فلان؟

❊ ❊ وهل أقرأ الكتاب الفلاني لفلان؛ الذي بدَّعة فـــلان؟

❊ ❊ ويقول بعضُ صغار الطلبة لأمثالهم: ما موقفُك مِن فلان الـذي بدَّعـه فلان؟ ولابد أن يكون لك موقفٌ منه وإلا تركناك!!؟

ويزداد الأمرُ سوءاً أن يحـصلَ شيءٌ مـن ذلـك في بعـض الـبلاد الأوروبيَّـة -ونحوها- التي فيها الطلابُ من أهل السنة بضاعتُهم مزجـاةٌ، وهـم بحاجـة شديدة إلى تحصيل العلم النافع، والسلامة من فتنـة التهـاجُر بـسبب التقليـد في التجريح!

وهذا المنهجُ شبيهٌ بطريقة الإخـوان المسلمين، الـذين قـال عنهـا مؤسِّـسُ حزبِهم: «فدعوتُكم أحقُّ أن يأتيها الناس ولا تـأتي أحـداً ... إذ هـي جِمـاعُ كـلِّ خير، وغيرُها لا يسلَم من النقص»!! «مذكرات الـدعوة والداعيـة» (ص٢٣٢، ط. دار الـشهاب) -للـشيخ حـسن البنـا-! وقـال: «وموقفُنـا مـن الـدعوات المختلفة التي طغت في هذا العصر، ففرَّقت القلوبَ، وبلبلت الأفكارَ: أن نزنَهـا بميزان دعوتنا، فما وافقها فمرحباً به، وما خالفها فنحن بَراء منـه»!!! «مجموعـة

(١) وآخرُ مَن بُدِّع ظُلماً وعُدواناً- وظنِّي الراجحُ أنَّهُ مقصودُ شيخِنا العبّاد في كلامِهِ-هذا-: هو العبدُ الضعيفُ، مؤلِّف هذا الكتاب -عفا اللهُ عنهُ- كما ستراهُ مُفصَّلاً-بَعْدُ-. (**علي**).

رسائل حسن البنا» (ص٢٤٠، ط. دار الدعوة سنة ١٤١١هـ)!

ومِن الخير لهؤلاء الطلاب - بدلاً من الاشتغال بهذه الفتنة!- أن يشتغلوا بقراءة الكتب المفيدة لأهل السنة- لاسيَّما كتب العلماء المعاصرين-، كـ«فتاوى شيخنا الشيخ عبد العزيز بن باز»، و«فتاوى اللجنة الدائمة للإفتاء»، ومؤلّفات الشيخ ابن عُثيمين -وغير ذلك-؛ فإنهم بذلك يُحصِّلون علماً نافعاً، ويسلَمون مِن القيل والقال، وأكل لحوم بعض إخوانهم من أهل السنة:

قال ابن القيِّم في «الجواب الكافي» (ص٢٠٣): «ومِن العجب أن الإنسان يهُون عليه التحفُّظُ والاحترازُ مِن أكل الحرام، والظلم، والزنى، والسرقة، وشرب الخمر، ومِن النظر المحرَّم -وغير ذلك-، ويصعُب عليه التحفُّظ من حركة لسانه! حتى يُرى الرجلُ يُشار إليه بالدين والزهد والعبادة: وهو يتكلَّم بالكلمة مِن سَخَط الله لا يُلقي لها بالاً ينزل بالكلمة الواحدة منها أبعدَ مما بين المشرق والمغرب[1].

وكم ترى مِن رجل متورّع عن الفواحش والظلم ولسانُه يَفْرِي في أعراض الأحياء والأموات، ولا يُبالي ما يقول!».

وإذا وُجد لأحد مِن أهل السنة كلامٌ مجملٌ وكلامٌ مفصَّلٌ؛ فالذي ينبغي: إحسانُ الظن به، وحملُ مجمله على مفصَّله؛ لقول عمر -رضي الله عنه-: «ولا تظنَّنَّ بكلمة خرجت مِن أخيك المؤمن إلا خيراً وأنت تجد لها في الخير محملاً»

(١) كما في «صحيح مُسلم» (٢٩٨٨) عن أبي هُريرة (**علي**).

-ذكره ابن كثير في (تفسير سورة الحُجُرات)[1]-.

وقال شيخُ الإسلام ابن تيميَّة في «الردّ على البكري» (ص٣٢٤): «ومعلومٌ أن مفسَّر كلام المتكلِّم يقضي على مجمَله، وصريحه يُقدَّم على كنايته».

وقال في «الصارم المسلول» (٢/ ٥١٢): «وأَخْذُ مذاهب الفقهاء مِن الإطلاقات -مِن غير مراجعةٍ لما فسَّروا به كلامَهم، وما تقتضيه أصولُهم- يجرُّ إلى مذاهبَ قبيحةٍ».

وقال في «الجواب الصحيح لمن بدَّل دين المسيح» (٤/ ٤٤): «فإنه يجب أن يُفسَّر كلامُ المتكلِّم بعضه ببعض، ويُؤخذ كلامُه هاهنا وهاهنا، وتُعرف ما عادتُه يعنيهِ ويريدُه بذلك اللفظ إذا تكلم به»[2].

والناقدون والمنقودون لا عِصمةَ لهم، ولا يَسلَم أحدٌ منهم مِن نقص أو خطأ، والبحثُ عن الكمال مطلوبٌ، لكنْ: لا يُزهَد فيما دونه من الخير ويُهدر،

(١) رواهُ البيهقيُّ في «شُعَب الإيمان» (٧٩٩٢)، وابنُ أبي الدُّنيا في «مُداراة النّاس» (٤٥)، والأصبهانيُّ في «الترغيب والترهيب» (١٦٢٠) -وغيرُهُم-. (**علي**).

(٢) فلَيسَت قاعدة (حَمل المُجمَل على المُفصَّل) مِن قواعد أهل البِدع -إذن- كما ادَّعاهُ الغُلاةُ!! وشغلُوا الدُّنيا به -زماناً طويلاً-!!

بل هي -كما ترَى- قاعدةٌ سُنِّيَّةٌ سلفيَّةٌ مَحضَةٌ، ولكنَّ تنزيلَها الحقَّ لا يُنَزَّلُ إلّا على ذوِي الأصول السُّنيَّة السلفيَّة المَحضَة -دون أهلِ البدعِ والضَّلالِ؛ الذين مُفصَّلُهم لا يَخرُجُ عن مُجملِهِم -انحرافاً وغَلَطاً-!!

وكَم -وكَم- مِن قاعدةٍ سَلَفِيَّةٍ حقَّةٍ نَسَبَها أهلُ الغُلُوِّ -هداهُم ربُّ العِبَاد- إلى البُطلانِ والفَساد!! (**علي**).

فلا يقال: إما كمال وإلا ضياع! أو: إما نور تام وإما ظــلام!

بل يُحافَظُ على النور الناقص، ويُسعى لزيادته، وإذا لم يحصل سراجان -أو أكثرُ- فسراجٌ واحدٌ خيرٌ من الظلام!

ورحم الله شيخَنا الشيخَ عبد العزيز بن باز الذي وقف حياتَه للعلم الشرعي -تعلُّماً وعملاً وتعليماً ودعوةً- وكان معنيًّا بتشجيع المشايخ وطلبة العلم على التعليم والدعوة-، وقد سمعتُه يُوصي أحدَ المشايخ بذلك، فاعتذر بعذر لم يرتضه الشيخ! فقال -رَحِمَهُ اللهُ-: «العمَش ولا العمى»!

والمعنى: ما لا يُدرَك كُلُّه لا يُترَك بعضُه، وإذا لم يوجد البصر القوي ووُجد بصر ضعيف -وهو العمَش- فإن العمَش خيرٌ من العمى- وقد فقد شيخُنا -رَحِمَهُ اللهُ- بصرَه في العشرين مِن عمره، ولكنّ الله عوَّضه عنه نوراً في البصيرة اشتهر به عند الخاصِّ والعــامِّ-.

وقال شيخُ الإسلام في «مجموع الفتاوى» (١٠/ ٣٦٤): «فإذا لم يحصل النورُ الصافي بأن لم يُوجد إلا النورُ الذي ليس بصافٍ -وإلا بقي الناسُ في الظلمة-، فلا ينبغي أن يعيبَ الرجلُ، وينهى عن نور فيه ظلمةٌ إلا إذا حصل نورٌ لا ظلمة فيه، وإلا: فكم ممَّن عَدَلَ عن ذلك يخرج عن النور بالكلية!».

ويُشبه هذا: مقولةُ بعض الناس: «الحق كلٌّ لا يتجزأ، فخذوه كلَّه أو دعوه كلَّه!»؛ فإنَّ أخْذَه -كلَّه- حقّ، وتركَه -كلَّه- باطلٌ! ومَن كان عنده شيء مِن الحق يُوصى بالإبقاء عليه، والسعيِ لتحصيل ما ليس عنده مِن الحق.

والهجرُ المحمودُ هو: ما يترتَّب عليه مصلحةٌ، وليس الذي يترتَّب عليه مفسدةٌ:

قال شيخ الإسلام في «مجموع الفتاوى» (٢٨/ ١٧٣): «ولو كان كلَّما اختلف مسلمان في شيء تهاجَرَا لم يبق بين المسلمين عصمةٌ ولا أُخُوَّةٌ».

وقال -أيضاً- (٢٨/ ٢٠٦): «وهذا الهجرُ يختلف باختلاف الهاجِرين -في قوَّتهم وضعفهم، وقلَّتهم وكثرتهم-؛ فإنَّ المقصودَ به زجرُ المهجور وتأديبُه، ورجوعُ العامة عن مثل حاله:

* فإن كانت المصلحةُ في ذلك راجحةً -بحيث يُفْضِي هجرُه إلى ضعف الشر وخِفيته-: كان مشروعاً.

* وإن كان لا المهجورُ ولا غيرُه يرتدع بذلك، بل يزيد الشرُّ -والهاجر ضعيفٌ، بحيث يكون مفسدةُ ذلك راجحةً على مصلحته-: لم يُشرع الهجر...».

إلى أن قال: «...إذا عُرف هذا، فالهجرةُ الشرعيةُ هي مِن الأعمال التي أمر الله بها ورسولُه، فالطاعةُ لا بد أن تكون خالصةً لله، وأن تكون موافقةً لأمره، فتكون خالصةً لله صواباً؛ فمَن هجر لهوى نفسِه، أو هجر هجراً غيرَ مأمور به: كان خارجاً عن هذا.

وما أكثرَ ما تفعلُ النفوسُ ما تهواه ظانَّةً أنها تفعله طاعةً لله!».

وقد ذَكر أهلُ العلم: أن العالم إذا أخطأ لا يُتابَع على خطئه، ولا يُتبرَّأ منه، وأنه يُغتفر خطؤه في كثير صوابه.

ومِن ذلك:

قولُ شيخ الإسلام ابن تيميَّة في «مجموع الفتاوى» (٣/ ٣٤٩) -بعد كلام سبق-: «.. ومثلُ هؤلاء إذا لم يجعلوا ما ابتدعوه قولاً يُفارقون به جماعةَ الإسلام -يُوالون عليه ويعادون-: كان مِن نوع الخطأ، والله -سبحانه وتعالى- يغفر للمؤمنين خطأَهم في مثل ذلك.

ولهذا وقع في مثل هذا كثيرٌ مِن سلف الأمة وأئمَّتها: لهم مقالاتٌ قالوها باجتهاد، وهي تخالفُ ما ثبت في الكتاب والسنة، بخلافِ مَن والى موافقَه وعادى مخالفَه، وفرَّق جماعةَ المسلمين[١]...».

وقال الذهبيُّ في «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ٣٩): «ولو أنَّا كلَّما أخطأ إمامٌ في اجتهاده -في آحادِ المسائل- خطأً مغفوراً له- قُمنا عليه وبدَّعناه وهجَرناه: لَمَا سَلِمَ معنا لا ابنُ نصر ولا ابنُ منده، ولا مَن هو أكبرُ منهما.

والله هو هادي الخلق إلى الحقِّ، وهو أرحمُ الراحمين، فنعوذُ بالله من الهوى والفَظاظة»[٢].

وقال -أيضاً- (١٤/ ٣٧٦): «ولو أنَّ كلَّ مَن أخطأ في اجتهاده -مع صحَّة إيمانه، وتوخِّيه لاتباع الحقِّ- أهدرناه وبدَّعناه: لقلَّ مَن يسلَم من الأئمَّة معنا -رحم الله الجميعَ بمنِّه وكرمه-».

---

(١) فمَن الأَوْلَى -إذنْ- بالهَجْرِ والإسقاطِ -إنْ كان ولا بُدَّ!-!؟ (**علي**).

(٢) نَعَم -واللهِ-؛ نَعوذُ بالله مِن الهَوَى والفظاظةِ -وما أكثرَهُما في هذه الأيَّام!!-(**علي**).

وذكر ابنُ الجوزي أنَّ مِن التجريح ما يكون الباعثُ عليه الهوى:

قال في كتابه «صيد الخاطر» (ص١٤٣): «لقيتُ مشايخَ أحوالُهم مختلفةٌ، يتفاوتون في مقاديرهم في العلم، وكان أنفعُهم لي في صحبته العاملَ منهم بعلمه -وإن كان غيرُه أعلمَ منه-.

ولقد لقيتُ جماعةً مِن علماء الحديث يحفظون ويعرفون، ولكنَّهم كانوا يتسامحون بغيبةٍ! ويُخرجونها مخرجَ جرح وتعديل!!

ولقد لقيتُ عبدَ الوهَّاب الأَنْماطي، فكان على قانونِ السلف، ولم يُسمع في مجلسه غِيبة...».

وقال في كتابه «تلبيس إبليس» (٢/ ٦٨٩):

«ومِن تلبيس إبليسَ على أصحاب الحديث: قدحُ بعضِهم في بعض طلباً للتشفِّي، ويُخرجون ذلك مخرجَ الجرح والتعديل الذي استعمله قدماءُ هذه الأمةِ للذبِّ عن الشرع -والله أعلم بالمقاصد-»!

وإذا كان هذا في زمن ابن الجوزي -المتوفى سنة (٥٩٧هـ) -وما قاربه-؛ فكيف بأهل القرن الخامسَ عشرَ؟!

وقد صدر -أخيراً- رسالةٌ قيِّمةٌ بعنوان: «الإبانة عن كيفية التعامل مع الخلاف بين أهل السنة والجماعة»[1] -تأليف الشيخ محمد بن عبد الله الإمام من

(١) ولـمَّا زُرتُ فضيلةَ أُستاذِنا الشيخ عبد المُحسِن العبَّاد -في منزلِهِ العامرِ في المدينةِ النبويَّةِ -قُبَيْل حَجِّ هذا العام (١٤٣١هـ)- طَلَبَ مِنِّي مُرافقتَهُ إلى مكتبتِهِ -مجلساً خاصًّا-. =

اليمن- وقد قرَّظها خمسةٌ من مشايخ اليمن-[١].

وقد اشتملتْ على نُقولٍ كثيرةٍ عن علماء أهل السنة -قديماً وحديثاً-، ولاسيَّما شيخ الإسلام ابن تيميَّة، والإمام ابن القيِّم -رحمهما الله-، وهي نصيحةٌ لأهل السنة لإحسان التعامل فيما بينهم.

وقد اطَّلعتُ على كثيرٍ مِن مباحث هذه الرسالة -واستفدتُ منها الدلالةَ على مواضعِ بعضِ النقول التي أوردتُها في هذه الكلمة عن الإمامين ابن تيميَّة وابن القيم-، فأنا أُوصي بقراءتها والاستفادة منها.

وما أحسنَ ما قاله في هذه الرسالة (ص١٧٠): «وقد يُجرِّحُ المعتَبَرُ[٢] بعضَ أهلِ السنة، فتنشَبُ فتنُ الهجرِ والتمزيق والمضاربات! وقد ينشَبُ القتالُ بين أهل السنة أنفسِهم! فعند حصول شيء مِن هذا يُعلم أن الجرح قد أدَّى إلى

= ولـمَّا استقرَّ بنا المجلسُ -وحدَنا- تناوَلَ عن يمينِهِ كِتاباً، وسألنِي عن رأيِي فيه؟

وكان الكتابُ هو هذا: «الإبانة..»...

فقُلتُ له -حفظهُ الله- مُتجاوِباً مع طلبِهِ الكريم-: هذا الكتاب -شيخَنا- كأنَّهُ شرحٌ لرسالتِكُم المُباركة «رِفقاً -أهلَ السُّنَّةِ- بأهلِ السُّنَّةِ!»، وكأنَّهُ -أيضاً- نُسخةٌ مِن كتابي «منهج السلف الصالح في ترجيح المصالح، وتطويح المفاسد والقبائح، في أصول النقد والنصائح» -بمقصودِهِ، وجُلّ نُقولِهِ-...

ثُمَّ قالَ لي -زادَهُ اللهُ مِن فضلِه-بَعْدُ-: اقرأْ مِن (ص١٧٠)- وهي الصفحةُ التي نَقَلَ طَرَفاً مِنها في كلامِهِ المُبارَك -هُنا-والذي سيأتي-. (**علي**).

(١) وقد كُتِبَ على غلافِهِ -أيضاً-: (راجعه، وقرأه فضيلةُ الشيخ العلّامة ربيع بن هادي المدخلي)!! (**علي**).

(٢) فكيفَ بالمتشدِّد؟! (**علي**).

الفتن[١]: فالواجبُ إعادةُ النظر في طريقة التجريح، والنظرُ في المصالح والمفاسد، وفيما تدوم به الأُخُوَّةُ، وتُحفظُ به الدعوةُ، وتُعالَج به الأخطاء.

ولا يصلحُ الإصرارُ على طريقةٍ في الجرح ظهر فيها الضررُ»[٢].

وما مِن شكٍّ أن المشايخَ وطلبةَ العلم الآخرين -مِن أهل السنة- يشعرون بما شعر به هؤلاء الإخوةُ اليمنيُّون، ويتألَّمون لهذه الفُرقة والاختلاف، ويرغبون تقديمَ النصحِ لإخوانهم[٣] -وقد سبق إليه الإخوة اليمنيُّون- فجزاهم الله خيراً-.

ولعلَّ لهذه النصيحةِ نصيباً مِن قوله ﷺ: «**الإيمان يَمان، والحكمة يمانيَّة**» -رواه البخاري (٣٤٩٩) ومسلم (١٨٨)-.

والمأمولُ أن تكونَ هذه النصيحةُ من الإخوة اليمنيِّين مُحَقِّقَةً للغرض مِن كتابتها ونشرِها.

---

(١) قارِن بما سيأتي مِن كلامِ شيخِ الإسلام ابنِ تيميَّة (ص٣٨). (**علي**).

(٢) لمّا قرأتُ على شيخِنا العبّاد -أكرمَهُ اللهُ بتقواه، وجمَّله بهُداه- هذا النصَّ مِن هذا الكتاب -في مجلسِه-بناءً على طلبِهِ الكريم- كما أسلفتُ- قال -ما معناهُ - مُتعجِّباً!-: «أليس هذا هو سبَبَ أكثرِ الفتنِ الحاليَّةِ الواقعةِ بين السلفيِّين؟! فأين التطبيقُ؟!»...

فقلتُ -مُؤيِّداً-: «بلَى -واللهِ- شيخَنا-».

... فجزاهُ اللهُ خيرَ ما يجزي عالِماً عن أُمَّتِهِ، وطُلَّابِهِ، وأبنائِهِ... (**علي**).

(٣) ولكنْ؛ أينَ هُم؟!

نسألُ اللهَ -سُبحانَهُ وتعالى- أنْ يُوفِّقَهُم للصّدع بالحقّ، وإبانتِهِ للخَلق...

فـ(تأخيرُ البيانِ عن وَقتِ الحاجةِ: لا يجوزُ). (**علي**).

ولا أظنُّ أن أحداً مِن أهل السنة يؤيِّدُ هذا النوعَ مـن التجـريحِ! والاهـتمامَ بالمتابعة عليه -وهو الذي لا يُثمر إلا العداوةَ والبغضاءَ بين أهل الـسنة، وغِلـظ القلوب وقسوتها-!

ولا ينتهي عجبُ العاقلِ أنه في الوقت الذي يسعى فيه التغريبيُّون للإفساد في بلاد الحرمينِ بعد إصلاحها - ولاسيَّما الكارثةُ الأخلاقيةُ في (منتداهم)- في جُدَّة- الذي سَمَّوْهُ زوراً: «منتدى خديجة بنت خُويلد»! -والذي كتبتُ عنه كلمةً بعنوان: «لا يليق اتخاذ اسم خديجة بنت خُويلد عنواناً لانفلات النساء»! أقـــول:

في هذا الوقت يكونُ بعضُ أهلِ السُّنَّةِ منشغلين بنيلِ بعـضِهم مِـن بعـض، والتحذير منهم[(١)]!

وأسألُ الله -عز وجل- أن يُوفِّقَ أهلَ السنة في كل مكان للتمسُّك بالـسنة،

---

(١) مـا أجمـلَ كـلامَ فـضيلةِ الـشيخ مُقبـل بـن هـادي الـوادعي -رَحِمَهُ اللهُ- في مُحـاضرةٍ لـه -بعُنوان-: «اللِّين والشِّدَّة، في الرَّدِّ على المبتدعة»؛ قال:

«إذا كان الرجل سُنِّيًّا وأخطأ: يحكُمون على فعلِه بأنَّهُ خطأ -إنْ لَزِمَ-.

نعم؛ إذا كان بدعةً: حكموا على فعلِه بأنَّه بدعة، ولا يحكمون عليه بأنَّه مبتدع.

وإذا كان الرجلُ فاضلاً وأخطأ -أو ابتدع بدعةً-؛ فينبغي أن تُغْمَرَ فيما له مِن فضائلَ.

لكن؛ إذا كان الرجلُ فاسقاً -أو كان الرجلُ مبتـدعاً-، يـدعو إلى البـدع، ويؤيِّـدُها، ويُنفـقُ عليها: فهذا يُحَذِّرون منه».

قُلْتُ: أخشى أنْ يأتيَ شقِيّ، أو غَبِيّ -أو عَيِيّ-؛ فيتَّهِمَ هذا الإمامَ الربَّانيّ بمنهج (الموازناتِ المُبتَدَعِ الشَّيْطانِيّ!!

وليس ذا بعيداً عن سفاهة بعض هؤلاء المُتَشَدِّدِين و(الغُلاة) -هَداهُمُ اللهُ-... (**علي**).

والتآلف فيما بينهم، والتعاون على البر والتقوى، ونَبْذ كل ما يكون فيـه فُرقـةٌ أو خلافٌ بينهم[1].

وأسأله -تعالى- أن يُوفِّق المسلمين -جميعاً- للفقهِ في الدين، والثباتِ على الحقِّ.

وصلى الله وسلَّم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه[2].

١٦/ ١/ ١٤٣٢هـ

(١) قال أُستاذُنا الشيخ ابن عثيمين -رَحِمَهُ اللهُ- في «لقاءات الباب المفتوح» (رقم: ١٣٢٢):

«بعضُ مَن انتهج السلفيَّة في عصرنا -هذا- صار يضلِّل كلَّ من خالفه ولو كان الحق معه!

واتَّخذها بعضُهم منهجاً حزبيّاً كمنهج الأحزاب الأخرى التي تنتسب إلى الإسلام!

وهذا هو الذي يُنكَر، ولا يُمكن إقراره.

ويقال: انظروا إلى مذهب السلف الصالح؛ ماذا كانوا يفعلون في طريقتهم، وفي سَعَة صدورهم في الخلاف الذي يَسُوغُ فيه الاجتهاد؛ حتى إنهم كانوا يختلفون في مسائلَ كبيرةٍ، في مسائلَ عقديَّة، وفي مسائل علميَّة، فتجدُ بعضَهم - مثلاً - يُنكر أن الرسول ﷺ رأى ربَّه! وبعضهم يقول بذلك! وبعضُهم يقول: إن الذي يُوزن يوم القيامة هي الأعمال! وبعضُهم يرى أن صحائف الأعمال هي التي تُوزن!!

وتراهم - أيضاً - في مسائل الفقه يختلفون: في النكاح! في الفرائض! في العِدَد! في البيوع... -وفي غيرها-، ومع ذلك لا يُضلِّل بعضُهم بعضاً.

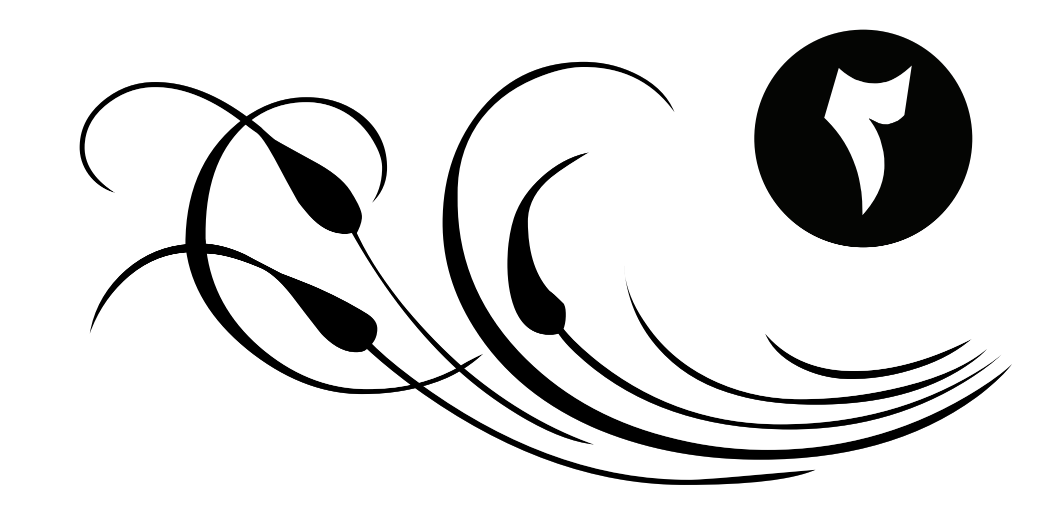
فالسلفيَّة بمعنى أن تكون حزباً خاصّاً له مميزاته، ويُضلِّل أفرادُه سواهم؛ فهؤلاء ليسوا من السلفيَّة في شيء»!!

(٢) وقد ألقَى الأخُ الكبيرُ الدُّكتور الشيخ صالح السُّحيمي -جزاهُ الله خيراً- فجرَ يومِ الجُمُعَةِ: (١٨/ محرّم/ ١٤٣٢هـ) -درساً في (المسجد النبويِّ) -في المدينة النبويَّة-، قال فيه -بشأنِ مقالِ أُستاذِنا الشيخ عبد المحسن -هذا-:

«هذه المقولةُ تهُمُّ طَلَبَةَ العِلمِ بشكلٍ خاصٍّ...

هذا المقالُ عظيمٌ ينبغي أن نترسَّم خُطاه، وأنْ نَسيرَ على نهجِهِ... فاستفيدُوا مِن كتابات العُلماء والمشايخ، ودَعُوا بُنيَّات الطَّريق» -نصَرَهُ اللهُ، ونصَرَ به-.

تأصيلات..





(١)
شيخ الإسلام ابن تيميّة و (النقد الذاتي) ..
فمَن ذا الذي (يعقل) كلامَه - اليوم - ؟!

قال شيخُ الإسلام ابـن تيميّـة -رَحِمَهُ اللهُ- في «مجمـوع الفتـاوي» (٤/ ٢٤) - مبيّناً حالَ (بعض) أهل الحديث - على وجه الإنصاف - :

« .... ثم إنهم -بهذا المنقول الضعيف، والمعقول السخيف-، قد يُكَفِّرون ، ويُضَلِّلون، ويُبَدِّعون أقواماً من أعيان الأمة، ويُجَهِّلونهم[1].

ففي بعضهم من التفريط في الحق، والتعدّي على الخلق، ما قد يكون (بعضه) خطأً مغفوراً، وقد يكون منكراً من القول وزوراً! وقد يكون من البدع والضلالات التي توجب غليظَ العقوبات!!

فهذا لا يُنكره إلا جاهل، أو ظالم.

وقد رأيتُ من هذا عجائبَ! لكنْ؛ هم بالنسبة إلى غيرهم في ذلك، كالمسلمين بالنسبة إلى بقية الملل[2].

---

(١) وهكذا يفعل -سواءً بسواء- غُلاة العصر الحديث -هداهُمُ اللهُ-!

(٢) لذلك؛ نحنُ لا نُبَدِّعَ (الغُلاة) منهم -اليومَ- حتّى وإن هُم بدَّعُونَا!!!

ولا ريب أن في كثير من المسلمين من الظلم، والجهل، والبدع، والفجور ما لا يعلمُه إلا مَن أحاط بكل شيء علماً.

لكنْ؛ كل شر يكون في بعض المسلمين، فهو في غيرهم أكثر، وكل خير يكون في غيرهم، فهو فيهم أعلىٰ وأعظم.

وهكذا أهلُ الحديث بالنسبة إلىٰ غيرهم».

....هذا كلامه -رَحِمَهُ اللَّهُ- قبل بضعة قرون-..

فكيف لو رأىٰ ما يجري - اليوم - من تعصُّب وتقليد بثوب جديد -مِن هؤلاءِ (القوم)-!!؟؟

كيف لو رأىٰ - اليوم - التربُّص والتصيُّد الجاري علىٰ قدمين وساقين (!) كيداً ومكراً؟!؟!

كيف لو رأىٰ فتاوىٰ التكفير البعيد، والتبديع الشديد - بلا هوادة ومن غير رحمة ولا تَسْديد -؟!؟!

وفيمن؟؟!!

في إخوان الأمس - من دعاة السنة والعقيدة والمنهج - والذين صارُوا: أعداءً -وأيُّ أعداءٍ-! .....

وبماذا!؟!

بسوء الظن .. وأوهىٰ التهمة...

وبتحميل الكلام ما لا يحتمل .. وببتره قبل أن يكتمل.. وبالإلزامات الهاوية الواهية الواهنة!!

كيف لو رأى -رَحِمَهُ اللهُ- التلوّن في نفي الأعذار..وعدم قَبول الحق -ولو بمنظار-؟!؟!

فمرّةً يقولون - فيمن خالفهم، وناقض دَعاوِيَهُم! - : ناسخ ومنسوخ!

ومرة يقولون:تناقض!

ومرة يقولون:يردّ على نفسه!

لكنْ - يا تُرى -:

هل سيقولون - في كلام شيخ الإسلام - هذا - :

ابن تيميّة يطعنُ بأهل الحديث؟!

أم سيقولون: ابن تيميّة يطعن السلفية طعنةً شديدةً؟!

أم سيقولون: سلفيَّتُنا أقوَى مِن سلفيَّةِ ابنِ تيميَّةَ[1]؟!

أم سيسكتون..ويعترفون..ويُذعِنون ؟!

ذلك ما نرجو - أيها الصادقون -....

و

﴿إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾.........

(١) وواللهِ؛ لقد رأيتُ مَن يَضيقُ ذَرعاً -جدًّا- عندَما ننقلُ له تأَصيلاتِ شيخِ الإسلام المسدَّدة -في مسائل المنهج، والسُّلوك، والتَّعامُل، و.. و..-، في الوقتِ الذي ينشرحُ (!) لفتاوَى وكلمات مَن هو دُونَه بيقين!!

... أهكذا السلفيَّةُ الحقَّةُ -يا عُقلاء المُسلمِين-؟!

(٢)

مناهج السلامة مِن مباهج «الاستقامة»

مِن فرائدِ فوائدِ شيخِ الإسلام ابنِ تيميَّةَ -رَحِمَهُ اللَّهُ- في كتابِهِ «الاستقامة» (١/ ٣٧-٤١) - التي (يجب) أن نفهَمها، ونتأمَّلَها، ونَجِدَّ في تطبيقِها ، وتعميمِ هَدْيِها ونُورِها - قولُهُ:

«كُلُّ مَا أوجبَ فِتْنَةً وفُرْقَةً؛ فَلَيْسَ مِن الدِّينِ -سَوَاءٌ كَانَ قَوْلاً أَو فِعْلاً[١]-.

وَلَكِنَّ الْمُصيبَ العادلَ: عليه أن يصبرَ عن الفتنةِ، ويصبرَ على جهلِ الجَهُولِ وظُلْمِهِ -إنْ كَانَ غيرَ مُتَأَوِّل-.

وَأَمَّا إِنْ كَانَ ذَاكَ -أَيْضاً- مُتَأَوِّلاً[٢]: فخَطَؤُهُ مغفورٌ لَهُ، وَهُوَ -فِيمَا يُصِيبُ بِهِ مِن أَذىً -بِقَوْلِهِ أوْ فِعْلِهِ- لَهُ أَجْرٌ عَلَى اجْتِهَادِهِ، وخطؤه مغفورٌ لَهُ.

وَذلِكَ مِحْنَةٌ وابْتِلاءٌ في حَقِّ ذَلِكَ المَظْلُومِ؛ فَإِذَا صَبَرَ عَلَى ذَلِكَ، واتَّقَى اللهَ كانت العاقبةُ لَهُ، كما قال -تعالى-: ﴿وَإِن تَصْبِرُواْ وَتَتَّقُواْ لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْـًٔا﴾[آل عمران: ١٢٠].

---

(١) انظُر ما تقدَّمَ (ص٢٩) مِن استدلالِ شيخِنا العبَّاد -حفظهُ اللهُ- بكلامِ بعضِ طلبةِ العِلمِ المُعاصِرين- والذي يلتَقِي -تماماً- كلامَ شيخِ الإسلامِ ابنِ تيميَّةَ -هذا-.

(٢) ولكنْ؛ للمتأوِّل ضوابطُ تضبطُهُ، وأصولٌ تربطُهُ!

وَقَالَ -تَعَالَى-: ﴿لَتُبْلَوُنَّ فِي أَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ وَلَتَسْمَعُنَّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِن قَبْلِكُمْ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا أَذًى كَثِيرًا وَإِن تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾[آل عمران:١٨٦].

فَأَمَرَ -سُبْحَانَهُ- بالصَّبْرِ عَلَى أَذَى الْمُشْرِكِين، وَأَهْل الكِتَاب -مع التقوى-.

وَذلِكَ تَنْبِيهٌ عَلَى الصَّبْرِ عَلَى أَذَى الْمُؤْمِنِينَ بَعْضِهِم لِبَعْضٍ -مُتَأَوِّلِين كانوا، أو غيرَ مُتَأَوِّلِين-.

وقد قال -سبحانه-: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَن تَعْتَدُوا وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى﴾[المائدة:٢]؛ فنَهَى أَنْ يَحْمِلَ الْمُؤْمِنِينَ بُغْضُهُم لِلكُفَّارِ عَلَى أَلاَّ يَعْدِلُوا عَلَيْهِمْ؛ فَكَيْفَ إِذَا كَانَ البُغْضُ لِفاسِقٍ أَو مُبْتَدِعٍ[١] مُتَأَوِّل -مِن أهلِ الإيمانِ-؟!

فَهُوَ أَوْلَى أَنْ يَجِبَ عَلَيْه أَلاّ يَحْمِلَهُ ذَلِكَ عَلَى أَلاّ يَعْدِلَ عَلَى مُؤْمِنٍ -وَإِنْ كَانَ ظَالِماً لَهُ-!

فَهَذَا مَوْضِعٌ عَظِيمُ الْمَنْفَعَةِ في الدِّين والدُّنْيَا؛ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ مُوَكَّلٌ بِبَنِي آدَمَ، وَهُوَ يَعْرِضُ لِلجَمِيعِ، ولا يَسْلَمُ أَحَدٌ مِن مِثْلِ هَذِهِ الأُمُورِ -دَعْ مَا سِوَاهَا- مِنْ

(١) وحالُنا المُعاصِرُ -اليومَ- عجيبٌ غريبٌ!! فقد رأينا مِمَّن ينتسبُ إلى السلفيَّةِ مَن تفرَّغَ للطَّعنِ بالسلفيِّين -مُعظِّماً أخطاءَهُم! مكبِّراً زَلّاتهم!- في الوقت الذي سَلِمَ منهُ، ومِن شرِّه: الفُسَّاق والفُجّار، والمُبتدعة الكِبار، بل المُشرِكون والكُفّار!!

نَوْعِ تَقْصِيرٍ في مَـأْمُورٍ، أو فِعْـلِ مَحْظُـورٍ- بِاجْتِهَـادٍ أو غَـيرِ اجْتِهَـاد -وإنْ كَـانَ هُوَ الحَقَّ-.

وقال -سُبْحَانَهُ- لِنَبِيِّهِ ﷺ: ﴿فَاصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ بِالْعَشِيِّ وَالْإِبْكَارِ﴾ [غافر:٥٥]؛ فَأَمَرَهُ بِالصَّبْر، وأَخْبَرَهُ أَنَّ وَعْدَ الله حَقٌّ، وأَمَرَهُ أنْ يَسْتَغْفِرَ لِذنْبِهِ.

وَلا تَقَعُ فِتْنَةٌ إلاّ مِن تَرْكِ مَا أَمَرَ اللـهُ بِهِ، فَإِنَّهُ -سبحانه- أَمَـرَ بـالحَقِّ، وَأَمَـرَ بالصَّـــبْرِ[1].

فالفِتْنَةُ: إِمَّا مِن تَرْكِ الحَقِّ، وَإِمَّا مِن تَرْكِ الصَّبْرِ.

فالمظلومُ المُحِقُّ الَّذِي لا يُقَصِّرُ في عِلْمِهِ يُؤْمَرُ بالصَّبْرِ، فَإِذَا لَمْ يَصْبِرْ؛ فَقَد تَرَكَ المَأْمُـــورَ.

وإنْ كَانَ مُجْتَهِداً في مَعْرِفَةِ الحَقِّ ولَمْ يَصْبِرْ؛ فَلَيْسَ هَذَا بِوَجْهِ الحَقِّ -مُطْلَقـاً-؛ لَكِنْ؛ هَذَا وَجْهُ نوعِ حَقٍّ فِيمَا أَصَابَهُ، فَيَنْبَغِي أنْ يَصْبِرَ عَلَيْهِ.

وَإِنْ كَانَ مُقَصِّراً في مَعْرِفَةِ الحَقِّ، فصَارَتْ ثلاثةَ ذُنُوبٍ:

* أَنَّهُ لَمْ يَجْتَهِدْ في مَعْرِفَةِ الحَقِّ.

* وأَنَّهُ لَمْ يُصِبْهُ.

* وأَنَّهُ لَمْ يَصْبِرْ.

---

(١) وأحوالُ العصرِ شاهدُ عَدلٍ.

وَقَد يَكُونُ مُصِيباً فِيمَا عَرَفَهُ مِن الحَقِّ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِنَفْسِهِ، ولَمْ يَكُنْ مُصِيباً في مَعْرِفَةِ حُكْمِ الله في غَيْرِه؛ وَذلِكَ بِأَنْ يَكُونَ قَد عَلِمَ الحَقَّ في أَصْلٍ يُخْتَلَفُ[1] فِيهِ بِسَمَاعٍ وخَبَر، أو بِقِيَاسٍ ونَظَر، أَو بِمَعْرِفَةٍ وَبَصَر، ويُظَنُّ -مَعَ ذَلِكَ- أَنَّ ذَلِكَ الغَيْرَ التَّارِكَ لِلإِقْرَارِ بِذلِك الحَقِّ عَاصٍ أَو فَاسِقٌ أَوكَافِر!

ولا يَكُونُ الأَمْرُ كَذلِكَ؛ لأَنَّ ذَلِكَ الغَيْرَ يَكُونُ مُجْتَهِداً قَد اسْتَفْرَغَ وُسْعَهُ، وَلا يَقْدِرُ عَلَى مَعْرِفَةِ الأَوَّل؛ لِعَدَمِ المُقْتَضِي، وَوُجُود المَانِع[2].

وَأُمُورُ القُلُوب لَـهَا أَسْبَابٌ كَثِيرَةٌ، ولا يَعْرِفُ كُلُّ أَحَدٍ حَالَ غَيْرِهِ مِن إِيذَاءٍ لَه بِقَوْلٍ أو فِعْلٍ؛ قَدْ يَحْسِبُ المُؤْذَى -إِذَا كَانَ مَظْلُوماً لا رَيْب فيه- أَنَّ ذَلِكَ المُؤْذِيَ مَحْضُ بَاغٍ عَلَيْهِ! ويَحْسِبُ أَنَّهُ يَدْفَعُ ظُلْمَهُ بِكُلِّ مُمْكِنٍ!! ويَكُونُ مُخْطِئاً في هَذَيْنِ الأَصْلَيْنِ؛ إِذْقَد يَكُونُ المُؤْذِي مُتَأَوِّلاً مُخْطِئاً!

وَإِنْ كَانَ ظَالِماً -لا تَأويلَ لَهُ-؛ فَلا يَحِلُّ دَفْعُ ظُلْمِهِ بِمَافِيه فِتْنَةٌ بَيْنَ الأُمَّةِ، وَبِمَا فِيهِ شَرٌّ أَعْظَمُ مِن ظُلْمِهِ[3].

بَلْ يُؤْمَرُ المَظْلُومُ -هَا هُنَا- بِالصَّبْرِ؛ فَإِنَّ ذَلِك في حَقِّهِ مِحْنَةٌ وفِتْنَةٌ.

وَإِنَّمَا يَقَعُ المَظْلُومُ في هَذَا لِجَزَعِهِ، وضَعْفِ صَبْرِه، أو لِقِلَّةِ عِلْمِهِ، وَضَعْفِ رَأْيِهِ...

---

(١) وهذا مِن ضوابطِ الاختلافِ -الدقيقة- التي غابَ عنها- أو غُيِّبَ!- كثيرٌ مِن طلبةِ العِلمِ!!

(٢) انظُر «الفتاوَى الكُبرَى» (٣/ ١٠٧)، و«بيان تلبيس الجهميَّة» (٨/ ١٢٥)- لشيخِ الإسلام ابنِ تيميَّةَ رَحِمَهُ اللهُ.

(٣) تأمَّلُوا هذا -أيُّها العُقَلاء-، وقارِنُوهُ بما يُمارسُهُ السُّفَهاء!!!

وَاللـهُ -سُبْحَانَهُ- وَصَفَ الأئِمَّةَ بالصَّبْرِ واليَقِينِ، فَقَالَ: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ﴾، وَقَالَ: ﴿وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ﴾[العصر:٣].

وَذلِكَ أَنَّ المَظْلُومَ -وإِنْ كَانَ مَأْذُوناً لَه في دَفْعِ الظُّلْمِ عَنْه بِقَوْلِهِ-تَعَالَى-: ﴿وَلَمَنِ انْتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ فَأُولَئِكَ مَا عَلَيْهِم مِّن سَبِيلٍ﴾[الشورى:٤١]-؛ فَذلِكَ مَشْرُوطٌ بِشَرْطَيْن:

أَحَدُهُمَا: القُدْرَةُ عَلَى ذَلِكَ.

وَالثَّانِي: أَلاَّ يَعْتَدِيَ.

فَإِذَاكَانَ عَاجِزاً -أَوكَانَ الانْتِصَارُ يُفْضِي إلى عُدْوَانٍ زَائِدٍ-: لَمْ يَجُزْ.

وَهَذَا هُوَأَصْلُ النَّهْيِ عَنِ الفِتْنَةِ؛ فَكَانَ إِذَا كَانَ الْمُنْتَصِرُ عَاجِزاً، وانْتِصَارُهُ فِيهِ عُدْوَانٌ.

فهذا هذا.

ومع ذلك؛ فيَجِبُ الأَمْرُ بالمَعْرُوفِ والنَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ -بِحَسبِ إِظْهَارِ السُّنَّةِ والشَّرِيعَةِ-، والنَّهْيُ عَن البِدْعَةِ والضَّلاَلَةِ -بِحَسبِ الإِمْكَان- كَمَا دَلَّ عَلَى وُجُوبِ ذَلِكَ: الكِتَابُ، والسُّنَّةُ، وإِجْمَاعُ الأُمَّةِ-».

قلتُ:

رَحِمَ اللـهُ هذا الإمامَ؛ ما أَوْسَعَ عِلْمَهُ!

وما أعظمَ خُلُقَهُ!!

وما أدَقَّ مَنْهَجَهُ!

وما أشدَّ صَبْرَهُ!!!

فأينَ -نحنُ السَّلَفِيِّين- منه؟!

وأينَ توجيهاتُهُ مِنَّا؟!

فَلْنَعْتَرِفْ -وَلْيَطِرْ باعترافِنا مَن شاءَ! كيف شاء!! -:

لا يزالُ البَوْنُ بين توجيهاتِ هذا العَلَم الحَبْر، وبين تطبيقِنا لها، وواقعِنا مَعَها -جميعاً-جميعاً!- كبيراً، وكبيراً جدًّا...

إلى متى سَنَبْقَى (!) في دائرةِ الترصُّدِ والتصيُّدِ، واتِّهامِ النَّوايا بالخزايا والرَّزَايَا، والإغْداقِ على أهلِ البِدعِ والأهواء -بِذا- (العَطايا!)؟!

إلى مَتَى سنظلُّ (!) نَجْتَرُّ بهذه الألْسِنَةِ المُمْتَلِئَةِ سُوءاً، وطَعْناً، وسَبًّا، وحِقْداً، وسَوَاداً، وظُلْماً -أكثرَ وأكثرَ- :

فُلانٌ دَجَّالٌ! فُلانٌ مَكَّارٌ! فُلانٌ خبيثٌ! فُلانٌ منافِقٌ! فُلانٌ مُنْدَسٌّ! فُلانٌ نِيَّتُهُ كَذا وكذا.....؟!!

... إلى (آخِرِ) هاتيكَ العِباراتِ الغليظات -الآثمات- التي (قد) لا يكونُ لها (آخِر)!!

وإنَّنِي لأُوصي إخوانِي السَّلَفِيِّين -في كُلِّ مكان-: أنْ يَتَّقُوا اللهَ -تعالى- في أقلامِهِم، وفي كتاباتِهِم، وفي رُدودِهِم، وفي تعقُّباتِهِم، وفي تعليقاتِهِم...

لا أقولُ لَـهُم: لا تَكْتُبُوا!

أو: لا تردُّوا!

أو: لا تُعَلِّقُوا!!

لا...

بل اكتُبُوا.. لكنْ؛ بِعِلْمٍ...

وَرُدُّوا.. لكنْ؛ بِحِلْم...

وعَلِّقُوا.. لكنْ؛ بِلِين...

... ولا يَسْتَعْجِلَنَّ (مِنهم) عليَّ مُتَحَمِّسٌ -أو غَيُورٌ- بأنْ يَقولَ في أضدادِهِ وأغْيارِهِ:

لكنَّهُمْ(!) يسُبُّون، وَيَكْذِبُون، ويُكَذِّبُون، ويَطْعَنُون، ويتَّهِمُون!

فأقولُ -جواباً-:

لا تفعلوا فِعْلَهُم، ولا تَنْساقُوا وراءَهُم، ولا تُسْتَفَزُّوا بصنائِعِهِم!!! فاللهُ حَكَمٌ قِسْطٌ[1] -سبحانه-.

... ادْعُوا لَهُم بالهدايةِ والسَّداد...

أَخْلِصُوا لِرَبِّكُمْ فيما تُناقِشُونَهُم به -بنيَّةِ النُّصحِ والإرشاد-...

(١) انظر «سُنن أبي داوُد» (٤٦١١).

اصْدُقُوا مع أنْفُسِكُم -بالرَّحْمَةِ والوِداد-...

لا تَجْعَلُوا همَّكُمْ -أصْغَرَهُ وأكْبَرَهُ!- الدِّفاعَ (المَحْضَ!) عن فُلان، أو عِلاّن، عن (عليٍّ)، أو عُلَيَّان!!!

اجْعَلُوا هَمَّكُمْ نُصْرَةَ دينِكُم ومنهجِكُم أنْ يصيبَهُ غُلُوٌّ، أو عُتُوٌّ...

أنْ يصيبَهُ تضييعٌ، أو تشنيعٌ!!

لا تُجاوِزُوا في المَدْح، ولا تَتجاوزوا في القَدْح...

وها هُنا تنبيهٌ مهمٌّ -غايةً-، وهو:

أنَّ ذَيَّاكَ الهُجُومَ (الكاسِح)، والإسقاطَ الشَّدِيد، والردَّ العَنيف -الذي نُواجَهُ به-مِن هُنا! أو هُناك! أو هُنالك!-يَدْفَعُ-ولا بُدَّا!-ردَّ فِعْلٍ مُعاكِس!- إلى شَيْءٍ (منه)! ولا أقولُ: (مِثْلِهِ)!!-بل لا (يكاد) يكونُ (عُشْرَهُ)-أو أَقَلَّ-!

وهذا -عَلَى كَوْنِهِ مُخَالِفاً للأَوْلَى- أمْرٌ مَرْكُوزٌ في طَبَائِعِ النُّفوس؛ كَمَا قَالَ ربُّنا -سُبحانَهُ-: ﴿ وَلَمَنِ ٱنتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِۦ فَأُوْلَٰٓئِكَ مَا عَلَيْهِم مِّن سَبِيلٍ ﴾[الشورى:٤١].

وإنَّما يُجاهِدُ كُلٌّ مِنَّا نَفْسَهُ بما يستطيعُهُ أوْ يَقْدِرُ عليه؛ دَفْعاً لِداعي (الانتقام)، أو (ردّ العُدوان)؛ كما قال -تعالى-: ﴿ وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا ﴾ [العنكبوت:٦٩].

وقد قال شيخُ الإسلام ابنُ تيميَّةَ -رَحِمَهُ اللهُ- في «الجواب الصحيح» (٥/ ١١١-١١٣) -مُوَضِّحاً، ومُحَرِّراً-:

«ما أحسنَ كلامَ الله حيثُ يقولُ: ﴿فَمَآ أُوتِيتُم مِّن شَيۡءٖ فَمَتَٰعُ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَاۖ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ خَيۡرٞ وَأَبۡقَىٰ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَلَىٰ رَبِّهِمۡ يَتَوَكَّلُونَ . وَٱلَّذِينَ يَجۡتَنِبُونَ كَبَٰٓئِرَ ٱلۡإِثۡمِ وَٱلۡفَوَٰحِشَ وَإِذَا مَا غَضِبُواْ هُمۡ يَغۡفِرُونَ . وَٱلَّذِينَ ٱسۡتَجَابُواْ لِرَبِّهِمۡ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَمۡرُهُمۡ شُورَىٰ بَيۡنَهُمۡ وَمِمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡ يُنفِقُونَ . وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَصَابَهُمُ ٱلۡبَغۡيُ هُمۡ يَنتَصِرُونَ . وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٖ سَيِّئَةٞ مِّثۡلُهَاۖ فَمَنۡ عَفَا وَأَصۡلَحَ فَأَجۡرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلظَّٰلِمِينَ . وَلَمَنِ ٱنتَصَرَ بَعۡدَ ظُلۡمِهِۦ فَأُوْلَٰٓئِكَ مَا عَلَيۡهِم مِّن سَبِيلٍ . إِنَّمَا ٱلسَّبِيلُ عَلَى ٱلَّذِينَ يَظۡلِمُونَ ٱلنَّاسَ وَيَبۡغُونَ فِي ٱلۡأَرۡضِ بِغَيۡرِ ٱلۡحَقِّۚ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٞ . وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنۡ عَزۡمِ ٱلۡأُمُورِ﴾[الشورى:٣٦-٤٣]».

وقال: ﴿ذَٰلِكَ وَمَنۡ عَاقَبَ بِمِثۡلِ مَا عُوقِبَ بِهِۦ ثُمَّ بُغِيَ عَلَيۡهِ لَيَنصُرَنَّهُ ٱللَّهُۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَعَفُوٌّ غَفُورٞ﴾[الحج:٦٠].

فهذا مِن أحسنِ الكلامِ، وأعْدَلِه، وأفْضَلِه؛ حيثُ شَرَعَ (العدلَ)، فقال: ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٖ سَيِّئَةٞ مِّثۡلُهَا﴾، ثُمَّ نَدَبَ إلى (الفَضْلِ)، فقال: ﴿فَمَنۡ عَفَا وَأَصۡلَحَ فَأَجۡرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾[الشورى:٤٠].

ولَـمَّا نَدَبَ إلى (العَفْوِ): ذَكَرَ أنَّهُ لا لَوْم على الْمُنْتَصِفِ، لِئَلاَّ يُظَنَّ أنَّ العَفْوَ فَرْضٌ، فقال: ﴿وَلَمَنِ ٱنتَصَرَ بَعۡدَ ظُلۡمِهِۦ فَأُوْلَٰٓئِكَ مَا عَلَيۡهِم مِّن سَبِيلٍ﴾[الشورى:٤١].

ثُمَّ بَيَّنَ أنَّ السَّبِيلَ إنَّما يكونُ على الظالِمين، فقال: ﴿إِنَّمَا ٱلسَّبِيلُ عَلَى ٱلَّذِينَ يَظۡلِمُونَ ٱلنَّاسَ وَيَبۡغُونَ فِي ٱلۡأَرۡضِ بِغَيۡرِ ٱلۡحَقِّۚ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٞ﴾[الشورى:٤٢].

ثُمَّ لَـمَّا رَفَعَ عنهُمُ السَّبِيلَ: نَدَبَهُمْ -مع ذلك- إلى (الصَّبْرِ)، و(العَفْو)، فقال:

﴿ وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ ﴾[الشورى:٤٣].

فَهَذَا أَحْسَنُ شَرْعٍ وأحْكَمُهُ؛ يُرَغِّبُ في الصَّبْرِ والغَفْرِ[1]، والعَفْوِ، والإصلاحِ بغايةِ التَّرْغِيب، ويَذْكُرُ ما فيهِ مِن الفضائلِ والمحاسنِ وحميدِ العاقبةِ، ويرفعُ عن المُنتصِفِ ممَّنْ ظَلَمَهُ المَلامَ والعَذْلَ[2]، ويُبَيِّنُ أنَّهُ لا حَرَجَ عليهِ -ولا سبيلَ إذا انْتَصَرَ بعدَ ما ظُلِم-.

فهل يُمْكِنُ أنْ تأتِيَ شريعةٌ بأنْ تَجْعَلَ على المُنْتَصِفِ سبيلاً -مع عَدْلِهِ-، وهي لا تجعلُ على الظالمِ سبيلاً -مع ظُلْمِهِ-؟!».

قلتُ:

وأُذَكِّر -بعدُ- كُلَّ مظلوم، ذي قلبٍ مَخْموم[3]-تَعرَّض (بالباطل) لأيِّ هُجُوم- بقول ربِّ العالمين، في كتابه المُبين: ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ غَٰفِلًا عَمَّا يَعْمَلُ ٱلظَّٰلِمُونَ ۚ إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمْ لِيَوْمٍ تَشْخَصُ فِيهِ ٱلْأَبْصَٰرُ ﴾[إبراهيم:٤٢].

وعن أبي سعيدٍ الخُدْريِّ -رضيَ اللهُ عنه-، قال: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «**إذا خَلَصَ المُؤمنُونَ مِن النارِ حُبِسُوا بقَنْطَرةٍ بَيْنَ الجنَّةِ والنَّارِ، فيتقاصُّونَ[4] مَظالِمَ كانتْ بينَهُم في الدُّنيا، حتّى إذا نُقُّوا وهُذِّبُوا أُذِنَ لهُم بدُخولِ الجنَّةِ.**

(١) انظُر «جَمهرة اللُّغة» (٢/ ٧٧٨) -للأَزْدِي-.

(٢) انظُر «مَقاييس اللُّغة» (٥/ ٢٢٢) -لابنِ فارِس-.

(٣) انظُر «سُنن ابن ماجَه» (٤٢١٦)، و«السلسلة الصحيحة» (٩٤٨١).

(٤) أفَلا يخشَى الظَّلَمَةُ الحاقِدُونَ هذا الموقفَ العظيمَ؟!

﴿أَفَلَا يَعْقِلُونَ ﴾.

فوالَّذِي نَفسُ مُحمَّدٍ ﷺ بيدِهِ لأحدُهُم بمَسْكَنِهِ في الجنَّـةِ أدَلُّ بمنزلِـهِ كـانَ في الدُّنـــيا»[١].

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَة، أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَال: «**يَقْتَصُّ الخَلْقُ بَعْضُهُم مِنْ بَعْـض، حتَّى الجَمَّاءُ مِنَ القَرْنَاء، وَحَتَّى الذَّرَّةُ مِنَ الذَّرَّة**»[٢].

فَكَيْفَ الشَّأْنُ -مِن جهةٍ- بِدُعاةِ دِينِهِ، وَحَمَلَةِ عَقِيدَةِ نَبِيِّه، وَحُماةِ مَنْهَج سَـلَفِهِ الصَّالِح -عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلاَم-؟! أَنْ يُؤْخَـذُوا بِأَقَـلِّ رِيبَـة، وَأَدْنَـى زَلَّـة (!)، وَأَهْوَنِ خَطَأ -فيما لو ثَبَتَ ذلك!- حقيقةً!-؟!!

أَفَلاَ يَقْتَصُّ رَبُّهُم -وَهُوَ العَلِيمُ بِهِم، النَّـاصِرُ لَهُـم- مِمَّـن ظَلَمَهُـم، وَاعْتَـدَى عَلَيْهِم، وَتَجَاوَزَ حَقَّهُم؟!

وَكَيْفَ الشَّأْنُ -مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى- فِيمَنْ[٣] يَتَّهِمُهُم -زُوراً، وَتَعَدِّياً، وَتَقَوُّلاً- بالعقائدِ الكُفريَّةِ الباطلةِ، كـ(وحـدةِ الأديـان)! والطَّعْـنِ فِي الـصَّحَابَة! بَـلْ فِي العَشَرَةِ المُبَشَّرِينَ بِالجَنَّة -مِنْهُم-رضي اللهُ عنهُم-، وَقَاتَلَ اللهُ مُنْتَقِصَهُم-؟!

وكَيْفَ بِمَنْ يَتَّهِمُهُم -أَيْضاً- بِالطَّعْنِ بِالعُلَمَاءِ؛ الَّذِينَ إِلَيْهِم نَنْتَسِبُ، وَبِهِـم نُعْرَف بل نتشرَّف؟!

وكَيْفَ بِمَنْ طَارَ فِي اتِّهَامِهِ -وَطَيَّر!-؛ لِيَصِلَ إِلى نَوَايَانَا، وَقُلُوبِنـا، وَدَواخِـلِ أَنْفُسِنا، وَخَبَايَا صُدُورِنا -تكذيباً وتشكيكاً-؟!

(١) رواهُ البخاريُّ (٢٤٤٠).
(٢) رواهُ أحمدُ (٨٧٥٦) بسندٍ حسَنٍ.
وتمامُ تخريجِهِ في «السلسلة الصحيحة» (١٩٦٧) -لشيخِنا الإمام الألبانيِّ-رَحِمَهُ اللهُ-.
(٣) سيأتِي نَقضُ هذه المُفترَيات، وكَشفُ هذه الكَذِبَات؛ فانتظِرْ...

وكَيْفَ بِمَنْ يَطْعَنُ فِينَا -بِالبَهْتِ الصَّارِخِ- بِأَنَّنا نُدَافِعُ عَنِ الحِزبيِّين، وأَهْلِ البِدَع، وَنُزَكِّيهِم، وَنُثْنِي عَلَيْهِم، بَلْ أَنَّنَا نُقَدِّمُهُم(!) عَلَى العُلَمَاءِ السَّلَفِيِّين؟!

﴿سُبْحَٰنَكَ هَٰذَا بُهْتَٰنٌ عَظِيمٌ﴾..

فَوالله الَّذِي لاَ يُحْلَفُ إِلاَّ بِجَلاَلِه:

نَحْنُ عَلَى نَهْجِ مُعَادَاةِ الحِزبيَّةِ وأَهْلِ البِدَعِ -دِيناً، وَيَقِيناً- مُنْذُ عَرَفْنَا العِلْمَ، وَخَالَطْنَا أَهْلَهُ، وَصِرْنَا مِنْ دُعَاتِه -والمِنَّةُ لله -قَبْلَ قَرِيبٍ مِنْ ثُلث قَرْن- نَسْأَلُ اللهَ حُسْنَ الخِتَام، وَالوَفَاةَ عَلَى السُّنَّةِ وَالإِسْلاَم-...

وَرُدُودُنَا -مُفْرَدَةً، وَمُضَمَّنَةً- عَلَى الحِزبيِّين، وأَهْلِ البِدَعِ، وَالْمُبْتَدِعِين - كَثِيرَةٌ، وَكَثِيرَةٌ جِدًّا- وَلله الحَمْدُ- بما لا يخفى على أعشى! ولا أعمى-!!

ولكنْ؛ إنها ﴿لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ وَلَٰكِن تَعْمَى ٱلْقُلُوبُ ٱلَّتِى فِى ٱلصُّدُورِ﴾[الحج:٤٦]...

وبعدُ:

فالعَجَبُ -كُلُّهُ- لاَ يَكَادُ (يَنْقُصُ!) -ولا أقولُ: يَنقضِي!- مِمَّن لاَ يَزَالُونَ- مُسْتَمْرِئِينَ، مُسْتَمِرِّين!- يُدَاخِلُونَ مَكْنُونَ النَّوَايا! وَيَسْتَخْرِجُونَ خَفِيَّ المَقَاصِد! وَيُعَمِّمُونَ الأَحْكَام! وَيُكَرِّرُونَ سَيِّئَ الكَلاَم! وَيُكْثِرُونَ مِنَ العَذْلِ والخِصَام!! ﴿وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾ بِتَحْقِيقِ الظُّنُونِ وَالأَوْهَام!

وَمَعَ ذَلِك؛ فَإِنِّي أَقُولُهَا كَلِمَةً وَاحِدَةً وَاضِحَةً، جَلِيَّةً قَوِيَّة:

«لاَ يُجْزِئُ مَنْ عَصَى اللهَ فِيكَ؛ بِأَحْسَنَ مِنْ أَنْ تُطِيعَ اللهَ فِيهِ»[1] -كَمَا قَالَ الصَّحَابِيُّ الجَلِيل، وَالخَلِيفَةُ الرَّاشِدُ عُمَرُ بْنُ الخَطَّاب-...

... وَبِهِ -رضيَ اللهُ عنه- نَقْتَدِي، وَبِهَدْيِهِ نَهْتَدِي، وَنَهْجَهُ بِأَرْواحِنَا نَفْتَدِي...

﴿وَٱلْعَـٰقِبَةُ لِلتَّقْوَىٰ﴾...

فالذي (ينبغي):

* أنْ لا نَبْغِي..

* وأنْ نُراجِعَ قُلوبَنا قبل النَّظَر إلى أقلامِنا!!

* وأنْ نَتَأمَّلَ المآلات قبل الحَظْوَةِ بحالاتِ الأوْقات!

* ولْنَعْلُ على (شَخْصَنَةِ!) الخِلافِ! والتَّعَدِّي في الأحكام والأوصاف!!

... وَلْنَتَّقِ اللهَ -لَعَلَّهُم يَتَّقُون-...

وَ﴿إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّآ إِلَيْهِ رَٰجِعُونَ﴾..

فَقَدْ عَظُمَ البَغْيُ، وَاشْتَدَّ الظُّلْمُ، وَكَبِرَ الهَوى، وَزَادَ الفَرْيُ وَالفِرَى...

و﴿لَيْسَ لَهَا مِن دُونِ ٱللَّهِ كَاشِفَةٌ﴾[النجم:٥٨] وَ«**مَنْ صَمَتَ نَجَا**»[2]...

.. فَالنَّجَاءَ .. النَّجَاءَ!

---

(١) انظُر ما تقدَّم (ص٢٤).

(٢) رواهُ الترمذيُّ (٢٥٠١) عن عبدِ الله بن عَمْرو.

وهو في «السلسلة الصحيحة» (٥٣٦) -لشيخِنا الإمامِ الألبانيِّ -رَحِمَهُ اللهُ-.

(٣)

الشِّدَّة؛ لِمَنْ؟! وعلى مَن؟! ولِماذا؟! وبماذا؟!

مِن القواعدِ المُقرَّرَةِ عند كافَّةِ العُلماء -بل العُقلاء!- قولُهُم: (الحُكمُ على الشيءِ فرعٌ عن تصوُّرِه)[1]؛ وهي قاعدةٌ لا تَقبلُ كثيراً -ولا قليلاً!- مِن الشكّ والجَدَل، والأخذ والردّ!

ذلكُم أنَّ إغفالَ تصوُّر الأُمور على حقيقتِها -أو التساهُلَ في شيءٍ مِن ذلك- مُوصِلٌ إلى الخَلَل في الحُكْم عليها، أو تحديد النظرة إليها.

وكلَّما كان التصوُّرُ أقربَ إلى الواقعِ: كان الحُكْمُ أدنَى إلى الحقِّ والصواب...

مِن أجلِ ذا؛ وَجَبَ على كُلِّ ذِي نَظَرٍ استيعابُ معرفةِ الأُمورِ المُرادِ بيانُ أحكامِها مِن جوانبِها -كافَّةً-، قبل خَوْضِ أيِّ بحثٍ فيها، فضلاً عن إصدار الحُكم عليها!

والناظرُ في سائرِ رُدودِنا وتعقُّباتِنا على المُخالِفِين -على تنوُّعِ دَرجاتِهِم!-: يرَى أنَّها -**في أغلبِ أمرِها**- كسائرِ أحوال البشر -عُموماً- وأهل العِلمِ -خُصوصاً- قائمةٌ على التأصيلِ العلميِّ -مِن جهةٍ-، وعلى الردِّ بالرِّفقِ واللِّينِ

(١) «بيان تلبيس الجهميَّة» (٧/ ٥٨٢) لشيخِ الإسلام ابنِ تيميَّة.

-مِن جهةٍ أُخرَى-، بل يرَى أنَّ التأصيلَ هو الأكثرُ وُرُوداً، والأوفرُ وجوداً -أصالةً- بحمدِ الله -تعالى-.

وبالنتيجةِ؛ فالردُودُ التي (قد) تتضمَّنُ (شيئاً!) مِن الشدَّةِ محدودةٌ جدًّا، ومعدودةٌ عَدًّا...

ولو قُورِنَتْ بمَن نَرُدُّ عليهم ممّن ابتدؤونا بالردِّ -أساساً-، وشتمونا وسبُّونَا(!)، ومِن سلفيَّتِنا جرَّدُونا وأخرَجُونا -تبَعاً-؛ فإنَّها لا تُقارَنُ بها -ولو في أقلِّ وُجوه المُقارنةِ-!!

وانظُر: ترَ!

فكيف -بالله- سنَرُدُّ -عندما نَرُدُّ ولو بالقليل!- على مَن اتَّهَمَنا بالإرجاءِ! أو التجهُّم! أو الطَّعن في الصحابةِ! أو الدعوة إلى (وحدة الأديان!)؟!

وكيف نُجيبُ مَن يطعُنُ في شيخِنا الإمامِ الألبانيِّ، ويُسَفِّهُ أقوالَهُ بغيرِ عِلمٍ ولا بصيرةٍ؟!

وكيف نسكُتُ -مع أنَّ السُّكوتَ أكثرُ صنيعنا!- على مَن اتَّهَمَنا بالنِّفاق، واللفلفة، والخَلَفِيَّة؟!

وكيف لا نتكلَّمُ فيمَن جَمَعَ ألفاظَ السُّوءِ -والسُّوقِ! -مَعاً!- كُلَّها-، ورَمانا بها -جُملةً وتفصيلاً- في صعيدٍ واحدٍ - بغيرِ خوفٍ مِن الخالِق، ولا حياءٍ مِن الخَلْق؟!

وكيف نُواجِهُ مَن طَعَنَ -بالهوَى- في أنسابِنا! وغَمَزَ -بالاختلاق- في أعراقِنا وأعراضِنا؟!

أفلا يستحقُّ الواحدُ مِن هؤلاءِ أنْ نَرُدَّ عليه (بعض!) سُـوئِه وباطلِـهِ بـشيءٍ (مِن) مثلِه (!) -ولا أقولُ: الصاعَ صاعَيْنِ-!؟

ولو فَعَلْنا ذلك -الصاعَ صاعَيْن-؛ فوالله لن نكون لهؤلاءِ ظالِمين، ولا في أيِّ حقٍّ -معهم- مُقصِّرين أو مُفَرِّطِين...

نَعَم؛ «الردّ بمجرّد الشتم والتهويل لا يعجِزُ عنـهُ أحـدٌ! والإنـسانُ لـو أنَّـهُ يُناظِرُ المُشرِكين، وأهلَ الكتاب؛ لكانَ عليه أنْ يذكُرَ مِن الحُجَّةِ ما يُبَيِّنُ بـه الحـقَّ الذي معه، والباطلَ الذي معهم» -كما قال شيخُ الإسلام ابنُ تيميَّـة في «مجمـوع الفتاوَى» (٤/ ١٨٦)-.

ولكـنْ؛ فَـرْقٌ بـين (الـشَّتْم والتهويـل)[1] -مِـن جهـةٍ-، وبـين (التغلـيظ والتخشين) -مِن جهةٍ أُخرَى-:

قال شيخُ الإسلام ابنُ تيميَّة في «مجموع الفتاوَى» (٢٨/ ٥٣):

«إنَّ ما يجري مِن نوعِ تغليظٍ أو تخشين على بعضِ الأصحابِ والإخـوان... هي مِن مصالحِ المُؤمنين التي يُصلِحُ اللهُ بها بعضَهم ببعضٍ؛ فإنَّ المؤمنَ للمؤمنِ كاليدَيْن[2] تغسِلُ إحداهُما الأُخرَى، وقد لا ينقلعُ الوسخُ إلاّ بشيءٍ مِن الخشونةِ!

لكنّ ذلك يُوجبُ مِن النَّظافةِ والنُّعومةِ ما نَحْمَدُ معه ذلك التخشينَ».

فكيف إذا كان هذا (التغليظ والتخشين) ليس انتصاراً شخصيًّا، أو ردَّةَ

---

(١) فَضلاً عن التبديعِ، والإسقاطِ، والتضليل.

(٢) روَى البيهقيُّ في «شُعَب الإيمان» (٧٢٨٨) -نحوَه- عن سَلْمان -رضيَ اللهُ عنهُ-.

فعلٍ ذاتيَّةً؛ وإنَّما هو انتصارٌ للحقِّ وأهلِه، ورَفعٌ للوائِهِ ورايتِه؟!

فالأمرُ -والحالةُ هذه- كما قالَ -تعالى-: ﴿وَلَمَنِ ٱنتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِۦ فَأُوْلَٰٓئِكَ مَا عَلَيْهِم مِّن سَبِيلٍ . إِنَّمَا ٱلسَّبِيلُ عَلَى ٱلَّذِينَ يَظْلِمُونَ ٱلنَّاسَ وَيَبْغُونَ فِى ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ ۚ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [الشورى:٤١-٤٢]؛ وكما قال -سُبحانَهُ-: ﴿لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلْجَهْرَ بِٱلسُّوٓءِ مِنَ ٱلْقَوْلِ إِلَّا مَن ظُلِمَ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًا عَلِيمًا﴾[النساء:١٤٨].

وقد وُجِّهَ شيءٌ مِن الانتقادِ (!) لشيخِنا الإمامِ الألبانيِّ -رَحِمَهُ اللهُ- في بعضِ رُدودِهِ (على أهلِ السُّنَّةِ!)-في موضوعِ (الشدَّة) -هذا-، فقالَ-رَحِمَهُ اللهُ- في مُقدِّمَةِ «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (١/ ٢٧-٣١- ط٢)-رادًّا، ومُجيباً، ومُؤَصِّلاً-:

«كثيراً ما يسألُني بعضُهم عن سببِ (الشِّدَّةِ) التي تبدُو -أحياناً- في (بعضِ) كتاباتِي في الردِّ على بعضِ الكاتِبين ضدِّي؟!

وجواباً عليه أقولُ:

فلْيَعْلَم هؤلاء القُرَّاءُ أنَّنِي -بحمدِ الله- لا أبتدئُ أحداً يرُدُّ عليَّ ردًّا علميًّا لا تَهَجُّمَ فيه، بل أنا له مِن الشاكِرين.

وإذا وُجِدَ شيءٌ مِن تلكَ (الشِّدَّةِ) في مكانٍ ما مِن كُتُبِي؛ فذلك يعودُ إلى أنْ تكونَ ردًّا على مَن ردَّ عليَّ ابتداءً! واشتطَّ فيه!! وأساءَ إليَّ بُهتاً[1] وافتراءً!!!

... ومِثلُ هؤلاء (الظَّلَمَةِ!) لا يُفيدُ فيهم -في اعتقادِي- الصَّفْحُ واللِّينُ، بل

(١) نصَّ الفَيروزآبادِي على ضَمِّ الباء. «القامُوس المُحيط» (ص١٤٨).

إنَّهُ قد يضرُّهُم، ويُشَجِّعُهُم على الاستمرارِ في بغيِهِم وعُدوانِهِم؛ كما قالَ الشاعرُ:

إذا أنتَ أكرَمْتَ الكريمَ مَلَكْتَهُ ... وإنْ أنتَ أكْرَمتَ اللَّئيمَ تَمَرَّدَا

ووَضْعُ النَّدَى في موضعِ السَّيْفِ بالعُلَى ... مُضِرٌّ كوَضْعِ السَّيْفِ في مَوضِعِ النَّدَى[1]

بل إنَّ تحمُّلَ ظُلْمِ مثل هؤلاء المُتصدِّرين لإرشادِ النَّاسِ وتعليمِهِم، قد يكونُ -أحياناً- فوقَ الطاقةِ البشريَّة!

ولذلك؛ جاءتِ الشريعةُ الإسلاميَّةُ مُراعيةً لهذه الطاقةِ، فلمْ تَقُل -والحمدُ لله- كما في الإنجيل[2] (المزعوم!) -اليوم-: «مَن ضربَكَ على خدِّكَ الأيمنِ؛ فأدِرْ له الخدَّ الأيسَر، ومَن طَلَبَ منكَ رِداءَكَ؛ فأعطِهِ كِساءك»! بل قال-تعالى-: ﴿فَمَنِ ٱعۡتَدَىٰ عَلَيۡكُمۡ فَٱعۡتَدُواْ عَلَيۡهِ بِمِثۡلِ مَا ٱعۡتَدَىٰ عَلَيۡكُمۡ﴾، ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٖ سَيِّئَةٞ مِّثۡلُهَا﴾.

وأنا ذاكرٌ بفضلِ الله -تعالى- أنَّ تمامَ هذه الآيةِ الثانيةِ: ﴿... وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٖ سَيِّئَةٞ مِّثۡلُهَاۖ فَمَنۡ عَفَا وَأَصۡلَحَ فَأَجۡرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلظَّٰلِمِينَ . وَلَمَنِ ٱنتَصَرَ بَعۡدَ ظُلۡمِهِۦ فَأُوْلَٰٓئِكَ مَا عَلَيۡهِم مِّن سَبِيلٍ . إِنَّمَا ٱلسَّبِيلُ عَلَى ٱلَّذِينَ يَظۡلِمُونَ ٱلنَّاسَ وَيَبۡغُونَ فِي ٱلۡأَرۡضِ بِغَيۡرِ ٱلۡحَقِّۚ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٞ . وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنۡ عَزۡمِ ٱلۡأُمُورِ﴾[الشورى:٤٠-٤٣].

ولكنِّي أعتقدُ أنَّ الصفحَ المشكورَ، والصبرَ المأجورَ؛ إنَّما هو فيمَن غَلَبَ على الظنِّ أنَّ ذلك ينفعُ الظالمَ ولا يضرُّهُ، ويُعِزُّ الصابرَ ولا يُذِلُّه؛ كما يدلُّ على ذلك سيرتُهُ ﷺ العمليَّةُ مع أعدائِهِ...

(١) «ديوان المتنبِّي» (٢/ ١٣).

(٢) «إنجيل مَتّى» (٥: ٣٩).

وأقلُّ ما يُؤخَذُ مِن هذه الآيات -ونحوِها- أنَّها تسمحُ للمظلومِ بالانتِصارِ لنفسِهِ بالحقِّ -دونَ تَعَدٍّ وظُلْم-؛ كقولِهِ -تعالى-: ﴿لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلْجَهْرَ بِٱلسُّوٓءِ مِنَ ٱلْقَوْلِ إِلَّا مَن ظُلِمَ﴾.

والسُّنَّةُ تُؤكِّدُ ذلك وتُوضِّحُهُ؛ كمِثْلِ قولِهِ ﷺ لعائشةَ حينَ اعتَدَتْ إحدَى ضَرَّاتِها عليها: «**دونَكِ فانْتَصِرِي**».

قالَتْ: فأقبَلْتُ عليها، حتَّى رأيتُها قد يَبس ريقُها في فيها، ما تَرُدُّ عليَّ شيئاً، فرأيتُ النبيَّ ﷺ يتهلَّلُ وجهُهُ. -رواهُ البُخاريُّ في «الأدب المُفرد» -وغيرُهُ- بسندٍ صحيحٍ- وهو مُخرَّجٌ في «الصحيحةِ» (١٨٦٢)-.

فأرجُو مِن أولئكَ القُرَّاء أنْ لا يُبادِرُوا بالإنكارِ؛ فإنِّي مظلومٌ مِن كثيرٍ ممَّن يدَّعُونَ العِلمَ[١]! وقد يكونُ بعضُهُم ممَّن يُظَنُّ أنَّهُ معَنا على منهجِ السَّلَفِ! ولكنَّهُ -إنْ كان كذلك!- فهو ممَّن أكَلَ البُغضُ والحسدُ كَبِدَهُ؛ كما جاء في الحديثِ: «**دَبَّ إليكُم داءُ الأُمَمِ قبلَكُم: الحسدُ، والبغضاءُ؛ هي الحالِقةُ: حالقةُ الدِّين، لا حالِقةُ الشَّعر**». -وهو حديثٌ حَسَنٌ بمجموعِ طريقَيْه عن ابنِ الزُّبَيْر وأبي هريرةَ-[٢].

فأرجُو مِن أولئك المُتسائلِين أنْ يكونُوا واقعيِّين، لا خياليِّين! وأنْ يرضَوا منِّي أنْ أقِفَ في ردِّي على الظالِمِين مع قولِ ربِّ العالَمِين: ﴿وَلَا تَعْتَدُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْمُعْتَدِينَ﴾؛ غيرَ مُتجاوِبٍ مع ذلك الجاهليِّ القديم:

---

(١) و(تلاميذ) شيخِنا -رَحِمَهُ اللهُ- ورثوا شيئاً مِن هذا الظُّلم -مِن ضِمن ما وَرِثُوا-!

(٢) «صحيح الترغيب والترهيب» (٢٦٩٥).

ألا لا يَجْهَلَنْ أحدٌ علينا فنجهلَ فوقَ جهلِ الجاهِلِينا![١]

عِياذاً بالله أنْ أكونَ مِن الجاهلين»...

... ثُمَّ أشارَ -رَحِمَهُ اللهُ- إلى بعضِ مَن رَدَّ عليه، وحالِهم -وقد نَقَلَ بعضَ فاسدِ كلامِهِم وقولِهم-مُبَكِّتاً-:

«... ونحو هذا مِن الإفكِ الذي لا يصدُرُ مِن كاتبٍ مُخلِصٍ يَبتغِي وجهَ الحقِّ، وينفعُ فيه اللِّينُ والأسلوبُ الهيِّنُ في الرَّدِّ عليه؛ لأَنَّهُ مُكابِرٌ شديدُ المُكابَرَةِ والتمحُّل..».

... فكيف لو رَأَى شيخُنا -رَحِمَهُ اللهُ- ما يُعامِلُنا به -بظُلمٍ سافِرٍ، واعتداءٍ سافلٍ- كثيرٌ مِن كَتَبَةِ (الإنترنت) المُعاصِرين -ومَن وراءَهُم! ومَن أمامَهُم!! -وجَهَلَتِهِم-؛ الذين غُذُّوا على التعصُّب! ونَشَؤوا على الحِقد! وتشرَّبُوا التقليد الشديد؟!

كيف لو رأَى تفَنُّنَهُم في سَبِّنا! وتلوُّنَهُم في طرائقِ التقوُّل علينا وتقويلنا؟!

كيف لو رَأَى أساليبَهُم في الهُجومِ على نيَّاتِنا -بمَحضِ الباطلِ-! واستخراجِ مَكنونِ صُدورِنا- بعَيْنِ التهجُّم-؟!

.. وهذا الجوابُ العلميُّ (الألبانيُّ) الحاسمُ -كُلُّه- يُبيِّنُ (جانِباً) مِن حالِنا مع خُصومِنا، و(طرفاً) مِن واقعِنا مع الرادِّينَ علينا؛ بما يكادُ يكونُ سواءً بسواءٍ...

---

(١) «ديوان عَمْرو بن كُلثوم» (٧٨).

ولو أنْصَفَ المُنتَقِدُ -مِن خُلَّصِ إخوانِنا وأحبابِنا -ولا نتكلَّمُ عن مُناوِئينا وأعدائِنا! -بعد اطِّلاع-؛ لَعَرَفَ أنَّ رُدودَنا -جُملةً- لا تُساوِي عُشرَ رُدودِهم! وأنَّ (تغليظَنا وتخشِينَنا) -كُلَّهُ- لا يُقارِبُ عُشرَ مِعشارِ (شَتْمِهِم وسَبِّهِم)!!

وكلامُ شيخِنا -رَحِمَهُ اللهُ- ذاك - يتضمَّنُ الجوابَ الفصلَ على الأسئلةِ الأربعةِ المطروحةِ في عُنوانِ هذه الكلمةِ:

الشِّدَّةُ:

١- لِمَنْ؟!....

لِلمظلوم المُنتصِر بحقّ...

٢- على مَن؟!....

على الظالِمِ الباغي بالجَوْر...

٣- لماذا؟!....

لِردِّ بُهْتِهِ وعُدوانِهِ...

٤- وبماذا؟!....

بالحُجَّةِ والبيِّنَةِ -ولو كان معها شيءٌ مِن الإغلاظِ والشِّدَّةِ!-...

وما أجملَ ما قيلَ: (عجبتُ مِن الرَّجُلِ .. يرَى القَذاةَ في عينِ أخيهِ، ويَدَعُ الجِذْعَ في عينِهِ! ويُخرِجُ الضِّغْنَ مِن نَفْسِ أخيهِ، ويَدَعُ الضِّغْنَ في نفسِهِ!!)[1].

---

(١) «صحيح الأدب المُفرَد» (٦٨٥).

فـالعينُ تُبـصِرُ منهـا مـا دَنَـا ونَـأَى ولا تَـرَى نفـسَها إلاّ بمِـرآةِ!

ولنَنْظُر -كذلك- ما رواهُ أبو نُعَيم في «الحِلية» (٦/ ٣٠٧) -ممَّا يُمثِّلُ -جدًّا- (شيئاً) ممّا نحنُ فيه!- عن الرَّبيعِ بنِ صَبيح، قال:

قلتُ للحَسَنِ: إنَّ -ها هُنا- قوماً يتَّبِعُونَ السِّقْطَ مِن كلامِك؛ لِيَجِدُوا إلى الوقيعةِ فيكَ سبيلاً!

فقال: لا يكْبُرُ ذلك عليك؛ فلقد أطمعْتُ نفسي في جنَّةِ الخُلودِ؛ فطَمِعَتْ...

وأطمعْتُها في مُجاورةِ الرَّحْمن؛ فطَمِعَتْ...

وأطمعْتُها في السلامةِ مِن النَّاس؛ فلَمْ أجِد إلى ذلك سبيلاً! لأنِّي رأيتُ النَّاسَ لا يرضَوْنَ عن خالِقِهم، فعلمتُ أنَّهُم لا يرضَوْنَ عن مخلوقٍ مثلِهِم!

وروَى أبو نُعَيم (٩/ ١٤٧) عن بَحر بن نَصْر، قال: قيل للشافعيِّ: الناسُ يقولونَ: إنَّكَ شيعيّ[1]!

فقال -رَحِمَهُ اللهُ-: ما مَثَلِي ومَثَلُهُم إلاّ كما قالَ نُصَيْبٌ الشَّاعرُ:

ومـا زالَ كِتمانِيـكِ حتَّـى كـأنَّني لِرَجْعِ جـوابِ السَّائلي عنكِ أعجَمُ

لأسلَمَ مِن قول الوُشاةِ وتَسْلَمِي وهـل حـيٌّ علـى النـاس يَسْلَمُ

ثُمَّ قالَ: ليسَ إلى السَّلامةِ مِن النّاسِ سبيل! فانظُر إلى ما يُصلِحُ دينَك فالْزَمْهُ؛ [فإذا أصلحتَ ما بينك وبَيْنَ الله -عزَّ وجلَّ-؛ فلا تُبالِ بالنَّاسِ][2].

---

(١) فالاتِّهاماتُ قديمةٌ -إذن-!

وانظُر ما سيأتِي -في آخرِ الكتاب- (ص٣١٤ و٣٢٠)؛ فهو مهمٌّ...

(٢) ما بَيْنَ المعقوفَيْنِ مِن «الزُّهْد الكبير» (ص١٠٥) -للبيهقي-.

ومنهُ: قولُ أبي الدَّرداء -رضيَ اللهُ عنه-: «كان الناسُ وَرقاً لا شوكَ فيه، وهُم اليومَ شوكٌ لا وَرَقَ فيه؛ إنْ نقدتَهُم نَقَدُوكَ، وإنْ تَرَكْتَهُم لمْ يترُكُوك»(١).

وإنِّي أرجُو ربِّي -سُبحانَهُ- العونَ والتوفيقَ: على أنْ أتمثَّل -عِلماً وعَمَلاً، وواقِعاً وحياةً- مَا قالَهُ مالِكُ بنُ دينار -رَحِمَهُ اللهُ- كما في «الزُّهْد الكبير» (ص١٠١)-:

«منذ عرفتُ الناسَ ما أُبالي مَن حَمِدَنِي، ولا مَن ذَمَّنِي؛ لأنِّي لا أرَى إلاّ حامِداً مُفْرِطاً! أو ذامًّا مُفَرِّطاً!!».

وما أجملَ ما نُقِلَ عن الإمامِ البُخاريِّ -رحمةُ الله عليه- مِن قولِهِ: «أمّا المادح والذَّامُّ: عندي سواءٌ»(٢).

واللهُ -وحدَهُ- المُستعان على ذلك...

... اللهمَّ إنِّي أعوذُ بك مِن شَرِّ نفسي، وسيِّئاتِ عمَلِي..



(١) رواهُ مالك في «الموطَّأ» (٩٧٨ - رِواية محمد بن الحسن).

(٢) «تهذيب الأسماء واللُّغات» (١/ ٦٨) -للنوويِّ-.

(٤)

منهج الأنبياء في الدَّعوةِ إلى الله ... فيه الحكمةُ والعقلُ..

... عُنوان كلامِي -هذا- مأخوذٌ مِن عُنوانِ كِتاب أَلَّفَهُ -قديماً- الشيخ ربيع ابن هادي -سدَّدَهُ الله-...

ولستُ أُريدُ في هذا المقالِ دِراسةَ الكتابِ المذكورِ، أو تقييمَهُ -أو تقويمَه-؛ فهو كتابٌ حَسَنٌ -وفَّقَ اللهُ كاتبَهُ لمزيدٍ مِن الخيرِ-.

ولكنَّ الذي أُريدُهُ في مَقالي -هذا- هو: مُقارنةُ هذا العُنوان -والذي هو منهجٌ بحدِّ ذاتِهِ- بواقعِنا الدَّعَوِيِّ المُعاصرِ، الذي يفتقدُ في كثيرٍ مِن مُمارَساتِهِ المغلوطةِ الخاطئةِ إلى (الحكمةِ) أو (العقل)! أو إلى (الحكمة والعقل) -معاً!!-:

١- فهَل مِن (الحِكمةِ أو العقل) أن يتجاوَزَ الدُّعاةُ إلى الكتابِ والسُّنَّةِ -على منهج السلف الصالح- مبدأَ التَّواصي بالحقِّ والتواصي بالصَّبْر، والتَّناصُح في ذاتِ الله -تعالى-؛ ليدخُلُوا بابَ التَّراشُقِ بالتُّهَمِ، والطُّعون، والإسقاطات -غُدُوًّا وَرَواحاً-؟!

٢- هل مِن (الحكمةِ أو العقل) نقلُ المسائل الخلافيَّة (الاجتهاديَّة) لِتُنَزَّلَ منزلةَ المسائلِ (القطعيَّة) والنصِّيَّة -حُكماً وموقِفاً-؟!

٣- هل مِن (الحكمةِ أو العقلِ) أنْ يتدابَرَ أهـلُ (المـنهجِ الواحـدِ، والعقيـدةِ الواحدةِ) لاختِلافِهِم في الحُكمِ بتبديعِ شخصٍ -أو شخـصَيْنِ- أو أكثـر!- مـع اتِّفاقِهِم على أخطائِهِ وأغلاطِهِ -جميعاً-؟!

٤- هل مِن (الحكمةِ أو العقلِ) أنْ يتفرَّقَ أهلُ (المـنهجِ الواحـدِ، والعقيـدةِ الواحدةِ) شِيَعاً وأحزاباً؛ يبدِّعُ بعضُهُم بعضاً، ويُضَلِّلُ بعضُهُم بعـضاً لأُمـورٍ لا تَقوَى أنْ تكونَ سَبباً شرعيًّا صحيحاً في ذلك؟!

٥- هل مِن (الحكمةِ أو العقلِ) أنْ نحـصُرَ الـدَّعوةَ الـسلفيَّةَ -بـشموليَّتِها، وكمالِها-؛ لنجعلَها -فقط- في بابٍ واحدٍ هو: النَّقدُ، والجرحُ، والردُّ؟!

٦- هل مِن (الحكمةِ أو العقلِ) إهدارُ مَقاصدِ الـشريعةِ العاليـةِ الداعيـةِ إلى الائتلافِ، وجَمعِ الكلمةِ، والوحدةِ -بيْن أهلِ السُّنَّةِ مِن عُقلاءِ الناسِ-، وجَعـلِ التفرُّقِ والتشتُّتِ، والتمزُّقِ هو الأصلَ والأساسَ؟!

٧- هل مِن (الحكمةِ أو العقلِ) أن تُـشَدِّدَ عـلى غـيرِكَ -أو تُغَلِّـظَ عليـه، أو تُلزمَهُ[1]- في مسألةٍ (خلافيَّةٍ اجتهاديَّةٍ)، في الوقتِ الذي لا تَرْضَى منهُ أن يُـشدِّدَ عليك، أو يُغلِّظ عليك، أو يُلزمَك -وما إغلاظُـه عليـك بـأَوْلَى مِـن إغلاظـكَ عليه!-!!؟!

٨- هـل مِـن (الحكمـةِ أو العقـلِ) إغفـالُ أصـلِ مُراعـاةِ الزَّمـانِ والمَكـانِ والأعيانِ في الحُكْمِ عل المسائلِ، وجَعلُ الأُمورِ جَميعاً -في ذلك- كُلِّـهِ- بمنزلـةٍ

(١) على معنَى التبديع والتشديد، لا على مَحْضِ النُّصرةِ والتَّأييد...

واحدةٍ، ومِيزانٍ واحد؛ كطبيب يَصِفُ دواءً واحداً (!) لسائرِ مَرضاه -على تنوُّع أمراضِهم، وتعدُّدِ حالاتِهم-؟!

٩- هل مِن (الحكمةِ أو العقلِ) أن نُحدِثَ جُذاماً مِن أجلِ أنْ نُطِبَّ زُكاماً، وأن نهدِمَ مِصراً مِن أجلِ أن نبنيَ قَصراً؟!

١٠- هل مِن (الحكمةِ أو العقلِ) أنْ نُواليَ ونُعادِي على (كُلِّ!) ما يقولُهُ الشيخُ فُلان! أو الشيخُ عَلّان[1]!! و(كأنَّنا) نخلعُ عليه العِصمةَ أو الكمال -ولو بلسانِ الحال، وأحياناً (!) بالمقال-؟!

١١- هل مِن (الحكمةِ أو العقلِ) أن نتشفَّى بغلطِ فُلان! ونَفرحَ بخطأِ عِلاّن! وننتعشَ بزلَّةِ زيد! ونسعدَ بسَقْطَةِ عَمْرو؟!

١٢- فهل هكذا كانت أخلاقُ السَّلَفِ الصالحِ الذين ننتسِبُ إليهم، وندعُو إلى منهجِهِم -وهُم أهلُ (الحكمةِ والعَقل)-؟!

وأخيراً:

... هل مِن (الحِكمةِ أو العقلِ) أنْ نُغفِلَ -أو نتغافَلَ!- في تعامُلاتِنا -أو مُعامَلاتِنا- إعمالَ (الحكمةِ والعقلِ) -معاً- اللَّذَيْنِ هُما أصلٌ مِن أهمِّ أُصولِ (منهجِ الأنبياءِ في الدعوةِ إلى الله)؟!

والله المُستعانُ...

---

(١) انظُر «تاج العَروس» (٣٠/ ٥٥) -للزَّبيدِي-.

(٥)

إِلَيْكَ -أَيُّهَا الأَلْمَعِي- ؛ سَوَاء خَالَفْتَنِي، أَوْ كُنْتَ مَعِي!

... فأَنْتَ حَسِيبُ نَفْسِك!! فَلَيْسَ المُهِمُّ أَنْ (تَكْتُبَ!)؛ وَلَكِنَّ المُهِمَّ: (مَاذَا تَكْتُبُ؟!)!!

فَالأَخْذُ وَالرَّدُّ! وَالانْتِصَارُ لِلْقَوْلِ أَوِ القَوْلِ الآخر! وَالمُمَاحَكَةُ فِي الخِطَاب! وَالتَّكَثُّرُ بِالأَصْحَاب: كُلُّ ذَلِكَ مِنْ آفَاتِ النُّفُوس، وَأَهْوَاءِ العُقُولِ وَالقُلُوب -إن لم يُوافقْهُ الإخلاصُ، والسَّدادُ، والشفافيَةُ، والصدقُ مع الله -تعالى- ومع النفسِ-!!

وَالوَاجِبُ عَلَى العَبْدِ المُوَفَّقِ: تَحَرِّي تلك الآفَاتِ لاجْتِنَابِهَا، وَتَمْيِيزُهَا لِنَفْيِهَا، وَمَعْرِفَتُهَا لِلْمُحَاذَرَةِ مِنْهَا...

وَهَذَا -هَكَذَا- مِنْ دَقَائِقِ الإِخْلاَصِ لله -تَعَالَى-؛ فَكَمْ وَكَمْ مِنَ (النَّاسِ) مَنْ (يَكْتُبُون!) -فَقَط- لِيَكْتُبُوا -كَيْفَمَا كَانَ الأَمْرُ-! طَلَباً لِنُصْرَة! أَوْ مُحَافَظَةً عَلَى فِكْرَة!!

وَالمُغَالِطُ -أَوَّلَ مَا يُغَالِطُ!- إِنَّمَا يُغَالِطُ نَفْسَه:

* فَإِنْ كَانَ صَادِقاً؛ فَإِنَّهُ سَيَنْكَفُّ، وَسَيَجُرُّهُ إِلَى الحَقِّ -بِتَوْفِيقِ رَبِّهِ- صِدْقُهُ...

* وَإِنْ كَانَ غَيْرَ ذَلِكَ؛ فَالله يَحْكُمُ فِيهِ بِعَدْلِهِ -وَلَوْ بَعْدَ حِين-...

وَهَذَا -كُلُّهُ- فِي ذَاتِ الأَمْرِ، وَفِي نَفْسِ المَرْءِ!

أَمَّا مَنْ هُوَ خَارِجٌ عَنْهُمَا (!) مِمَّنْ (يُصَفِّقُ) فِي الظَّلاَمِ! وَ(يُطَبِّلُ) بِالأَوْهَام(!)؛ فَلاَ نَقُولُ لَهُم -فَاعِلاً وَمَفْعُولاً بِهِ!-إِلاَّ:

طَلَبْتُ لَكَ التَّكْثِيرَ فَازْدَدْتَ قِلَّةً   وَقَدْ يَخْسَرُ الإِنْسَانُ فِي طَلَبِ الرِّبْحِ!

نَعَمْ؛ لَنْ يَنْفَعَكَ هَؤُلاَءِ المُطَبِّلُون!!

بَلْ سَيَخْذُلُونَكَ فِي وَقْتٍ أَحْوَجَ مَا تَكُونُ مُحْتَاجاً فِيهِ إلى أَنْ يَقِفُوا مَعَك!!

وَلَكِن... ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾...

وَمَا أَجْمَلَ مَا قَالَهُ أَحَدُ إِخْوَانِنَا -جزاهُ اللهُ خيراً-:

(... إِنْ هِيَ إِلاَّ سَاعَةٌ...

وَسَنَرْحَلُ بِلاَ أَصْحَاب..

وَلاَ أَلْقَاب..

... يَوْمَئِذٍ؛ يَقُومُ الأَشْهَادُ بِالحَقِّ...

لاَ شَيْءَ غَيْرُ الحَقّ..)...

وَأَسُوقُ -لِلسَّلْوَى!-: خَبَرَ العَلاَّمَةِ النَّحْوِيِّ جَمَالِ الدِّينِ ابْنِ مَالِك -المُتَوَفَّى سَنَة (٦٧٢هـ)- فِيمَا ذَكَرَهُ العَلاَّمَةُ السَّخَاوِيُّ فِي كتابِهِ «الإِعْلاَن بِالتَّوْبِيخِ لِمَنْ ذَمَّ أَهْلَ التَّارِيخ» (ص٤٣٣ - «عِلْمُ التَّارِيخِ عِنْدَ المُسْلِمِين»)-:

أَنَّ ابْنَ مَالِكٍ: «عُورِضَ فِيمَا اسْتَقَرَّ فِيهِ مِنْ خِطَابَةٍ بِبَعْضِ قُرَى دِمَشْقَ -مِنْ بَعْضِ جَهَلَتِهَا! وَانْتُزِعَتْ مِنْهُ لَهُ! فَكَادَ أَنْ يَمُوتَ!! سِيَّمَا وَقَد حَضَرَ [هُوَ] الجُمعَةَ،وَسَأَلَ الجَاهِلَ الْمُشَارَ إِلَيْهِ -بَعْدَ فَرَاغِهِ مِنَ الخُطْبَةِ وَالصَّلاةِ- عَنْ مَخْرَجِ الأَلِــف!؟

فَتَحَيَّرَ! وَظَنَّ أَنَّهُ كَلَّمَهُ بِالعَجَمِيَّة! ثُمَّ عَدَّدَ لَهُ حُرُوفَ الهِجَاءِ مُبْتَدِئاً بِالأَلِف! وَسَــرَدَها!

فَصَاحَ العَامَّةُ -الَّذِينَ تَعَصَّبُوا لِهَذَا الجَاهِلِ -سُرُوراً!! لِكَوْنِهِ سُئِلَ عَنْ مَسَأَلَةٍ، فَأَجَابَ بِتِسْعٍ وَعِشْرِين!!

وَمَا وَجَدَ (الجَمَالُ) نَاصِراً، بَل اسْتَكَان، وَمَاتَ بَعْدَ أَيَّامٍ يَسِيرَةٍ[1]...»!

... وَنَحْنُ -بِمِنَّةِ الله- لاَ نَخْشَى مَوْتاً كَهَذَا -أَوْ غَيْرِه!-؛ إِذِ المَوْتُ هُوَ النِّهَايَةُ الحَتْمِيَّة لِكُلِّ حَيٍّ؛ إِلاَّ الحَيَّ الَّذِي لاَ يَمُوتُ -سُبْحَانَهُ-..

وَلَنْ نَخْشَى عَلَى (الحَقِّ) أَنْ يَضِيعَ؛ فَالله -تَعَالَى- كَفِيلٌ بِنَصْرِهِ، وَعِزَّةِ أَهْــلِهِ...

وَلَكِنَّنَا (نَخْشَى) عَلَى كَثِيرٍ مِنْ أَهْلِ زَمَانِنَا -وَأَخُصُّ إِخْوَانَنَا- مِمَّن (قَدْ) يُشْبِهُ حَالُهُم حَالَ أَهْلِ تِلْكُمُ القَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا؛ الْمُنْتَصِرِينَ بِجَهْلِهِم لِلبَاطِل، وَالْمُصَفِّقِينَ بِتَعَصُّبِهِم لِلجَاهِل...

(١) اللهمّ الْطُف بنا -يا كريم-!

وَالنَّبِي ﷺ يَقُول: «**أَحِبَّ لِلنَّاسِ مَا تُحِبُّ لِنَفْسِك: تَكُن مُؤْمِناً**»(١)...

.. وإنِّي لَأخشَى -أيضاً- أنْ يكونَ زمانُنا الذي نحنُ فيه -هذا- كُلُّهُ!- ذاك الزَّمانَ الذي «يَعودُ [فيه] المعروفُ مُنكَراً، والمُنكَرُ مَعروفاً! والبدعةُ سُنَّةً، والسُّنَّةُ بِدعةً! ويُكَفَّرُ الرَّجُلُ بمَحْضِ الإيمانِ وتجريدِ التَّوحيدِ! ويُبَدَّعُ بتجريدِ مُتابعةِ الرَّسُولِ ومُفارقةِ الأهواءِ والبِدَعِ!

ومَن له بَصيرةُ قَلبٍ حيٍّ يَرَى ذلك عَياناً.

واللهُ المُستعانُ»(٢).

... فمَهْمَا غَالَطَ المُغَالِطُ! وَمَهْمَا مَاحَكَ المُمَاحِكُ!! وَمَهْمَا اشْتَدَّ لَدَدُ المُخَالِفِ!!! وَمَهْمَا انْتَشَى هَذَا -أَوْ ذَاك- بِنَشْوَةِ تَصْفِيقِ الأَتْبَاع!! وَتأْيِيدِ الرَّعَاع: فالحقُّ مَنصورٌ، وأهلُه غالبُون...

﴿وَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِۦ وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾..

وَ﴿وَٱلْعَٰقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾...

﴿وَلَئِن صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِّلصَّٰبِرِينَ﴾...

---

(١) حديث صحيح، رواهُ ابنُ ماجَه (٤٢١٧).

وتمام تخريجه في تعليقي على «تخريج الأربعين السُّلَمِيَّة في التصوُّف» (رقم: ٢٤) -للسَّخاوِي-.

(٢) «مدارجِ السَّالكِين» (١/ ٣٤٣) لابنِ القيِّمِ.

(٦)

... إلى سائر الأصناف: الإنصافَ الإنصافَ!

أَوْقَفَني بَعْضُ أَفاضِلِ تَلامِذَتِي - جَزَاهُمُ الله خَيْراً- عَلى كُلَيْمَةٍ وَجِيْزَةِ الأَلْفَاظِ، جَزْلَةِ المَعاني: لَمْ أَرَ نَفْسِي إلا مُسَارِعاً إِلى نَشْرِها؛ لِيَعُمَّ أَثَرُها، وَيُنْتَفَعَ بِها...

وَمَا أَجْمَلَ مَا قِيْلَ -قَدِيمًا-: «كَلامُ السَّلَفِ قَلِيْلٌ كَثيرُ البَرَكَةِ...»[١]:

قَالَ الإِمَامُ أَبُو عُمرَ ابنُ عَبْدِالبَرِّ في كِتَابِهِ العُجَاب «التَّمْهِيد» (٩/ ٢٣٧):

«قَال عَبْدُالرزاقُ: وأَخْبَرنا مَعْمَرٌ، عن ابنِ طَاوسٍ، عن أبيهِ، أَنَّ زَيْدَ بن ثابتٍ وابنَ عَبَّاسٍ تَمَاريا في صَدَرِ[٢] الحَائِضِ قَبْلَ أَنْ يكونَ آخِرَ عَهْدِها الطَّوافُ بالبَيْتِ[٣]:

فَقَال ابنُ عبَّاسٍ: تَنْفِرُ.

(١) انظُر «فضل عِلم السَّلَف عن عِلم الخَلَف» (ص٤١- ط١٤٠٦) - للحافظ ابن رجب - بتحقيقي-.

(٢) بفَتح الدَّال، «هُو: الرُّجوع».

«طِلْبَة الطَّلَبَة» (ص٣٢) -للنَّسَفِيِّ-، و«تحرير ألفاظ التنبيه» (ص١٥٠) -للنَّوَوِيِّ-.

(٣) وَأَصْلُ الحَدِيْثِ في «صَحِيْحِ مُسْلِمٍ» (١٣٢٨).

وقَال زيدٌ: لا تَنْفِرُ!

فَدَخَلَ زَيْدٌ على عائِشَةَ، فَسَأَلَها؟

فَقَالَتْ: تَنْفِرُ.

فَخَرَجَ زَيْدٌ وَهُوَ يَبْتَسِمُ، وَيَقُوُل: مَا الكَلامُ إِلا مَا قُلتَ...

قَال أَبُو عُمَر -مُعَلِّقاً-:

هَكَذا يَكُونُ الإِنْصَافُ، وَزَيدٌ مُعَلِّمُ ابنِ عَبَّاسٍ؛ فَما لنا لا نَقْتَدي بِهِم؟!

والله المُسْتَعانُ».

قَالَ أَبو الحَارِثِ -كَانَ الله لَهُ-:

نَعَمْ؛ مَا لَنَا لا نَقْتَدي بِهِم -بِطَبَقَاتِنا العِلْمِيَّةِ - كَافَّةً- شيوخاً وتلاميذَ، طلبة عِلمٍ ومُتعلِّمِين-؟!

فاللهَ اللهَ فِي الحَقِّ -يا أَهلَ الحَقِّ-...



(٧)

هؤلاء هم سلفُنا الصالحون -بحقّ-؛ فأين نحنُ منهم -يا خَلْق-؟!

هذه فوائدُ ودُرَرٌ التقطتُها مِن ترجمةِ الإمام عبدِ الرحمن بن عَمرو الأَوْزاعيِّ -المتوفَّى سَنَةَ (١٥٧هـ)- مِن كتاب «سير أعلام النُّبلاء» - للإمامِ الذهبيِّ-، والواقعةِ في نحوٍ مِن خمسٍ وعشرينَ صفحةً...

فإليكُموها، وبعضَ تعليقاتِي عليها:

١- كان يسكُنُ ... بدمشق، ثُمّ تحوَّل إلى بيروت؛ مُرابِطاً بها إلى أنْ مات...

قلتُ:

هكذا كان عُلماؤُنا؛ يُعَلِّمُون، وفي سبيل الله يُجاهدُون...

لكنْ؛ كان للجهادِ يومَها ضوابطُهُ وأُصولُهُ...

وليس كحالِنا اليومَ!

تصدّره الهُوج، وكُلُّ مُمارٍ لَجُوج...

٢- قول العبّاس بن الوليد، عن أبيه -في الأوزاعي-: عجِزت المُلوكُ أن تُؤدِّبَ نفسَها وأولادَها أدبَ الأوزاعيِّ في نفسِهِ..

قلتُ:

هذا تحقيقٌ مِنه -رَحِمَهُ اللَّهُ- لقولِ الله -تعالى-: ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾...

فمتَى نكونُ كذلك؟!

متى؟!

٣- دَخَلَ سُفيانُ الثَّوْرِيُّ والأوزاعيُّ على مالِك، فلمّا خَرَجَا، قال: أحدُهما أكثرُ عِلماً مِن صاحبِه، ولا يصلح للإمامةِ! والآخرُ: يصلُحُ للإمامةِ -يعني: الأوزاعي-.

قلتُ:

فليس بالعلمِ وحدَهُ تكونُ الإمامةُ!

﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ﴾..

و: بالصَّبرِ واليقين تُنالُ الإمامةُ في الدِّين...

٤- اختلفَ سُفيانُ الثُّوريُّ والأوزاعيُّ في مسألةٍ فقهيَّةٍ مَبنيَّةٍ على حديثٍ، فقالَ الأوزاعيُّ: تُعارِضُنِي بيزيدَ -رجُلٍ ضعيفِ الحديث-!! وحديثُهُ مُخالِفٌ للسُّنَّةِ!؟!

فاحْمَرَّ وجهُ سُفيان!

فقال الأوزاعيُّ: كأنَّكَ كرهتَ ما قلتُ؟!

قال: نَعَم.

فقال: قُم بنا إلى المَقام نَلْتَعِنْ أيُّنا على الحقِّ..

قال: فتبسَّمَ سُفيانُ لَمَّا رآهُ قد احتدَّ.

قلتُ:

في هذا الخَبَر فوائد:

أ- تعظيم السُّنَّةِ، والغضبُ عند مُخالفتِها..

ب- اختلافُ أئمَّة العِلمِ فيما بينهُم -ولو في مسائلَ فقهيَّةٍ-.

ج- المواجهة بالحقِّ بين العُلماء...

د- التلاعُنُ -وهو المُباهلةُ- على الحقِّ، ولو في مسائلَ فقهيَّةٍ -للثِّقَة فيها-.

هـ- مُقابلةُ الحِدَّة بالابتِسامةِ، وعدمُ مُواجهتِها بمثلِها؛ لا على مذهب: أنتَ تئق، وأنا مئق؛ فكيف نتّفق[1]؟!

٥- قال أبو إسحاق الفَزاريُّ: ما رأيتُ مثلَ الأوزاعيِّ والثَّوريِّ:

فأمّا الأوزاعيُّ؛ فكان رجلَ عامَّةٍ.

وأمَّا الثوريُّ؛ فكان رجُلَ خاصَّةِ نفسِهِ.

ولو خُيِّرْتُ لهذه الأُمَّةِ: لاخترتُ لها الأوزاعيَّ -يُريدُ: الخِلافةَ-.

---

(١) «أي: أنتَ مُمتلئٌ غَضَباً، وأنا سَيِّئُ الخُلُقِ: فلا نتَّفِقُ أبَداً».

«الزاهر في معاني كلمات الناس» (١/ ١٣٣) -للأنباري-.

وزادَ في روايةٍ -مُعَلِّلاً-: لأنَّه أرْفَقُ الرَّجُلَيْنِ.

قلتُ:

فلِرجُلِ العامَّةِ صِفاتٌ وخصائصُ لا تُوجدُ في رَجُلِ الخاصَّةِ الذي قد يكونُ أكثرَ علماً مِن الأولِ!

فالعامَّةُ قد تحتاجُ إلى الرِّفْقِ أكثرَ ممّا تحتاجُه مِن العِلم..

وهذا أمْرٌ مُهْمَلٌ -جدًّا جدًّا- في مقاييسِ كثيرٍ مِن القوم -اليوم-!

فليتَهم يتَّعِظُون...

٦- عن الشافعيِّ؛ قال: ما رأيتُ رجُلاً أشبَهَ فقهُهُ بحديثِهِ مِن الأوزاعيِّ.

قلتُ:

وهكذا مذهبُ أهل الحديث -رضي اللهُ عنهُم-.

ومع ذلك؛ تسمعُ مَن يقولُ في شيخِنا الإمام الألبانيِّ -أو غيرِه-: محدِّثٌ وليس بفقيه!

ويا لَيْتَهُم (!) استمرُّوا على هذا الزَّعْم؛ لَهانَ الخَطْبُ -إذَن-؛ لكنَّهُم سَلَبُوهُ -بَعْدُ- صفةَ المحدِّثِ[1]! ثُمَّ شَكَّكُوا -بعدُ- بعقيدتِهِ[2]!!

---

(١) قائلين: هو على طريقةِ (المتأخِّرين!)! لا: (المتقدِّمين)!!

وهو تفريقٌ فاشلٌ -حقيقةً، وثَمَرَةً!-...

(٢) هو مُرجِئٌ!

=

وكانُوا -قَبْلاً- يزعُمُون: لا شيوخَ له!

ثُمَّ (هُم) يَفترُونَ -الآن- كاذِبين: ليس له تلاميذ!!

... كُلُّ ذلك -زُوراً وادِّعاءً- ليجتثُّوهُ أصلاً وفَرعاً- خَبْطَ عشواء -صباحَ مَساء-!!

٧- قالَ أحمدُ في الأوزاعيِّ: حديثٌ ضعيفٌ ورأيٌ ضعيف!

قلتُ:

(أوَّلَ) الإمام الذهبيُّ هذه الكلمةَ على معنَى (كونه يحتجُّ بالمقاطِيعِ، وبمراسيلِ أهل الشَّام... لا أنَّ الإمام في نفسِهِ ضعيف)!

وقد نَقَلَها الحافظُ ابنُ حَجَر على ظاهر معناها في «التهذيب»، فقال: حديثُهُ ضعيف.

... فإنْ كان معنى الكلمة (الأولى) على ما ذكرَه الذهبيُّ؛ فما معنَى قولِه -بَعْدُ-: (رأيٌ ضعيفٌ)؟!

وحديثُ الأوزاعيِّ في الكُتُبِ السِّتَّةِ...

أقولُ:

وهذا لونٌ آخرُ (!) مِن اختلافِ العُلماءِ في الجَرحِ والتعديلِ، وكذا في فَهمِهم لألفاظِ وعباراتِ الجَرحِ والتعديل!

= وغَلَا -أكثرَ!- بعضُ (غُلاتِهم!) -مُفترِياً-: (بل جهميٌّ)!!

ومع ذلك؛ لمْ يُضَلِّلْ بعضُهم بعضاً! ولمْ يُخاصِمْ بعضُهم بعضاً!!

لا كحالِ (بعضِ النّاسِ!) -اليومَ- مِمَّن غَلَا في أحكامِهِ! واشتدَّ في مواقِفِهِ!! -بعيداً عن تأصيلات أئمَّة السَّلَف وتطبيقاتهم- مع ادِّعائِهِ اتِّباعَهُم!-...

٨- قال الأوزاعيُّ: كان هذا العلمُ كريماً يتلقَّاهُ الرِّجالُ بينهُم، فلمّا دَخَلَ في الكُتُبِ دَخَلَ فيه غيرُ أهلِهِ.

قلتُ:

فكيفَ لو أدركَ الأوزاعيُّ -رَحِمَهُ اللهُ- عالَمَ (الإنترنت)! ودُنيا الأسماء المُستعارةِ! وأجواءَ الألقاب الفخمة الطنَّانة؟!

كيف لو أدركَ مَن يكتُبُ المقالةَ في (الإنترنت) -بِاسْمٍ!-، ثُمَّ يشكُرُ نفسَهُ -باسمٍ آخر!-، ثُمَّ يَرُدُّ على الأوَّل -باسْمٍ ثالثٍ!-، ثُمَّ يَنقُضُ الرَّدَّ -باسْمٍ رابعٍ.. أو خامس!!-؟!

كيف لو أدركَ مَن لمْ يُعْرَفْ إلاّ بالأجواءِ الآسِنة! والتي وُجودُها وُجودُهُ، وسَبَبُها سَبَبُهُ؟!

فلذا؛ تراهُ يحرصُ -جدًّا- على استمرارِها وبقائها -ولو بتعكيرِ نقائها-....

٩- قال إسحاقُ بنُ راهوَيه: إذا اجتمعَ الثَّوْرِيُّ والأوزاعيُّ ومالكٌ على أمْرٍ: فهو سُنَّةٌ...

... فعلَّقَ الإمامُ الذهبيُّ -بقولِهِ-:

«بل السُّنَّةُ ما سَنَّهُ النبيُّ ﷺ والخُلفاءُ الراشدُونَ مِن بعدِهِ.

والإجماعُ: هو ما أجْمَعَتْ عليه عُلماءُ الأُمَّةِ قديماً وحديثاً إجماعاً ظنيًّا أو سُكوتيًّا؛ فمَن شذَّ عن هذا الإجماعِ مِن التَّابعِين أو تابعِيهم -لقولٍ باجتهادِه- احتُمِلَ له.

فأمَّا مَن خالفَ الثَّلاثةَ المذكورينَ مِن كِبارِ الأئمَّةِ، فلا يُسَمَّى: مُخالِفاً للإجماعِ، ولا للسُّنَّةِ.

وإنَّما مُرادُ إسحاق: أنَّهُم إذا اجتمعُوا على مسألةٍ فهو حَقٌّ -غالِباً-، كما نقولُ اليومَ: لا يكادُ يُوجدُ الحقُّ فيما اتَّفَقَ أئمَّةُ الاجتهادِ الأربعةُ على خلافِهِ.

مع اعترافِنا بأنَّ اتِّفاقَهُم على مسألةٍ لا يكونُ إجماعَ الأُمَّةِ، ونَهابُ أنْ نَجزِمَ في مسألةٍ اتَّفَقُوا عليها بأنَّ الحقَّ في خلافِها».

قلتُ:

فلْيُقارِن هذا الكلامَ المُحرّرَ مَن جَعَلَ كلامَ (بعضِ النَّاسِ!) -اليومَ- كأنَّما هو قُرآنٌ كريمٌ؛ لا يأتِيهِ الباطلُ مِن بينِ يدَيْهِ ولا مِن خَلْفِهِ! -بلسانِ الحالِ أو المَقال-!! فلا يَقبلُ مُناقشتَهُ! فَضلاً عن أنْ يُسَلِّمَ بخطئِه!!

فَلْيَتَّقِ اللهَ ربَّه، ولْيُنْزِلِ النَّاسَ منازلَهم -بالهُدَى والحقِّ-؛ دون وَكْسٍ ولا شَطَط.. ومِن غيرِ غُلُوٍّ ولا إفراط!!

١٠- قال الأوزاعيُّ: مَن أكثرَ ذِكْرَ المَوْتِ: كفاهُ اليسيرُ، ومَن عرفَ أنَّ مَنْطِقَهُ مِن علمه: قلَّ كلامُهُ...

قلتُ:

فَلْيَتَّقِ اللهَ -تعالى- كُلُّ مَن نَسِيَ الموتَ، وغابَ عنهُ -بِذا- موضعُ منطقِهِ! وصارَ يُهْذِي بِما يُـؤْذِي! ويَكيلُ الـتُّهَمَ والطُّعونَ في كُلِّ مُخالِفٍ بغيرِ تقوَى ولا وَرَع!

فأينَ هُو مِن ربِّه العظيم -أين هُو-؟!

١١- كانتْ أُمُّ الأوزاعيِّ تدخُلُ منزلَهُ، وتتَفَقَّدُ موضعَ مُصلاّه، فتَجِدُهُ رَطْباً مِن دُموعِهِ باللَّيْلِ..

قلتُ:

أمّا نحنُ؛ فإنَّنا نَرتجِي رحمةَ الله، وعفوَه، ومغفرتَه -بأقلِّ زادٍ-...

فواغَوْثاهُ...

﴿وَيَعۡفُواْ عَن كَثِيرٖ﴾.

١٢- قال الأوزاعيُّ لابنِهِ: يا بُنَيَّ! لو كُنَّا نقبلُ مِن النَّاسِ ما يَعرِضُونَ علينا؛ لأَوْشَكَ أنْ نَهونَ عليهم...

قلتُ:

إنَّها عِزَّةُ النَّفْسِ العاليةُ الغاليةِ...

فأين هي -بربِّكُم -اليومَ-؟!

١٣- قال الأوزاعيُّ: عليكَ بآثارِ مَن سَلَفَ، وإنْ رَفَضَكَ النَّاسُ، وإيَّاكَ

وآراءَ الرِّجالِ، وإنْ زَخْرَفُوهُ لك بالقولِ؛ فإنَّ الأمـرَ يَـنْجَلِي وأنـتَ عـلى طريـقٍ مُستقــيم..

قلتُ:

فالمنهجَ المنهجَ -رعاكُمُ الله- بالحقِّ للحقِّ-...

١٤- قال الأوزاعـيُّ: إذا أرادَ الله بقـومٍ شرًّا فَـتَحَ علـيهم الجَـدَلَ، ومَـنَعَهُم العَــــمَل...

وفي لَفْظٍ عنهُ -رَحِمَهُ اللهُ-: إنَّ المُؤمنَ يقولُ قليلاً، ويعملُ كثيراً...

وإنّ المُنافقَ يتكلَّمُ كثيراً، ويعملُ قليلاً.

قلتُ:

أكادُ -والله- أنْ أقولَ:

إنَّ أكثرَ مُناوَشات ومُناورات مُخالِفِي الحقّ -مِن (الغُلاةِ) -اليومَ-: ممّن هُم على هذه الشاكِلَة؛ إغراقاً في الجَدَل، وإدباراً عن العمل -إلاّ مَن رَحِمَ الله-...

ولولا اضطرارُنا للدِّفاعِ عن الحقِّ الذي نحنُ عليه -وذلـك مِـن فـضلِ الله علينا-؛ لَسَكَتْنا عن باطِلِهِم! ولَـمَا أجَبْناهُم على هِذْيانِهِم!!...

.... **ولــيس عــلى المُــضطَرِّ إلاّ رُكوبُهــا!**

١٥- قال الأوزاعيُّ: كَتَبَ إليَّ قَتادةُ مِن البصرةِ: إنْ كانَت الدَّارُ فرَّقَتْ بينَنـا وبينَك؛ فإنَّ أُلْفَةَ الإسلامِ بينَ أهلِها جامعةٌ.

قلتُ:

فكيفَ الشَّأْنُ بمَن قد يكونُ جارَكَ الأدنَى، ثُمَّ لا تدفعُهُ أُلفةُ الإسلامِ الجامعةُ لِوُدِّكَ وحُبِّك -حسداً، وبَغياً، وصَلَفاً-؟!

شتَّانَ شَتَّانَ...

١٦- قال صَدَقَةُ بنُ عبدِ الله: ما رأيتُ أحداً أحلمَ، ولا أكملَ، ولا أحملَ -فيما حَمل- مِن الأوزاعيِّ!!

قلتُ:

فأينَ هي هذه الصِّفاتُ العزيزاتُ العالياتُ -اليوم- يا قوم-؟!

لا نكادُ نَراها إلاّ في كتاب.. أو تحت تراب!!

١٧- قال الأوزاعيُّ: كُنَّا نضحكُ ونَمْزَحُ، فلمّا صِرنا يُقتدَى بِنا، خشيتُ أنْ لا يَسَعَنا إلاّ التبسُّمُ!

قلتُ:

إنَّهُ تقديرُ المَواقِفِ، وإدراكُ المَآلات، ومعرفةُ الحقوق...

وكُلُّ ذلك يَكادُ -اليومَ- أنْ يكونَ هَباءً منثوراً، وخَبَراً مكبوتاً؛ لا منشوراً...

والله المُستعانُ!

... وأخيراً:

لا تَعْرِضَنَّ بذِكرِنا مع ذِكْرِهِم ... ليس الصحيحُ إذا مشَى كالمُقْعَدِ!

(٨)
حقيقةُ الفَهم
بين (الرَّعاع والغوغاء)، و(أهل الفِقه وأشراف الناس)..

كثيرةٌ هي الفِتَنُ والمِحَنُ التي تجتاحُ الدَّعوةَ السلفيَّةَ -اليومَ!- بسبب سُوءِ الفَهم! أو سُوء القَصد[1]!!

ولعلَّ هذَيْن السُّوءَيْن -في كثيرٍ مِن الأحيان!- متلازِمان؛ وإلا؛ لو تأنَّى السامعُ في فهمِهِ، ثُمَّ في نَقْلِه؛ لأصابَ نقلُهُ، وحَسُنَ قَصْدُهُ!

لكنَّ التسرُّعَ في الفَهْم -ثُمَّ التسارُعَ في النَّقل!- كأنَّما (هُما) مؤشِّرٌ على سُوءِ القَصْد -عِياذاً بالله-!

وممَّا يُدَلِّلُ على تسرُّب (سوء القَصْد) مِن خلال هذا السبيل - (سوء الفهم، وسوء النقل) -معاً-: أنَّ هذا المُسيءَ -نفسَه- لو وُضِّحَ له المقصودُ، وبُيِّنَ له المُرادُ؛ فإنَّهُ لا يزدادُ إلا إصراراً! ولا يستمرُّ إلا تكبُّراً واستكباراً!!

وحقُّه الوُقوف، والتوقُّف، والتراجُعُ...

---

(١) انظُر «مجموع الفتاوَى» (١٦/ ٣١٠) -لابنِ تيميَّةَ-، و«شِفاء العَليل» (ص١٠٦) -لابنِ القيِّم-.

ومِمَّا يُؤَكِّدُ هذه المعانيَ ويُثَبِّتُها:

ما رواهُ البخاريُّ في «صحيحِه» (٨٣٠) عن ابنِ عبّاس، قال:

«كنتُ أُقرِئُ رجالاً مِن المهاجِرين -منهم عبدُ الرحمن بن عوفٍ-، فبينما أنا في منزِلِهِ بمِنَى -وهو عند عمرَ بن الخطّاب -في آخر حَجَّةٍ حجَّها-، إذ رَجَعَ إليَّ عبدُ الرحمن، فقال: لو رأيتَ رجُلاً أتَى أميرَ المؤمنين -اليوم-، فقال: يا أميرَ المؤمنين هل لك في فلان؟ يقول: لو قد مات عمرُ لقد بايعتُ فلاناً، فوالله ما كانتْ بيعةُ أبي بكرٍ إلا فلتةً، فتمَّتْ!

فغَضِبَ عُمرُ، ثُمَّ قال: إنِّي -إن شاء الله- لَقائمٌ العشيَّةَ في النَّاسِ، فمُحَذِّرُهُم هؤلاء الذين يُريدُونَ أنْ يغصِبوهُم أُمورَهُم.

قال عبدُ الرحمن: فقلتُ: يا أميرَ المُؤمنين! لا تفعلْ؛ فإنَّ الموسمَ يجمعُ (رَعاعَ النّاس وغوغاءَهُم)، فإنَّهُم هُم الذين يَغْلِبُون على قُربك حين تقومُ في النّاس، وأَنا أخشَى أنْ تقومَ فتقولَ مقالةً يُطيِّرُها عنكَ كُلُّ مُطَيِّر! وأنْ لا يَعُوهَا! وأنْ لا يَضَعُوها على مواضعِها! فأمهِلْ حتَّى تَقْدُمَ المدينةَ؛ فإنَّها دارُ الهِجرةِ والسُّنَّةِ، فتَخلُصَ (بأهل الفقهِ وأشرافِ النّاس)، فتقولَ ما قُلتَ مُتمكِّناً، فَيَعِي أهلُ العلمِ مقالتَك، ويضعُونَها على مواضعِها.

فقال عُمرُ: أمَا -والله -إنْ شاء الله- لأقومَنَّ بذلك أوَّلَ مقامٍ أقومُهُ بالمدينةِ...».

وفيه قولُ عُمر -رضيَ اللهُ عنه- بَعْدُ-:

«.. أمّا بعدُ؛ فإنِّي قائلٌ لكم مَقالةً قد قُدِّرَ لي أنْ أقولَها، لا أدرِي لعلَّها بينَ

يَدَي أجَلِي؛ (فمَن عَقَلَها ووَعاها: فلْيُحَدِّث بها حيثُ انتهتْ بـه راحِلَتُـه، ومَـن خَشِيَ أنْ لا يعقلَها: فلا أُحِلُّ لأحدٍ أن يكذِبَ عليَّ)...».

وقد استنبطَ الحافظُ ابنُ حجر العسقلاني في «فتح الباري» (١٢/ ١٥٤) مِن هذا الحديث فوائدَ شتَّى؛ فقال:

«.. وفي هذا الحديثِ مِن الفوائد:

- أخْذُ العِلمِ عن أهلِهِ وإنْ صغُرَتْ سنُّ المأخوذِ عنهُ عن الآخذ، وكـذا لـو نقص قَدْرُهُ عن قَدْرِهِ.

وفيه: التنبيهُ على أنَّ العلمَ لا يُودَعُ عنـد غـيرِ أهلِـهِ، ولا يُحـدَّثُ بـه إلا مَـن يعقله، ولا يُحدَّث القليلُ الفهمِ بما لا يحتملُهُ.

وفيه: جوازُ إخبار السُّلطان بكلام مَـن يُخشى منـه وقـوعُ أمـرٍ فيـه إفسادٌ للجماعة[١]، ولا يُعَدُّ ذلك مِن النميمة المذمومة، لكنَّ محلَّ ذلك أنْ يُبهمَـه صَرفـاً له، وجَمعاً له بين المصلحتَيْن.

ولعلَّ الواقع في هذه القصَّة كان كذلك، واكتفَى عُمر بالتحذير مِـن ذلـك، ولمْ يُعاقِب الذي قال ذلك، ولا مَن قيلَ عنهُ...

وفيه: الحثُّ على تبليغِ العلمِ ممّن حفِظَهُ وفَهِمَهُ، وحثُّ مَن لا يفهمُ على عدمِ التبليغِ إلا إنْ كان يُوردُهُ بلفظ، ولا يتصرَّف فيه..».

قلتُ: ومِمّا يُضافُ إلى ما ذَكَرَهُ الحافظُ ابنُ حَجَر - رَحِمَهُ اللهُ -:

---

(١) قارِن برسالتي «كلمة تذكير بمفاسد الغُلُوِّ في التكفير» -مهمٌّ-.

فيه -أيضاً-:

التفريقُ بين (أهل الفِقه) و(أشراف الناس)، وأنَّ (أشراف الناس) قد يُلْحَقُونَ بـ(أهل الفِقه) بسببِ تأنِّيهم، وعدم تسرُّعِهم.

وفيه:

تجاوُبُ الكبير مع نصيحةِ الصغير.

وفيه:

أنَّ الحقَّ في العِلْمِ هو الكبيرُ، ولا كبيرَ في العِلم غَيْرُهُ...

وفيه:

مُراعاةُ أحوال السامعين والمُخاطَبِين، والتأنِّي في ذلك.

وفيه:

مُراعاةُ ترجيح المصالح على المفاسد.

وفيه:

خطرُ مُخاطبةِ (الرَّعاع والغوغاء)، واتِّخاذِهم بطانةً!

وفيه:

أهميَّة البِطانة الصالحة، وخطر البِطانة السيِّئة.

وفيه:

أهميَّةُ الاعتبارِ بـ(أهل الفِقه)، و(أشراف الناس)، وإيلائهم الاهتمامَ الأكبرَ، والتركيزَ الأكثر...

... فهلاَّ كانت هذه الفوائدُ الفرائدُ -وقد يُوجَدُ غيرُها- رادِعاً لِمَن يتطاولُ مِن هُنا وهُناك؛ هاجِماً على المقاصدِ والنوايا بأَسْوَإِ الرَّزايا؛ مُبعِداً حُسْنَ الظنِّ منه، نائياً بنفسِهِ عنه؛ قائلاً -بسُوئِهِ-:

فلانٌ قَصَدَ كذا! وأرادَ كذا!!

... ممَّا هُو أسوأُ المقاصد! وأصعبُ المُرادات!

فيا لَيْتَنا -وإخوانَنا- نتعلَّمُ مِن هذا الهدي السَّلَفِيِّ الرشيد ذاك الأدبَ السُّلوكِيَّ السديد!

يا ليتَ...



(٩)

أين (صنائعُنا!) -غفر الله لنا-
مِن (أخلاقهم) -رحمهم الله- ؟!

وَفَّقني اللهُ - تعالى - والحمدُ كلُّه له - لافتتاحِ درسٍ علميٍّ في بعض مساجد العاصمة الأُرْدُنِّيَّةِ (عمّان) - حرسها الله -، وذلك في كتاب « منهج السالكين وتوضيح الفقه في الدين » - للشيخ العلامة عبدالرحمن بن ناصر السعديِّ - تغمّده الله برحمتهِ - .

وهو كتابٌ مفِيدٌ جداً ، ونافعٌ جدّاً - على اختصاره، ويُسْر عبارتهِ ، ووُضوحِ أدلَّتهِ - .

وقد كان الدرسُ الأولُ - كما هو الشأنُ والعادةُ - ترجمةً للمؤلِّفِ ، وتعريفًا بالمؤلَّف - والموفِّق الله- .

ولقد استرعى انتباهيَ - في ترجمةِ المؤلِّف - كلمتانِ عزيزتانِ قِيلَتَا فيه - رَحِمَهُ اللهُ - مِن قِبَلِ عالِمَيْنِ جليلَيْنِ - رحم الله الجميعَ - :

الكلمة الأولى : للشيخ العلامة عبدالرزّاق عفيفي ؛ حيث قال في وصف الشيخ - رحمهما الله - :

« مَن قرأ مصنّفاتِ الشيخ عبدالرحمن بن ناصر بن سِعْدي -رَحِمَهُ اللهُ-، وتتبّع

مؤلفاتِه ، وخالَطَهُ ، وسَبَرَ حَالَه – أيام حياتـه –: عـرف منـه الـدَّأْبَ في خِدْمـةِ العلمِ اطّلاعًـا وتعلـيمًا ، وَوَقَـف منـه عـلى حُـسْنِ الـسيرةِ ، وسَـماحة الخُلُـقِ ، واستقامةِ الحال ، وإنصافِ إخوانهِ وطُلاَّبهِ من نفسهِ، **وطَلَبِ السلامةِ فيما يَجُرُّ إلى شَرٍّ، أو يُفْضي إلى نزاعٍ أو شِقاق.**

فرحِمَهُ رحمة واسعة » .

والكلمةُ الثانية : لأستاذنا الشيخ العلامة محمد بن صالح العُثَيمين –رَحِمَهُ ٱللَّهُ– وهو تلميذهُ الأكبر ، وخرِّيجُهُ الأشهرُ – ؛ قال :

« إنَّ الرجل قَلَّ أن يُوجَدَ مثلُه في عصرهِ – في عبادتهِ ، وعلمه ، وأخلاقه – ؛ حيث كان يُعامِل كُلاًّ مِن الـصغيرِ والكبـيرِ بحَـسَبِ مَـا يليـقُ بحالـهِ ، ويتفقَّـدُ الفقراءَ ، فَيُوصِلُ إليهم ما يَسُدُّ حاجَتَهُم بنفسهِ .

وكان صَبُورًا على ما يُلِمُّ به مِن أذى الناسِ.

وكان يُحِبُّ العُذْرَ ممّن حَصَلَتْ منه هفوةٌ ، حيث يُوَجِّهُها توجيهًا يحصلُ بـه عُذْرُ مَن هَفَا ».

قلتُ :

والمتأمِّـلُ في هـاتَيْنِ الكلمتَـيْنِ العظيمتَـيْنِ – المُتَـضَمِّنتَيْنِ لِوَصْـفِ خُلُقَـيْنِ نادِرَيْن(!) – يَرى – بوضوحٍ وجِلاءٍ – فَرْقَ ما بينهما وما نعيـشُهُ ونُعايـشُهُ مِـن صـنائعَ مريـرة ، وفعائـلَ خطـيرة ؛ تُـؤْذي النفـوسَ الـسليمةَ ، وتُـؤْلِمُ العقـولَ القويمة–:

ففي الوقت الذي يحرصُ فيه هذا العالمُ الكبيرُ -رَحِمَهُ اللَّهُ- على (**طلب السلامة فيما يَجُرُّ إلى شرٍّ ، أو يُفْضي إلى نزاعٍ أو شِقاقٍ**) نرى من لا يَهْدَأُ له بال ! ولا يستقرُّ له حال : إلاّ بإحداث النِّزاع تِلْوَ النِّزاع ، وإيقاع الشِّقاقِ إِثْرَ الشِّقاق!!!

فأَين هؤلاء مِن ذاك ؟!

وفي الآنِ الَّذي يَجِدُّ هذا العالِمُ الكبيرُ - فيه - على (**حُبِّ العُذْر مِمّن حَصَلَتْ منه هَفْوَةٌ ؛ حيثُ يُوَجِّهُها توجيهاً يحصُلُ به عُذْرُ مَن هفا**) : نرى مَن يَحُكُّهُ جِلْدُهُ ! ولا ينقطعُ جَلَدُهُ : في تتبُّع الهَفَوات! والتربُّصِ بالزلاّت[1]! والتصيُّد للعَثَرات - بالعَشَرات - !!! والنَّفْخِ فيها ، والتَّشوير بها -تبديعاً! وتضليلاً!! وإسقاطاً!!!-...

فأين هؤلاء مِن ذاك؟!

إنّها أخلاقُ العُلَماء.. وآدابُ الفُضَلاء..

ومسالكُ الشُّرَفاء[2]..

(١) فكيف إذا بُنِيَ على مِثلِ هذه الزلّات (!) التبديع! ثُمَّ تبديعُ مَن لم يُبدِّع هذا المُبدَّع!! وهكذا ... -في (سلسلةٍ!) ظالمةٍ! ظالمٍ أهلُها..-!

وكان الشَّيْخُ ربيع بن هادي المدخلي -وفَّقَهُ اللهُ -تعالى- قد قال -في بعضِ مشهور «مقالاته» -القديمة!- مُبَيِّناً بعضَ صِفَات (الحَدَّادِيَّة) -ومُحَذِّراً منها!!-: «تَبْدِيعُ مَنْ لاَ يُبَدِّعُ مَنْ وَقَعَ فِي بِدْعَة، وَعَداوَتُهُ، وَحَرْبُهُ..»!!!

... فأقولُ: وما الذي يجري الآنَ -يا فضيلةَ الشَّيخ- إلّا هذا!؟!!

(٢) وواللـهِ؛ لم أرَ في عُلماءِ هذا العصر -في حُدودِ عِلمي- مَن جَمَعَ هذَيْن الوَصفَين الجليلَيْن- أجلَّ مِن سماحةِ أُستاذِنا الشيخ ابن باز رَحِمَهُ اللَّهُ، وسماحة تلميذِه أُستاذنا الشيخ العبَّاد -حفظهُ اللهُ- ولا أُزكِّيهما على الله-...

وما أجملَ ما قيل :

فحـــسبكُمُ هـــذَا التفـــاوتُ بَيْنَنَـــا وكُـــلُّ إنـــاءٍ بالـــذي فيـــه ينـــضحُ

فالعَوْدَ العَوْدَ ...

والرجوعَ الرجوعَ ...

فلا يزالُ للإصلاح موضعٌ ...

ولا يزالُ لِلْوِئام مكانٌ ...

هذا هو (الأَمَلُ) الصادقُ الذي نعيشُ به - وله - ...

وهو الظَّفَرُ (القادمُ) الذي نأمَلُهُ ونتأمَّلُهُ :

(نُصْرَةً) لمنهج السَّلَف الأبرار ...

و(انتصاراً) لأئمّتهِ الكبار ...

و (تناصُراً) مع دُعاتهِ والأنصار...

﴿وَٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ ...



(١٠)

هكذا فلْتَكُن المعاذير السلفيَّة في (الاجتهاديَّات) السائغة العلميَّة

* نَقَلَ شيخُنا الإمامُ العلامةُ المحدِّثُ أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين الألبانيُّ -يَرحمهُ اللهُ- في كتابِهِ «إرواءِ الغليل» (٤/ ٣٣١) عن الإمامِ الذهبيِّ قولَه -في الدارَقُطْنِيّ- في سندٍ فيه راوٍ مجروحٌ-:

«لقد أثِمَ الدارَقُطْنِيُّ بسكوتِهِ.. فإنَّهُ بهذا الإسناد باطلٌ»!

* * ثُمَّ نَقَلَ -رَحِمَهُ اللهُ- تعقُّبَ الحافظِ ابنِ حَجَر على الذهبيِّ بقولِه:

«والذي يغلبُ على الظنِّ أنَّ المؤلِّفَ [الذهبيَّ] هو الذي أَثِم بتأثِيمِه الدارَقُطْنيَّ؛ فإنَّ الأُشْناني لم ينفردْ بهذا: تابعَهُ عليه في «مُستدرَكِه»: الحاكمُ...»!

فقال شيخُنا الإمام، العَلَمُ الهُمام -مُستدرِكاً عليهما -معاً- على وَجْهِ التَّمام-:

* * * «وأقولُ:

لم يأثَم الدارَقُطْنِيُّ، ولا الذهبيُّ -إن شاء الله- تعالى-؛ لأنَّ كُلًّا منهُما ذَهَبَ إلى ما أدَّاهُ إليهِ اجتهادُهُ.

وإنْ كُنَّا نستنكِرُ مِن الذهبيِّ إطلاقَ هذه العبارةِ في الإمامِ الدارقطنيِّ».

* * * ثُمَّ أقولُ (أنا) -كاتبُ هذه الكلماتِ-:

رَحِمَ الله الجميعَ...

فكيفَ -بربِّكم- لو أدركَ شيخُنا -رَحِمَهُ اللهُ- هذه الأيَّام، وما يملؤُها مِن الخِصام، والقولِ الباطلِ السُّخام!!؟

كيف لو أدركَ -رحمةُ الله عليه- هذه الحربَ الضَّرُوسَ بين السلفيِّين -بعضِهم بعضاً!- فوا أسَفِي الشديد- في مسائلَ علميَّةٍ (اجتهاديَّةٍ) سائغةٍ -كان يسَعُهُم -فيها- التخطئةُ والمُناصحةُ والتقويم، بدلاً مِن ذاك التضليل، والتبديع، والإسقاط، والتقزيم-!!؟!

كيف لو أدركَ -تغمَّدَهُ الله برحمتِهِ- هذه الإلزاماتِ الجائرة، وهاتيك المقالات الحائرة؟!

فبالله عليكم:

هل هكذا دعوتُنا السلفيَّةُ الحقَّةُ التي تلقَّيناها عن مشايخِنا الأكابرِ؟!

والتي أخذُوها -هُم- عن شيوخِهم -قبلاً- كابراً عن كابر-!؟

نُريدُ نُفوساً عاليةً كهذه..

تعرفُ الحقَّ، وتعذِرُ الخَلْقَ..

نَعَم؛ لكلٍّ ضوابطُ وأُسُسٌ؛ فنتعاون، ولا نتهاون!!!

وليس يضرُّنِي -ألْبَتَّةَ- بعدُ!- أنْ يُلْصِقَ بي أيُّ أحدٍ كان (!) تِلكُمُ القاعدةَ الحزبيَّةَ الإخوانيَّةَ -الباطلةَ-: (نتعاوَنُ فيما اتَّفَقْنا عليه! ويعذرُ بعضُنا بعضاً فيما اختَلَفْنا فيه)!!

...فقد نقضتُها مِراراً، وفنَّدتُها تَكراراً؛ ولا يـزالُ القـومُ (!) يَرْشُـقُوننا بهـا؛ على مذهب: (عنزة ولو طارت)!

فـ...

أَلَمْ يَأْنِ لهذه (العنزة) أنْ تنزلَ (!) مِـن سـمائِها!! وتـستقرَّ عـلى أرضِـها مِـن عليائِـــها!!!

والعجيبُ الغريبُ -مُقارنةً بين واقعِنا المُعاش الأليم -هـذا-، وبـين واقـع الدعوة السلفيَّة أيّام مشايخنا الأكابر -أولئـك-: أنَّ مَـن توسَّـعَ (!) في التبـديع والتضليل -بغيرِ حُجَّة ولا بُرهان! أو بـالظُّنونِ والأوهـام!!- وقتـذاك-: كـان يُلحَقُ -بـ(الحدَّادِيَّة!)! -لغُلُوِّهم في التبديع والإسقاط والتضليل-!

وهذا -بلا ريب- حقٌّ..

واليومَ: مَن توسَّع في التبديع -وبالنَّسَقِ الغالي نفسِهِ!- هو: السلفيُّ القـويُّ في سلفيَّتِهِ! والثابتُ! والشديدُ! و.. و..!! أفلَا يَحِقُّ لنا التعجُّبُ -جدًّا-؟!

(تنبيه): ممَّن ردَّ على (الحدَّاد!)- ومَن نُسِبَ إليه مِن (الغُلاة)-: الشيخُ ربيعٌ المدخلي في كتابِهِ «مجازَفات الحدّاد» -وهو كتابٌ حسنٌ -غايةً-..

وعجبٌ(!) -جدًّا-: أنَّ هذا الكتاب مفقودٌ (!) منذُ عِدَّة سنوات!!!

فهو لا يُوجدُ على (موقع الشيخ ربيع المدخلي) -على (الإنترنت)! ولمْ يُطْبَـعْ ضمن «مجموع كتبهِ ورسائلِه» -الذي صَدَرَ قبل سَنَة-!!

فما السِّرُّ -يا تُرَى-؟!

وانظُر ما تقدَّمَ بحاشية (ص٨٧).

(١١)

تذكيرُ الكِرام، وتحذيرُ اللِّئام مِن القول بـ(اللاّزمِ)، و(الإلزام)!!

... كثيرونَ -اليومَ- مَن (يُلزِمُونَ!) غيرَهُم بأقوالٍ لا يلتزمُونها! أو أحكامٍ لا يَقولونَ بها -بقواعدَ باطلة! وآراءٍ عاطلة!-...

وفي هذا مِن الظُّلْمِ والجُرأةِ عليهِ ما لا يعلمُ قدرَهُ إلاّ ربُّ العالمِين...

فتراهُم -هداهُم الله- يُخطِّئونَ قولاً مِن قائل! أو مسألةً في كتابٍ! أو جُملةً مِن رسالةٍ! ثُمَّ يَبْنُونَ (!) على ذلك إلزامَ المُثنِي على الكتابِ، أو المُقِرّ بالرِّسالةِ[1]،

---

(١) وهذا ما آخَذَنِي به (!)، وانْتَقَدَنِي فيه! وبدَّعَني بسببه: بعضُ (الغُلاةِ)؛ بسببِ ثَناءٍ (مُجمَل!) -منِّي- على «رسالة عمّان» -المشهورة- والتي كَتَبَها وليُّ أمرِ بلادِنا-، وفي ظرفٍ خاصٍّ -وبكلماتٍ محدودةٍ-!!

فألزَمَنِي بأنِّي أقولُ (بِكُلِّ!) ما فيها!

حتّى ما توهّمه -أو أُوهِمَ به!- ممَّا ليس منها!!

وكُلُّ هذا باطلٌ، واللهُ -تعالى- يقولُ: ﴿...وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَـٰفًا كَثِيرًا﴾..

وما تَضَمَّنَتْهُ «رسالة عمّان» لا يَعدُو هذا المضمار.. فهي عُرضةٌ للتَّخطئةِ والانتِقادِ والاستِنكار...

مع أنِّي أُنَبِّهُ -ها هُنا- كما فعلتُ- مِن قَبلُ- مِراراً- قائلاً-:

إنَّ «رسالة عمّان» صِيغَت بألفاظٍ (دُبلوماسيَّة)، وبعباراتٍ (مُجمَلَة) إنشائيَّة -ليس في أيِّ=

أو الناقل عن القائل -ولَو في جانبٍ جيِّدٍ مِن ذلك!- أنَّه قائلٌ (بكُلِّ) ما في هذه الرسالةِ! أو ذلك الكتاب -أو ذلك القائل- ممّا قد يكونُ فيه -أو عندَه- (بعضُ) الخطأِ، أو (شيءٌ) مِن الخَلَل!!!

فكيف الحالُ -إذن- إذا كانت تخطئتُهم -تلك- ليست لمسألةٍ صريحةِ الغَلَطِ، واضحةِ البُطلانِ، وإنَّما هي لعبارةٍ -أو عبارات!- حَمَّالةِ أوجُهٍ، أو مُجْمَلةٍ مُبهمةٍ -في الكتابِ، أو الرسالةِ-مثلاً-؛ فالأمرُ أنْكَى وأشدُّ؟!

والواجبُ الشرعيُّ العدلُ -في مثلِ هذه الحال- أنْ يُقال:

إذا قُصِدَ بهذه الكلمةِ كذا وكذا -مِن وُجوهِ الخَلَلِ-: فهذا خطأٌ، وغلطٌ.

وإذا قُصِدَ بها كذا وكذا -مِن وُجوهِ الصَّوابِ-: فهذا حقٌّ -مع الاحترازِ مِن الموافقةِ للمُجمَلِ منها-.

=منها الدعوةُ إلى عقيدة (وحدة الأديان!) -الكُفريَّة الباطلة -كما افتراهُ المُفترُون!-؛ فهي -هكذا- تحتملُ ثلاثةَ مواقفَ:

أ- حَمْلُ مُجملاتِها وألفاظِها عل محاملَ حَسَنَةٍ.

ب- حَمْلُ مُجملاتِها وألفاظِها عل محاملَ سيِّئةٍ.

ج- التَّخطئةُ المُنضبطةُ، التي لا تَخرُجُ -أو تُخرِجُ- عن حدِّ الاعتِدالِ.

ورَحِمَ اللهُ شيخَ الإسلامِ ابنَ تيميَّةَ -القائلَ- كما في «مجموع الفتاوَى» (١٢/ ٥٥٢)-:

«أكثرُ اختلافِ العُقلاءِ مِن جهةِ اشتراكِ الأسماءِ.

وكثيرٌ مِن نزاعِ النَّاسِ -في هذا البابِ- هو مِن جهةِ الألفاظِ المُجْمَلَةِ؛ التي يَفهَمُ مِنها هذا معنىً يُثْبِتُهُ! ويَفهمُ منها الآخرُ معنىً ينفيهِ!»...

وانظُر ما سيأتِي (ص٢١٨).

ورحِـمَ الله شـيخَ الإسـلامِ ابـنَ تيميَّـةَ القائـلَ في «الـردِّ عـلى البَكـريِّ» (٢/ ٧٠٥):

«ولا يُشترطُ في العُلماءِ إذا تكلَّمُوا أنْ لا يَتَوَهَّمَ مُتَوَهِّمٌ مِن ألفاظِهِم خـلافَ مُـــرادِهِم!

بل ما زالَ النَّاسُ يَتَوَهَّمُونَ مِن أقوالِ النَّاسِ خِلافَ مُرادِهِم! ولا يقدحُ ذلك في المتكلِّمِين بالحقِّ».

أمَّا إطلاقُ الأحكامِ -جِزافاً- بدونِ تفـصيل، ومِـن غـيرِ تأصـيل-؛ فهـذا سلوكٌ شائنٌ دخيل...

هذا إذا فَرَضْنَا (!) -جَدَلاً- أنَّ الثَّناءَ المُجْمَلَ يلزمُ منهُ قَبُولُ الغَلَطِ المُتضمَّنِ المُفــصَّل!!

وليس الأمرُ -يقيناً- كذلك!

فإذا بِنا -اليومَ- نسمعُ ونقرأُ:

فلانٌ أثْنَى على فُلانٍ.. إذَن هو قائلٌ (بكُلِّ) ما عندَهُ مِن ضلالات!

وفُلانٌ مَدَحَ الرِّسالةَ الفُلانيَّةَ..إذَن هو قائلٌ(بِكُلِّ) ما فيها(!) مِن كُفريَّات!!

وفُلانٌ أقرَّ الكتابَ الفُلانيَّ.. إذَن هو قائلٌ (بكُلِّ) ما فيه مِن انحرافات!!!

وكُلُّ هذا -هكذا- باطلٌ -جدًّا-...

ويزدادُ هذا السُّلوكُ بُطلاناً وفساداً إذا كان انتقائيًّا (!) -بالهوَى-؛ بحيثُ لا

يُحكَمُ به على (عبدٍ لله) -أوّل!-، بما يُحْكَمُ به -نفسِه- على (عبدٍ لله)-ثانٍ! [1]-!!

وحينئذٍ؛ يعظُمُ البَلاء! وتشتدُّ اللأواء!!

إذ كُلُّ ذلك تحكُّمٌ في تحكُّم! وتَشَهٍّ في تَشَهٍّ! وهوىً في هَوىً -إلزاماً بما لا يلزم-!!

ولقد ذكَّرَنِي هذا التناقضُ -العريض المريض- الجامعُ بكلِّ إسفاف: بين الاعتساف والإرجاف! -بقصَّة ذلك الشيخ (غيرِ الفقيه!) الذي أمَرَ (مُريديه) -وعَوَّدَهُم!- على (احترامِهِ) وتقديرِه: بشتَّى الصُّور، وكافَّة التصرُّفات!!

فكان مِن ذلك: برمجتُهُ (!) لمُريدِيه -إذا (دخل) المجلسَ- أنْ (يُوَجّه) له كُلُّ واحدٍ منهُم -يوماً- حذاءَهُ! بحيثُ يُغَيِّرَ اتِّجاهَهُ مِن جهةِ الدَّاخلِ مِن المجلسِ إلى جهةِ الخارجِ -منه-! تسهيلاً على الشيخِ لُبْسَهُ حِذاءَهُ! وتيسيراً له بأنْ لا (يَتْعَبَ) في عكسِ تَوْجِيهِهِ مِن الدُّخولِ إلى الخُروجِ!!-!

فجاءَ (الشيخُ) -مرَّةً- فلمْ يجِد (حِذاءَهُ!) مُوجَّهاً إلى جِهةِ الخارجِ!! فقال -غاضِباً مُغضَباً-: أين التلميذ (الكافِر!) الذي عليه -اليوم- واجبُ تحويل الحذاء؟!

فقام التلميذُ المقصودُ -قائلاً-: هَأَنذا -يا شيخَنا-!

... ثم تجرَّأ (!) -على غيرِ عادةِ التَّلاميذ!- وكان ذكيًّا- قائلاً-: ولكِنْ؛ لماذا حكمتَ عليَّ -شيخَنا- بالكُفْرِ؟!!

---

(١) وممَّا يجبُ التنبيهُ عليه -والتذكيرُ به-، والإشارةُ إليه: أنَّ «رسالة عمَّان» كتبَها (الملك عبد الله) -ملك الأردن-، وأقرَّها، ووافقَ عليها (الملكُ عبد الله) -ملك السُّعوديَّة-!!

فقال الشيخُ (غيرُ الفقيهِ) -بصراحةٍ!- شارِحاً-: ألا تعلمُ -يا بُنَيَّ- أنَّ عدمَ احترامِكَ لشيخِك (!) هو عدمُ احترام لما يحملُهُ في صدرِهِ مِن عِلمٍ! وأنَّ عدمَ احترامِكَ لهذا العلمِ هو عدمُ احترام للقُرآنِ الكريم! وأنَّ عدمَ احترامِكَ للقُرآنِ الكريم فيه إهانةٌ لله -تعالى- والرسول ﷺ! وأنَّ إهانةَ الله -تعالى-، والرسولِ ﷺ كُفْرٌ! وأنَّ مَن فَعَلَ ذلك (!) فهو كافرٌ!!!

جهلٌ مُتراكِمٌ مُتراكِبٌ!!

... إنَّ أُسلوبَ (الإلزامِ) -المُمارَس حاليًّا بشكلٍ فظيع مُريع! -وبين كثيرٍ مِن السلفيِّين! -وللأسفِ الشَّديدِ -أسلوبٌ فاسدٌ شنيع، يُشبِهُ -إلى حدٍّ كبيرٍ جدًّا -تلك المهزلةَ النَّكْراءَ الجامعةَ -الجامِحَةَ!- بينَ (الشيخ) وحذائه! و(التلميذ) وذكائِهِ!!

إنَّ الإلزامَ (الصحيحَ) هو -فقط- ما يلتزمُهُ المُلْزَمُ به، ويَقبَلُهُ، ويُقِرُّ به.

أمَّا إذا خالَفَهُ، ورَفَضَهُ، وردَّهُ؛ فهذا هو الإلزامُ المرفوضُ السَّيِّئُ القبيح، والباطلُ المُنكَر غيرُ الصحيح...

وَفِي كَلاَمِ شَيْخِ الإِسْلاَمِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ -رَحِمَهُ اللهُ- فِي «مَجْمُوعِ الفَتَاوَى» (٢٠/ ٢١٧) مَا يُبَيِّنُ أحكامَ مسألةِ (الإلزام) -تماماً-، وَيُوضِحُهُ؛ قالَ:

«الصَّوَابُ: أَنَّ مَذْهَبَ الإِنْسَانِ لَيْسَ بِمَذْهَبٍ لَهُ إِذَا لَمْ يَلْتَزِمْهُ؛ فَإِنَّهُ إِذَا كَانَ قَدْ أَنْكَرَهُ وَنَفَاهُ؛ كَانَتْ إِضَافَتُهُ إِلَيْهِ كَذِبًا عَلَيْهِ[١]...».

---

(١) أفلا يعقلون؟! وربَّهم يتَّقون؟! =

وقالَ -رَحِمَهُ اللهُ- فِي (٦/ ٤٦١) -مِنْهُ-:

«وَلاَزِمُ المَذْهَبِ لاَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَذْهَبًا، بَلْ أَكْثَرُ النَّاسِ يَقُولُونَ أَقْوَالاً وَلاَ يَلْتَزِمُونَ لَوَازِمَهَا...».

وَمِنْ ذَلِكَ -شَرْحًا، وَتَفْصِيلاً، وَتَأْصِيلاً- قَوْلُهُ -رَحِمَهُ اللهُ- فِي «القَواعِدِ النُّورَانِيَّةِ الفِقْهِيَّةِ» (ص ١٢٧-١٣٠) -وهو في «مجموع الفتاوى» (٢٩/ ٤٠-٤٤) -له -وإِنْ كانَ طويلاً -مع شيءٍ مِن الاختِصار-[1]:

«وَكَمَا أَنَّ العَالِمَ -مِنَ الصَّحَابَةِ، وَالتَّابِعِينَ، وَالأَئِمَّةِ- كَثِيرًا مَا يَكُونُ لَهُ فِي المَسْأَلَةِ الوَاحِدَةِ قَوْلاَنِ فِي وَقْتَيْنِ، فَكَذَلِكَ يَكُونُ لَهُ فِي النَّوْعِ الواحِدِ مِنَ المَسَائِلِ قَوْلاَنِ فِي وَقْتَيْنِ، فَيُجِيبُ فِي بَعْضِ أَفْرَادِهَا بِجَوابٍ فِي وَقْتٍ، وَيُجِيبُ فِي بَعْضِ الأَفْرَادِ بِجَوَابٍ آخَرَ فِي وَقْتٍ آخَرَ....

وَهَذَا الاخْتِلافُ فِي عَيْنِ المَسْأَلَةِ أَوْ نَوْعِهَا -مِنَ العِلْمِ- قَدْ يُسَمَّى تَنَاقُضًا -أَيْضًا!-؛ لأَنَّ التَّنَاقُضَ اخْتِلافُ مَقَالَتَيْنِ بِالنَّفْيِ والإِثْبَاتِ....

وَلِهَذَا يُشَبِّهُ بَعْضُهُمْ تَعَارُضَ الاجْتِهَادَاتِ مِنَ العُلَمَاءِ بِالنَّاسِخِ وَالمَنْسُوخِ فِي شَرَائِعِ الأَنْبِيَاءِ -مَعَ الفَرْقِ بَيْنَهُمَا-: بِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ النَّاسِخِ وَالمَنْسُوخِ ثَابِتٌ بِخِطَابِ حُكْمِ الله: بَاطِنًا وَظَاهِرًا، بِخِلافِ أَحَدِ قَوْلَي العَالِمِ -المُتَنَاقِضَيْنِ!-.

هَذَا فِيمَنْ يَتَّقِي الله فِيمَا يَقُولُهُ[2]؛ مَعَ عِلْمِهِ بِتَقْوَاهُ، وَسُلُوكِهِ الطَّرِيقَ الرَّاشِدَ.

= فما أكثرَ كذَّابِي هذا الزَّمان!

(١) والعناوينُ الجانبيَّةُ -والحواشي- مِن إضافتِي...

(٢) تأمَّلْ وجوهَ التَّفريق؛ بالنَّظرِ العميق، والحُكمِ الدَّقيق. =

وَأَمَّا أَهْلُ الأَهْـوَاءِ وَالخُـصُومَاتِ؛ فَهُـمْ مَـذْمُومُونَ فِي مُنَاقَـضَاتِهِمْ؛ لأَنَّهُـمْ يَتَكَلَّمُونَ بِغَيْرِ عِلْمٍ، وَلا حُسْنِ قَصْدٍ لِمَا يَجِبُ قَصْدُهُ.

*** اللازمُ نوعان:**

وَعَلَى هَذَا؛ فَلازِمُ قَوْلِ الإِنْسَانِ نَوْعَانِ:

أَحَدُهُمَا: لازِمُ قَوْلِهِ الحَقِّ؛ فَهَذَا مِمَّا يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَلْتَزِمَهُ؛ فَإِنَّ لازِمَ الحَقِّ حَقٌّ، وَيَجُوزُ أَنْ يُضَافَ إِلَيْهِ[1] إِذَا عُلِمَ مِنْ حَالِهِ أَنَّهُ لاَ يَمْتَنِعُ مِنِ الْتِزَامِهِ بَعْدَ ظُهُورِهِ.

وَكَثِيرٌ مِمَّا يُضِيفُهُ النَّاسُ إِلَى مَذَاهِبِ الأَئِمَّةِ مِنْ هَذَا الْبَابِ[2].

وَالثَّانِي: لاَزِمُ قَوْلِهِ الَّذِي لَيْسَ بِحَقٍّ؛ فَهَذَا لاَ يَجِبُ الْتِزَامُهُ؛ إِذْ أَكْثَرُ مَا فِيهِ أَنَّـهُ قَدْ تَنَاقَضَ! وَقَدْ بَيَّنْتُ أَنَّ التَّنَاقُضَ وَاقِعٌ مِنْ كُلِّ عَالِمٍ غَيْرِ النَّبِيِّينَ[3].

ثُمَّ إِنْ عُرِفَ مِنْ حَالِهِ أَنَّهُ يَلْتَزِمُهُ بَعْدَ ظُهُورِهِ لَهُ:

- فَقَدْ يُضَافُ إِلَيْهِ.

- وَإِلاَّ؛ فَلاَ يَجُوزُ أَنْ يُضَافَ إِلَيْهِ قَوْلٌ لَوْ ظَهَرَ لَهُ فَسَادُهُ لَمْ يَلْتَزِمْهُ[4]؛ لِكَوْنِهِ قَدْ

= نسألُ الله -تعالى أَنْ يجعلَنا أهلاً للتقوى، وعلى سَنَنِ الطريق الرّاشد، وسُلوك الصراط القويم...

(١) ولو بدُون تصريحٍ منه -مِن بابِ حُسنِ الظنِّ به-.

(٢) ولا يُقالُ: تقوَّل! أو: حرَّف!

(٣) فتَأَمَّلُوا -رَعَاكُمُ الله-...

(٤) فَكَيْفَ بِمَا نَحْنُ فِيهِ مِنْ (إِلْزَامٍ) ظالمٍ -لاَ عَدْلَ فِيهِ- بكفريَّاتِ (وحدة الأديان)، أو=

قَالَ مَا يَلْزَمُهُ، وَهُوَ لاَ يَشْعُرُ(١) بِفَسَادِ ذَلِكَ الْقَوْلِ وَلاَ يَلْزَمُهُ.

*** تفصيلٌ جيّد ماتعٌ:**

وَهَذَا التَّفْصِيلُ -فِي اخْتِلافِ النَّاسِ فِي لاَزِمِ المَذْهَبِ: هَلْ هُوَ مَذْهَبٌ، أَوْ لَيْسَ بِمَذْهَبٍ؟- هُوَ أَجْوَدُ مِنْ إطْلاَقِ أَحَدِهِمَا:

- فَمَا كَانَ مِنَ اللَّوَازِمِ يَرْضَاهُ القَائِلُ -بَعْدَ وُضُوحِهِ لَهُ-: فَهُوَ قَوْلُهُ.

- وَمَا لاَ يَرْضَاهُ: فَلَيْسَ قَوْلَهُ، وَإِنْ كَانَ مُتَنَاقِضًا(٢).

وَهُوَ الفَرْقُ بَيْنَ اللاَّزِمِ الَّذِي يَجِبُ الْتِزَامُهُ، مَعَ مَلْزُومِ اللاَّزِمِ الَّذِي يَجِبُ تَرْكُ المَلْزُومِ لِلُزُومِهِ.

=ضلالات المُرجِئةِ، -وغيرِهما- ممّا نَحْنُ مِنْهُ -وَالله- أَبْرِيَاءُ، رُغْمَ تلكَ (الإِلْزَامات) الواهيات! المَنْقُوضَةِ بِمَا يَرُدُّهَا مِنْ صَرِيحِ المقالاتِ والكَلِمَاتِ؟!

... وَكُلُّ ذَلِكَ (اتِّكَاءً) عَلَى عِبَارَاتٍ مُوهِمَةٍ غَيْرِ صَرِيحَة! وَ(كَتْمًا) لِمَا يُنَاقِضُهَا مِنْ تَقْعِيدَاتٍ صَحِيحَةٍ فَصِيحة!!

وَمَعَ ذَلِكَ أَقُولُ -فِي نَفْسِي- (لِي = وَغَيْرِي!)-: «**أَيُّنَا لاَ يَظْلِمُ نَفْسَهُ؟!**»...

قلتُ:

وهذا قِطعةٌ مِن حديث: أخرجه البخاريُّ (٣٢)، ومُسلمٌ (١٢٤) (١٩٧) عن عبد الله ابن مسعود.

(١) ولا يخلُو مِن هذا بشرٌ -سِوَى المعصوم ﷺ-.

(٢) أي: لَفْظِيًّا.

وَهَذَا لاَ يَسْلَمُ مِنْهُ بَشَرٌ؛ حَاشَا النَّبِيِّينَ وَالمُرْسَلِينَ -كَمَا سبقَ مِن كلامِ شَيْخِ الإِسْلاَمِ-؛ فَتَأَمَّلْ.

فَإِذَا عُرِفَ هَذَا؛ عُرِفَ الفَرْقُ بَيْنَ الوَاجِبِ[1] مِنَ المَقَالاتِ، وَالوَاقِعِ مِنْهَا.

وَهَذَا مُتَوَجِّهٌ فِي اللَّوَازِمِ الَّتِي لَمْ يُصَرِّحْ هُوَ بِعَدَمِ لُزُومِهَا.

فَأَمَّا إِذَا نَفَى -هُوَ- اللُّزُومَ؛ لَمْ يَجُزْ أَنْ يُضَافَ إِلَيْهِ اللاَّزِمُ بِحَالٍ[2]؛ وَإِلاَّ: لأُضِيفَ إِلَى كُلِّ عَالِمٍ مَا اعْتَقَدْنَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَهُ؛ لِكَوْنِهِ مُلْتَزِمًا لِرِسَالَتِهِ!

فَلَمَّا لَمْ يُضَفْ إِلَيْهِ مَا نَفَاهُ عَنِ الرَّسُولِ -وَإِنْ كَانَ لازِمًا لَهُ- ظَهَرَ الفَرْقُ بَيْنَ اللاَّزِمِ الَّذِي لَمْ يَنْفِهِ، وَاللاَّزِمِ الَّذِي نَفَاهُ.

وَلاَ يَلْزَمُ مِنْ كَوْنِهِ نَصَّ عَلَى الحُكْمِ نَفْيُهُ لِلُزُومِ مَا يَلْزَمُهُ؛ لأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ عَنِ اجْتِهَادَيْنِ فِي وَقْتَيْنِ.

*** بين أهل العلم، وأهل الأهواء:**

وَسَبَبُ الفَرْقِ بَيْنَ أَهْلِ العِلْمِ وَأَهْلِ الأَهْوَاءِ -مَعَ وُجُودِ الاخْتِلافِ فِي قَوْلِ كُلٍّ مِنْهُمَا-: أَنَّ العَالِمَ قَدْ فَعَلَ مَا أُمِرَ بِهِ مِنْ حُسْنِ الْقَصْدِ وَالاجْتِهَادِ، وَهُوَ مَأْمُورٌ فِي الظَّاهِرِ بِاعْتِقَادِ مَا قَامَ عِنْدَهُ دَلِيلُهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُطَابِقًا، لَكِنِ اعْتِقَادًا لَيْسَ بِيَقِينِيٍّ، كَمَا يُؤْمَرُ الحَاكِمُ بِتَصْدِيقِ الشَّاهِدَيْنِ ذَوَيِ الْعَدْلِ، وَإِنْ كَانَا فِي البَاطِنِ قَدْ أَخْطَآ أَوْ كَذَبَا، وَكَمَا يُؤْمَرُ الْمُفْتِي بِتَصْدِيقِ الْمُخْبِرِ العَدْلِ الضَّابِطِ، أَوْ بِاتِّبَاعِ الظَّاهِرِ، فَيَعْتَقِدُ مَا دَلَّ عَلَيْهِ ذَلِكَ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ الاعْتِقَادُ مُطَابِقًا[3].

---

(١) أين هذا الذي يعرفُ هذه الفروقَ الدقيقة؟!

(٢) الله أَكْبَرُ.

فَقَارِنُوا -يَا عُقَلاَءُ!- وَاحْكُمُوا...

... فنحنُ (نَنْفِي) بكُلِّ صراحة... وهُم (!) لا يزالُونَ (يُلزِمُونَنا) بكُلِّ وَقاحة!

(٣) لاحتِمالِ خَطَئِهِ، أو وَهْمِهِ - مع كونِهِ ثِقةً- عَدلاً ضابطاً-!

فَالاعْتِقَادُ المَطْلُوبُ: هُوَ الَّذِي يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ مِمَّا يُؤْمَرُ بِهِ العِبَادُ؛ وَإِنْ كَانَ قَدْ يَكُونُ غَيْرَ مُطَابِقٍ، وَإِنْ لَمْ يَكُونُوا مَأْمُورِينَ فِي البَاطِنِ بِاعْتِقَادٍ غَيْرِ مُطَابِقٍ -قَطُّ-.

* قصدُ الحقّ.. وسلوكُ سبيلِهِ:

فَإِذَا اعْتَقَدَ العَالِمُ[1] اعْتِقَادَيْنِ مُتَنَاقِضَيْنِ -فِي قَضِيَّةٍ-أَوْ قَضِيَّتَيْنِ- مَعَ قَصْدِهِ لِلْحَقِّ، وَاتِّبَاعِهِ لِمَا أُمِرَ بِاتِّبَاعِهِ مِنَ الكِتَابِ وَالحِكْمَةِ؛ عُذِرَ بِمَا لَمْ يَعْلَمْهُ؛ وَهُوَ الْخَطَأُ المَرْفُوعُ عَنَّا.

بِخِلافِ أَصْحَابِ الأَهْوَاءِ؛ فَإِنَّهُمْ ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَمَا تَهْوَى ٱلْأَنفُسُ﴾، وَيَجْزِمُونَ بِمَا يَقُولُونَهُ -بِالظَّنِّ وَالهَوَى- جَزْمًا لاَ يَقْبَلُ النَّقِيضَ! مَعَ عَدَمِ الْعِلْمِ بِجَزْمِهِ؛ فَيَعْتَقِدُونَ مَا لَمْ يُؤْمَرُوا بِاعْتِقَادِهِ -لاَ بَاطِنًا وَلاَ ظَاهِرًا-، وَيَقْصِدُونَ مَا لَمْ يُؤْمَرُوا بِقَصْدِهِ، وَيَجْتَهِدُونَ اجْتِهَادًا لَمْ يُؤْمَرُوا بِهِ! فَلَمْ يَصْدُرْ عَنْهُمْ مِنَ الاجْتِهَادِ وَالقَصْدِ مَا يَقْتَضِي مَغْفِرَةَ مَا لَمْ يَعْلَمُوهُ!

فَكَانُوا ظَالِمِينَ -شَبَهًا بِالمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ[2]-، أَوْ جَاهِلِينَ -شَبَهًا بِالضَّالِّينَ[2]-.

فَالمُجْتَهِدُ -الاجْتِهَادَ العِلْمِيَّ المَحْضَ- لَيْسَ لَهُ غَرَضٌ سِوَى الحَقِّ، وَقَدْ سَلَكَ طَرِيقَهُ...

وَأَمَّا مُتَّبِعُ الهَوَى المَحْضِ؛ فَهُوَ: مَنْ يَعْلَمُ الحَقَّ وَيُعَانِدُ عَنْهُ...

---

(١) تأمَّل -أَيْضًا- تفريقَهُ الدقيقَ -هذا رَحِمَهُ اللهُ.

(٢) انظُر «السلسلة الصحيحة» (٣٢٦٣).

*** شُبْهة، وشَهْوة:**

وَثَمَّ قِسْمٌ آخَرُ -وَهُوَ غَالِبُ النَّاسِ-؛ وَهُوَ أَنْ يَكُونَ لَهُ هَوًى فِيهِ شُبْهَةٌ؛ فَتَجْتَمِعَ الشَّهْوَةُ وَالشُّبْهَةُ[1]...

.. فَالْمُجْتَهِدُ الْمَحْضُ: مَغْفُورٌ لَهُ، أَوْ مَأْجُورٌ...

وَصَاحِبُ الهَوَى الْمَحْضِ: مُسْتَوْجِبٌ لِلْعَذَابِ...

وَأَمَّا الْمُجْتَهِدُ الاجْتِهَادَ الْمُرَكَّبَ مِنْ شُبْهَةٍ وَهَوًى؛ فَهُوَ مُسِيءٌ...

.. وَهُمْ فِي ذَلِكَ عَلَى دَرَجَاتٍ، بِحَسَبِ مَا يَغْلِبُ، وَبِحَسَبِ الحَسَنَاتِ المَاحِيَةِ».

قلتُ:

هذا كلامُهُ -رَحِمَهُ اللهُ-، وهو كلامٌ فَصلٌ -لِمَن يعقلُ-...

وأَقُولُ -بَعْدُ-:

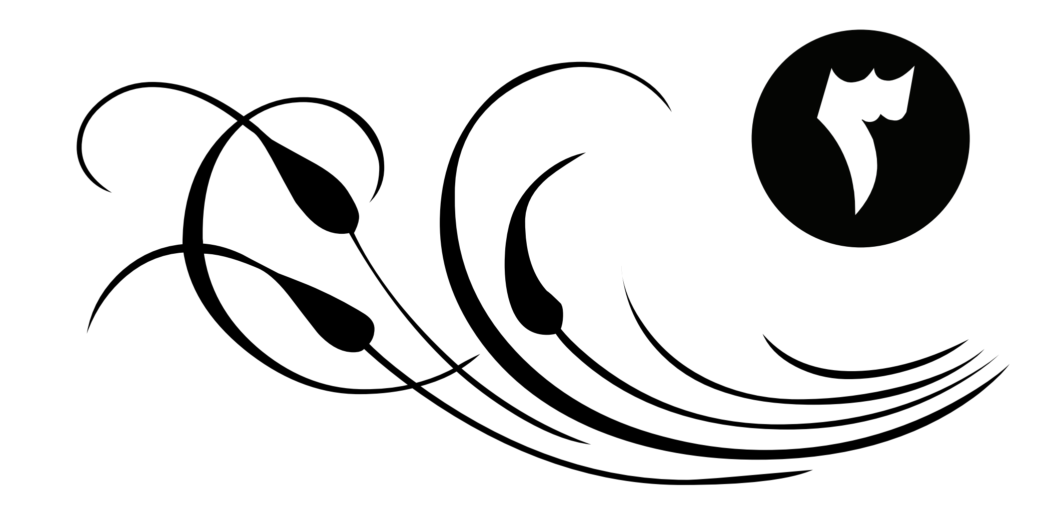
... مَعْذِرَةً -مِنْ إِخْوَانِنَا، وَ(مُخَالِفِينَا!)- عَلَى هذا النَّقلِ الْمُطوّل الذي لَمْ أَسْتَطِعْ تَركَهُ، أَوِ التَّخَلُّفَ عن إيرادِهِ؛ حَتَّى يَفْهَمَ أكثرَ -مَنْ يفهمُ مِن (كريم)، أو لاَ يَفْهَمُ -مِن (لئيم) (!)-، بَلْ حتّى يَفْهَمَ مَنْ لاَ يُرِيدُ أَنْ يَفْهَمَ -ممّن هو في الجهلِ قاعدٌ أو مُقيم-!!

لَعَلَّ.. وَعَسَى -يا رحمنُ يا رحيم-..

---

(١) وَخُصُومُنَا (الإِسْلاَمِيُّون!!!) -حزبيِّين وتكفيريِّين؛ غُلاةً ومُتهاونين! -وللأَسَفِ- مِنْ هذَا الصِّنْفِ؛ إِلاَّ مَنْ رَحِمَ!!

تنبيهات..





(١٢)

أُسلوبُ (مصادرة الحق!) بـ (الأثر الرجعي!) : أسلوبُ ذوي الأهواء ، وطريقةُ أهل الجهل والبلاء

لا يزالُ إخوانُنا -وأبناؤُنا- طلبةُ العِلمِ السلفيُّون الحريصُون الجادُّون مستمرّين - أجمعين - في كَتْب تأصيلاتهِم المنهجية النافعة : المُكَلَّلةِ بالحُجج الشرعية ، والأدلة العقليّة ، والجدال بالذي هو أحسنُ - بصورةٍ نقيَّة -...

ولقد كانت كتاباتُهُم - جزاهم الله خيراً - على تنوُّع مواقعِها- بابَ حقٍّ (كبيراً) ردَّ الله بِهِ (كثيراً) - ولا أقولُ : أكثر! - إخوانِنا - نعم ؛ إخوانَنا! - الذين واقعوا الغلُوَّ! وباشَرُوا التعنُّت!!

أمَّا (البقيَّةُ) مِن (أولئك!) - الذين لا يزالون في دَرْب الغُلُوِّ سادرين ، وعلى طريقةِ أهل التعنُّت سائرين - : ﴿فَعَمُواْ وَصَمُّواْ﴾ - مُنْبَكِمينَ ساكتين -!

وبقليلٍ (!) من التتبُّع (!): نرى أنَّه لا جوابَ عندهم - قَطُّ - لـ (أتباعِهم) - وجُلُّهم مِن المقلِّدة! -يُقابلون به هاتيكَ الردودَ- إلا (المصادرة للحق!) بـ(الأثَر الرجعي!)-مِن غير صِدْق- ؛ فتراهم يقولون :

هذا مِن أتباع (أبي الحسن ..) [١]!!

---

(١) وبالمناسبة: كُنيتي الأخرى -الأقلُّ شهرةً-: أبو الحسن!

هذا مُتكَبِّرٌ مُتَعَجرفٌ!!

هذا يطعنُ بالعلماء!!

هذا كذا ...!

هذا كذا وكذا ... !

فكان ماذا – يا هذا – ؟!

لقد سئم العقلاءُ (وكاد يسأم غيرُ العقلاءِ – أيضاً –!) هذا التهرُّبَ المكشوفَ ! وهذه الالتواءاتِ المفضوحةَ !!!

فلا حُجَج ، ولا أدلّة ...

لا بيّنات ، ولا براهين ...

أقولها – صريحةً – :

لقد قَهَرَتْ كتاباتُ إخوانِنا المُوَفَّقِين – سدّدهم الله– جُمُوعَ أهلِ(الهوى)! بل كادَت تَحْجُبُ عنهم تَنَفُّسَ (الهوا)!!!

لقد كَسَرُوا – جزاهم الله خيراً – بِحُججِهِم وأَدَبِهِم (أقلامَ) أولئك! بل (ظهورَهم!)!! فقد كانُوا –بسببِ غُلَوائِهِم – عن العلم السلفِّي في غِياب ؛ هو أشبهُ بغَيْبَةِ مهديِّ السِّرداب!!

ذلكم أن الراغِبينَ بالحقِّ يتطلَّعون – باحِثين –كُلَّ حين– مُتَلَهِّفين!– :

أين حُجَج (القوم)، وردودُهم ؟!

... لقد مضى أسبوعٌ ، أسبوعان!!

شهر .. شهران!!

ثم ...

لا شيء ...

نعم ؛ لا شيء!!

...إلا كتابات ممجوجة محجوجة ! أقربَ أنْ تكونَ خَرْبَشاتٍ صبيانيّة (!) تُذَكِّرنا -في الوقت نفسه!- بالمواسم الانتخابيّة :

تأييد ! مؤازرة ! تكبير (!) حشد ! موافقة!!!

ثم ... لا شيء!!

يا (قوم):

هل الاعترافُ بالحق - أو - على الأقل - بأجزاءٍ منه !- صعبٌ إلى هذه الدرجة ؟!

يا (قومي):

لقد أردتموها(!) حرباً هُجوميَّة!!

وأخرجتم لها - مُتعاضِدين ! - أشدَّ أسلحتِكم(!) فَتْكاً- :تبديعاً ، وإسقاطاً ، وهجراً، وتضليلاً ، واتهامات ، وإساءات ، وتكذيباً ، وتنفيراً...

...ولا تزال الأيامُ تكشِف - أكثرَ وأكثرَ - أنها - والحمدُ لربِّي - مُفرقعاتٌ صوتيّة (لا غير!)...

ولكنْ ؛ للإنصاف : كان لها (بعض) فائدة!!!

نعم ؛ كان لها فائدةٌ، بل فائدة جليّة ؛ وهي : (تسليك) المجاري السمعيّة(!) لعددٍ ليس بالقليل ممّن كان على آذانِهم (وَقْرُ) التقليد ،وعلى قلوبِهم (رَيْنُ) التعصُّب البليد:

فَفُتِحت منهم الآذان ..

وتفتّحت منهم الأذهان ...

فَرَجَعَ إلى جادّة الاعتدال -بينهم-عددٌ ليس بالقليل!

وانْكَفَأَ عن مسالكِ الغلوِّ - منهم - الكثير!!

وانفضَّ عن جمعِهِمُ الأكثر!!!

هذا كُلُّه و(نحن) لا نزال مُتَكَأكئين عن النُّزولِ إلى ساح (الهجوم !) ؛ لا رَهَباً أو خَوْفاً - فليس ثمّةَ شيءٌ نرهبُه أو نخافُهُ إلا الله ربَّ العالمين- . ولكن ؛ تَقصيراً لِعُمر فتنةٍ يُراد لها - لأسبابٍ وأسبابٍ! - أن تطولَ وتَستَطِيلَ - بالباطلِ-؛ وكأنَّ الخائِضِينَها (سَمَكٌ) لا يعيشُون إلا في (بحر) الفتنةِ!

وأخيراً :

لقد ردَّ عُلماؤنا- مِن قبل ومِن بعد - شُبُهاتِ أقوامٍ وأقوامٍ ؛ من :

اليهود والنصارى ...

والدهريِّين والملاحدة ..

والمبتدعة والضالِّين ...

والشاكِّين والمشكِّكين...

والمبشِّرين والمُستشرقين ....

...فلم يكن سوءُ حال (هؤلاء) - كيفما كانوا !- سبيلاً يجعلُ أهلَ الإنصاف (أولئك) يسكتون عن باطلِهِم!

فضلاً عن أن (يُصادروا !) شبهاتِهِم - مُغْفِلينَها ساكتين عنها! - تحت دعوى وادِّعاء أنهم مبطلون!! أومتكبّرون!!

فهذه حُجَج العَجَزَةِ الغُواةِ....

...لقد أوشكتْ حربُهم (...) أن تَضَعَ أوزارها (!) ؛ فظهر ما عليها ، وانكشف الذي لها ..

﴿وَٱلْعَـٰقِبَةُ لِلتَّقْوَىٰ﴾...

وأهلُها بحقِّهم هم الأقوى...

فيا تُرى:

هل (أولئك !) يُدرِكون؟!



(١٣)

تفصيل مهمٌّ -جدًّا- لشيخ الإسلام، فأين نحن منه!؟

رأيتُ كلمةً نافعةً -نادرةً- لشيخِ الإسلامِ ابنِ تيميَّةَ -رَحِمَهُ اللهُ- في «مجموع الفتاوىٰ» (٦/ ٥٩-٦١)؛ فيها تأصيلٌ دقيق، وتفصيلٌ عميق؛ لعلَّ إخوانَنا -أجمعِين- يستفيدون، فيتفقَّهُون، وبالحق والعدل يحكمون...

قال -رحمةُ الله عليه-:

«إنَّ المسائلَ الخبريَّةَ العِلميَّةَ[1]:

(**قد**) تكونُ واجبةَ الاعتقادِ.

و(**قد**) تجبُ في حالٍ دونَ حال.

وعلىٰ قومٍ دونَ قوم.

و(**قد**) تكونُ مستحبَّةً غيرَ واجبةٍ.

و(**قد**) تُستحبُّ لطائفةٍ -أو في حالٍ-؛ كالأعمال -سواءً-.

و(**قد**) تكونُ معرفتُها مُضِرَّةً لبعضِ النَّاس؛ فلا يجوزُ تعريفُهُ بها؛ كما قال

(١) وهي «مسائل الأصول، أو: أصول الدِّين، أو: أصول الكلام» -كما في «مجموع فتاوَى شيخ الإسلام» (٢١/ ١٤١)-.

عليٌّ -رضيَ اللهُ عنه-: «حدِّثوا النَّاسَ بما يعرِفون، [ودَعُوا ما ينكرون]؛ أتُحِبُّـونَ أنْ يُكَذَّبَ الله ورسولُه؟!»[1].

وقالَ ابنُ مسعودٍ -رضيَ اللهُ عنه-: «ما مِن رجلٍ يحدِّثُ قوماً حديثاً لا تبلُغُهُ عقولُهُم؛ إلاَّ كان فِتْنَةً لبعضِهم»[2].

ومثلُ هذا كثيرٌ عن السَّلَفِ.

فإذا كان العلمُ بهذه المسائلِ **(قد)** يكونُ نافعاً، و**(قد)** يكونُ ضارًّا لبعضِ النَّاس؛ تبيَّنَ لك:

أنَّ القولَ **(قد)** يُنْكَر في حالٍ دون حالٍ.

ومع شخصٍ دون شخصٍ.

وأنَّ العالِـمَ **(قد)** يقولُ القَوْلَيْنِ الصوابَيْنِ، كُلَّ قول مع قومٍ؛ لأنَّ ذلك هو الذي ينفعُهم؛ مع أنَّ القولَيْنِ صحيحانِ لا منافاةَ بينهُما؛ لكنْ؛ **(قد)** يكونُ قولُهما -جميعاً- فيه ضَرَرٌ على الطائفتَيْنِ؛ فلا يجمعُهما إلاَّ لِـمَنْ لا يضرُّهُ الجمعُ.

وإذا كانت:

(قد) تكونُ قطعيَّةً.

---

(١) رواهُ البخاريُّ (١٢٧).

وما بين معكوفين: عند البيهقيِّ في «شُعَب الإيمان» (٦١٠)، وآدم بن أبي إياس في «العِلم» -كما في «عُمدة القارِي» (٢/ ٢٠٤)-.

(٢) رواهُ مسلم في مقدِّمَةِ «صحيحه» (٥).

و(**قد**) تكونُ اجتهاديَّةً؛ سَوَّغَ اجتهاديَّتَها ما سَوَّغَ في المسائل العلميَّة.

وكثيرٌ مِن تفسيرِ القُرآن -أو أكثرُه- مِن هذا الباب؛ فإنَّ الاختلافَ في كثيرٍ مِن التفسيرِ هو مِن باب المسائلِ العِلْمِيَّةِ الخبريَّةِ، لا مِن بابِ العمَلِيَّةِ؛ لكنْ:

(**قد**) تقعُ الأهواءُ في المسائلِ الكِبارِ.

كما (**قد**) تقع في مسائل العمل!

و(**قد**) يُنْكِرُ أحدُ القائِلِينَ على القائلِ الآخِرِ قولَهُ إنكاراً يجعلُهُ كافراً، أو مُبتدعاً فاسِقاً، يستحقُّ الهجرَ -وإنْ لم يستحقَّ ذلك-!

وهو-أيضاً- اجتهادٌ-[1].

و(**قد**) يكونُ ذلك التغليظُ صحيحاً في بعضِ الأشخاصِ، أو بعضِ الأحوالِ، لظهورِ السُّنَّةِ التي يُكَفَّرُ مَن خالفَها؛ ولِمَا في القولِ الآخرِ مِن المفسدةِ الذي يُبَدَّعُ قائلُهُ.

فهذه أُمورٌ ينبغِي أنْ يعرفَها العاقلُ؛ فإنَّ القولَ الصدقَ إذا قيلَ؛ فإنَّ صفتَهُ الثبوتيَّةَ اللاّزمةَ أنْ يكونَ مُطابقاً للمُخبَرِ.

أمَّا كونُهُ عند المستمع معلوماً، أو مظنوناً، أو مجهولاً، أو قطعيًّا، أو ظنيًّا، أو يجبُ قَبولَهُ، أو يَحْرُم، أو يكفَّرُ جاحدُهُ، أو لا يكفَّرُ: فهذه أحكامٌ عمليَّةٌ تختلفُ باختلافِ الأشخاصِ والأحوال[2].

---

(١) إنْ كان أهلاً له، وباستيفائِهِ تحقُّقَ الشُّروطِ، وانتفاءَ الموانعِ.

(٢) هذا هو العلمُ، والحقُّ، والعَدْلُ... =

فإذا رأيتَ إماماً **(قد)** غَلَّظَ على قائلٍ مَقالَتَهُ، أو كَفَّرَهُ فيها: فلا يُعتبرُ هذا حُكْماً عامًّا في كُلِّ مَن قالَها، إلاّ إذا حَصَلَ فيه الشرطُ[(١)] الذي يستحقُّ به التغليظَ عليه، والتكفيرَ له؛ فإنَّ مَن جَحَدَ شيئاً مِن الشرائعِ الظاهرةِ، وكان حديثَ العهدِ بالإسلامِ، أو ناشئاً ببلدِ جهلٍ[(٢)]: لا يُكَفَّرُ حتى تبلغَهُ الحُجَّةُ النبويَّةُ.

وكذلك العكسُ؛ إذا رأيتَ المقالةَ المخطئةَ **(قد)** صدرتْ مِن إمامٍ قديمٍ: فاغتُفِرَتْ- لعدم بُلُوغِ الحُجَّة له-؛ فلا يُغتفر لمن بَلَغَتْهُ الحُجَّةُ ما اغْتُفِرَ للأَوَّل.

فلهذا يُبَدَّعُ مَن بَلَغَتْهُ أحاديثُ عذاب القبر[(٣)] -ونحوُها- إذا أَنْكَرَ ذلك، ولا نُبَدِّعُ عائشةَ[(٤)] -ونحوَها- ممَّن لم يعرفْ بأنَّ الموتَى يسمعونَ في قبورِهم!

فهذا أصلٌ عظيمٌ فتدبَّرْهُ؛ فإنَّهُ نافعٌ؛ وهو:

أنْ ينظُرَ في شيئَيْن في المقالة:

هل هي حقٌّ؟

أم باطلٌ؟

= وقلَّ أنْ تجتمعَ هذه الأوصافُ الغالياتُ -اليومَ- فواأسَفَاه- في فَرْدٍ!!
والمُشْتكَى إلى الله -وحدَهُ-.

(١) وهذا التنزيلُ المنضبطُ بموافقَة الشرط: يحتاجُ فِقهاً دقيقاً، وفَهْماً عميقاً...

(٢) وما أكثرَ الجهلَ والجاهلين -اليومَ- في بلادِ المسلمين!

(٣) وهي مُتواترةٌ.
وانظُر «نظم المُتناثر» (ص٣٢ و١٢٧-١٣٠ و٢٤٠) للكَتَّانِيّ، و«الآيات البيِّنات» (ص٨١)، و«تخريج الطحاوية» (ص٧٣)-كِلاهُما لشيخِنا رَحِمَهُ اللهُ-.

(٤) انظُر «الآيات البيِّنات..» (ص٢٤ و٥٣-٥٦، و٦٩-٧١، و٧٦).

أمْ تَقْبَلُ التقسيمَ؛ فتكونُ حقًّا باعتبارٍ، باطلاً باعتبارٍ -وهو كثيرٌ وغالبٌ-؟

ثُمَّ النَّظَر الثاني: في حُكمِهِ -إثباتاً، أو نفياً، أو تفصيلاً، واختلاف أحوال الناس فيه-.

فمَن سلك هذا المسلكَ أصابَ الحقَّ قولاً وعملاً، وعرف إبطالَ القولِ وإحقاقَه وحمدَه.

فهذا هذا.

والله يهدينا ويُرشدنا؛ إنه وليُّ ذلك والقادرُ عليه».

قلتُ:

فهذه نحوٌ مِن (عشرين = قد!) -في تأصيلٍ علميٍّ مُنضَبِط فيما لا يزيدُ عن ثلاثِ صفحات!- متضمِّنةً فرائدَ فوائدَ؛ لا يُدركُها إلاَّ مَن مَنَّ الله -تعالى- عليه، ووفَّقَهُ للمنهجِ الحقِّ العَدْلِ، المبنيِّ على (وسطيَّةِ) أهلِ السُّنَّةِ -الشرعيَّةِ الصحيحة-؛بعيداً عن الغُلُوِّ والتقصير، والإفراط والتفريطِ -وآثار ذلك كُلٍّ-القبيحة-!



(١٤)

هَذَا بَاطِلٌ؛ فَاحْذَرُوه! وَهَذِهِ دَسِيسَةٌ؛ فَانْبِذُوهَا!!

... مِنْ أَعْجَبِ مَا نُعَانِيهِ -مِمَّا نُعايِنُهُ!- فِي هَذِهِ الفِتْنَةِ (الأَخِيرَةِ) - الَّتِي حَشَرَنا فِيهَا! وَدَفَعَنَا إِلَيْهَا (!) مَنْ لاَ يَفْقَهُونَ حَقَائِقَ الأُمُور! وَلاَ يُدْرِكُونَ عَوَاقِبَ الأَحْدَاث!-: أَنَّ أَكْثَرَ ظَاهِرِهَا عِلْمِيٌّ! وَأَنَّ البادِيَ مِن جُلِّ الخَائِضِينَ فِيهَا أَنَّهُم مُتكَلِّمُونَ بِالعِلْم!! بَيْنَمَا جلِيَّةُ الأَمْرِ -فِي الحَقِيقَةِ- أَنَّهَا -فِي غَالِبِ أَمْرِهَا- وَلِلأَسَفِ- غَيْرُ ذَلِك!

فَكَثِيرٌ مِن أُولَئِكَ الخَائِضِينَ (!) إِنَّمَا يَتَنَاوَلُونَ (نُتَفاً) مِنْ بَعْضِ مَسَائِلِ العِلْمِ -الَّتِي أَكْثَرُهَا جَانِبِيٌّ!- ثُمَّ تَرَاهُم يَنْفُخُونَ فِيهَا!! وَيُضَخِّمُونَهَا!! وَيَجْعَلُونَ لَهَا قَدَمَيْنِ تَمْشِي عَلَيْهِمَا (!)، مَع أَنَّهَا كَسْحَاءُ شَلاَّءُ!!

وَأَمَّا المَسَائِلُ الكِبَار، ذَاتُ الدَّلاَئِلِ الكِثَار -وَالَّتِي هِيَ أَصْلُ الخِلافِ الجَارِي-: فَأَكْثَرُ أُولَئِكَ (الْكَثِير) يُغْمِضُ عَيْنَيْهِ عَلَيْهَا! وَيَتَجَنَّبُ الخَوْضَ فِيهَا: إِمَّا لِعَجْزِهِ عَنْهَا! أَوْ لِفَلَجِ الحُجَّةِ فِيهَا!!

وَحَالُ هَؤُلاَءِ (!) -هَكَذَا!- لاَ يَخْرُجُ عَمَّا يُقَال -فِي بَعْضِ الأَمْثَال!-: (الهُرُوبُ ثُلُثا الرُّجُولَة)!!!

لِذَلِكَ؛ يَعْمَدُ هَذَا الصِّنْفُ -ذُو العَيْنِ الوَاحِدَة! وَالقَدَم الوَاحِدَة!- لِيُدْرِكَ

لِنَفْسِهِ وَلَوْ مَقْعَداً فِي غُرْفَةِ (الإِنْعَاش=إنْ عَاش!)- إِلى لُغَةِ التَّسْفِيه، وَالمُـصَادَرَة، وَالإِرْهَاب، وَالتَّخْوِيف:

هَذَا بَاطِلٌ؛ فَاحْذَرُوه!

هَذِهِ دَسِيسَةٌ؛ فَانْبِذُوهَا!

هَذَا ضَالٌّ؛ فَاجْتَنِبُوه!

هَذَا جَاهِلٌ؛ فَافْضَحُوه!

هَذَا فَاجِرٌ؛ فَاكْشِفُوه!

هَذَا مُبْتَدِعٌ؛ فَأَسقِطُوهُ!

... ثُمَّ انْظُر -تَرَ- مُفْرَدَاتِ وَتَصَارِيفَ هَذِهِ الكَلِمَات:

.. بُطْلاَن، يُبْطِل، بَطَل (فِعْلاً لاَ اسْماً!)!! دَسَّ، دَسَائِس، مُنْـدَسّ!! ضَـلَّ، ضَلاَلٌ، يُضِلّ!!! جَهْل، جهُول، جَهَالَة!!! ابْتَدَعَ، يَبْتَدِعُ، مُبْتَدِعَة!!! فَجَرَ، يَفْجُرُ (وَنَخْشَى أَنْ يُقَال: مُفَجِّر!!)!!

يَا هَؤُلاء:

هَذِهِ العِبَارَاتُ، وَهَذِهِ الكَلِمَاتُ، وَهَذِهِ التَّصَارِيفُ: يَسْتَطِيعُ سَبْكَهَا كُلُّ غِـرٍّ! وَيَقْدِرُ عَلَى الاسْتِطَالَةِ فِيهَا، وَالتَّطَاوُلِ بِهَا كُلُّ غُمْرٍ!!

وَلَعَلَّ السَّبَبَ فِي هَذَا الجُنُوح -وَالجُمُوح-: أَنَّ لُغَةَ العِلْمِ الحَاسِمَةَ قَدْ تَـدْفَعُ بِبَعْضِ الجَهَلَةِ -وَلَوْ كَـانَ لأَسْـمَائِهِم شَيْءٌ مِـنَ اللَّمَعَـان!- إِلَى الخَـوْضِ فِـيمَا لاَ

يَعْلَمُـون! وَالـدُّخُولِ فِـيمَا لاَ يُحْسِنُون!! وَإِلاَّ -كَمَا يُـزَيِّنُ لَهُـم شَـيَاطِينُ الجِـنِّ وَالإِنْسِ!- فَإِنَّهُم سَيَخْسَرُونَ الجَوْلَةَ(!)، وَيَفْقِدُونَ المُشَجِّعِين (!)،وَيَنْفَضُّ عَنْهُم الأَتْبَـــاعُ!!!

وَهَذَا -وَحْدَهُ- كَافٍ بِالكَرِّ عَلَى العِلْمِ، وَالمَكْرِ فِي أَهْلِه!!!

فَتَرَاهُم لاَ يَكْتَفُونَ بِهَذِهِ المُكَابَرَةِ -الَّتِي يُنْكِرُونَ مِنْ خِلالِهَا الأُصُولَ العِلْمِيَّـةَ المُقَرَّرَةَ-؛ بَلْ يَجْعَلُونَ أُولَئِكَ الأَتْبَاع -وَأَكْثَـرُهُم رَعَـاع!- يُكَـابِرُونَ وَيُنْكِـرُونَ بِالتَّبَع!!-وذلك مِن خلال تلكم الكلمات،وتصاريفِها المُهلِكات!-!!

وَهَذَا-كيفما كان الأمرُ-حُجّةُ العاجِز!وسلوى الناشِز!!-فضلاً عـن كونـهِ مِنْ أَشَدِّ الهَوَى، وَأَنْكَى البِدَع!!!

وَوَالله الَّذِي لاَ يُحْلَـفُ إِلاَّ بِجَلالِـهِ وَعَظَمَتِـهِ: أَنَّنَـا لَمْ نَكْتُـبْ، وَلَمْ نُتَـابِعْ، وَلَمْ نَتَصَدَّ، وَلَمْ نَصْبِرْ، وَلَمْ نَتَصَبَّرْ -إِلَى هَـذِهِ اللَّحْظَـة!-: إِلاَّ لِـدَفْعِ الفِتْنَـةِ، وَدَرْئِهَـا، وَالنَّقْضِ عَلَى أَهْلِهَا:

وَإِلاَّ؛ فَبِالله عَلَيْكُم: مَتَـى كَـانَ الـدَّاعِي إِلى (الجَمَاعَـةِ) -بِـدُونِ تَـسَيُّبٍ وَلاَ تَضْيِيعٍ!- ذَا فِتْنَة[1]؟!

وَمَتَى كَانَ المُتَسَلِّحُ بِالعِلْمِ الـسُّنِّيِّ، وَالمَـنْهَجِ الـسَّنِيِّ -بِالـدَّلائِلِ وَالحُجَـجِ- دَاعِياً إِلى فِتْنَة؟!

ثُمَّ يَأْتِي -وَلِلأَسَفِ الشَّدِيد- (مَنْ لاَ يَفْقَهُونَ حَقَائِقَ الأُمُـور، وَلاَ يُـدْرِكُونَ

(١) انظُر ما سيأتِي (ص٢٧٧).

عَوَاقِبَ الأَحْدَاث) فيَتَّهِمُونَ غَيْرَهُم بِالبَاطِلِ الَّذِي هُمْ مُتَلَبِّسُونَ فِيه، وَغَارِقُونَ طَيَّ ظَوَاهِرِهِ وَخَوافِيه...

فَاللهمَّ اهْدِهِم، وَأَصْلِحْهُم... وَإِلاَّ؛ فَأَرِنَا -اللهمَّ- ثَأْرَنا فِيمَن ظَلَمَنا -وَلاَ يَزَالُ- مِنْهُم...

يَا هَؤُلاءِ:

نُرِيدُ لُغَةَ العِلْمِ، لُغَةَ الأَدَبِ، لُغَةَ البُرْهَانِ وَالدَّلِيل...

لا نُرِيدُ لُغَةَ التَّجْهِيلِ، وَالتَّحْقِيرِ، وَالتَّسْفِيهِ، وَالزَّعَارَّة [1] -مُغالَطَةً لِلنَّفْسِ وَتَغْلِيطاً لِلآخَرِين-...

فَإِنِ اضْطُرَّ (!) وَاحِدُنَا -وَلاَ مَرَدَّ لَه- لِيَكْشِفَ حَالَ جَهُولٍ مُسْتَطِر، أَوْ يَنْقُضَ لِحال شَرٍّ مُسْتَطَر: فَعَلَيْهِ بِلُغَةِ «**مَا بَالُ أَقْوام..**» [2] -النَّبَوِيَّةَ المُحَمَّدِيَّة- وَالَّتِي لَمْ تُعْجِبْ (أَقْواماً) نَخْشَى عَلَيْهِم مِنْ جرّاءِ ذَلِكَ الرِّدَّةَ!-؛ هَذِهِ اللُّغَةُ الَّتِي يَنْدَرِجُ تَحْتَ المُنْتَقَدِ فِيهَا -ضِمْنَ عُمُومِ الخِطَابِ- (صِفَاتُ) أَقْوام، لاَ تَعْيِينُ (أَعْيَان)!

و... مَنْ كَانَ عَلَى رَأْسِهِ رِيشَةٌ -مِنْ أَيِّ فِئَةٍ كَان!- فَإِنَّهُ لاَ يَنْفَكُّ يَتَحَسَّسُهَا

---

(١) «شراسةٌ في خُلُق الرَّجُل، لا يكادُ ينقادُ، ولا يَلِينُ».

«العَيْن» (١/ ٣٥٢) -للخليل بن أحمد-، و«تصحيح التصحيف، وتحرير التحريف» (١/ ٢٩٥) -للصلاح الصفدي-.

(٢) انظر -على سبيل المِثال-: «صحيح البخاري» (٤٥٦)، و(٧٥٠)، و(٢٧٣٥)، و(٦١٠١)، و(٧٣٠١)، و«صحيح مُسلم» (١٤٠١)، و(١٥٠٤)، و(١٦٩٤)، و(٢٣٥٦)...

-إِنْقَاذاً لِنَفْسِهِ!- لَيْلَ (!) نَهَار؛ فِي السِّرِّ وَالجِهَار[1]!!

وَلاَ يُمْكِنُ -إِلَى أَبَدِ الدَّهْرِ!- أَنْ تَكُونَ نَتِيجَةُ (وَاحِد + وَاحِد)= تِسْعَةَ أَعْشَار!!! إِلاَّ عِنْدَ أَصْحَابِ الهَوَى المِعْثَار!!!!!!

ومَا أَجْمَلَ مَا قَالَهُ -فِي كشف ذَلِكَ- شَيْخُ الإِسْلاَمِ فِي «مِنْهَاج السُّنَّة النَّبَوِيَّة» (٥/ ٢٥٦):

«وَصَاحِبُ الهَوَى يُعْمِيهُ الهَوَى، وَيُصِمُّهُ[2]؛ فَلاَ يَسْتَحْضِرُ مَا لله وَرَسُولِهِ فِي ذَلِك، وَلاَ يَطْلُبُهُ، وَلاَ يَرْضَى لِرِضَا الله وَرَسُولِه، وَلاَ يَغْضَبُ لِغَضَبِ الله وَرَسُولِه.

بَلْ يَرْضَى إِذَا حَصَلَ مَا يَرْضَاهُ بِهَواه، وَيَغْضَبُ إِذَا حَصَلَ مَا يَغْضَبُ لَهُ بِهَواه!

وَيَكُونُ -مَع ذَلِكَ!- مَعَهُ شُبْهَةُ دِين[3]...»...

وَلاَ عُدْوانَ إِلاَّ عَلَى الظَّالِمين...

والعاقبة للمتقين..

---

(١) بكَسْرِ الجِيم. «تاج العَروس» (١٠/ ٤٩٠).

(٢) وقد رَوَى أبو داودَ في «الزُّهد» (٢٠٨)، وابنُ الأعرابي في «مُعجمِهِ» (١٢١٤)، والبيهقيُّ في «شُعَبِ الإيمان» (٤٠٨) عن أبي الدرداء قولَه: «حُبُّكَ الشيءَ يُعْمِي ويُصِمُّ».

ورُوِيَ مَرفوعاً، ولا يصحُّ!

فانظُر «السلسلة الضعيفة» (١٨٦٨) -لشيخِنا الإمامِ الألبانيِّ -رَحِمَهُ اللهُ-.

(٣) نَعَم؛ شُبهة دِين!

(١٥)

مِن فَلَتات الأقلام... إلى فَرَطات الأقدام!

... قالَ الإمامُ الهُمَامُ شيخُ الإسلام أبو العَبَّاس ابنُ تيميَّةَ -رَحِمَهُ اللهُ- في «مجموع الفتاوَى» (٢٢/ ٤٠١) -كَشْفاً لحقيقةِ النَّفْسِ البشريَّةِ، وآفاتِها الشيطانيَّةِ- تعريفاً وتحذيراً-:

«الإنسانُ خُلِقَ ظَلُوماً جَهولاً؛ فالأصلُ فيه عدمُ العِلْمِ، ومَيْلُهُ إلى ما يَهواهُ مِن الشرِّ، فيحتاجُ دائماً إلى عِلْمٍ مُفصَّلٍ يزولُ به جهلُهُ، وعدلٍ في محبَّتِهِ وبُغْضِهِ، ورِضاهُ وغَضَبِهِ، وفِعْلِهِ وتَرْكِهِ، وإعطائِهِ ومَنْعِهِ.

وكُلُّ ما يَقولُهُ ويعملُهُ يحتاجُ فيه إلى عدلٍ يُنافِي ظُلْمَهُ، فإنْ لمْ يَمُنَّ الله عليه بالعلمِ المُفصَّلِ والعدلِ المُفصَّلِ، وإلاّ كانَ فيه مِن الجهلِ والظُّلْمِ ما يَخرُجُ به عن الصِّراطِ المُستقيم.

وقد قالَ الله -تعالى- لِنَبيِّهِ -بعدَ صُلْحِ الحُدَيْبيَة، وبيعَةِ الرِّضوان[١]-: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا . لِّيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنۢبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ وَيُتِمَّ نِعْمَتَهُۥ عَلَيْكَ وَيَهْدِيَكَ صِرَٰطًا مُّسْتَقِيمًا . وَيَنصُرَكَ ٱللَّهُ نَصْرًا عَزِيزًا﴾ [الفتح:١-٣]؛ فأخبرَ أنَّهُ فَعَلَ هذا لِيَهْدِيَهُ صِراطاً مُستقيماً، فإذا كان هذا حالَهُ؛ فكيف بحالِ غيرِهِ؟!».

(١) انظُر «صحيح البخاري» (٤١٧٢)، و«صحيح مُسلم» (١٧٨٦).

قُلتُ:

وهو كلامٌ فَصْلٌ وَجيز، قويٌّ عزيز...

ونحن -فيما نَرُدُّ ونتعقَّبُ -(نحرصُ) على أنْ نَكْتُبَ -مِن جهةٍ-، ونُراقِبَ -مِن جهةٍ أُخرَى-:

* نُراقِبُ أنفُسَنا؛ أنْ لا تخرُجَ أقلامُنا عن حدودِها، ولا أهدافُنا عن مقاصدِها، ولا أحكامُنَا عن إطارِها...

* ونُراقِبُ الآخَرين؛ فيما يكتُبُونَ ويتعقَّبُون؛ مُعرِضِين عن أكثرِ ما يُسَوِّدُونَ ممّا فيه السَّبُّ والتفظيع، والتقريعُ والتشنيع، والتضليلُ والتبديع، والشتمُ والتبشيع...

مُستفيدِين مِمَّا (قد) يكونُ فيه فائدة، أو تنبيهاتٌ زائدة؛ فالحقُّ أحبُّ إلينا...

ولو جارَيْناهم -وحاشانا أنْ نَفْعَلَ!- في إساءَاتِهِم: لَشابَهْناهُم في فسادِ صَنائِعِهِم، وماثَلْناهُم في ظُلْمِ فَعائلِهِم؛ كما قالَ القائلُ:

إذا جارَيْتَ في خُلُقٍ سَفيهاً ... فأنتَ ومَن تُجارِيهِ سواءُ

وهذا -واللهِ- ما لا نُريدُه لهم -أصالةً-، ولنا -تَبَعاً-؛ لكنْ؛ ماذا نفعلُ وقد اختارُوا أسهلَ طريقٍ (!) على القَلَم! وأبعدَهُ عن العِلْمِ!

وَيْكَأَنَّ أكثرَ أولئكَ الكَتَبَةِ -حينَ يُسَوِّدُونَ- هداهُمُ اللهُ- لا يُراقِبُونَ اللهَ -تعالى-؛ فتراهُم يَظلمُونَ جدًّا، ويُسِيئونَ جدًّا، ويُفسِدُونَ جدًّا...

في الوقتِ الذي هُم فيه -وللأسفِ الشديدِ- بعيدُونَ -كثيراً- عن لُغَةِ العِلْمِ الشريفِ، وقَلَم الفَهْم النَّظيف العفيف...

نَعَمْ؛ لا بُدَّ أنْ يُوجَدَ في كتاباتِنا شيءٌ مِن الخَلَلِ، وأشياءُ مِن النَّقْدِ؛ فهذه -أوَّلاً- طبيعةُ البشر، ثمَّ -ثانياً-: مَن يَعْمَلْ لا بُدَّ أنْ يُخطِئ؛ بخِلافِ (القاعد) أو (المُتقاعد!) -ممَّن ليس لَهُمْ هَمٌّ (!) إلاّ التربُّص! أو التلصُّص-!!

ونحنُ -بتعاوُنِنا، واتِّفاقِنا، وتفاهُمِنا -نَعْمَلُ -جاهدينَ- لِتلافِي مواضِعِ التَّقصير هذه، واستدراكِ أماكنِ التقصيرِ تِلْكَ..

والكمالُ عزيزٌ..

لكنْ؛ كيفما كان الأمرُ؛ فإنَّ المُنْصِفَ لو تأمَّلَ ما يُمارسُهُ أهلُ (الغُلُوِّ)، ويُقارِنُهُ (بأشدِّ) ما (قد) يُنتقد مِن كتاباتِنا: يَرَى الفَرْقَ واضِحاً، والحقَّ لائحاً -والحمدُ لله ربِّ العالَمِين-.

وإنَّنا لَنَحْمَدُ الله -تعالى- مُستعينِينَ به- عزَّ شأنُهُ- أنَّهُ استعمَلَنا لِنُصْرَةِ دينِهِ، واستخدَمَنا لإعلاءِ كَلِمَتِهِ؛ في رَدِّ هَجَماتِ (الغُلاةِ) الشَّرِسَةِ، وصدِّ عُتُوِّهِم على دُعاةِ المنهجِ السلفيِّ -الحقِّ-؛ الذين آثَرُوا سُلوكَ منهجِ الاتِّباع الصَّافِي للدَّليلِ والحُجَّة؛ على السيرِ في طُرُقِ التقليدِ الجديدةِ -بأسمائِها وألوانِها المُتعدِّدَةِ!- بخلافِ المَحَجَّة!

فَلْيَعْلَمِ الجميعُ أنَّ (الحُكْمَ على الشيءِ فَرْعٌ عن تصوُّرِهِ) -كما هو مُقَرَّرٌ-، وبالتالي: فإنَّ الحُكْمَ الحقَّ لا يكونُ إلاّ بابْتِنائِهِ على (العِلمِ والعَدل) -معاً-،

وهذا يَستَلْزِمُ وُجودَ البصيرةِ الصادقةِ، والعقليَّةِ العِلميَّةِ الواثِقَةِ؛ حتَّى نَنْجُوَ -أجمعين- مِن الجَهْلِ المُنافِي للعِلْمِ، والظُّلْمِ المُنافِي للعَدْلِ...

فإلى أولئكَ الذين يَغْفُلُونَ -أو يتغافَلُون!- عمّا تشرُدُ به ألسنتُهُم! أو تَفلَتُ فيه أقلامُهُم: تحذيرٌ ونذيرٌ...

ليس تحذيراً دُنيويًّا! أو نذيراً شخصيًّا!!

وإنَّما هُوَ -والله- تحذيرٌ أُخرويٌّ صِرْفٌ...

فلئِنْ كانتْ صَفَحاتُ الإنترنت (!) -ومطابِعُ التُّجَّار!- مفتوحةً لفَلَتاتِ الأقلامِ-بلا حَسِيب-؛ فإنَّ الدَّارَ الآخرةَ موقعُ حِسابِ فَرَطاتِ الأقدام -بَيْنَ يَدَي الله العليم الرَّقِيب-...

فالحَذَرَ الحَذَرَ....

و«**لا يُؤمنُ أحدُكُم حتَّى يُحِبَّ لأخيهِ ما يُحِبُّ لنفسِهِ**»[1]؛ نظرةً صادقةً واعيةً واسعة، لا نظرةً شخصيَّةً ضيِّقةً بالظُّلمِ، وبالجهلِ راتعة!!



(١) رَواهُ البخاريُّ (١٣)، ومُسلم (٤٥) (٧١) عن أنس بن مالك.

(١٦)

إيناسُ العُقول الواثِقة
بكشفِ (إفلاس) الصعافِقة[1]!!

... أقرأُ وأُتابعُ، وأنظُر وأُطالِع...

فأكثرُ ما أراهُ مِن الخُصوم هو الظُّلْمُ المُبين..

أو الجهلُ المُشين...

أو المكرُ الفاشي غيرُ الأمين...

أو الحقدُ الأسودُ الدَّفين...

فـ:

هل نقفُ مع كُلِّ رَدّ؟!

وهل نتعقَّبُ أيَّ أَحَد؟!

الجوابُ:

تَفْنَى الأعمار ولن ينقضِي هُراءُ الجَهَلَةِ ولا الأغمار!!

---

(١) «الذِينَ لا عِلمَ لهُم». «شرح السُّنَّة» (١/ ٣١٨) -للإمام البَغَوِيّ-.

وانظُر «مُصنّف عبد الرزَّاق» (٣/ ٤٦٦)، و«مُسند ابن الجَعْد» (٣٢٧)، و«غريب الحديث» (٤/ ٤٤٣) -لأبي عُبَيد-.

تُهَمٌ تُلقَى ذات الشمال وذات اليمين...

دَعاوَى تُدَّعَى بلا بيِّنة ولا بُرهان...

كلماتٌ تُسَوَّدُ مِن غير رادعٍ ولا وازع...

تأييداتٌ ومُوافقات! وتهنئاتٌ وتبريكات (!) تَنهالُ مِن هُنا وهُناك وهُنالك؛ جامعُها الإمَّعِيَّة! وقِوامُها العصبيَّة!!

فهل كَوْنُ (الإنترنت) ومطابعُ التُّجَّار باباً مفتوحاً للجميع بلا مُراقبةٍ بشريَّةٍ(!): يُغَيِّبُ عن هؤلاء المُشاغِبين مُراقبة ربِّ البريَّة... و﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ﴾؟!

فهذا -والله- عُنوانُ إفلاسهم؛ فَلْيَكُفُّوا، ولْيعترِفوا...

يا قوم.. لا نزالُ صابرينَ على جهلِكم.. فلا تكونوا عوناً للشيطانِ علينا!

يا قوم.. إنَّ بني عَمِّك فيهم رِماح!! لكنَّنا لا نزالُ -إلى الآن- ندافعُ (فقط)؛ مُغَلِّبين جانبَ العفو والسَّماح!!

يا قوم.. لمْ تَكادوا تتركون تُهمةً (!) إلا وألصقتُمونا بها! وألصقتُموها بنا!!

يا قوم.. لقد جعلتُم أخطاءَنا (!) تملأُ الفضاء؛ فأين ذَهَبَتْ -بربِّكم- أخطارُ أهل البِدع الخُلَّص التي ضاقَ دُونَها منكم الفضاء!!؟ ﴿فَمَاذَا بَعْدَ ٱلْحَقِّ إِلَّا ٱلضَّلَٰلُ﴾؟!!

أم أنَّ (فضاءَكم!) غيرُ فضاءِ العالَمين؟!

يا قوم.. إنَّ (جُلَّ) ما تكتبونَ وتُعلِّقون هو هَذْرٌ باطل، وهِذْيانٌ عاطِل؛ فلا تسحبونا (!) -مُجِدِّين- إلى هَذْرٍ كهذرِكُم، وهِذْيانٍ كهِذْيانكم!!

يا قوم.. رميتُمونَا بكُلِّ باقعةٍ ممَّا يعلم الله -وهو العليُّ القدير- أنَّهُ كلامٌ فاشِلٌ لا وَزْنَ له في الواقع!!

يا قوم.. لقد ظلمتُمونَا ظُلماً يكادُ يَفوقُ ظُلْمَ الخُصومِ الأوَّلِين-ممّن لا نزالُ لهم مُخالِفين-!!

يا قوم.. ألا تخشَوْنَ مِن دعوةِ مظلومٍ ليس بينَها وبَيْن الله حجاب[1]؟!

يا قوم.. هل تحسَبُون أنَّ هذه الدُّنيا هي آخر المَطاف؛ فلا بَعث.. ولا نُشور.. ولا حساب.. ولا عذاب؟!

يا قوم.. إنَّ السلفيَّة هي العَدْلُ.. فلا تَجُورُوا...

وهي الحقُّ... فلا تُبطِلُوا...

وهي الهُدَى .. فلا تَضِلُّوا..

وهي العلمُ... فلا تَجهَلُوا..

يا قومِ.. إنَّ السلفيَّةَ ميزانُها واحدٌ.. فلا تُعَدِّدُوه! وإنَّ مكيالَها أوحدُ... فلا تُنَوِّعُوه!

يا قوم.. لا كبيرَ في الحقِّ إلا الحقّ -بصورة جليَّة-...

---

(١) انظُر «صحيح البخاري» (٢٤٤٨)، و«صحيح مُسلم» (١٩).

وليست (الإقليميَّةُ!) -أبداً- حَكَماً على الدَّعوة السلفيَّة...

وليست (العُنصريَّةُ!) -أَلْبَتَّةَ- بابَ تفريقٍ وتشقيقٍ عند أهل السُّنَّة النبويَّة...

فاعقِلُوا...

وأدرِكُوا.. وتأنَّوْا...

... ولئِن فَلَتَتْ أقلامُكُم مِن عُقُلها؛ فإنَّ أقلامَنا إلى الآن في (معاقِلِها)...

فلا تدفعونا لأن نُخرجَها -إدراكاً للخَلاص-...

وإلّا؛ فحينئِذٍ: ﴿وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾!!!

وللصَّبْرِ حُدودٌ.. فلا تَجُوزُوها، أو تُجاوِزُوها!

قالوا: حِزبي!

قالوا: قُطبيّ!

قالُوا: مُرجِئ!

وكادُوا يقولون: رافضيّ!

وأخيراً قالُوا -ولَبِئسَ ما قالُوا!-: يدعُو إلى (وحدة الأديان)[1]!!

(١) انظُر ما تقدَّم (ص٤٨، ٥٢، ٩٣، ٩٨)، وما سيأتِي (ص٢١٧، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٩٣، ٢٩٥، ٣٣٣).

... كُلُّ ذلك بأوهام فارغة! وشبهات هاوية!! وأهواءٍ غامرة!!!

ثُمَّ ماذا -بعدُ-؟!

هل بقي في جَعْبَتِكُم الخاويةِ شيءٌ؟!

هل بقي في جيوبِكُم (المُفلِسة!) أصفرُ أو أحمرُ؟!

ولولا بقيّةٌ مِن حياء (!) لقالوا: كافر!! ولا أكادُ أشكُّ(!) أنَّ بعضَ زبانيَتهم يهمسُ بها إلى بعض -في الغُرَف المظلمةِ السَّوداء- وقد فَلَتَتْ (!) إشاراتٌ منهُم، تُشيرُ إلى ذلك؛ في بعضِ أُكتوباتِ (بعضِهم!) البغيضةِ!!

... ﴿ لَا يَرْقُبُونَ فِي مُؤْمِنٍ إِلًّا وَلَا ذِمَّةً ﴾...

أينَ الهُدَى وضوابطُه؟!

أين الحقُّ وروابطُه؟!

لقد أتقَنْتُم يا (هؤلاء) فنَّ الاستعداء... فلم تكادُوا تُبْقُونَ لكم حِبًّا ولا أخا، ولا تصْطَفُونَ لكم حبيباً ولا أَحَدا...

أفراحُكُمْ (!) بأنْ يخرُجَ عنكُم أحدٌ... أكثرُ -بكثير!- مِن فرحِكُم بأنْ يكونَ معكم أحد، أو يُضافَ إليكم عَدَد!!

ما هذه النفسيَّةُ القاتمة، والعقليَّةُ الظالمة؟!

لا تُلقونَ بالاً لكلماتِكُم السوداء -وأنتُم تحسبُونَها (**بيضاء!**)- ولو ملأ جهلُها الفضاء! ولو غطَّى كذبُها (**سحاب**) السَّماء!!

في الوقتِ الذي تضيقُ صدورُكم -فلا تقبَلُونَ -أنْ يُدافعَ المظلومُ عن نفسِه -فقط-؛ فإذا تكلَّم؛ فكأنَّما هو يجلدُكم، فلا تسمحون له!

بل تجتهدونَ في حملةٍ ظالمةٍ أُخرَى (!)، تتلوها أُخرَى -منظَّمةً-؛ لإسكاتِهِ تحتَ مطارِقِ التهديد! والوعيد الشَّدِيد!!

يا قوم.. ليست السلفيَّةُ ثُكْنَةً عسكريَّة، ولا بُؤرةً حِزبيَّة، وليس التهديدُ -بالهوَى- مِن أُصولِها، وليس الوعيدُ -بغير هُدَى- مِن قواعدِها؛ فارْعَوُوا...

لقد قوَّلُونَا ما لمْ نَقُلْ!!!

وحَكَمُوا علينا -بأهوائِهم- بما لم يُقَل!!!

فإلَى متَى سيظلُّونَ -هكذا- يَهرِفون بما لا يعرفون!؟!

ويُهْذون بما يُؤْذُون؟!

(يختارُون!) مِن المقاصد أسوأها.. و(يتخيَّرُون!) مِن الألفاظِ أشنعَها...

يعشقون الخلاف! ويَغرقون في هوى الاختلاف...

الصدق مِن غيرهم افتراءٌ، والكذبُ منهم حقٌّ بلا امتِراء...

والجهلُ منهم مفروض! والحقُّ مِن غيرِهم مرفوض!!

فإلى متَى؟! إلى متَى؟!

إنَّ احترامَ العُلماء لا يُعطِي القُدُسيَّةَ أو العِصمةَ لهم!

إنَّ احترامَ العُلماء لا يجعلُ كلامَهُم ﴿لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ﴾!

إنَّ احترامَ العُلماءِ لا يكونُ بالتعصُّبِ أو التحزُّب لِـمَا يقولونَ!

إنَّ احترامَ العُلماءِ (السلفيِّ) -في منهجِنا السلفيِّ- ليس كأحوالِ ما بين المُريدِ وشيخِه (الصوفيِّ)!!

وإنَّ أولاءِ (العُلماء) -الذين نتكلَّم عن (احترامِهم)- ليسُوا فقط (فُلاناً)! و(فُلاناً)!! و(فُلاناً)!!!

إنَّ عُلماءَ الأُمَّةِ -إذن- لَقليلٌ..

لقد حجَّرْتُم -بتعصُّبكم!- واسِعاً، وضيَّقْتُم -بتحزُّبكم!- مُتَّسعاً...

إنَّ العُلماءَ السلفيِّين الأَثبات أكثرُ ممّن تظنُّون، وأكثرُ ممَّا تحسَبُون!!

لكنَّها معاييرُ الغُلُوِّ الباطلةُ المُزدوجَة -عندهم-...

ينظُرُونَ بمنظارَيْن..

ويَكِيلونَ بمكيالَيْن...

(النار) منهم (نورٌ) يُشرق! ومِن غيرِهم (أَنْيار) تُحرق!!

فبماذا نحكم على هذا المِعيار؟!

وبماذا نحكُمُ على هذا الاعتبار؟!

لقد طَغَوْا وبَغَوْا...

وفجَرُوا وانْفَجَرُوا...

وهاجُوا وماجُوا...

أفَلَيْسَ منهُم رجلٌ رشيدٌ يُوقِفُ عن الباطلِ استمراءَهم واسترسالَهُم؟!

أفَلَيْسَ بينهُم رجلٌ ذو نَظَرٍ سديد يقمعُ -بالحقِّ- غَيَّهُم وباطلَهُم؟!

أفليس بينهم رجلٌ بالحقِّ حديدٌ يُعَرِّفُهم (إفلاسَهم)، ويُحَذِّرُهم إسرافَهم!؟

نظَّاراتُهم السوداءُ أَعْمَتْهُم عن (سماعِ) الحقّ!!!

وأصمُّوا بالهوَى آذانَهم، فلم يعودُوا (يَرَوْنَ) حقًّا مِن دونهم!!!

والله... لقد حيَّرُونا! واحْتَرْنا مَعَهُم!!

لكنّها حَيْرةٌ عُرفت (أسبابُها)، وأُغلِقت بعينِ البصيرةِ أبوابُها...

مُجرَّدُ (الإشارةِ!) إلى شيخٍ -عندهم- يقدِّمُونَه!-: مِن أكبر الكبائر...

بينما (الطعنُ) -الصَّريحُ- في مشايخَ مُقدَّمِين -في الدنيا كُلِّها-: شَأنٌ يتسابَقُونَ إليه! مِن غيرِ أنْ يتلاوَمُوا -ولو بالقليل- عليه!!

أَلَمْ أَقُل: إنّه الإفلاس؟!!

أوَلَيْسَ مِن أظهرِ علاماتِ هذا (الإفلاس) أنَّ هؤلاء -بجَهلِهم الغالي، وغُلُوِّهم الجاهِل- صارُوا يبحَثونَ في الدَّفاتِرِ القديمة -أيِّ دفاترِ!-؛ لا أقولُ: دفاتِرهم! بل حتّى دفاتر غيرِهم (!) -حتّى ممّن يُبدِّعُونَهُم ويُضلِّلُونَهُم -ونحنُ نبدِّعُهُم معهُم!- كالتكفيريِّين والقُطبيِّين...-!!!

﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ﴾!؟

﴿وَإِذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِقَوْمٍ سُوٓءًا فَلَا مَرَدَّ لَهُۥ ۚ وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَالٍ﴾...

.. فهل نسكُتُ؟!

لا..

لنْ نسكُت...

وفي الجَعْبَة -عندنا- كثير..

بمِنَّةِ الله العليِّ الكبير...

فأَعينُونَا على أنفُسِنا -بالله عليكم-...

وأَقْصِرُوا...

﴿وَٱلۡعَـٰقِبَةُ لِلتَّقۡوَىٰ﴾...



(١٧)

إلى الذين يحرُثونَ في البحر .. كلمةٌ لِصِنْفَيْن -باتِّجاهَيْن-!

... (الحِراثةُ) شيءٌ، وخوضُ (البحر) شيءٌ آخر..

ولِكُلٍّ أساليبُهُ ودُروبُهُ، وطُرُقُهُ وطرائقُهُ...

فأنْ تكونَ (الحِراثةُ) في (البحر!): فهي الغَباءُ -كُلُّه-، والهَباءُ بعينِهِ، وهي الطيشُ ذاتُهُ!

وكلمتِي -الآنَ- إلى صِنْفَيِ (الذين يحرُثُونَ في البحر!) -باتجاهَيْن-:

○ **الاتِّجاهُ الأوَّل:**

أولئكَ الذين تسربَلُوا لَبُوسَ التقليد الرقيق -بأسماءٍ شتَّى!-؛ الشَّافَّ عن عوراتِهِم، الكاشفَ لِسَوءاتِهم؛ الذين يُخالِفُونَ الحقَّ، ويُغايِرُون الواقِعَ، ويُناقِضُونَ التَّارِيخ، ويُكابِرُونَ أنفُسَهُم!

فتراهُم يتكلَّمُونَ في مُسلَّماتٍ هُم أدرَى النَّاس بِبُطلانِ مَزاعِمِهِم حولَها! وهُم أعرفُ النَّاسِ بفسادِ مَقولاتِهِم فيها!!

لكنَّها المُكابَرَةُ بالمحسوس؛ كأنَّ واحدَهُم -بذا- ملبوسٌ، أو ممسوس!

إنَّ أكثرَ ما يُكابرُ به هؤلاءِ (!) أشبهُ بما لو قيل:

ابنُ تيميَّةَ (تلميذُ!) الفخر الرَّازِي!

أو:

ابنُ رَجَب (شيخ!) أبي الهُذَيل العلاّف!

أو:

ابنُ القيِّم (قَرين!) الجَعْد بن دِرْهم!

... وذا -كُلُّهُ- يُشبِهُ -مِن طرفٍ آخَرَ!- قولَ الإمام إبراهيم ابن الإمام ابن قيِّم الجوزيَّة -رحمهما الله- لـمَّا قيلَ له: إنَّ ابنَ كثير أشعريٌّ! فقال: لو كان مِن رأسِهِ إلى قدمِه شَعْرٌ[1]... ما صدَّقْتُ أَنَّهُ أشعريٌّ[2]!!

... وهكذا ما نحنُ فيه مع (هؤلاء)!!

... فأينَ -بل أَنَّى!- حُجَجُ الإثبات، أو النقض؟!!

يا (هؤلاء)؛ إنْ لمْ تعقِلُوا ما تقولون؛ فغيرُكُم يعقِلُون...

وإنْ لمْ تُدرِكُوا ما به تتسافَهُون؛ فكثيرٌ يُدركُون...

(فاعقِلُوا) أحوالَكُم! و(أدرِكُوا) أنفُسَكُم!!

ولقد أعجَبَتْنِي فائدةٌ ذكَرَها لي -بالهاتِفِ- أحدُ إخوانِي طلبةِ العِلم -بشأنِهِم-؛ قال:

---

(١) «بتحرِيكِ العَيْن وتسكينِها». «جَمهَرَة اللُّغَة» (٢/ ٧٢٦) -لابنِ دُرَيْد-.

(٢) «الدُّرَر الكامِنَة» (١/ ٦٥) -للحافظ ابن حَجَر-.

هـؤلاء الخائـضونَ بالباطـل، والمُظهِـرُونَ للاقتِنـاعِ بهـذا الباطـل؛ كيـف عُقولُهُم؟! وكيف تفكيرُهُم؟!

فـإذا كانـت مثـلُ شُـبهاتِ ذاك المُـدَّعي المجهـول (المخـذول!) -نَعَـم؛ هو!- الواهيةِ الهاويةِ المُتهاويةِ!- قد انْطَلَتْ عليهم -وهي مِن التفاهةِ والسَّفاهةِ بمكان!-؛ فكيف -بربِّك- لو جادلَهُم نُظَّارُ المعتزِلَة! أو مُتَكَلِّمُو الأشاعِرَة!! أو مُنَظِّرُو فِكْر التكفير!!!؟

ماذا سيكونُ حالُهُم؟! وإلى أين سينتَهِي مآلُهُم؟!

فقلتُ: صدقتَ -والله-...

... فالكلامُ مع هذا الصنفِ -والجِدال- وهُم على هذا الحال، وبهذا المآل- دَرْبٌ مِن المُحال!!

فأنَّى يُفلِحُون؟!

ألَمْ أقُلْ لكم: إنَّها الحراثةُ في البحر؟!!

○ **أمّا الاتِّجاهُ الآخَرُ:**

فهـو (اتِّجـاهٌ مُعـاكِسٌ!) -تمامـاً-؛ أذكُـرُ (كلِمَتِـي) -فيـه- هُنـا- لِـمَن يُناقِشُونَهُم، ويُحاوِرُونَهُم، ويتعقَّبُونَهُم، ويردُّونَ عليهم، ويتتبَّعُونَهُم...

فأقولُ لهم:

ماذا تصنعُون؟!

بل ماذا تنتظِرُون؟!

ومَن تُسمِعُون؟!

إنَّ حالَ (جُلِّ) الذين تُخاطِبُونَهُم: أُذُنٌ مِن طِين! وأُخْرَى مِن عجين!!

فما مِن قارِئ! وما مِن متدبِّر!! وما مِن متأنٍّ!!!

فالجهلُ أعماهُم...

والسَّفَهُ أصمَّهُم...

والعَجَلَةُ أهْلَكَتْهُم...

والكِبْرُ أَفْسَدَهُم...

وهذا -والله- يُزعِجُنا، ويُؤْيِسُنا- أنْ يكونَ (إخوانٌ) لنا كذلك-!

... لكنْ؛ لن نسكتَ؛ لأنَّهُ واجبُ البيان -شرعاً-؛ فإنْ لمْ يستجيبُوا (هُم)؛ فغيرُهم مُستجيبٌ؛ ﴿لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُۥ﴾...

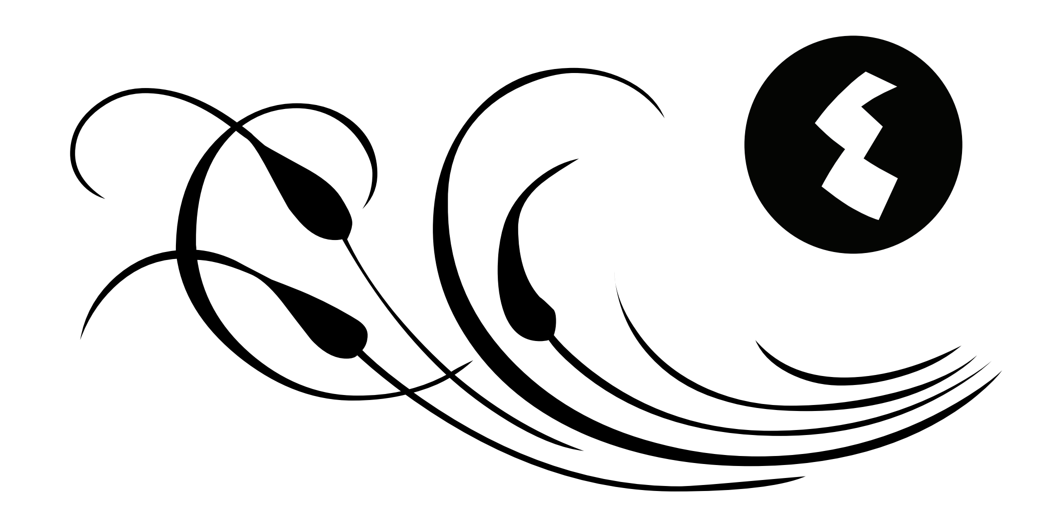
أمَّا (هُم)؛ فيُقالُ لكم -فيهم-:

أنتُم (تحرُثُون!) في (بحرٍ) بعكسِ (حرثِهِم)! وفي (بحرِ!) غيرِ (بحرِهِم)!! فأنَّى تُفلِحُون؟!!

... ألَمْ أقُلْ لكُم -أيضاً-: إنَّها الحراثةُ في البحرِ؟!!



تعقُّبات..





- مدخل -

... هذا أوانُ الدُّخولِ إلى مقصودِ هذا الكتاب، وأصلِهِ، واللُّبَاب...

فقد كانُوا يتهامَسُونَ بالتبديع!

تارةً يُشِيرُونَ إليه.. وتارةً أُخرَى يَنفونَهُ!!

وطَوْراً يُلَوِّحُونَ به.. وأطواراً يَهربُونَ منهُ!!!

ثُمَّ.. لَـمَّا صَدَرَت (فتوَى التبديع!) -جِهاراً نَهاراً- انطلَقَتْ بها الألسِنَةُ!

وتتايَعَتْ في نَشْرِها المَقالات!

وتتابَعَتْ في مُتابعتِها -والسير وراءَها- الأقلام!!!

وتبارَتْ في نَثْرِها الأقدام!!

.. كُلُّ ذلك تقليدٌ في تقليد...

وتعصُّبٌ طائلٌ مَدِيد...

وظُلْمٌ عاتٍ شديد...

وانظُر: تَرَ!!



(١٨)

القول العدل الأمين
في مُباحثة (الشيخ ربيع) في (جلسته مع الفلسطينيِّين)...

- ١ -

(لن أُعادِيَك كما عاداك غيري ... بيني وبينك العِلم)[1]..

... هذه كانت آخرَ كلماتٍ قُلتُها للشيخ ربيع بن هادي -سدَّدَهُ الله- قبل السلام والوداع- في آخر لقاءٍ لي معه -مُواجَهَةً-، وذلك في بيتِهِ في مكَّة؛ في منتصف شهر رمضان سنة (١٤٢٩هـ)، وهو ما أنا حريصٌ عليه إلى هذه الساعةِ -سائلاً الله أن يُعينَني عليه-.

وإنَّ مِن نافلةِ القول التأكيدَ أنَّ الواجبَ علينا -بصفتنا سلفيِّين- نحو الشيخ ربيع -سدَّدَهُ الله- فضلاً عن غيرِهِ مِن أهلِ العِلم- الرِّفقُ به، واللُّطفُ معه -ولو كان ذلك مع رَدِّ شيءٍ ممّا نَراهُ مِن أخطائه -وفَّقَهُ اللهُ-؛ فهو بشرٌ مِن البشر، «يَرُدُّ ويُرَدُّ عليه»[2]...

(١) انظُر كتابي «منهج السلف الصالح في ترجيح المصالح، وتطويح المفاسد والقبائح، في أصول النقد والنصائح» (ص٦٧-ط٢).

(٢) انظُر «صفة صلاة النبيِّ ﷺ» (ص٦٣) -لشيخِنا الإمامِ الألبانيِّ رَحِمَهُ اللهُ.

ولعلَّ هذه هي المرَّةَ الأُولَى (!) التي سأتناولُ فيها -مع الاحترام والتقدير- بالردِّ والبيان، والدليل والبُرهان -صراحةً!- بعضاً ممّا قالَهُ الشيخ ربيع -عُموماً-، وفي حقِّي أو ما انتقدني فيه -خُصوصاً -وهو ليس بالقليل!-.

وذلك مِن خلال نَقدِ -وَرَدِّ- ما وَرَدَ في (جلسة الطلبة الفلسطينيِّين)[1] معه -فقط-؛ مُحاوِلاً -جَهْدِي كُلّه- أنْ أضبطَ قلمِي بأدبِ العِلم، وقوَّة الحُجَّة -معاً-..

وهذا -عند كلِّ ذي نَظَر- حقٌّ شرعيٌّ لي -مُعْتَبَر-...

ومَن توهَّمَ أنَّ قوَّة الحُجَّة وصَولَة الحقّ تُناقضُ أدبَ العِلم أو احترامَ العُلماءِ؛ فَلْيَبْكِ على نفسِهِ؛ كمثلِ ذاك الغويِّ الشنيع الذي وَصَفَنِي بـ(الزِّنديق!) لمجرَّدِ كتابتِي -على شبكة الإنترنت- مقالاً بعُنوان (ارفقوا بالشيخ ربيع..)!!! ليس فيه إلّا الأدبُ، والاحترامُ، والتوقيرُ؛ ولكنْ!!

... وإنِّي لأظنُّ -وأرجو!- أنَّ الشيخ ربيعاً -وَفَّقَهُ المولَى- سيَفرحُ -جدًّا- بهذه المُباحثةِ الوَدودة؛ لِـمَا ستُثْمِرُهُ -إنْ شاء الله- مِن تصحيح مفاهيمَ مغلوطات، وتصويب وقائعَ أو معلومات...

واللهُ -تعالى- يقول: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾...

وَهَأَنَذَا أتناولُ (ألفاظَ) الشيخ ربيع -حفظه الله- (وكلماتِه) التي (قالَها)

(١) وهي منشورةٌ -ومشهورة- على كثيرٍ مِن صفحات شبكة الإنترنت العالمية -بالصوت، والتفريغ المكتوب-.

بشأنِي، أو في حقِّي[1] -لفظةً لفظةً، وكلمةً كلمةً- في ذلك (المجلس) -ما استطعتُ إلى ذلك سَبيلاً-، ثُمَّ أُبَيِّنُ وجهَ الحقِّ فيها بما تتضمَّنُهُ مِن حقائقَ -سواءٌ لي أو عليَّ-.

واللهُ وليُّ الصادقين:

١- قال الشيخُ ربيع: (هذا الكتاب ردٌّ عليَّ أنا)!

قلتُ: يقصدُ -أعانَهُ اللهُ- كتابي «منهج السلف الصالح في ترجيح المصالح، وتطويح المفاسد والقبائح؛ في أُصول النقد والنصائح» -وقد صدَرَتْ طبعتُهُ الثانية المنقَّحَة المزيدة -بحمدِ الله-.

ولئن كان ذلك كذلك؛ فهل -يا تُرَى- يعيبُ أيَّ كتابٍ كونُهُ ردًّا على أيِّ أحدٍ مِن أهلِ العلمِ -كائناً ما كان فضلُهُ ومنزلتُهُ-؟!

أم أنَّ الذي يعيبُ الكتابَ -أيَّ كتابٍ- ما قد يتضمَّنُهُ مِن مُخالفةٍ للحقِّ، ومُناقضةٍ للهدى؟!

وهو ما أنا حريصٌ على معرفتِهِ والوقوفِ عليهِ إلى هذه الساعة؛ ممَّا لمْ أرَ شيئاً منه ذا بالٍ فيما طالعتُ مِن رُدود!! وتعقُّبات!!!

وهل هُناك (أحد) مِن أهل العِلم -على درجاتهم كافّة -فوق الردّ؟!

مع التنبيهِ -والتوكيد- على أنَّ الشيخ ربيعاً ذَكَرَ في ثلاثةِ مَجالِسَ مُتفرِّقة

(١) أمّا القضايا الأُخرَى المتعلِّقة (بغيِري): فقد تناولَها بعضُ إخواننا طلبةِ العِلمِ بالرَّدِّ والنَّقض؛ فلا أُكرِّرُ..

- لثلاثة أشخاص مُتباينِين-: أنَّهُ لم يَقرأْ كِتابي «منهج السلف الصالح...»!!!

٢- قال الشيخُ ربيع: (أنا صابرٌ عليه عشر سنوات، وهو معهم يُؤيِّدُهُم ويُدافعُ عنهُم وأنا صابرٌ عليه)!

قلتُ: يقصدُ -وفَّقَهُ اللهُ- أنّه صابرٌ عليَّ في هذا الذي أشار إليه مِن التأييدِ والدِّفاعِ -فقط- عمَّن بدَّعَهُم (هو)!!

أمّا (الصبر) -حقيقةً-؛ فهو مُتبادَلٌ بينَنا -والحمدُ لله-؛ فكما يَراني هُو مُخطئاً في (موقفِي) مِن هؤلاء [ويقصدُ المغراوي وعرعوراً وأبا الحسن، ثُمّ -بعد- أبا إسحاق الحُوَينِي ومحمد حسَّان...]، فأنا -أيضاً- أراهُ غيرَ مُصيبٍ في (موقفه!) منهُم -صابِراً عليه!-؛ فنحنُ -جميعاً- بالعلمِ والحِلْم مُتناصِحِين، وبالهدى والصَّبْرِ مُتواصين؛ فكان ماذا؟!

والصبرُ محتاجٌ إلى رحمةٍ -كما هو قائمٌ على الحقِّ-؛ وليس هو محصوراً في أحد، ولا ممنوعاً عن -ولا مِن- أحد! ﴿وَتَوَاصَوْاْ بِٱلصَّبْرِ وَتَوَاصَوْاْ بِٱلْمَرْحَمَةِ﴾...

* أمّا أنِّي (معهم)؛ فلا؛ بل -والله- لا أكادُ ألتَقِي الواحدَ مِن هؤلاء -أو أُهاتفُهُ- إلا مرَّةً في السَّنَة، أو السَّنَتَيْن، أو لعلَّه أكثر -واللهُ يشهدُ-، بل بعضُهُم لمْ أُكَلِّمْهُ أو أرَهُ مُنذُ سَنواتٍ وسَنوات!

فكيفَ أكونُ (معهم)؟!

أمّا إذا أُريدَ بـ: (معهم) أي: فِكراً وأفكاراً؛ فـ.. نعم؛ أنا (معهم) -كما أنا مع غيرِهم ممّن أعتقدُهُ سلفيًّا -ولو أخطأ- فيما وافَقُوا فيه الحقَّ الذي أَدينُ اللهَ به

-حَسْبُ-؛ دون الحِزبيِّين، أو التكفيريِّين، أو القُطبيِّين... -أو غير هؤلاء المُنحرِفين الذين ينسبونَنا إليهم! وهُم لن يَقبَلُونَا -واللهِ-!!

أمّا أنِّي (أُؤيِّدُهُم) -هكذا بالعُموم؛ فلا -أيضاً-، بل إنِّي أُخالِفُهُم في بعضِ ما يرونَهُ صواباً مِمَّا لا أَراهُ كذلك، بل أُناصحُهم في ذلك، وأُحذِّرُ ممّا أخطؤوا فيه -بلُطْفٍ ورحمةٍ ورِفقٍ-...

كما لمْ أُؤيِّد الشيخَ ربيعاً -وغيره!- في بعضِ ما لا أراهُ مِمَّا يراهُ صَواباً!!

وهذا -هكذا -دون الإسقاطِ والتبديع- تماماً- ما اتَّفَقْنا عليه (تُجاهَهُم) -وأمثالِهِم- مع الشيخ ربيع -نفسِهِ-، أمامَ مجموعة مِن أهل العِلم- بدارِهِ في (مكّة) -قبل ثماني سنوات، في لقاءٍ مشهودٍ-؛ فما الذي تغيَّر؟!

أمّا أنِّي (أُدافعُ عنهُم)؛ فَنَعَم -أيضاً -ولا أزالُ-؛ وذلك فيما أرَى أنَّهم انتُقِدُوا فيه بغيرِ حقّ! أو قيل فيهم بغير صواب؛ مثل: (مُبتدِع!)، (ضالّ!)، (شيطان!)، (مِن أتباع المسيح الدَّجّال!)، (قطبي!)، (تكفيري!) ... إلى غير ذلك مِن ألفاظِ الفساد، ممّا لا يحملُ -عندي- أيَّ وجهٍ مِن سَداد...

وكذلك أُدافعُ عن غيرِهم مِن السلفيِّين -ممَّن أُخالِفُهُم -أيضاً- إذا ظُلِمُوا، أو قيلَ فيهِم غيرُ الحقِّ...

نَعَم؛ يُوجدُ عندهم أخطاءٌ، وأخطاءٌ -كما عند غيرِهم ممّن أراهُ سلفيًّا! -ولو كان كبيراً-؛ لكنْ ليست بذاك الحجم! ولا ما يُقاربُهُ -تبديعاً، وتضليلاً، وإسقاطاً-!!

فليسَ مِن شرطِ السلفيِّ أنْ يكونَ مَعصوماً (!) عن الأخطاء!!

نَعَم؛ ليسَت كُلُّ الأخطاءِ سواءً!!

فلكلٍّ ضوابطُهُ...

فسبيلُ الخُروج ممّا هم فيه -جميعاً-: التواصي والتناصح، لا التقاطع والتَّدابُر، أو الهُجوم الكاسح!

مع التنبيه -خامساً.. وتاسعاً...- إلى أنَّ الخِلاف في درجات (النّاس) -والحُكْم عليهم-جَرحاً وتعديلاً- بين عُلماء الأُمَّة مِن أهل السُّنَّة -قديماً وحديثاً- خلافٌ علميٌّ مُعتبَرٌ...

كخلافِهم -قديماً- في ابن أبي يحيَى...

وخلافِهم -حديثاً- في ابن جبرين!

... وغيرهما كثير!

وما تخطئةُ غيرِنا لنا -في ترجيح قولٍ مِن قولَين -بأَوْلَى مِن تخطئتِنا لهُم- في ترجيحِ القولِ الآخر-!!

ولا يقولُ في مِثل هذا: (إنَّه احتجاجٌ بالخلاف!) إلّا مَن لا يعرفُ طرائقَ أهل العلم، ووجوهَ خِلافِهم ومعذرتِهم -على نَسَقِ الحقِّ والصَّواب-..

نَعَم؛ مَن ترجَّحَت له حُجَّةٌ -ما-؛ فلا يسعُهُ مُخالفتُها...

وكلٌّ حسيبُ نفسِهِ!

ثُمَّ وَقَفتُ -قريباً- على كلامٍ للشيخ الفاضِلِ زيد بن هادي المدخلي -وهو مُعْتَبَرٌ عند مُخالِفِينا مِن الغُلاةِ -وكذا عندَنا- في كتابِهِ «الأجوبة الأثريَّة عن المسائل المنهجيَّة» (ص٩١)؛ جواباً على سؤالٍ وُجِّهَ إليه:

«**السؤال** :

ما الواجبُ إذا اختلف أهلُ العلم في جرح أو تعديل شخص أو جماعة أو جمعية ، ومتى يجوز الأخذُ بأي القولين ؟

وهل لصاحب أحد القولين ومَن أخذ به إلزامُ أصحاب القول الثاني ؟

الجواب :

أقولُ: الخلافُ بين العلماء في تقديم الجرح على التعديل، أو التعديل على الجرح عند تعارض الأقوال: شهيرٌ.

والذي يظهر لي رجحانُه: أن الجرح المفسّر يقدّم على التعديل ، وما ذلك إلا لأن الجارح معه زيادةُ علم -إذا كان الجارح بريئاً من التساهل في التعديل! ومن المبالغة في الجرح [(١)]-!

ويُقبل الجرح -ولو من شخص واحد -بشرطه-، سواء كان لشخص أو لجماعة أو جمعية.

والقولُ الذي يتعيّن أن يُؤخذ به هو ما دلّ الدليلُ على صوابه، ويُردّ القول الآخر.

---

(١) وكيف لنا أن نعرفَ ذلك -على وجه الحقِّ والحقيقة- إذا لم نَسْبُر ما فسّروا (!) به جرحَهُم لمن جرَّحُوهُم!؟ (**علي**).

وحيث إن الحق في الأحكام لا يتجزَّأ، بل هو واحدٌ، فالوقوف مع الحق متعيَّن على كل مكلّف.

غير أن المختلفين في مسألة -ما- كالمسألة المذكورة -إذا كانوا من أهل الاجتهاد -شرعاً- فلا يُلْزَمُ[1] أحدُهم برأي الآخر ؛ لأن كل مخالف قد (اقتنع)[1] برأيه، وأورد الأدلةَ والتعليلاتِ على ما ادّعاه.

وإذا كان الأمرُ كذلك ؛ فإن مَن أصاب مِن القوم الذين جرى بينهم الخلافُ له أجران؛ أجرٌ على اجتهاده، وأجر على إصابته ، وَمَن أخطأ فله أجرٌ على اجتهاده، وعفوٌ من الله في خطئه ، بشرط أن يكون قد ملك مقوّماتِ الاجتهادِ؛ لقول النبي ﷺ: «**إذا حكم الحاكم فاجتهد، ثم أصاب فله أجران ، وإذا حكم فاجتهد؛ ثم أخطأ فله أجر**»[2].

وليس للمخالف المجتهد إلزامُ مَن خالفه من المجتهدين في المسائل التي يسوغ فيها الاجتهاد.

وهذا البحثُ المتعلِّق بتقديم الجرح أو التعديل -أو العكس- وتفصيل أقوال أهل العلم فيه، وفي التزكية، وفيما يتعلق بقبول رواية المبتدع وعدم قبولها -وما في ذلك من التفصيل-: كل ذلك تراجع له كتب أصول الفقه، وكتب علوم الحديث -وهي كثيرة-، منها المختصر، ومنها المتوسط، ومنها المطوّل.

فقّهنا اللهُ وإياك -أيها السائل- في علوم الدين التي بعث الله بها خيرَ الأنبياء

---

(١) وهذا ما نُدندِنُ حولَهُ -دائماً-، وما هُم (!) ينتقدوننا عليه -كثيراً-!!

(٢) رواهُ البخاريّ (٧٣٥٢)، ومُسلم (١٧١٦) عن عمرو بن العاص. (**علي**).

وأشرف المرسلين محمد بن عبد الله الصادق المصدوق الأمين، ورزقنا وإيّاك فهمَ العلماء الربانيِّين من الأولين والآخِرين.

آمــــين».

فماذا تَراهُم قائلِين -ولو بعدَ حِين-؟!

٣- قال الشيخُ ربيع: (بكتاب وكتابين، وموقع شرس)!

قلتُ: حتّى لو كان الردُّ بعشَرةِ كُتُب؛ فكان ماذا؟!

هل هذا يُعابُ لذاتِهِ -أيُّها الشيخ-؟!

أمْ أنَّ العيبَ مُوجَّهٌ إلى محتواه ومضمونِه فيما إذا خالفَ الحقَّ والصواب -ولو كان سَطراً (!) مِن كتاب-؟!

وهل أحدٌ فوق النَّقد والردِّ؟!

أمّا (موقع شرس!)؛ فيقصدُ -وفّقه الله-: مُنتدياتنا المُبارَكة -على الإنترنت- (مُنتديات كُلّ السلفيِّين)؛ وهي المنتديات التي لا أسمحُ فيها -ما استطعتُ إلى ذلك سبيلاً- بأيِّ طَعْنٍ بالشيخ ربيع -فضلاً عن غيرِهِ مِن أهل العِلمِ السلفيِّين- انتقاصاً، أو تجريحاً؛ فضلاً عن (شراسة) شيءٍ مِن ذلك!

وما فاتَنِي -أو قد يفوتُني-(!) مِن ذلك؛ فأنا أطلبُ مِن أيِّ أخٍ مُتابعٍ -كائناً مَن كان، أينما كان- أن يدُلَّني عليه؛ لأحذفه فوراً.

مع ضرورة التفريق -مُذَكِّراً- بين النقد العلمي النزيه، والطعن غير العلمي -القائم على التجريح والتشويه-.

والخلطُ بينهُما -جمعاً وتفريقاً- كما هو واقعُ بعضِ المُقلِّدَةِ- محضُ التمويه...

٤- قال الشيخُ ربيع: (الآن هو يُجرِّحني، ولا يُثنِي عَلَيَّ -علي حَسَن-)!

قلتُ: أمّا أنِّي (أُجَرِّحُهُ!)؛ فلا وألفُ لا، وأُطالِبُ بأدنى بيِّنة على هذا الادِّعــاء!

ولنْ تجدُوا!!!

أمّا النقدُ العلميُّ الصِّرْف؛ فذا شيءٌ آخر...

ولِكُلٍّ بابُهُ وأسبابُهُ...

أمّا أنِّي لا أُثنِي عليه؛ فـ:

الثناءُ عليه -حفظهُ الله -حُكماً شرعيًّا- ليس بواجب...

وإنْ تَنزَّلْنا بالقولِ بوجوبه (!)، فهو واجبٌ كِفائيّ (!) لا عينيّ!!!!

ولا أظنُّ أنَّ أحداً عندَهُ مُسْكة عقلٍ يقولُ هذا، أو يدّعِي ذاك!

بل الصوابُ -والواقع- أني أُثني عليه وأمدحُهُ -وفَّقه الله- بما أعتقدُهُ فيه مِن حقّ، دونَ غُلُوٍّ ولا إفراط -حتّى بمِثلِ ما مدحَهُ به شيخُنا الألبانيُّ (أيَّامَ كان يردُّ على أهلِ البِدَعِ، وينصُرُ أهلَ السُّنَّةِ!)[1]- كما هو شأنِي مع غيره مِن أهل العِلم السلفيِّين - سواءً بسواءٍ- ضمن إطارِ الحقِّ والهُدَى والصواب...

لكنَّ الثَّناءَ والفضلَ -عند العُقلاء الفُضلاء- لا يلزمُ منهُما -ولا مِن

(١) قارِن بـِمَا تقدَّمَ (ص١٩).

أحدِهما -أَلْبَتَّةَ- إثباتُ شيءٍ مِن العصمةِ؛ ولو في أدنى صُورِها -ظاهرةً أو خفيَّةً- حالاً أو مَقالاً-...

٥- قال الشيخُ ربيع: (علي حسن يُسَلِّطُ أطفال (!) على العُلماء، ويمدحُها.. (علي) يزكِّيها، (ربيع) مِن أهل العِلم، ومُحارَب في هذا الموقع)!

أ- أمّا تسليطُ الأطفال؛ فهذا ممَّا لا أعرفُهُ، ولا أتخيَّلُ وُجودَهُ، وإن وُجد مِن غيري؛ فلا أرتضيه!

فكيف (أُسلِّطُ!) -إذن- مَن لا أعرفُ ولا أرتضِي؟!

وكيف (أمدحُ) ما لم يكن، ولم يُوجد؟!

ثُمَّ؛ على فرضِ وُجودِ هؤلاء الـ(أطفال!) -فِعلاً- وهو إطلاقٌ مجازيٌّ لتحقيرِهم!-؛ فهل يمنعُ صِغَرُ سِنِّهم قَبولَ ما معهُم مِن الحقِّ؟!

وهل الحقُّ محصورٌ في الـ(شيوخ) -سِنًّا-؟!

أم قد يكونُ عند (الصغيرِ) -مِن الصَّواب- ما لا يوجدُ عند الكبير؟! وقد يخطئُ الكبيرُ بما لا يُخطئُ فيه الصغير؟!

... وفي الأنهار الصِّغار ما لا يوجدُ في البحارِ الكِبار!

ورحِمَ اللهُ مَن قالَ:

فما الحداثةُ عن (علمٍ) بمانعةٍ   قد يُوجدُ (العِلم) في الشُّبَّانِ والشِّيبِ

ومِن الظريفِ اللَّطيف: أنِّي رأيتُ النَّبْزَ بلفظ: (صبيّ!) في إطلاقات بعض

أئمَّة النَّقد الحديثيِّ المتقدِّمين، وقد قيلَتْ -جَرحاً- في بعضِ ثِقات الرُّواة المأمونين[1]!

فهل طَعَنَ هذا النَّبْزُ فيهِم؟!

ب- أمّا أنَّ الشيخ (ربيع مِن أهل العلم)؛ فهذا ما لا أُخالِفُ فيه، بل أَدينُ اللهَ به -وهذا ثناءٌ؛ فانتبِهُوا!!-، ولكنِّي أَراهُ كغيرِه مِن أهل العِلم؛ يُخطئُ ويُصيب، ويَعلمُ ويجهل، ويَرُدُّ ويُرَدُّ عليه.

فكان ماذا؟!

وليس أيُّ قولٍ منه -حفظه الله -فضلاً عن غيرِه مِن أهل العِلم -بذاتِهِ- علامةً على الصواب؛ بل لا بُدَّ مِن دليلٍ (مُقنِع)، وحُجَّة (ظاهرة) على كُلِّ قولٍ، أو فتوَى، أو حُكْم...

وليس يخفَى أنَّهُ ليس كُلُّ دليلٍ = مُقنِعاً!

ولو لمْ يكُن الدليلُ المطلوبُ (مُقنِعاً) -حقًّا-: لكانَ حديثُ «**هو الطَّهورُ ماؤُهُ..**»[2]، دليلاً على رُكنيَّة تكبيرةِ الإحرام مِن الصَّلاة! أو فسادِ صِيامِ مَن استقاءَ في نهارِ شَهرِ رَمَضانَ!!

فهو (دليلٌ) -عند صاحبِهِ- ولا شكّ-؛ لكنَّهُ غيرُ قائمٍ -ثَمَّةَ-؛ بَلْهَ أنْ يكونَ (مُقنِعاً)، أو (مُلْزِماً لغيرِه)!!

---

(١) انظُر -على سبيل المِثال-: «مَن رَوَى عنهُم البخاريُّ في (الصحيح)» (٢٧٢) -لابنِ عَدِيّ-، و«تاريخ بغداد» (٧/ ٨٩) -للخطيبِ-، و«تهذيب التهذيب» (٩/ ١٠) -لابنِ حَجَر-.

(٢) «إرواء الغليل» (٩).

فلا يَكْفِي صِحَّةُ الدليل إلاّ بصوابِ الاستدلال...

وهذا هو الوجهُ في الإقناعِ -ولا بُدّ-...

وهذا -مِن حيثُ الأصلُ- لا ينبغي أنْ يختلفَ فيه اثنان (مُنصِفان)!

ولكنْ؛ أين هو ذاك (الطرف الآخر)؟!

ج- أمّا أنَّهُ (مُحارَب في هذا الموقع)؛ فمِمَّن؟! وكيف؟! وأين؟!

هذه أسئلةٌ مشروعةٌ تحتاجُ إلى أجوبةٍ صريحة، مع إقامة البيِّنة على أيِّ ادِّعاءٍ فيها -مهما قَلَّ-...

وإلا؛ فالدعوَى مردودةٌ....

مع التنبيه -ثالثاً ورابعاً...- إلى فرق ما بين (الردّ) و(المُحاربة)...

فلا نَخلِطْ...

وهو ما يكادُ إخوانُنا المُخالفُونَنا -مِن (الغُلاة)- لا يُدركُونَه، ولا يستوعِبُونَهُ!!

٦- قال الشيخُ ربيع: (و[أحمد] بازمول مِن العُلماء.. دُكتور.. دُكتور في السُّنَّة.. و(علي) طالب عِلم)...

قلتُ:

لن أقفَ طويلاً عند هذه النُّقطة!

وحَسْبِي (ظَفَرِي) بوَصْفِ الشيخ ربيع لي -جزاهُ اللهُ خيراً- (هُنا)[1] -بأنِّي:

(١) **قُلتُ:** (هُنا) قَبْلَ أنْ أقفَ -قريباً- (هُناك!) - على ما (يمسخ!) -عفواً: ينسخ!- هذا الإقرار!! =

(طالب عِلمٍ) -والحمدُ لله-؛ وهو ما سمعتُ شيخَنا الإمـام الألبـاني -مِـراراً- يصفُ به نفسَه -ولا يزيدُ- رَحِمَهُ اللهُ-!

وأمّا المُفاضلَةُ، والمُقارَنَةُ، والمُوازنَةُ -فضلاً عن الترجيح!-؛ فلستُ ساعياً إليها، ولا راغِباً فيها، ولا حريصاً عليها...

وإنَّما أترُكُها للتاريخ.. و.. العُقلاء..

ولا شكَّ أنَّه لا يزالُ منهُم بقيَّةٌ...

وبأفئدةٍ تَقِيَّة...

وأنظارٍ نقيَّة...

والتاريخُ شاهدٌ لا يكذبُ -مهما زوَّر المزوِّرُون-...

وبالمُقابِل؛ فلا إخالُ الشيخ ربيعاً -وفَّقَهُ اللهُ- يُخالِفُنِي(!) في وُجودِ كثيرٍ ممَّن يحملُ لَقَبَ (دكتور)، مع كونِهِ لا يستحقُّ منه (!) إلا أحدَ نِصفَيْه -أوَّلِهما! أو آخِرِهِما!-!!

٧- قال الشيخُ ربيع: (فين شيوخُه؟! فين شيوخه؟!)!

= حيثُ سمعت بصوتِ الشيخ ربيع -هداهُ الله- يصفُنِي بقولِهِ -ضمن وَصفِهِ مجموعةً مِن إخواني طلبة العلم!-: «هُم جُهَّال! ولمْ يأخُذُوا العلمَ مِن العُلماء! إنَّما أخذُوهُ مِن الشارع! ومِن الصُّحُف! فلَم يدرُسُوا في جامعات! ولا عندهم شهادات!!»!

كذا قال -غفرَ اللهُ له-، ولا أُعلِّق!!!

فهو كلامٌ هاوٍ مُتهاوٍ...

قلتُ: يقصدُنِي -قوّاهُ الله-، وغَفَرَ له، وعَفا عنه-:

أمَّا شيوخِي في الإسناد والإجازة؛ فكثيرون -والحمدُ لله-؛ مِن أهمِّهم: أُستاذُنا الشيخ حمّاد الأنصاري، وأُستاذُنا الشيخ بديع الدِّين السِّندي، وأُستاذُنا الشيخ عطاء الله حَنيف -رحمهم الله- وهذا كُلُّهُ قبل رُبع قرنٍ فأكثرَ-وغيرُهم-، و(قريباً): الشيخ محمد علي آدم الإثيوبي المكِّي -حفظه الله- وغيرُهُ- مِن أهلِ الحديث الأَساتيذ، وأصحاب الأسانيد-...

أمّا شيخِي الفَرْدُ الذي أعتزُّ به، وأُستاذِي الأوحدُ الذي أفتخرُ به -وحُقَّ لي!-: فهو الشيخُ الإمامُ المحدِّثُ الفقيهُ العلاَّمةُ أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين الألباني، الذي وَصَفَنِي -رحمةُ الله عليه- في عددٍ كبيرٍ (!) مِن كُتُبِهِ بـ(تلميذنا)، و(صاحبنا)، و(أخونا)، و(الشيخ)... -مُشيراً إِليَّ، أو ناقِلاً عَنِّي[1] - ممَّا لمْ يَحْظَ بعُشرِهِ الحالِمُون! ولا المُتَمَنُّون-!!

فما لي ولمن نَفَى ذلك بمجرَّدِ كلمةٍ طائرة! أو بجَرَّةِ قَلَم! وبغيرِ معرفةٍ ولا تحقيقِ عِلم؟!

في الوقتِ الذي تراهُ -هُو نفسُهُ- يُعَلِّقُ اسمَه به! ويَدُسُّ نفسَهُ معَهُ!!

٨- قال الشيخُ ربيع: (دَرَسَ على الألباني؟! لازَمَهُ في إيش؟! في إيش لازمَهُ؟! لازَمَهُ في (البخاري)؟! لازَمَهُ في (مُسلم)؟! لازمَهُ في (الطحاويَّة)؟!

(١) وفي كتاب «تُحفة الطالب الأَبِيّ في ترجمة... علي بن حسن الحلبيّ» -بقلَم أخينا علي أبو هنيَّة الفِلَسْطِينيّ -إيضاحٌ أكثر، وبيانٌ أوفرُ...

قلتُ: نرجو مِن الشيخ ربيع –حفظهُ الله– أن يُبيِّن لنا الدليلَ (المُقنِع!) على ما أشارَ إليه ممّا يُفهَمُ منه (!) أنّ التلمَذَةَ لا تكونُ إلا بالمُلازمَة (!) ودِراسة كُتُبٍ مُعيَّنَة!!!

تذكَّرُوا: مُطالبتِي بـ(الدليل المُقنِع) –لا غير–!!

ولا ندري –ثَمَّةَ– كيف نفعلُ بالشيوخ والتلاميذ الذين أورَدَهُم الحافظُ المِزِّي –مَثَلاً– في أكثر تراجمِ كِتابِهِ البحر «تهذيب الكمال»، ومنهم –تلمذَةً– مَن لمْ يَسمع إلا حديثاً واحداً! ومنهم –مشيخةً– مَن لم يُسمِعْ إلا روايةً واحدة!!

بل: ما حُكْمُ (المُنفردات)، و(الوُحدان) –في عُلوم الحديث– وكثيرٌ مِن رواتِهِم في «الصحيحَيْن» –أو أحدهما–؟!

بل أعجبُ –جدًّا– ممّن لا يتحاشَى (!) أنْ ينسبَ نفسَهُ بالتلمذة على شيخِنا –مُفتخِراً– لمجرَّد حُضورِهِ مُحاضراتٍ (مُتفرِّقة(في الجامعة –وهي –مهما طالت– محدودةٌ!– في الوقت الذي ينفِي فيه تلمذةَ مَن رافَقَ شيخَنا –مِراراً– في السَّفرِ، وجالسَهُ –ما لا يُحصَى– في الحَضَر! وذَكَرَهُ في تآليفِهِ أكثرَ ما ذَكَرَ؟!

مُنبِّهاً –أخيراً– إلى أنِّي لا أعلمُ عن شيخِنا الألباني –نفسِه!– أنَّه (درَس) أيًّا مِن هذه الكُتُب على أحدٍ مِن المشايخ! ولا (لازمَهُ) في شيءٍ مِن ذلك!! –فَضلاً عن أنَّهُ (درَّسَها)– لا في (البُخاري)! ولا في (مُسلم)!! ولا في (الطحاويّة)!!!

فماذا نقولُ –بل: ماذا تقولُ–يا شيخ ربيع–؟!

٩– قال الشيخُ ربيع: (الشيخ الألباني قال: ما عندَه تلاميذ)!!

قلتُ: على فَرَض التسليم (!) بثُبوتِ هذا النَّقل عنه -رَحِمَهُ اللهُ-؛ فبيانُهُ (الحقُّ) أحدُ أربعة وُجوه -جميعِها، أو بعضِها-:

أ- أنَّهُ كَتَبَ (بيدِه) -في مواضعَ أُخَرَ -مُثْبِتاً- أنَّ له تلاميذ! و(المُثبِت مُقدَّم على النّافِي) -كما هو مُقَرَّر- إلّا عندَ مَن يحتاجُ الدَّواءَ الشافي!!

ب- أنَّ شيخَنا لـمّا (قال) هذه الكلمةَ، قد يكون قالها في وقتٍ لمْ يكُن له فيه تلاميذ -فعلاً-، ثُمَّ حصل له ذلك -بعد-؛ فلا تعارُضَ...

ج- أنَّ شيخَنا (قال) هذه الكلمةَ تواضُعاً؛ كمثل ما قال -مِن قَبْل- تواضُعاً، وهَضْماً للنَّفْسِ -أيضاً-: (أنا علّمت وما ربَّيْت!)؛ فاتَّخَذَها بعضُ الحِزبيِّين- ومَرْضَى النُّفوس مِن الخبيثين!- سُلَّماً للطَّعْنِ في أُستاذنا الشَّيخ وطريقتِهِ...

... وإنْ لم يكُن العلمُ الحديثيُّ، والهَدْيُ النَّبويُّ مُربِّياً؛ فما المُرَبِّي؟!

د- قَبول ونَشْر أنَّهُ (ليس لشيخِنا الألبانيّ تلاميذ): ادِّعاءٌ يحملُ في طَيَّاتِهِ طعناً غير مُباشِر -بل قد يكون مُباشراً!- في شيخِنا؛ فكيف يكونُ حالُ شيخٍ -أيِّ شيخ- قد سَلَخَ أكثرَ مِن نصف قَرن مِن عُمُره في التعليم، ثُمَّ لا يكونُ له تلاميذُ!!؟!

فكيف إذا كان هذا الشيخُ هو (الألبانيَّ)؟!

ولا أظنُّ (!) فضيلةَ الشيخ ربيع يُريدُ هذا المعنَى!

فأيُّ معنى يُريدُ -إذن- سدَّدَهُ اللهُ-؟!

ثُمَّ؛ أليسَ في هذا (الطَّعن) التقاءً مع ذاك الطَّعن الآخر -ولو مِن البابِ الخَلْفِيِّ = الخَلَفِيِّ!- مِن أنَّ الألبانيّ (لا شُيوخ له)؟!!

١٠- قال الشيخُ ربيع: (الألباني بصوتِهِ يقولُ هذا.. ونحنُ نعرفُ هذا الواقع)!! جواباً على مَن قال له عن الألباني -مُعارضاً-: (كَتَبَ -يا شيخ- كَتَب، كَتَبَ)!

فلا أدرِي ما الأقوَى بيِّنَةً؟!

كلمةٌ في شريطٍ؛ لا تُعرَفُ حيثيَّاتُها! وزمانُها! وظُروفُها!!

أم جُملةٌ في كتابٍ مُحَرَّر مُعتبَر؛ عُرِفَ تاريخُه، وعُرفتْ ظُروفُه؟!

أمّا معرفة (الواقع)؛ فمِمَّن؟! وكيف؟! وأين؟!

أليست هذه -أيضاً- أسئلةً مشروعةً؛ لا أظنُّنِي واجداً لها جواباً!

فإنْ وُجِدَ؛ فأين؟! وكيف -مرَّةً أُخرَى-؟!

أمْ أنَّ مجرَّد (الدعوَى) مِن (بعضِ النَّاس!) تُقابَل -من مقلِّديه! والمتعصِّبين له!- كَما لو كانَت كلاماً لا يأتِيه الباطلُ مِن بينِ يَدَيْهِ ولا مِن خَلْفِهِ؟!!

١١- قال الشيخُ ربيع: (هذا الرجلُ ما هو إلا تلميذٌ لشقرة)!

قلتُ: كذا قال -جَنَّبَهُ اللهُ مَسالِكَ الشَّرِّ-!

وهو يقصِدُني -أيضاً-!

أفلا يحقُّ لي أنْ أسأَلَ: كيفَ صِرتُ تلميذاً لشَقَرَة (هُنا)، وأنا ما لازمتُهُ في (البخاري)! ولا (مُسلم)! ولا (الطحاوية)!!

فكيف أثبتَّ هذا -هُنا- فضيلةَ الشَّيخِ- بما نَفَيْتَ به ذاك -هُناك-؟!

وبمُناسبةِ ذِكر (الطحاوية)؛ فقد كان شقرة -غيرِ المأسوفِ عليه! -يسمِّيها -ذمًّا وتعييراً-: (إنجيل السلفيِّين)!!

فما الذي جَعَلَنِي (!) تلميذاً لهذا الرجل! دون التلمذة على ذاك الإمام -والواقعُ أجَلُّ مِن أنْ يكونَ واحداً-؟!

علماً أنَّ مَجالسِي ومُجالَسَتِي لشيخِنا الألباني -رَحِمَهُ اللهُ- فضلاً عن الاستفادةِ العلميَّة منه -أضعافُ أضعافِ أضعافِ ما كان لي مع شَقرَة -هداهُ الله-.

أمرٌ ثانٍ:

ألَمْ يبلُغْ فضيلةَ الشيخ ربيع -هداهُ اللهُ- أنَّنا خالَفْنَا شَقرَةَ، ونبذناهُ، ورَدَدْنا عليه، وتعقَّبْناه!

وأنَّهُ -هداهُ الله- آلَ قُطبيًّا، إخوانيًّا، تكفيريًّا -مُتَلَوِّناً-!!!

فأيُّ تَلْمَذَة تلك -لو كانت!- قد بقيتْ؟!

أمْرٌ ثالثٌ:

الشيخ ربيع -وفَّقَهُ المولَى- يعتبرُ نفسَهُ تلميذاً لشيخِنا الألباني؛ لكونِهِ دَرَسَ عليه في مُحاضراتِ (الجامعة الإسلاميَّة)...

وهذا حَقُّه -ولو بحَسَب رأيه!-ضِمن وُجوه البيان السَّابِق-!

أَفَلا يَعتبرُ نفسَهُ -أيضاً- تلميذاً لشَقْرَة الذي دَرَسَ عليه -أيضاً- في مُحاضرات (الجامعة الإسلاميَّة) -نفسها- سواءً بسواءٍ-؟!

وهذه -ولا بُد- مُفاجَأةٌ للكثيرين!!!

... فمَن هو (تلميذ شَقرة!) -إذن- على الحقيقة-؟!

أمْ أنَّ الحُكْمَ (!) -هُنا- مُختلفٌ -ولو تحكُّماً!-؟!

فإنْ قيل: الشيخ ربيعٌ خالَفَهُ!

فنقولُ: فنحنُ خالَفْناه قَبلَه! وبأصرحَ وأقوَى منه -وفَّقَهُ اللهُ-!

بل قد سمعتُ مِن الشيخ ربيع -نفسه- قبلَ أكثرَ مِن عشرِ سنواتٍ- أنَّهُ ارْتَأَى -وآثَرَ- (!) عدمَ الردِّ على شَقْرَةَ بعضَ باطِلِهِ (!) لكونِهِ -فقط!- درَّسه في الجامعة! و(تتلمذَ) عليه -ثَمَّةَ-!!

فهل هذا -مِن جهةٍ أُخرَى- يمنعُ مِن بيانِ الحقِّ؟!

سُبحانَك اللهم!!!

وإنِّي -بَعدُ- أُذكِّرُ فضيلةَ الشيخ ربيع -سدَّدَهُ الله- بما قالَهُ هو -قبلَ سنوات- في «نصيحة لأهل اليمن» -ممّا كنت قد نقلتُهُ عنه في كتابي «منهج السلف الصالح..» (ص٤٢٣-ط٢)- و﴿ٱلذِّكْرَىٰ تَنفَعُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾-، قال:

«اتَّصَلَ عليَّ الشيخُ مُقبل [بن هادي الوادعيّ] مرَّةً، قال: بَلَغَنِي أنَّكَ تقولُ: في حَلْقاتِنا حزبيُّون؟! فقلتُ: أنا **ما أذكُرُ** أنِّي قُلْتُ هذا! لكنْ؛ أقولُ لك-الآن-: نعم! أؤكِّدُ لك هذا.

فإنَّ أهل الفِتَن يجعلونَ بطانةً لكلِّ شخصيَّة مهمَّة؛ فجَعَلُوا للشيخ الألبانيّ

بطانةً! وللشيخ ابن باز بطانةً! وللرجالِ الأُمـراءِ بِطانـةً! وكُـلِّ عـالمٍ جعلـوا لـه بطانةً! ليتوصَّلُوا إلى أهدافِهِم مِن خلالِ هذه البطانات، فلا نأمن الدَّسَّ...».

قلتُ: فرجائي الشديد -جِدًّا جِـدًّا- مِـن الـشيخِ ربيـع -هـداهُ اللهُ-وهـو الشخصيَّةُ المهمَّة (جدًّا) -اليوم!- أنْ يحذَرَ البطانةَ السيِّئةَ مِن جهـةٍ! وأنْ يُحـاذِرَ مِن دسِّها ودسائِسِها -مِن جهةٍ أُخرَى-!!

فهي موجودةٌ... نَعَم؛ موجودةٌ..

فلا أرَى -والله- أكثرَ هذه الملاحظات، ولا جُلَّ تلك المُؤاخذات إلاّ ناشـئةً منهُم! أو مُنْبَثِـقَةً عنهُم!! أو راجِعَةً إليهم!!! -بصَّرَهُ اللهُ بهم، وكَشَفَهُم -بمنِّه- له- كما كشفَ له -سبحانَهُ -مَن قَبْلَهُم!- وهو بهم خبيرٌ-!

وليس فضيلتُهُ -اليومَ- بأفضلَ وأجَلَّ مِن الألبانيِّ وابنِ باز - بالأمس-...

رَحِمَ اللهُ الجميعَ -أحياءً وأمواتاً-...



(١٩)

القول العدل الأمين
في مُباحثة (الشيخ ربيع) في (جلستِه مع الفلسطينيِّين)...

- ٢ -

قال سماحةُ أُستاذِنا الشيخِ ابنِ عُثيمين - رَحِمَهُ اللهُ - في «شرحِهِ» على كتاب «حِلية طالب العِلم»:

«فإن الجدالَ والمِراءَ يحملُ المرءَ على أنْ يتكلَّمَ وينتصرَ لنفسِهِ -فقط-؛ حتَّى لو بانَ له الحقُّ: تجدُهُ إمَّا يُنكرُهُ، وإمَّا أنْ يُؤَوِّلَهُ على وجهٍ مُستكرَهٍ؛ انتصاراً لنفسِهِ! وإرغاماً لخَصْمِه على الأخذِ بقولِه!

فإذا رأيتَ مِن (أخيكَ) جدالاً ومِراءً -بحيثُ يكونُ الحقُّ واضحاً، ولكنَّهُ لمْ يَتَّبِعْهُ-؛ ففِرَّ منهُ فِرارَكَ مِن الأسد! وقُل: ليس عندِي إلا هذا! واترُكْه»...

... لقد تذكَّرْتُ هذا الكلامَ الفصلَ لـمَّا رأيتُ كثيراً مِن رُدودِ الأفعالِ الواهنةِ الواهيةِ -الصادرةِ مِن (أكثر) إخوانِنا (الغُلاة) -هداهُم اللهُ-؛ تعقيباً، وردًّا، ونَقداً-هُنا وهُناك، وهُنالك-!

ومِن نافِلَةِ القَولِ التأكيدُ على أنَّهُ: لا يُوجدُ مخلوقٌ على وَجْهِ الأرضِ -اليومَ- بل منذُ ألفِ يومٍ ويوم!- مُبَرَّأٌ مِن النَّقْدِ أو النقص -حاشَا رسولَ الله ﷺ، المعصوم بعصمةِ الله -تعالى- له...

وكُلُّ عالِمٍ -مهما سَمَا قَدْرُهُ، ومهما عَلَتْ منزلتُهُ، ومهما نالَ مِن الألقاب، والمزايا، والخصائص-؛ فليس شيءٌ مِن ذا -كُلِّه- يحصّنُهُ مِن النقد، أو الردّ، أو التخطـئة....

والعبرةُ في كُلٍّ -أخْذاً وردًّا- بحسبِ الدليل والحُجَّة، وبحسبِ لُغة العِلم والبيِّـنة...

وأمَّا مَن لمْ يَرْتَضِ هذا النَّهجَ الشرعيَّ السداد -تحكُّماً مِن عندِ نفسِهِ؛ بعباراتٍ سَوداءَ يُقدِّمُها، أو بطُعونِ بلاءٍ يسيرُ خَلْفَها-؛ فلا يلومَنَّ إلا نفسَهُ، ولا نقولُ له إلا:

فَدَعْ عنكَ الكتابةَ لستَ منها ولو سوَّدْتَ وجهَكَ بالمِداد!

.. لأنَّنا رأينا أُناساً -وليسوا بقِلَّةٍ!- ساءَهُم -قَبلاً وبَعداً- طرحُنا العلميُّ الهادئ! وأرَّقَهُم بحثُنا الشرعيُّ الوَدود!! فصارُوا -كعادتِهِم الحمقاء، وطريقتهم الخَرقاء!- يُحمِّلُونَ الكلامَ ما لا يحتملُ! ويتَّهِمُونَ المقاصدَ والنِّيَّات (!) بما يعلمُ اللهُ -تعالى-، ثُمَّ كُلُّ مُنصفٍ نفسَهُ -أنَّهُ باطلٌ باطلٌ...

فمُناقشةُ هذا الصِّنفَ هَباء ...

والتكثُّرُ به غُثاء...

والبحثُ معه إلى هواء...

فلا نلتفتُ إليه، ولا نحرصُ عليه -ما دام سائراً وسادِراً في هذه الطريق النَّكراء-؛ إلا أنْ يُراجعَ...

... ولْنَرْجِعْ إلى (مُباحثة) الشيخ رَبيع -هدانا اللهُ وإيَّاه- مُناقشةً علميَّةً، نحرصُ فيها على نَقاءِ الكلمةِ، وصفاء المَقصد، وبقاء الحُجَّة؛ فأقولُ -وبالله التوفيق-:

١١- ثُمَّ قال الشيخُ ربيع: (.. دَعَا (عَلِيٌّ الحلبيُّ) وأمثالُهُ (العَبَّادَ) إلى تأليف كتابِهِ «رِفقاً أهل السُّنَّة بأهلِ السُّنَّة»)!

قلتُ:

يعلمُ اللهُ -ثُمَّ المُنصِفُونَ مِن عبادِهِ- أنَّ هذا كلامٌ لا أصلَ له! بل هو مُلقًى على عواهنِهِ! ولا دليلَ عليه -ألبتَّةَ-!!

حتّى إنِّي فُوجِئتُ بصدورِ كتاب «رِفقاً أهلَ السُّنَّةِ..» -يومَذاك-، ولمْ أكُنْ أعرفُ عنهُ شيئاً قَبْلَ صُدُورِهِ...

بل إنِّي كتبتُ في مجلَّتِنا (الأصالة) مَقالاً خاصًّا حول هذا الكتاب -عند صُدورِه-؛ انْتَقَدْتُهُ في عِدَّة نِقاطٍ -بالرغم من موافقتي الإجمالية له، وإعجابِي العامِّ به -فليس (عندنا): أسود أو أبيض-فقط-!

فلا أدري -والحالةُ هذه- كيفَ أكونُ (أنا) -وأمثالِي!- مَن دَعَا الشيخَ العبَّادَ إلى تأليف هذا الكتاب!!؟!

مع الإشارةِ -ها هُنا- إلى أنَّ رسالةَ فضيلة أُستاذنا الشيخ العبّاد -هذه- «رِفقاً أهل السُّنَّة..» -تدلُّ -يقيناً- على أنَّهُ (يقرأ!) و(يُتابع!) و(يعرف!) جيداً، بل جيِّداً جدًّا...

لا كما يُشاع عنه (!) ويُذاع (!!) -ويتداولُه الرَّعاع والأتباع (!!!) -ممَّن هُم للقولِ أقماع!- مِن عكسِ ذلك -في عَدَدٍ مِن الأصْقاع-!!!

ثُمَّ؛ على فَرَضِ أنَّ هذه الدَّعوَى كانت حقًّا؛ بمعنَى: أنَّني (أنا) كنتُ -حقًّا- السببَ -أو سَبَباً- في تأليفِ الشَّيخ العبَّاد -حفظهُ اللهُ- هذا الكتابَ!

فكان ماذا؟!

وأين وجهُ النَّقصِ أو النَّقضِ في ذلك؟!

على أنَّني أقولُ -الآنَ- (إقراراً واعترافاً)- وفي مُفتتح هذه السَّنة (١٤٣٢هـ)-:

لقد صَدَرَتْ -قبلَ أيَّامٍ- كلماتٌ ذهبيَّةٌ -أُخرَى- بقلَمِ سماحةِ أُستاذِنا الشيخ العبّاد -حفظهُ اللهُ ورعاه- بعُنوان: (ومرَّةً أُخرى... رِفقاً -أهلَ السُّنَّةِ!- بأهلِ السُّنَّةِ!):

(أكادُ!) أكونُ (أنا!) السببَ في صُدورِها -ولو بطريقةٍ غير مُباشرة-!!

ذلكُم أنَّ دافِعَهُ لإصدارِها -زادَهُ اللهُ مِن فضلِهِ- ما (حصل -أخيراً- [مِن] زيادة الطِّينِ بِلَّةً: بتوجيهِ السِّهام لبعضِ أهل السُّنَّة -تجريحاً- وتبديعاً-، وما تَبِعَ ذلك مِن تَهاجُرٍ..) -كما هو نصُّ كلامِهِ -حفظهُ اللهُ- وقد تقدَّمَ إيرادُهُ بتمامِهِ (ص١٧-٣٢) -مِن كتابي هذا-.

... فالمُبَدَّعُ الأخيرُ -وليس الآخِرَ!- في (قائمة!) أهل الغُلُوِّ! -ولعلَّ الآتِي أعظمُ!!-: هو العبدُ الضعيفُ، الفقيرُ إلى ربِّهِ الغنيِّ: عليٌّ الحلبيّ -غَفَرَ اللهُ له ذَنبَهُ الجليّ والخفيّ-...

فلعلَّ (هذا) مِن (هذا)!

فماذا سيقولُ -الآن- الشيخُ ربيعٌ- غَفَرَ اللهُ لي وله-؟!

١٢- ثُمَّ قالَ الشيخُ ربيع -مُخاطِباً إخوانَنَا الطَّلَبَة الفلسطينيِّين- في مجلسِهِ-:

(والله لو كان الميزانُ [عندكُم] الكتابَ والسُّنَّة، وكلام السَّلَف ما تنصُرونَ (علي حسن) ولا بكلمة)...

قلتُ:

سامحَ اللهُ فضيلةَ الشيخ ربيع، وهَداه، وأحسن خاتمتَنا وإيَّاه...

وهل (علي حسن) خالَفَ الكتاب والسُّنَّة وكلامَ السَّلَف؟! حتَّى (ولا بكلمة!) يُوافِقُهُم!!!

سُبحانَ الله!!

ألِهَذا الحدِّ، وهذه الدَّرَجَة يكونُ -عندكَ- (الغُلُوّ) -فضيلةَ الشَّيخ-!؟!

هلْ لمْ يبقَ -عندِي- (ولا كلمة!) مُوافقة للكتاب والسُّنَّة؟!

أم المقصود (ولا كلمة!) مِمّا انْتَقَدَنِي (!) فضيلتُهُ فيه -فقط-؟!

إنْ كانت الأُولَى ؛ فقد طَوَيْنا البِساط، وحَلَلْنا الرِّباط!!!!!!!

وإنْ كانت الثانية : فلا أزالُ أُطالبُ:

ما هي؟!

وأينَ هي؟!

وكيف هي؟!

... هل هي:

موضوع المُوازَنَات؟!

موضوعُ الفَرْق بين (العقيدة) و(المنهج)؟!

موضوع (جمعية إحياء التُّراث)؟!

موضوع الجَرح المُفسَّر؟!

موضوع خبر الثِّقة؟!

موضوع الجَرح والتعديل؟!

موضوع نَقد فلان، والطَّعن بعَلاّن؟!

... سبحانك اللهمّ!!

هذه المسائلُ -جميعاً- كُلُّها- (بالصورة المطروحة!) -قد صُوِّرَتْ (!) لفضيلتِهِ تصويراً مشوَّهاً! وذُكِرَت له (!) بطريقةٍ نَكراءَ بتراءَ!!

وإلّا فلي فيها -والحمدُ لله- بيانٌ جيِّدٌ علميّ، وسَلَفٌ مُحتَرَمٌ قويّ- عند الشيخ ربيع -نفسِهِ- وغيره-...

فكان ماذا؟!

ثُمَّ؛ لِماذا (يُفسِحُ) فضيلتُهُ -وفَّقَهُ اللهُ- المَجالَ لأولئكَ (!) أنْ يطعنُوا بي، في الوقت الذي لا (يَسمحُ) لهم بِالنقدِ لهؤلاءِ!!؟!

أمْ أنَّهُم (!) يَطالُون جِداري! ويَقْصُرُونَ عن جُدُر أولئك؟!

يا شيخُ:

هذه المسائل -جميعاً- مسائل (اجتهاديَّة) محضَة، والخلافُ فيها -في إطارِ منهج السَّلَفِ وعُلمائه -مُعتبرٌ سائغٌ- مع تخطئة المُخطئ، وانتقاد الغالِط- في أبعدِ مدىً-...

ولا أظنُّ أحداً -كائناً مَن كان- يدَّعِي أو يزعُمُ أنَّها مسائلُ قطعيَّة! أو أنَّ الخِلافَ فيها خلافٌ بَيْنَ السُّنَّة والبِدعة -مُتقابِلَتَيْن-...

نَعَم؛ قد نحكُمُ -أو يَحكُمُ غيرُنا- على هذا، أو ذاك، أو هذه، أو تِلك؛ بأنَّها: بِدعة!

ولكنْ؛ هل كُلُّ مَن وَقَعَ في البِدعةِ صارَ مُبتدِعاً؟!

ألَمْ تَكُنْ هذه (القاعدةُ) = (بالأمس): مِن قواعد (الغُلُوِّ) = الحدَّادِيَّة؟!

فما الذي قَلَبَها (اليومَ!) = لِتَغْدُوَ: مِن القواعدِ الصحيحةِ = السلفيَّة؟!

وهل الحُكْمُ على أمثالِ هذه المسائل بالتخطئة، أو التبديع؛ يجعلُ القائلين بها -ولا بُدّ- مُبتدعةً-؛ كما هو الحالُ في المسائل الكُبرَى؛ كالإيمان، والقَدَر، والصِّفات -وأشباهِهَا-؟!

هل هذا -هكذا- مِن قواعد التبديع عند السَّلَف؟!

فأيُّ سَلَفٍ!؟!

وهل دَرَجَاتُ البِدع والتبديع- لو سَلَّمْنا- سواءٌ؟!

وهل هكذا (!) كانت تطبيقاتُهم -رحمهُمُ اللهُ-؟!

١٣- قال الشيخُ ربيع -أعانَـهُ اللهُ-: (والله، والله؛ إنَّ أبا الحسن وعدنان عرعور أسوأ مِن (سَلْمان) بمئات المرَّات، أَفْجَر وأَكْذَب وأخسّ وأخبَث...

(سَفَر) ردِّيت عليه مرَّات، وما ردَّ عليَّ بكلمة...

(سَلْمان) ردِّيت عليه بـ«أهل الحديث هُم الطائفة المنصورة»[1]..

---

(١) وهو الكتابُ الذي كان الشيخ ربيعٌ -سلَّمَهُ اللهُ- طلبَ مِنِّي -في بداية التسعينيَّات الإفرنجيَّة- تقريظَهُ والتقديمَ له، وقد اعتذرتُ له عن ذلك -يومَذاك -احتراماً له، ولِسِنِّه، وسَبْقِهِ - سدَّدَهُ اللهُ-.

فماذا (كنتُ) عنده -يومئذٍ!- مُقارنةً باليومِ؟!

إذ هو -الآن- يقول عنِّي -هداهُ اللهُ-:

«أخذَ العِلمَ مِن الشَّارع! ومِن الصُّحُف!»!!

.. فهَل كان هذا الأمرُ (!) غائباً عنهُ -حينئذٍ-، ثُمَّ عَرَفَهُ بعد؟!

أمْ أنَّ الأمرَ أعمقُ وأعظمُ مِن مُجَرَّدِ ذلك؟!

وفي مقالةِ الشَّيخ محمد أمان الجامِي -رَحِمَهُ اللهُ-: (أصحاب رسول الله ﷺ ليسُوا جامِعِيِّين): ردٌّ مباشرٌ على هذا الزَّعم الفارغ!

ومِن كلامِ فضيلةِ الشيخ سَعْد الحصيّن -حفظهُ اللهُ- في كتابِهِ «الدعوة والدُّعاة مِن شرعِ الله لجميع عِباده» (ص١٣٦) -قَوْلُهُ-: =

و(علي حسن) لـمَّا حُوصِرَ يَقول: (الجرح والتعديل) ليس له أدلَّة في الكتاب والسُّنَّة، وقال: هذا خطأ لفظي، خطأ لفظي.

والله ما جاب لي حُجَّة أُخرَى..

وبعدِين يطلّع في كتابه، يقرِّر في كتابه.. ما جاب لي حُجَّة غير هذه، وبعدِين طلَّع كلام ثاني في كتابِهِ.. يقرّ أنَّهُ أخطأ.

هذا خطأ كبير -بارك الله فيك- جسيم»!

قلتُ: سأخرجُ عن (شَرطِي!) في (مباحَثاتِي) -هذه- (يسيراً!)؛ فأقولُ:

هل كونُ (فُجور!)، و(كذب!)، و(خِسَّة!)، و(خُبث!) أبي الحسن وعدنان عرعور -المُدَّعاة-أكثرَ مِن (سَفَر وسَلمان) - كما عَبَّرَ الشَّيخ ربيعٌ! -راجعٌ سَبَبُهُ إلى أنَّ أبا الحسن وعرعور (ردَّا) على الشيخ ربيع!! وأنَّ (سَفَر وسَلمان) لمْ يـرُدَّا -حَسْبُ-!!؟؟!!؟!

هذا ظاهرُ كلامِهِ -هَداهُ اللهُ-! ولئِنْ قالَ فضيلتُهُ: لمْ أقصِدْ هذا!

= «... وأكثرُ مِن هؤلاءِ: مَن بَلَغَ درجةَ العالِمِ والمحدِّث دُونَ عَونٍ مِن الدراسةِ الجامعيَّةِ في هذا العَصر.

وخيرُ مَثَلٍ لهذه الفِئةِ المُبارَكَةِ: عليّ بن حسن بن عبد الحميد الحلبي -فَضلاً عن ابن باز، والألباني -رحمهُما الله-..».

ثُمَّ وَصَفَنِي (!) -غَفَرَ اللهُ له- بَعْدُ- (ص١٣٨) بـ(ابن تيميَّة عَصرِه) -ولا حولَ ولا قُوَّةَ إلّا بالله-...

ومع ذلك؛ فقارِن بَيْنَ الوَصْفَيْن، واحكُم بالعدلِ بين الاثنَيْن -بِلا مَيْن-...

قَبِلناهُ مِنه -فوراً- بلا تشكيك!!-كما يفعلُ هو بي (!) وبغيرِي-!

فماذا يُريدُ -إذن-: آلظاهرُ مِن كلامِهِ؟! أمْ ما دُونَهُ؟!

وهل مجرَّد (الردّ!)[1] -أيِّ رَدٍّ- يجعلُ صاحبَهُ أخسَّ! وأخبَث! وأكذَب؟!

... ثم -أخيراً- (أحطَّ..)!! - واصِفاً إيَّاي بها -ممَّا لمْ (يَحْظَ!) به غيرِي.. إلى الآن!!!-!

وبالتّالي؛ فيكون عدم (الردّ) -فقط- مُنْجِياً صاحبَهُ مِن ذلك -مئات المرّات!-؟!

أرجُو أن لا يكونَ هذا مُرادَ الشيخ ربيع! وإنْ كان هو -تماماً- نصَّ كلامه!

وما أجملَ ما قيل: (المُراد لا يَدفعُ الإيراد)[2]؛ لكنْ؛ بالرحمة والرِّفْق؛ لا بالغيظ والتشفِّي؛ فإنْ بُيِّنَ (المُراد) -وَوُضِّحَ-: انْدَفَعَ (الإيراد)!!

أمَّا مسألةُ (الجَرح والتعديل) -المُشارُ إليها في كلامِهِ-؛ فقد شرحتُ موقفِي منها، وبيَّنْتُ مُرادِي بها، وكشفتُ مقصودِي فيها -بما لا يكادُ يُزادُ عليه!- في الطبعة الثانية مِن كتابي «منهج السلف الصَّالح..» (ص١٣٣-١٤٠).

وقد نقلتُ -ثَمَّةَ- ممَّا نقلتُ- كلمةَ الشيخ ربيع بن هادي -نفسِه- وفَّقَهُ

---

(١) ألَمْ تُدرِك -يا فضيلةَ الشَّيخ- إلى الآن!- أنَّ (سَلْمان وسَفَر) لمْ يَرُدَّا عليك؛ إلَّا لأنَّهُما لمْ يُقيما لكَ وَزناً! ولمْ يَرفَعَا لثورتِكَ عليهما رأساً!!

بينما (نحن) نردُّ عليك، ونُراجِعُ كَلامَكَ: لأنَّكَ عندنا ذو شأنٍ..

ولكنَّ الحقَّ أعظمُ شَأناً منكَ!

(٢) «البَحر الرَّائق..» (٢/ ٣٤٤) -لابنِ نُجَيْم-.

الله- في بعضِ كُتُبِهِ حول (عِلم الجَرح والتعديل)، وأنَّهُ: (أُنشِئ لحماية الدِّين، ولإنزالِ النَّاس منازلهم)...

فهلْ يُقالُ فيما (له أدلَّة مِن الكتابِ والسُّنَّة) -وهي الأصيلةُ الثابتةُ- أنَّهُ: (أُنشِئ)؟!

فالمقصودُ -بـ(الأدلَّة) -إذَنْ- إثباتاً-: أدلّة المشروعيَّة..

والمُرادُ بـ(أُنشئ) -حُدوثاً-: تقاسيمُه وأنواعه التي لمْ تكَنْ ولمْ تُوجدْ..

وهو عينُ مُرادِي ومقصودي -تماماً-...

وما فُهِمَ عنِّي خطأً هو الذي قُلتُ لِـمَنْ خطَّأَنِي (فيه!) -لـمّا واجهتُهُ- تَنَزُّلاً-: «هذا خطأ لفظِي» -أي: مِن جِهةِ فهمِهِ (هُوَ!) لِلَفْظِي-..

وإلا؛ فكلامِي واضحٌ -والحمدُ لله-.

وهو -نفسُهُ- ما قالَهُ فضيلةُ الأخ الكبير، الأستاذ الشيخ صالح آل الشيخ -وقد نَقَلْتُ كلامَهُ ثَمَّةَ- مُعَمِّماً-:

(القواعد أنشأَهَا العُلماءُ.. وهي -في الأصل- لمْ تكُنْ موجودة)..

فمُرادُهُ مُرادِي، وقصدِي قصدُه..

ونقلتُ -كذلك- كلامَ شيخِنا الإمامِ الألبانيِّ في هذا المعنَى الحقِّ المُراد -نفسِهِ-، وبما يُشبِهُ لَفظِي -جدًّا-؛ لمّا قال: (.. وهل كان هُناك شيءٌ اسمُهُ: «علم الجرح والتعديل»؟! الجواب: لا..)...

فهل يُريدُ شيخُنا مِن كلامِهِ -هُنا- نَفيَ أدلَّةِ الكتابِ والسُّنَّةِ؟!

ولئِن خانَنِي اللَّفظُ أو التعبير -مِن قبلُ أو مِن بعدُ!- في هذه أو غيرها-؛ فمَن مِن بنِي الإنسان ليس كذلك؟!

مدحاً وذمًّا وما جاوَزْتَ وَصْفَهُما   والحقُّ قد يعتريهِ سوءُ تعبيرِ!

أمْ أنَّ هذا يُعتذَر به لغيري (!) دونِي؟!!

فلِمَ؟! وما الذي فرَّق؟!!

- وأمَّا قولُ الشيخ ربيع -بعد-: (وبعدِين طلّع كلام ثاني في كتابِهِ يُقِرُّ أنَّهُ أخطأَ)!

فلعلَّ هذه الـ(أخطأ!) -في كلامِهِ- وفَّقَهُ اللهُ- مِن نَقْلِ بطانتِهِ السيِّئةِ له -هداهُمُ الله-!!؟!

فأنا لمْ أُقِرّ في كتابي -أصلاً- أني أخطأتُ في هذه..

وإنَّما بيَّنْتُ قَصدِي ومُرادِي مِن كلامِي -حَسْبُ- جواباً على مَن أشكلَ عليه...

ولا أظنُّ أنَّ الشيخ ربيعاً -سدَّدَهُ اللهُ- حُسْنَ ظنٍّ به- قرأ (!) مِن كتابي ما فَهِمَ مِنه أنِّي خَطَّأتُ نفسِي فيه -فهو (لعلَّهُ) لمْ يَقرأْ كِتابي إلى هذه اللَّحظةِ!-!!!

ثُمَّ؛ لئِنْ خطَّأتُ نفسي فيه -حقًّا-؛ أليس هذا هو مطلوبَك -فضيلة الشيخ-؟!

فَلِمَ اللَّوْمُ ؟!

... أمْ أنّكُم (!) لا تَقبَلُونَ التَّراجُعَ؛ حتَّى تستمرُّوا في الطَّعْنِ، والتبديع، والتجريح؛ فلا توبةَ تُقبَل، ولا تَراجُعَ يُؤخذُ به!!؟

لكنَّ الحقَّ ما ذكرتُهُ -قَبلاً-؛ مِمّا أكَّدْتُهُ في كتابي -ثَمَّةَ-؛ فلا أُطيلُ...

١٤- ثُمَّ قالَ فضيلةُ الشيخ ربيع: (ثُمَّ وَصَفَ الصَّحابة بالغُثائيَّة)!

قلتُ:

هل يقصدُ فضيلتُهُ أنِّي (أنا) وصفتُ الصَّحابةَ بالغُثائيَّة -كذا!-؟!

فهذا -وَرَبِّ محمدٍ ﷺ - كذبٌ صُراح، وافتراءٌ أوضحُ مِن فَلَقِ الإصباح، وهُو ما لمْ يكُنْ، ولنْ يكونَ -ما دامَ فِيَّ عِرْقٌ بالسُّنَّةِ ينبِضُ -نسألُ اللهَ الثَّباتَ على السُّنَّة، والوَفاةَ على الإيمان-، وإلا فهي الهاويةُ والهلاكُ - أعاذنِي اللهُ وإيَّاكُم-...

وأمَّا إذا قَصَدَ فضيلتُهُ: (موقِفِي) مِن قائلِ هذه العِبارة؛ فهو -نفسُهُ- موقفُ فضيلة أُستاذنا الشيخ عبد المحسن العبَّاد- حفظهُ اللهُ- سواءً بسواءٍ-...

وهو موقفٌ مُعْلَنٌ معروفٌ منشور، وجوابٌ علميٌّ مشهور؛ يتضمَّنُ الردَّ، والنفيَ، والنقدَ لهذه الكلمةِ، أو قائلِها، أو ناقلِها، أو -حتّى- الراضي بها...

مع التفريقِ الحُكْمِيّ -ولا بُدّ- بين أنْ تَصدُرَ هذه الكلمةُ مِن سُنِّيٍّ سَلَفِيٍّ، أو أن تَصدُرَ مِن مُبتدِعٍ خَلَفِيٍّ!

وبتعبيرِ شيخِنا العَبّاد -سلَّمَهُ اللهُ-: (هو خطأ عِبارة، لا خطأ عقيدة) - لكونِهِ صادِراً مِن بعضِ أهل السُّنَّة-...

فشتَّانَ بَيْنَ القولَيْن -وحُكْمَيهما- شتَّان..

ولا أُطيلُ في هذه النُّقطة كثيراً -لوضوح أمرِهـا، وانكِـشافِ حالِهـا-؛ عازِيـاً -مُنصِفي القُرَّاء- ولكنْ؛ أين هُم؟!- إلى كتاب «إتحاف السَّائل، وإفحام الجاهل، بما وَرَدَ في الصحابة الأصايل مِن الفضائل» الذي جَمَعَهُ مِـن منثـورِ كلامِـي -مِـن الكُتُب والتسجيلات-بعضُ الطُّلَّاب -سدَّدَهُ الله، وأعانَهُ على هُداه-.

وهو مطبوعٌ.

... هذا ما أعانَنِي اللهُ -تعالى- عليه -الآنَ-؛ سائلاً اللهَ -تعالى- لي وللشيخ ربيع بن هادي -التوفيقَ والـسَّداد، والهُـدَى والرَّشـاد، وأن يُجَنِّبَنـا -سُـبحانَهُ- جميعاً- مواضعَ الزَّلَل، وبِطانةَ السُّوءِ؛ داعِياً -آخِراً- بالدُّعاء النبويِّ الـذي رواهُ الإمامُ مُسلمٌ في «صحيحِه» (١٨٢٨) عن عائشةَ -رضيَ اللهُ عنهَا-:

«اللهمَّ مَن وَلِيَ مِن أمرِ أُمَّتِي (شيئاً)، فشَقَّ عليهم: فاشْقُق عليـه، ومَـن وَلِيَ مِن أمرِ أُمَّتِي (شيئاً)، فرَفَقَ بهم: فارْفُق به»...



(٢٠)

القولُ العَدلُ الأمين
في مُباحثةِ (الشيخ ربيع) في (جلستِه مع الفلسطينيِّين)...

- ٣ -

... مِن دُرَرِ مَقالاتِ شيخِ الإسلامِ ابنِ تيميَّةَ -السِّمان-: قولُهُ -يرحمهُ اللهُ- في «الردِّ على البَكريّ» (٢/ ٧٠٥):

«فغيرُ الرسول ﷺ إذا عبَّرَ بعبارةٍ مُوهِمةٍ مَقرونةٍ بما يُزيلُ الإيهامَ كان هذا سائغاً -باتِّفاقِ أهلِ الإسلامِ-.

وأيضاً؛ فالوَهَمُ إذا كان لسوءِ فَهْمِ المُستمِع -لا لتفريطِ المُتكلِّمين-؛ لمْ يَكُنْ على المُتكلِّمِ بذلك بأسٌ.

ولا يُشترَطُ في العُلماءِ -إذا تكلَّمُوا في العِلم- أنْ لا يَتوهَّمَ مُتوهِّمٌ مِن ألفاظِهِم خِلافَ مُرادِهم!

بل ما زالَ النَّاسُ يتوهَّمُونَ مِن أقوالِ النَّاسِ خِلافَ مُرادِهِم!

ولا يقدحُ ذلك في المُتكلِّمين بالحقِّ».

قلتُ:

وإنِّي إذ أُصدِّرُ كَلامِي -هُنا- بهذه الكلماتِ الغالياتِ لشيخِ الإسلامِ؛ فلأنَّ مُعظمَ -إنْ لمْ يكُن (كُلَّ!) -ما أُخِذَ عَلَيَّ -ممَّا (بدَّعُونِي!) بسببِهِ -كما تقدَّمَ- وكما سيأتِي!- هو مِن هذا الباب ، ليس بخارجٍ عنهُ -ولا حول ولا قُوَّة إلاّ بالله-.

والمُنصِفُ يحكُمُ!

ثُمَّ:

لا نزالُ سائرِينَ -على بَرَكَةِ المَوْلَى -سُبحانَهُ- في (مُباحثَةِ) فضيلةِ الشيخِ ربيع -وفَّقَهُ اللهُ- فيما انْتَقَدَنِي فيه، أو قالَهُ فِيَّ أثناءَ (جلستِهِ مع الطلبةِ الفلسطينيِّين) -زادَهُمُ اللهُ توفيقاً-؛ ممّا لا (أظنُّه) إلاّ سَيُفرِحُهُ ويُسْعِدُهُ -جزاهُ اللهُ خيراً-...

وإنِّي لا أزالُ مُستعيناً بالله -تعالى- على ضَبْطِ قَلَمِي، وحِفظِ كَلِماتِي وحُروفِي -ما استطعتُ إلى ذلك سبيلاً-؛ حتّى تستمرَّ هذه (المُباحثاتُ) على نَسَقِها الذي اشترطْتُهُ على نفسي -فيها-؛ بالوُدِّ والمحبَّة، والدليل والحُجَّة:

١٥- قالَ الشيخُ ربيع -ردًّا على كلمةِ أحدِ إخوانِنا الفلسطينيِّين -تعقيباً على النُّقطةِ السابقةِ (١٤) -التي قالَ فيها-: (الكلامُ يُرَدُّ إلى قَصْدِ قائِلِهِ، أمْ إلى قَصْدِ ناقِلِهِ؟!)-؛ فعقَّبَ فضيلتُهُ بقولِهِ:

«هذه سَفْسَطَةٌ، (علي حَسَن) يُربِّيكُم على السَّفْسَطَة»!

قُلتُ:

كذا قال -سدَّدَنا اللهُ وإيّاه-!

فأين (السَّفْسَطَةَ!) في كلامٍ حقٍّ ذي وُضوحٍ وبيان؛ لا يختلفُ فيه اثنان! ولا ينتطحُ فيه كَبشان!!

أَمْ أنَّ النّاقِلَ (!) أَبْصَرُ بقولِ القائلِ-بلا برهان-!!؟؟

ووالله الذي لا إلَهَ غيرُهُ؛ لا أدري عن السَّفْسَطَةِ المُدَّعاةِ -تلك- إلا تعريفَها المذكورَ في الكُتُبِ! وأنَّها (جَحْدُ الحقِّ)! أو (الحكمة المموَّهَة!) -كما في «الردّ على المنطقيِّين» (ص٢٢٩) -لشيخِ الإسلام ابنِ تيميَّةَ-.

فهل (أنا) أُرَبِّي النَّاسَ (!) على ذلك؟!

أم أنَّ كُتُبَ العقيدةِ والتوحيد التي نُعلِّمُها الطَّلَبَةَ تُربِّيهم على ذلك؟!

ثُمَّ:

هل كُتُبُ السُّنَّةِ والفِقْهِ التي نُدَرِّسُها تلاميذَنا تُرَبِّيهم على ذلك؟!

سامَحَكَ اللهُ -فضيلةَ الشيخ-، وغَفَرَ لك...

والله؛ إنَّنا لا نُرَبِّي طُلاَّبَنا إلاّ على تعظيمِ الدليلِ -كِتاباً وسُنَّةً-..

لا نُرَبِّيهم إلاّ على نَبْذِ التقليدِ، وردِّ التعصُّبِ ومَحْضِ الأقاويلِ...

لا نُرَبِّيهم إلاّ على الخُضوعِ للحقِّ، والانقيادِ إليهِ..

لا نُرَبِّيهم إلاّ على احترامِ العُلماءِ، وتقديرِهِم -وبخاصَّةٍ أئمَّةَ السَّلَف، وعُلماءَ منهج السَّلَف-..

.. لكنْ؛ ليس على حسابِ البُرهانِ والبيِّنَة -أبداً أبداً-...

نَعَم؛ أنا بشرٌ -كَسِوَاي!- أُخطِئ وأُصيبُ!

ولي -كَغَيْرِي!- مَيْلٌ وهوىً!!

لكنِّي أجتهدُ لتحصيلِ الصَّواب..

وأُجاهِدُ نفسِي لِدَفْعِ المَيْلِ والهَوَىٰ والارتِياب..

وأحسَبُ أنَّ حالَ غيري (!) -كائناً مَن كان- لن يكونَ خيراً مِن حالي -بشريَّةً مَحْضَةً-؛ إلاَّ...!!!

١٦- ثُمَّ قالَ الشيخُ ربيع: (كيف (علي حسن) يفتحُ هذا البابَ؟!)!

وقال: (عليّ حَسَن قالَ للقُطْبِيِّين: ها أنا فتحتُ لكُم أربعةَ أبوابٍ لِمَدْحِ شيوخِكُم)!!

قلتُ: كلامُهُ إذن -يحفظُهُ اللهُ- حولَ (باب المُوازَنات)!!!

* أَمَّا أنِّي (فتحتُ البابَ!)؛ فهذا -واللهِ- غيرُ صحيحٍ -أَلْبَتَّةَ-..

بل إنِّي -والمِنَّةُ لله -تعالى- ضبطتُهُ، وقيَّدْتُهُ، وجعلتُ له وُجوهاً مِن الحقِّ والبيان تُخرجُه عن حدود الغُلُوِّ والتساهُلِ -معاً-؛ بانِياً إيّاه على كلامِ أئمَّةِ أهلِ السُّنَّةِ في هذا الزمانِ: الشيخِ ابنِ باز، والشيخِ ابنِ عُثيمين -بما لا يُخالف كلامَ شيخِنا الألبانيِّ -أصلاً-، فضلاً عن غيرِهِ مِن عُلمائِنا- كما توهَّمَهُ (بل أوهم به!) بعضُ المُشاغِبِين!-!

فهل ما قيلَ فيَّ -هُنا- يُقالُ فيهِم؟!

والبابُ واحدٌ! والخِطابُ واحدٌ!!

* أما أنِّي (قُلتُ للقُطْبِيِّين...) إلخ!!

فهذا كلامٌ ينقضُهُ الواقعُ؛ فضلاً عمَّا ذكرتُهُ مِن واضحِ بيانِي، وصريح كلامِي في كتابي «منهج السلف الصالح...» (ص٦٠ ط٢)؛ مِن عكسِ ذلك -تماماً-؛ على اعتبارِ: «أنَّ كلامِي -كُلَّه- مُوجَّهٌ لإخوانِنا السلفيِّين، وبخاصَّةٍ مَنْ رُمِيَ بالبدعةِ -بغيرِ حقٍّ- فيما أرَى- منهُم -دفاعاً عنهم-.

وليس هو مُوَجَّهاً للقُطْبِيِّين! ولا التكفيريِّين! ولا الحدَّاديِّين! ولا المُمَيِّعِين! ولا الإخوانيِّين، و.. و... و..!!».

كذا حرفُ كَلامِي في كتابي -قبل سنتَيْن أو أكثَر-..

فكيفَ أُتَّهَمُ -وأُرْمَى- بنقيضِهِ؟!

بل قُلتُ -ثَمَّةَ-:

«لا يجوزُ لأحدٍ أنْ يستغلَّ أيَّ كلامٍ لي -في كتابِي هذا، أو غيره -لتفريقِ كلمةِ السلفيِّين، أو الْفَتِّ في عَضُدهم...

ووالله؛ ما كتبتُ الذي كتبتُ إلاّ بضدِّ ذلك؛ مِن حِرصِي على الأُلْفَةِ، والاتِّفاق، والاجتماع»[1].

---

(١) ولكنَّ الأَهواء تَحرِفُ الحقائق! وتجلِبُ البوائق!!

فبالله: كيف يُدَّعَىٰ عَلَيَّ بخلافِ كلامِي -ظَهراً لِبَطْنٍ-؟!

ثُمَّ:

ما الأبوابُ الأربعةُ -التي فتحتُها!- المُشارُ إليها في دعوَىٰ الشيخِ ربيع -هَدانَا اللهُ وإيَّاه-؟!

وهل يلتَقِي هذا الزعمَ الباطلَ ما ابتدأتُ به كلامِي في كتابِي «منهج السلف الصالح..» (ص٢٥٧-ط٢) -لَمّا قُلتُ-:

«المسألةُ الرابعةَ عشرةَ: (منهجُ الموازنات) -تفصيلاً-:

لقد تقرَّر عند عُقلاءِ أهل السُّنَّة وحُكمائهم -في هذا الزمان- أنَّ أهلَ البدع والأهواء لا تُذْكَر حسناتُهُم في معرِضِ الردِّ عليهم، والنقدِ لأفكارِهم، والنقضِ علىٰ تصوُّرَاتِهم؛ لِـمَا في ذلك مِن تلبيسٍ علىٰ العامَّةِ -وبعضِ الخاصَّة- بالاغترار بهذه الحسنات، وغَضّ الطرفِ عن تلك المخازي والسيِّئات...

وهذا في كلامِ شيخِنا الإمامِ الألبانيِّ -رَحِمَهُ اللهُ- وإخوانِهِ العُلماءِ الكِبار- كثيرٌ، بل كثيرٌ جدًّا...

وهو الأصلُ الذي ننطلقُ منه، ونَصْدُرُ عنهُ في هذا...».

ثُمَّ عَلَّقْتُ -ثَمَّةَ- بقولِي- في الحاشية-:

«وإنَّما أعرضتُ عن التطويل بذِكرِ نقولِهِ -[أي: شيخِنا الألبانيّ] -في الطبعة الأُولىٰ مِن كتابي هذا- لأنِّي حَسِبْتُهُ واضحاً عند دُعاةِ منهج السلف، مركوزاً في قلوبِهم وعقولِهم!

ولقد صَدَمَنِي (!) أنَّ الواقعَ غيرُ ذلك!!

مع أنَّ لي رأياً (خاصًّا!) في أصلِ موضوع (المُوازَنات) -هذا-، وهو: أنَّ ذِكْرَهُ، وفَتَحَ بابه -أساساً- إنَّما هو استدراجٌ مِن بعضِ الأحزابِ؛ لِيَضْرِبُوا أهلَ السُّنَّةِ بعضَهُم ببعضٍ!

بمعنى: أَنَّنا لو تنزَّلْنا (!) إلى مذهبِهم الفاسد (!) في وُجوبِ ذِكْرِ حَسَنات مَن نردُّ عليه! فهل هم سيقبَلُونَ نقدَهُ؟! وهل سيرتضُون الردَّ عليه؟! وهل سيرجعون إلى الحقِّ الذي عندَنا؟!

إنِّي على مِثلِ اليقين أنَّ شيئاً مِن ذلك لنْ يحدُثَ!

فلْيَتَنَبَّهْ أهلُ السُّنَّةِ إلى ألاعيبِ أهل البِدع والانحرافات، وما يَحوكونَهُ[(١)] ضدَّهُم مِن مُؤامَرات...».

... فهل يُقالُ -بعد ذا- بل قبلَه!-: إنِّي أُؤَيِّدُ (منهج المُوازَنات) -وقد سمَّيتُه -ثَمَّةَ-: (مذهباً فاسداً)-؟!! فضلاً عن دَعوى فتحي (!) للقطبيِّين أربعةَ أبوابٍ، أو أربعَ جبهات -منه أو إليه!- الباطلةِ المُفتراةِ-؟!!

ثُمَّ قُلتُ (ص٢٥٨) -مِن كتابِي «منهج السلف الصالح...»-:

« ثُمَّ أقولُ -بَعْدُ-:

لن أزيدَ -بعد هذا التقعيد الأصيل- على أجوبةِ سماحةِ أُستاذنا الشَّيْخ عبد العزيز بن باز -رَحِمَهُ اللهُ- (الدقيقة) -في هذا الباب-؛ لِـمَا فيها مِن فوائدَ زوائدَ؛ وذلك لَـمَّا سُئل:

---

(١) وهي غيرُ (يَحيكونَهُ)؛ فتنبَّه!

(بالنِّسْبَةِ لمنهجِ أهل السُّنَّة في نقدِ أهل البِدَعِ وكُتُبِهم، هل من الواجب ذِكْرُ محاسنِهم ومساوِئِهم، أم: فقط مساوئِهم)؟...».

... ثُمَّ ذَكَرْتُ نُصوصَ كلامِهِ رَحِمَهُ اللهُ في الموضوع؛ ضابطاً لها، مُحَرِّراً إيّاها...

فهلْ يُقالُ:

(فَتَحَ الشيخُ ابنُ باز (للقُطبِيِّين) أربعةَ أبوابٍ لِمَدْحِ شيوخِهِم)؟!!

فإنْ لمْ يُقَلْ هذا له -وهو الأصلُ-؛ فكيفَ يُقالُ لي -و(فِيَّ) -وأنا فَرْعٌ عنه -رَحِمَهُ اللهُ-؟!

أمْ أنَّ.........؟!!

سُبحانَكَ اللهُمَّ...

١٧- ثُمَّ قالَ الشيخُ ربيع -حفظهُ اللهُ-: (علي حسن يُريدُ -الآنَ- يتقرَّبُ ويتزلَّفُ إلى القُطبيِّين)!!

قلتُ:

كذا قالَ -هدانا اللهُ وإيَّاه-!!

وهو كلامٌ مُنكَرٌ مَرفوضٌ، لا وَجْهَ لَهُ مِن الصحَّةِ -أبداً أبداً-...

فهُم لن يَقبَلُونِي -يا شيخُ-!

بل كيف أتقرَّبُ إلى القطبيِّين وقد دَكَكْتُ حُصونَ قَلْعَتِهِم الأُولَى (سيِّد قُطْب) في كتابَيْنِ مُنفَرِدَين، وقبل ذلك -وبعدَهُ- في عشراتِ الفتاوَى والكَلِماتِ والمَقالات -بحمدِ الله -ذي الجَلال-؟!

بل رَدَدْتُ علىٰ سماحة مُفتي بلاد الحرمَين الشيخ عبد العزيز آل الشيخ -وفَّقَهُ اللهُ- دِفاعَهُ عنه -المشهور!-بعلمٍ واحترامٍ-؛ في الوقتِ الذي لم يَجرُؤْ (!) الكثيرونَ (!!) علىٰ ما هو أقلُّ مِن ذلك...

بل كيف أتزلَّفُ إلىٰ القطبيِّين، وقد بيَّنْتُ فسادَهُم، وكشفتُ عُوارَهُم، ونقضتُ أُصولَهُم -ومقدّمتِي علىٰ «الدُّرَر المُتلَألِئة..» شاهدُ عَدلٍ علىٰ ذلك-؟!

بل كيفَ أتقرَّبُ -أو أتزلَّفُ!- إلىٰ هؤلاءِ وأنا أُظهِرُ -جدًّا جدًّا- مُبايَنَتِي لطريقتِهِم، ومُخالَفَتِي لِمنهجِهِم، وتبدِيعي لهم آناءَ الليلِ وأطرافَ النَّهار -فضلاً عن مُعاداتهم الشديدة لي! ومُناوأتِهم العنيفة إيَّاي-؟!

ممّا أدّىٰ ذلك -كُلُّه-إلىٰ رَمْيي -مِنهم- بشتَّىٰ التُّهَم، والاتِّهامات، والافتراءات...

يا شيخ ربيع؛ بالله عليكَ تأنَّ فيما تقولُ -أكثرَ وأكثرَ-..

يا شيخ ربيع؛ أنتَ (إنسانٌ) -نَعَم؛ إنسان-، و(الإنسانُ) مُعرَّضٌ للخطأِ والسَّهو، والغلط والنِّسيان...

يا شيخ ربيع؛ إنَّ مَن حولك (!) يُصَوِّرُونَ لك الأُمورَ علىٰ غيرِ واقعِها! فاحْذَرْهُم!!

ويُظهِرونَها كما هُم (!) يُريدونَها! فاعْرِفْهُم!!

فتَنَبَّهْ وتيقَّظْ -بربِّك- باركَ اللهُ فيك-...

١٨- ولمّا قالَ أحدُ إخوانِنا الفلسطينيِّين الحُضور -للشيخ ربيع-: (والله،

وتالله، وبالله، ما عَلِمْنَا شيخَنا عليًّا الحلبي إلاّ سلفيًّا خالِصاً نقيًّا)، قال الشيخُ ربيع -مُسَفِّهاً-:

(أنتَ ما عرفتَ السلفيَّةَ)!!!

قلتُ:

فبمُعادلةٍ رياضيَّةٍ (!) سهلة: (واحد زائد واحد = اثنين!) تخرجُ النتيجةُ الحتميَّةُ القاصمةُ:

(علي الحلبي ما عَرَفَ السلفيَّة)!!

... وها هُنا انْقَطَعَ القَلَمُ عن الجريان...

فوافرحةَ القطبيِّين، والتكفيريِّين..و..و..و(الإخوان المُفلِسِين!)!!!!!!

ولا أزيدُ علىٰ أنْ أقولَ -مُجاهِداً نفسي -أُخرَىٰ وأُخرَىٰ!-وفي جميع الأحيان-:

غَفَرَ اللهُ للشيخ ربيع -وهَداه-...

واللهُ -وحدَهُ- هو المُستعان!!!



(٢١)

القول العدل الأمين
في مناقشة (الشيخ ربيع) في (جلسته مع الفلسطينيِّين)...

- ٤ -

توالَت بشائرُ الخيرِ والأملِ -بمِنَّةِ الله وتوفيقِهِ- مسرورةً فَرِحةً بهذه المُناقشاتِ العلميَّةِ مع الشيخِ ربيعِ بنِ هادِي -وفَّقَهُ المَوْلَى-؛ واضعينَ نُصْبَ أعيُنِنا -فيها- جميعاً- ذلك الأَثَرَ السلفيَّ الرائعَ: «لا يُجزِئُ مَن عَصَىٰ اللهَ فيك بأحسنَ مَن أنْ تُطيعَ اللهَ فيه»[1] -ما استطَعْنا إلىٰ ذلك سبيلاً-.

... ولْنَرْجِعْ إلىٰ استِكمالِ ما بدأناه مِن مُناقشةِ فضيلتِهِ -عفا اللهُ عنهُ-:

١٩- ذَكَرَ لهُ بعضُ الإخوةِ الجالِسين -مِن الفلسطينيِّين- مُنتدانا المُبارَكَ (مُنتديات كُلّ السَّلَفِيِّين) -علىٰ الإنترنت-، وأنَّهُ وُجِدَ للدِّفاعِ عن النَّفْسِ -فقط-!

فعلَّقَ فضيلتُهُ بقولِهِ: (والله موقعُكُم أسوأ مِن...! وهو دِفاعٌ عن علي حسن..).

---

(١) انظُر ما تقدَّم (ص٢٤).

فأقولُ:

كذا قالَ -سدَّدَهُ اللهُ بتوفيقِهِ- لتوفيقِهِ-...

أمَّا أنَّ موقِعَنَا (أسوأ مِن ..)؛ فهذا ما لا يُستطاعُ إقامةُ الحُجَّة عليه -ألْبَتَّةَ- إلىٰ الآن-!

وبِمُقارنةٍ (يَسيرةٍ!) مع المُنتديات الأُخرَىٰ -الشهيرة!- يظهرُ الفَرْقُ بينهُ وبينَها...

فإذا حَكَمْنا (عليه) بأَنَّهُ (أسوأ مِن..)!! فإنَّ حُكْمَنا (عليها!) سيكونُ بأغلظِ عباراتِ السُّوءِ، وأشدِّها، وأكبرِها، وأكثرِها...

ألمْ تَرَ أنَّ السَّيْفَ ينقُصُ قَدْرُهُ   إذا قيلَ إنَّ السَّيْفَ أمْضَىٰ مِن العَصَا!

نَعَمْ؛ نُقِرُّ ونَعْتَرِفُ أنَّ في (مُنتدياتِنا) بعضَ الأقلامِ الحارَّةِ الحادَّةِ، والتي ما فَتِئْنا نُناصحُها، و(نصبرُ عليها!)، ونُقَلِّمُ أَظْفَارَها؛ لكنْ -كما أسلفتُ- هي بالمُقارنةِ مع تلك المُنتدياتِ (!)- لا تكادُ تُذكَرُ! ولا تكادُ تُرَىٰ!!

مُشيراً إلىٰ أنَّ هذه الحدَّةَ، أو تلكَ الحرارةَ -في هذه الأقلامِ- إنَّما هِيَ -في أكثرِ الغالِبِ- ردَّةُ فِعْلٍ لِـمَا تُفرِزُهُ تِلكُمُ المُنتدياتُ مِن سَبٍّ، وشَتْمٍ، وإقذاع، وافتراء، وجَهْل، و.. و.. -بصورةٍ قبيحةٍ جدًّا-...

فهي -إذَنْ- في جُلِّ صُورِها -علىٰ قِلَّتِها!- لا تَعدُو أنْ تكونَ رُدودَ أفعالٍ (سيِّئة!) علىٰ ما هو أسوأ، وأشدّ، وأقبحُ!

ونحنُ -طُرًّا- لا نرتضِي السَّيِّئَ! فضلاً عن أنْ نَقبلَ الأسوأَ!!

... فهي -في حالِها ذا- على مَبدأ:

قال الحائطُ للمِسمارِ: لِمَ تَشُقُّني؟

قال: سَلْ مَن يَدُقُّني!

مع التنبيهِ إلى أنَّ (مُنتدانا) يفتحُ المجالَ للمُخالِفِ -إذا خالَفَ بأدبٍ وعلمٍ واحترام-، بينما المنتدياتُ الأخرَىٰ (!) لا نَرَىٰ في أكثرِها إلاّ القَمْعَ، والطَّرْدَ، والمَنْعَ، والإيقاف، والمُصادرةَ!

ثُمَّ:

هل الدِّفاعُ عن النَّفْسِ -بالحقِّ- ممنوعٌ في الشَّرْعِ؟!

أمْ أنَّهُ مسموحٌ لهُم (!)، ممنوعٌ عنَّا؟!

وأينَ قولُ الله -تعالى-: ﴿لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلۡجَهۡرَ بِٱلسُّوٓءِ مِنَ ٱلۡقَوۡلِ إِلَّا مَن ظُلِمَ﴾؟!

وأينَ قولُهُ -جَلَّ شأنُهُ-: ﴿وَلَمَنِ ٱنتَصَرَ بَعۡدَ ظُلۡمِهِۦ فَأُوْلَٰٓئِكَ مَا عَلَيۡهِم مِّن سَبِيلٍ..﴾؟!

وعليه؛ فهل دِفاعُ الطَّالِبِ عن شيخِهِ -والتلميذ عن أُستاذِهِ- ضمن إطارِ الحقِّ والصوابِ- ممنوعٌ في الشَّرْعِ؟!

أمْ أنَّهُ -أيضاً- مسموحٌ لهم (!)، ممنوعٌ عن غيرِهم؟!

﴿تِلۡكَ إِذٗا قِسۡمَةٞ ضِيزَىٰٓ﴾!

٢٠- ثُمَّ سألَ الشيخُ ربيعٌ بعضَ الطلبةِ الجالِسينَ -قائلاً-: (اسمَع؛ (علي حسن) أخطأَ في كتابَتِهِ هذه، والاّ ما أخطأ؟!)!

ثُمَّ قالَ: (أنا صابرٌ عليه، وأكتبُ نصيحة؛ إيش رأيك؟)!

فأقولُ:

- أما كون (علي حسن) أخطأ أو لمْ يُخطِئ؛ فهذه بديهيَّةٌ لا ينجُو مِنها بَشَرٌ، ولا يَخرُجُ عنها إنسانٌ؛ فكُلُّنا ذَوُو خطأ -سواءٌ اعترَفْنا أمِ استكْبَرْنا-!!

ولكنَّ الكلامَ في استخراجِ هذه الأخطاء وإبانتِها، وإظهارِها على وَجْهِ الحقِّ، وردِّها على وَجْهِ التَّحْقِيقِ؛ لا بالادِّعاءات! ولا بضَرْبِ الكلامِ بعضِهِ ببعضٍ! ولا بالحُكْمِ على الضمائرِ والنُّفوسِ! ولا بالتلقُّطِ الفاشل، والتصيُّدِ العاطِلِ!! ولا بالتمحُّل في التغليط والتخطئة!!!

فوالله الذي لا إلهَ إلاّ هو؛ لو ظَهَرَ لي أدنَى خطأ في كتابي هذا، أو في كلامِي ذاك -فَضلاً عن غيرِهِ-: لبادرتُ إلى إصلاحِهِ، وسارعتُ إلى الرُّجوعِ عنه؛ فليس بينَنا وبين الحقِّ عداوةٌ، وإلاّ: خِبْنا وخَسِرْنا -والله-...

ومِن أدلَّةِ ذلك: أنَّني تباحثْتُ مع عددٍ مِن الأفاضِلِ -مُواجَهَةً ومُكاتَبَةً- في عددٍ مِن مسائلِ وأبحاثِ وألفاظِ كتابي «منهج السلف الصالح» -سواءٌ قَبْلَ طِباعتِهِ، أو بعد طباعتِهِ-، ثم أصلحتُ مِن ذلك الكثير -بحمدِ الله- ممّا قد كَبَا فيه قَلَمِي، أو نَبَا فيه فَهْمِي -«**وكُلُّ ذلك عندِي**»[1]-...

لكنَّ هذا -جميعاً- بحمدِ الله- ليس في أُصولِ المسائلِ، أو أُسُسِ القواعِدِ والدلائل، فهي -جميعاً- ضمن إطار منهج السلف الصالح، وطريقهم الواضح؛ وإنَّما هو في بعضِ عِباراتٍ تدلُّ عليها، أو جُمَلٍ تُشيرُ إليها...

(١) «صحيح البخاري» (٦٣٩٨)، و«صحيح مُسلم» (٢٧١٩).

فكان ماذا؟!

وما أجملَ ما قيلَ -قديماً-: (ما كَتَبَ أحدٌ كِتاباً إلاّ قالَ في غَدِهِ: لو زدتُ كذا لَكان أحسنَ، ولو نقصتُ كذا لَكانَ يُستحسنُ..)[1]!!

- أما كونُ فضيلة الشيخ ربيع (صابراً عَلَيَّ!)، فهذه -إنِ احْتَسَبَها- مُـدَّخَرَةٌ له عند ربِّه -جزاهُ اللهُ خيراً على صَبْرِه-...

وقد تقدَّمَ بحثُ موضوعِ الصَّبْرِ -وكثيراً ما يُجْتَرُّ القـولُ فيـه! -هـذا- فهـو دُوَلٌ بَيْنَ المُتناصِحِين-؛ فلا أُعيدُ!

- أمَّا قولُ فضيلتِهِ: (وأكتُبُ نصيحةً..)!

فهذا ما طلبتُهُ وتطلَّبته مِن فضيلتِه مِن أوَّلِ مَرَّة - غيرَ مَرَّة!-، حتّى قبل طَبْعِ الكِتابِ -لَمَّا أرسلتُ إليه نُسخةً أصليَّةً منه -مشفوعةً بالطَّلَبِ-...

بل أرسلتُ إلى فضيلتِهِ نُسخةً مطبوعةً منه -ممهـورةً بإهـداء- بعـدَما طُبِـعَ للمرَّةِ الأُولَى؛ طالِباً -في المَرَّتَيْنِ- أيَّ توجيهٍ منه، وأيَّةَ نصيحةٍ...

وللأسَفِ؛ لمْ أظْفَرْ منهُ بـشيءٍ -إلى هـذه الـساعةِ- سـوَى هـذه الإشـارات المنقولة عنه، لا الصادرةِ منه -هداهُ الله-...

فإنْ قيلَ:

قد زكَّى الشيخُ ربيعٌ رُدودَ (فُلانٍ) و(فُلانٍ) عليك!!؟

---

(١) انظُر فائدةً زائدةً حولَ هذه الكلمةِ اللطيفةِ في تعليقِي على كتاب «الحِطَّة في ذِكر الصِّحاح السِّتَّة» (ص٦٠ - ط١٤٠٨هـ) -للعلّامة صدِّيق حسن خان- بتحقيقي-.

فأقولُ:

ظنِّي بفضيلتِهِ -إلى هذه الساعةِ- حَسَنٌ...

ومِن حُسنِ ظَنِّي -هذا-: أَنَّهُ لو قَرَأَ كتابي -كُلَّهُ- بتمعُّنٍ وحُسنِ ظنٍّ -فالذي عندِي (يَقيناً) أنَّهُ لمْ يقرأْهُ إلى الآن[1]!-: لَـمَا وَصَلَ إلى هذه النتيجةِ الباطلةِ التي أوْصَلَهُ إليها (!) بعضُ بِطانتِهِ -ممَّن هُم يتنافَسُونَ في السُّوءِ بينهُم!- نجَّاهُ اللهُ منهُم-...

فما ردُّ (فُلان...)، و(فُلان...) إلاّ مَحْضُ تشويش، وتحريش، وتهويش؛ ليس إلاّ!

وفي رُدودِ إخوانِنا الأفاضِل: علي أبو هنيَّة، وعِماد طارق، وياسين نَزَّال -جزاهُمُ اللهُ خيراً- على هذَين الرادَّيْنِ -وَرَدَّيْهِما!- ما يَشْفِي ويكفِي للمُنصِفِ- وللمُنصِفِ فقط-!

ومع هذا وذاك؛ فَهَأَنَذَا أطْلُبُ هذه النصيحةَ -الآنَ- مُباشرةً، وللمرَّةِ الثالـــثةِ..

راجِياً أنْ تكونَ نصيحةً قائمةً (منه) -سلَّمَهُ اللهُ- على المُراجعةِ (الذاتيَّةِ!) للمسائلِ! وعدمِ الاكتفاءِ بـ(حدَّثَني مَن أثِقُ به!)؛ فقد اكتشَفْنا (!) أنَّ مِن هذا الصِّنْفِ مَن لا يَمتُّ للثِّقَةِ بِصِلَةٍ!! ولا يستحقُّ أنْ يُؤتَمَنَ على (بَصَلَة)!!!

وإنَّا بالانتظار...

---

(١) وأخشَى (!) أنْ يكونَ فضيلتُهُ لمْ يَقْرَأْ تلك الرُّدودَ -أيضاً-!!

٢١- ولـمَّا قالَ لفضيلتِهِ أحدُ الحاضِرين: (أعطِه نصيحةً)، قال -مُسْتَنْكِراً-: (أنا أَعطيهِ نصيحة!!؟ أنا شايفُه ما تنفعه نصائِحِي -عدَّة مرّات-)!!

قلتُ:

وهل مِن صفةِ النَّاصِحِ الأمينِ أنْ يُقَدِّمَ نصيحتَهُ على شَرْطِ القَبُولِ؟!

وهل كُلُّ مَن لمْ يَقْبَلِ النصيحةَ يكونُ رادًّا لها، غيرَ مُنتَفِعٍ بها؟!

ألا يُمكِنُ أنْ تكونَ النصيحةُ -في أصلِها- خطأً؟!

ألا يُمْكِنُ أنْ يكونَ الرادُّ للنصيحةِ رافِضاً لها لعدمِ (قناعتِه) -الشرعيَّة- بها؛ لِخُلُوِّها مِن الحُجَّةِ، وفراغِها عن الدليلِ؟!

ورحِمَ اللهُ الإمامَ أبا محمدِ بنَ حَزْمٍ -القائلَ- في «الأخلاق والسِّيَر» (ص٤٤): «ولا تنصحْ على شرط القَبُولِ منك...

فإن تعدَّيتَ هذه الوُجوهَ: فأنت ظالمٌ؛ لا ناصح...

وطالبُ طاعةٍ ومُلْك؛ لا مُؤدِّي حقِّ أمانةٍ وأُخُوَّةٍ...

وليسَ هذا حُكْمَ العَقْل..

ولا حُكْمَ الصَّداقةِ..

لكنْ؛ حُكْمُ الأميرِ مع رعيَّتِهِ، والسيِّد مع عبدِهِ...».

... فاخْتَرْ -يا شيخ ربيع- لنفسِك ما أنتَ أحقُّ به -بغيرِ ظُلمٍ-!!

ثُمَّ إنِّي أُكَرِّرُ:

والله؛ لو ظَهَرَ لي حقٌّ ما -مهما صَغُرَ- لَـمَا تَوانَيْتُ عن الرُّجُوعِ إليه، والاجتماع عليه؛ فالحقُّ أحبُّ إلينا مِن أنفُسِنا...

ولكنْ؛ أينَ هو ذا في خِضَمِّ ما نحنُ فيه؟!

وأمَّا فَهاهاتُ (فلان) و(فلان) -وسفاهاتُهُما-؛ فَلا في العِير ولا في النَّفِير!!

٢٢- ثُمَّ قال الشيخُ ربيع -حفظهُ اللهُ- (نصحُوهُ في الأردنِّ! ونصحُوهُ في مِصر! ونَصَحُوه في ..)!

قلتُ:

وكُلُّ هذا مِن النقل غير الصادقِ ولا المُحَقَّق -إليه -سدَّدَهُ اللهُ-...

فمَن ذا الذي نَصَحَنِي في الأُردُنِّ؟! وبماذا؟!

لقد أقرَّ (جميعُ) إخواني المشايخ الفُضلاء في الأردُنّ بمضمون كتابي، وأثْنَوْا عليه -مُنذُ الطبعة الأولَى-، ثُمَّ ظَهَرَ (تقريظُهُم) له -بحمدِ الله- في الطبعةِ الثانيةِ-؛ إلاّ ذاك الغويُّ الأثيمُ، الكذَّابُ الأشِر، الناكصُ على عَقِبَيْهِ؛ الذي انْفَرَطَ عِقْدُهُ بعدَ أنْ قَلَّبَ الحقائقَ ظَهراً لِبَطْن؛ سَتْراً لباطلِهِ، وإخفاءً لانحرافِهِ وضلالِهِ!

فما لَنا ولَهُ؟!

أمّا (مِصر)؛ فمَن منها -أيضاً-؟!

وبماذا؟!

فلئن قيلَ: (فُلان..)!

فأقولُ: عندما يُظهِرُ (!) ما عندَه؛ أُظهِرُ ما عندِي...

فما دام ساكِناً، وعن بيانِه ساكِتاً؛ فلَنْ نُعينَ عليه شيطانَهُ!

... ثُمَّ:

مَن غيرُ هؤلاءِ -مِن هُنا أو هُنالك-؟!

لا يُوجدُ -يا فضيلةَ الشيخ-؛ فلا تتعنَّ! فالناقِلُونَ إليك لَمْ يَصدُقُوكَ في هذه -أيضاً-؛ كما لمْ يصدُقوكَ في كثيرٍ كثيرٍ قَبْلَها!

فتيقَّظْ -سَلَّمَكَ اللهُ مِن شُرورِهم-...

٢٣- ثُمَّ سأَلَهُ أحدُ الحاضِرينَ: (يُبَدَّعُ؟!)!

فقالَ فضيلتُهُ: (مَن يُبَدّع؟! خَلّ التبديع الآن[١]! مَن يُبدّع؟! خَلِّ التبديع)!

فأقولُ:

عَجَباً -واللهِ-؛ إذا كانت هـذه الحملـةُ الـشديدةُ الظالمـةُ -كُلُّهـا- مُنطلقـةً -وبشراسةٍ- وهُم لمْ يُبَدِّعُوا؛ فكيف -بربِّكُم- لو بدَّعُوا؟!

إنْ كـان هـذا فعلَـهُ بـصدِيقِهِ ... مـاذا تُـراهُ بالعَـدُوِّ سَـيَفْعَلُ؟!

... فهُم (!) لمْ يَتْرُكُوا نَبْزَ سُوءٍ إلاّ ورَمَوْنَا بها...

ولمْ يُبْقُوا أثَراً مِن فضيلةٍ إلاّ وجَرَّدُونَا منها...

ولمْ يُوَفِّرُوا تُهمةً مُفتراةً إلاّ وألْقَوْها علينا...

(١) انتبِهُوا -رعاكُمُ اللهُ- إلى قولِهِ: (الآن) -وما وراءَهُ-!!

ثُمَّ يُقالُ: (مَن يبدِّع؟! خَلِّ التبديع الآن!)!!

غَفَرَ اللهُ لك -فضيلةَ الشيخ-!

إنْ كان التبديعُ غيرَ واصلٍ إلينا -إلى الآن!-؛ فأين أدنَى أدنَى حقوق أهلِ السُّنَّةِ -بعضِهم على بَعضٍ -إذَن-؟!

... ثُمَّ وَصَلَ (!) التبديعُ الشنيعُ -بَعدُ-؛ مبنيًّا على توهُّمات! وتمحُّلات! وإلزامات فارغات- ما أنزلَ اللهُ بها مِن سُلطان-!!

وقد تقدَّمَ -وسيأتِي- بيانُها -جُملةً-، ونَقدُها -تفصيلاً-...

٢٤- ولـمَّا قالَ له بعضُ الحاضِرينَ: (الآن جماعة (البيضاء)، وجماعة (سحاب)[١] منتظِرينَ كلمةَ عالمٍ يُبدِّعُهُ حتَّى ينقضُّوا عليه!).

فقال فضيلتُهُ:

(ليش ما تقولوا: مجتهدين؟!)!!

فأقولُ:

غَفَرَ اللهُ لكم -فضيلةَ الشيخ-..

وهل الاجتهادُ يكونُ بالتغاضي عن الحقِّ، والإغراقِ في الباطلِ؟!

هل الاجتهادُ يكونُ بالجَهْلِ والتجهيلِ والجَهالةِ؟!

هل الاجتهادُ يكونُ بالسبِّ والتسفيهِ والشَّتْمِ؟!

---

(١) مِن مُنتديات (الإنترنت) ذَوات الغُلُوِّ!!

هل الاجتهادُ يكونُ بالتَّمالُؤِ علىٰ الهوَىٰ؟!

هل الاجتهادُ يَصلُحُ ممّن لا يَقْوَىٰ (!) إلاّ علىٰ (التكبير!) -ولو بغيرِ وضوءٍ!-!!؟!

هل الاجتهادُ يصلحُ مِن جِهَةِ جَهَلَةٍ مُقلِّدِين لا همَّ لهم إلا التقبيح والتحقير؟؟!!

هل الاجتهادُ يصلُحُ ممّن لا يُقيمُ علىٰ كلامِ العربِ لسانَهُ، ولا يُقيم علىٰ لُغةِ العِلمِ عَقْلَهُ وجَنانَه؟!

أليس للاجتهادِ شُروطُهُ وضوابطُهُ -فضيلةَ الشيخ-؟!

ثُمَّ؛ لماذا تعتبِرُونَ -سلَّمَكُمُ اللهُ- هؤلاء -وهُم علىٰ الشاكلةِ التي ترون وتعرفون!- إنْ كُنتُم رأيتُم أو عرفتُم!-: (مجتهدين!)، ولا تعتبرون مُخالِفيهم مثلَهم -مع فرقِ ما بينهم-؟!

.. عَجَبٌ لا يكادُ يَنقَضِي!

٢٥- ثُمَّ قالَ فضيلتُهُ: (أنتم جئتم تعرفون الحقَّ، والاّ جئتم تنصُرون علي حسن؟!)!

فأجابَهُ بعضُ الحاضِرين -بأدبٍ جَمٍّ-: (أبداً -يا شيخَنا-؛ جئنا نَزورُكَ، ونُمتِّعُ أنظارَنا برؤيتِك)...

فأقولُ:

هل ثَمَّةَ -يا فضيلةَ الشيخ- أصلاً- تعارُضٌ بين معرفةِ الحقِّ، ونُصرة (علي حسن) -أو غيره مِن أهل السُّنَّة-؟!

أمْ أنَّ نُصرة (علي حسن) مُناقِضةٌ للحقِّ ومعرفتِهِ، مُعارِضةٌ للسُّنَّةِ وأهلِها[1]؟!

وهل الحقُّ محصورٌ بفُلان، وممنوعٌ عن فُلان؟!

يا فضيلة الشيخ!

لقد عَمِلَ إخوانُنا هؤلاء -وهُم مِن أهل الحديث- وفضيلتُكُم كذلك - جَزَىٰ اللهُ الجميعَ خيراً- بحديثٍ صحيحٍ مرويٍّ عن نبيِّنا ﷺ؛ فالواجبُ: شكرُهُم، والفَرْضُ: الدُّعاءُ لهم...

إنَّهُ قولُ النبيِّ ﷺ: «**مَن نَصَرَ أخاهُ بالغيبِ؛ نَصَرَهُ اللهُ في الدُّنيا والآخرةِ**» -«سلسلة الأحاديث الصحيحة» (١٢١٧)-.

وهذا -لا شكَّ- يلتقي -تماماً- معرفةَ الحقِّ، والالتزامَ به، والاجتماعَ عليه، والخُضوعَ بين يَدَيْهِ...

فكان ماذا؟!

سدَّدَنا اللهُ وإيَّاكُم إليه...



(١) وأخشَى (!) أنْ يُقالَ في الغَدِ القَريب: بل هي مِن نواقضِ الإيمان!!

(٢٢)

القول العدل الأمين
في مناقشة (الشيخ ربيع) في (جلسته مع الفلسطينيِّين)...

- ٥ -

... ما أجملَ قولَ سماحةِ أُستاذِنا الشيخِ محمدِ بنِ صالحِ بنِ عُثيمين -رَحِمَهُ اللهُ- في بعضِ أجوبتِهِ المُفيدةِ في (لقاءِ البابِ المفتوحِ)-:

«نحن لا نُحِبُّ أنْ نُلزِمَ غيرَنا بما نَرَىٰ؛ لأنَّنا إذا أَلْزَمْنا غيرَنا بما نرَىٰ: فقد وَضَعْنا أنفُسَنا في غيرِ موضعِها؛ وَضَعْنَاها في مرتبةِ العصمةِ لنا، والخطأ لغيرِنا[1]!

وهذا مذهبٌ خطيرٌ؛ لأنَّهُ لا أحدَ يُقبَلُ قولُهُ في كُلِّ حالٍ إلاّ الرسولُ ﷺ.

وكيفَ يَليقُ بالإنسانِ العاقلِ (!) أنْ يُحاوِلَ إلزامَ غيرِه برأيِه، ثمَّ لا يَقبلُ أنْ يُلزِمَهُ غيرُهُ برأيِهِ؟!».

---

(١) فكيفَ الشَّأنُ -إذَن- بِمَن يقولُ عن نفسِهِ -وهو الشيخ ربيعٌ المدخليُّ! -نفسُهُ!-: «أنا لستُ مَعصوماً، لكنْ؛ لا أعرِفُ لِي خَطَأً في المنهج..»!؟

فإذا كان هذا قولَهُ واعترافَه؛ فكيفَ يكونُ الشَّأْنُ -بَعْدُ- مِن حالِهِ وفِعالِهِ- بما زادَهُ وأضافَه؟!

... وهذا كلامٌ عظيمٌ جدًّا -إذا (بُيِّنَ إجمالُهُ) بأمرَيْن-:

الأوَّل: أنَّ (الإلزامَ) المَنْفِيَّ -المقصودَ هُنا- هو ما يترتَّبُ عليه الهجرُ، والتبديعُ، والإقصاءُ، والإسقاطُ، و.. و..!

أمَّا (الإلزامُ) بمعنَىٰ: النصرةِ، والتأييدِ، والتدليلِ؛ فمجالُهُ مفسوحٌ لا شِيَةَ فيه -ألْبَتَّةَ-...

الثاني: أنَّ (الإلزامَ) المَنْفِيَّ -ذاك- إنَّما يُرادُ به ما كان له صِلةٌ بالمسائلِ (الاجتهاديَّةِ السائغةِ) في إطارِ منهجِ (أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ)، وضمنَ حُدودِ اختلافاتِ (عُلمائِهم وأئمَّتِهم)...

أمَّا المحسومُ مِن المسائلِ المُبتدَعةِ التي هي فيصَلٌ بَيْنَ الحقِّ والباطلِ، أو الهُدَىٰ والضَّلالِ؛ فلا، وألفُ لا...

... أنقُلُ هذا التأصيلَ العظيمَ القويمَ -الآنَ- وما يُبيِّنُهُ ويُوضِّحُهُ- بَيْنَ يَدَي هذه الكلمةِ مِن مُناقشاتِي الهادئةِ (الوَدودَةِ) مع الشيخِ ربيعِ بنِ هادِي -وفَّقَهُ المَوْلَىٰ- سُبحانَهُ وتعالىٰ-؛ آمِلاً مِن فضيلتِهِ تأمُّلَهُ والنَّظَرَ فيه...

ثُمَّ أقولُ:

٢٦- قالَ فضيلةُ الشيخِ ربيع -أثناءَ حِوارِهِ-: (علي حسن: صاحب فتنةٍ، هذه تُدينُهُ وحدَها.

ولهُ أُصولٌ فاسدةٌ؛ يُدافعُ عن أهلِ البِدَعِ؛ يدعُو إلىٰ أُصولِهم[١]..)!!

---

(١) أمّا ما ادَّعاهُ عَلَيَّ بعضُ مَن لا أزالُ أظنُّ فيهِم الخيرَ -مِن الأفاضِلِ- الذين نَرجُو لهم،=

فأقولُ:

لا حولَ ولا قوَّةَ إلاّ بالله...

اللهمَّ أعِذْنَا مِن شُرورِ أنفُسِنا، وسيِّئاتِ أعمالِنا...

اللهمَّ أَلْهِمْنا الصَّبْرَ على هذا الجَوْر...

يا فضيلةَ الشيخ؛ أنتَ تقولُ:

- (صاحب فتنة، هذه تُدِينُهُ وحدَها)!

فأيُّ فتنةٍ تلكَ -بربِّكَ-؟!

ألأنَّنا خالَفْناكَ في بعضِ رأيِكِ، واجتهاداتِك، واختيارِك؟!

فإنْ كان؛ فلقد وافَقْنا مَن هو مثلُكَ -أو خيرٌ منك- مِن عُلمائِنا السَّلَفِيِّينَ الأبْرارِ الذين لا يَسعُكَ -إلى الآنَ! [1]- التنكُّرُ لهم...

=ومنهم: كُلَّ (فلاح) مِن قولِهِ -عنِّي- في بعضِ مَجالِسِهِ مع (الشيخ ربيع!)-: (يزعمُونَ وُجوب إعادة النظر في الأصول والضوابط التي ذكرها السلفُ القُدماءُ- أو المشايخُ- في باب الجرح والتعديل، والوصف بالبدعةِ وغيرها)!!!

فأقولُ:

هذا -واللهِ- كلامٌ مُجافٍ للحقِّ والحقيقةِ.

بل الذي نُطالبُ به -ونطلبُهُ- هو عكسُ هذه الدَّعوَى -تماماً-؛ مُؤكِّدِين لُزومَ الرجوع إلى قواعد الأئمة القُدماء -مِن كبارِ العُلماء- ضَبطاً، وتقريراً-؛ لا غُلُوًّا وعُتُوًّا -كما هو واقعُها الحاليُّ!-؛ الذي جعلَ الدَّعوةَ السلفيَّةَ- وأبناءَها ودُعاتَها- موضعَ شماتةٍ وأُضحوكةً: بين الْمُخالِفِين -على تنوُّع درجاتِهم-، والمُبتدعِين -على تفاوُتِ ضلالاتِهم-...

فهل هكذا كانت صنائعُ (الأئمَّة القُدماء) وآثارُ أحكامِهِم؟!

(١) وكلمة (الآن!) لها مَدلُولُها عندَ فضيلتِهِ -كما تقدَّمَ- قريباً-!

أمْ لأنَّنا خَرَجْنا عن طَوْقِكَ -ولو قليلاً!-؟!

... فلقد واقَعْنا طَوْقَ غيرِك مِن أفاضِلِ عُلماءِ أهلِ السُّنَّةِ وإطارَهُم، ولمْ نَتَجاوَزْ مِضمارَهُم!!

فكان ماذا؟!

ألا تذكُرُ -يا فضيلةَ الشيخِ- كلمةَ الإمامِ أحمدَ -الذَّهَبِيَّةَ-: (إيَّاكَ أنْ تتكلَّمَ في مسألةٍ ليس لك فيها إمامٌ)[1]، والمقصودُ -ولا بُدَّ-: إمامُ سُنَّةٍ؛ «فمسائلُ الدِّينِ فيها اتِّباع، وليس فيها اختراع» -كما هو لفظُ كلامِكَ -أعانك الله- في بعضِ (أجوبتِكَ) -المسدَّدَة- مُستدِلاًّ بكلمةِ الإمامِ أحمدَ -نفسِه- نفسِها-!

وهذا ما أنا عليهِ -بحمدِ الله- تعالى-؛ لا أُغادِرُهُ...

فأرِني -بربِّكَ- مسألةً (كُبْرَىٰ)[2] ادُّعِيَ عَلَيَّ (!) فيها المُخالفةُ للحقّ، ليس لي فيها إمامُ سُنَّةٍ مِن أفاضلِ الخَلْق..

فلِمَ التشديدُ والتشدُّدُ في النَّكِيرِ -إذَنْ-، وأنا غيرُ خارجٍ عمَّا إليهِ أشرتَ -فضيلةَ الشيخِ-!؟

يا شيخ؛ نحنُ لا نَزالُ -والحمدُ لله- نَرَىٰ أنَّكَ صاحبُ سُنَّةٍ؛ فاعْلَمْ أنَّ عدمَ مُتابعتِنا لك -في بعضِ اجتهادِكَ- ليس طَعناً بِك، ولا تأليباً عليك؛ فتدبَّرْ...

---

(١) قارِن بـ«إعلام الموقِّعين» (١/ ٢٩-٣٢) للإمامِ ابنِ قيِّم الجوزيَّة.

(٢) أقولُ: (كُبرَى)؛ لأنَّها مواضعُ التضليل والتبديع -حَسْبُ-.

بخلافِ ما دُونَها مِن مسائل الخِلافِ (الاجتهاديَّةِ السائغة)؛ فتنبَّه!

بل نحنُ -والله- لا نزالُ نَنْصُرُكَ، ونَنْتَصِرُ لك، ونَرُدُّ الطُّعونَ المُوَجَّهَةَ إليك؛ لكنْ: بالحقِّ، وفيما نعتقدُ أنَّكَ على صوابٍ فيه -إذ لستَ مَعصوماً- ولا غيرُك-!

أمَّا ما نَراكَ أخطأتَ فيه -ونرجُو أنَّكَ مأجورٌ فيه-؛ فأنتَ لا تَرضَى (!) أنْ نُتابِعَكَ عليه -ولو كُنَّا في نَظَرِكَ مُخطِئين-!

أمْ أنَّكَ تَرْضَى؟!

لا أظنُّ ذلك -حُسْنَ ظَنٍّ بفضيلتِكُم- لا يزالُ!-...

فكان ماذا؟!

ولئنِ اعْتَبَرْتَ أُولئِكَ المُسَفِّهِين -المُبَدِّعِين! - على ما هُم فيه!- (مُجتهدِين)؛ فلا أقلَّ مِن أنْ تُعامِلَنا -بالعَدْلِ- بمِثْلِ ما عاملتَهُم به -سواءً بسواءٍ!-...

أمْ أنَّ هذا -عندك- مِن بابِ لُزومِ ما لا يَلزمُ؟!

فإن كان؛ فلماذا؟!

يا فضيلةَ الشيخ:

الفتنةُ لا تُذَمُّ بذاتِها؛ فالفتنةُ تُمَيِّزُ المُبطِلَ مِن المُحِقِّ، والكاذبَ مِن الصادقِ..

ولولا (الفتنةُ) لَمَا عَرَفْنَا أنَّ صديقَ الأمسِ أضْحَى عَدُوَّ اليوم..

ولولا (الفتنةُ) لَمَا انْكَشَفَ لَنا مَن كان بالأمسِ يلتحفُ رِداءَ السلفيَّةِ، وقد أماطَ عن وَجْهِهِ لِثامَها -اليومَ-..

فَرُبَّ فتنةٍ قَضَتْ على فتنةٍ(١)...

ورُبَّ محِنة أوْصَلَتْ إلى مِنْحَة...

وعليهِ؛ فأينَ وَجْهُ (الإدانةِ) -تلك- في أيٍّ مِن ذلك -باركَ اللهُ فيكَ-؟!

نُريدُ الإبانةَ لهذه (الإدانة)؛ وإلاّ؛ فهِي -مع المَعذِرَةِ- مَردودةٌ غير مُصانة!!

نحمدُ اللهَ -تعالى- أنَّنا سَلَفِيُّون؛ لَسْنا كغيرِنا (!) مِن هؤلاءِ أو أولئكَ؛ ممّن يكونُ قولُ الكبيرِ -أيًّا كانَ!- عندَهُم حُجَّةً بنفسِهِ!

فهذه -واللـهِ- ليسَت السلفيَّةَ الحقَّةَ التي عرَفناها عـن شـيوخِنا الأعْـلام، وبخاصَّةٍ أُستاذَنا الإمام....

فالحُجَّةُ عندَنا الدليل؛ لا مَحْضُ الأقاويل!!

ولا خُضوعَ إلاّ للحقِّ؛ فسُلْطَتُهُ أعظمُ سُلطة، وهَيْمَنَتُهُ أجلُّ هيمنة...

- أمَّا قولُ فضيلتِهِ -فيَّ-: (لهُ أُصولٌ فاسدةٌ)!!

فقُلْ لي -بربِّكَ- فضيلةَ الشيخ-: ما هي؟! وأينَ هي؟! وكيف هي؟!

---

(١) وهذا هو -تَماماً- المعنى الحقُّ لِما نَقَلَهُ (وأذاعه!) -عن بعضِ مجالِسي (الخاصَّـة!) -مِن بعضِ كلامِي- بالتوجيهِ السيِّئِ!-: بعـضُ مَـرْضَى النُّفـوس! ممَّـن أُتْـرِعَ بـالهَوَى مـا أُشْرِبُـوا مِـن الكُؤوسِ!! فطبَّلَ لها وزَمَّرَ! وظنَّ أنَّهُ وَقَفَ على القاضيةِ!!

وهي -بحقّ- قاضيةٌ.. ولكنْ؛ على حَماقَتِهِ، ونَميمتِهِ، وتسرُّعِهِ، وجَهْلِهِ...

لذلكَ؛ لمْ نَرَهُ رَفَعَ رأسَهُ -بعدَها- إلى هذه اللَّحْظَةِ!

وهكذا حالُ مَن يَجْتَرُّونَ بالباطِلِ الباطِلَ!

قَطَعَ اللهُ لِساني، وشلَّ اللهُ يَدِي لـو كَتَبْـتُ -أو قلـتُ-، أو تَبَنَّيْـتُ- أصـلاً واحداً فاسِداً؛ فكيف بـ(أُصولٍ)؟!!

وواللهِ -يا شيخ- إنَّ ما تعتبِرُهُ (أُصولاً فاسـدةً) -ولـو صُـوِّرَ لـك كـما أنـا -بيَّنْتُهُ-حقيقةً- إنْ هو إلاّ الحقُّ المَحْضُ الذي انْـشَرَحَ لـه صـدري بعـدَ بَحـثٍ وبحثٍ؛ ممَّا يقولُ به عددٌ مِن أكابرِ أهـلِ الـسُّنَّةِ، وحَمَلَـةِ مـنهجِ الـسَّلَفِ في هـذا الزَّمانِ -كابِراً عن كابرٍ-...

... فما تصوَّرْتَهُ -يا فضيلةَ الشيخ -أو بعبارةٍ أَدَقَّ: ما صُوِّرَ لكَ!- أنَّـهُ مِـن الأصولِ الفاسدةِ؛ إنَّ هُوَ إلاّ مِن نَتاجِ وإنتاجِ بِطانةِ السُّوءِ -تلك-، التي الْتَفَّـتْ حولَكَ -وأخشَى أنْ تَصِلَ إلى[1] رقبتِك!-؛ حريصةً على قُرْبِكَ (!) ولو بالبُعْـدِ عـن الحـقِّ- بالكَـذِبِ والخِـداعِ، والـدَّسِّ والتَّزويـرِ، وتغيـيرِ الحقـائق، وكَـتْمِ الوقائعِ-...

وأنا على يقينٍ -ولا أقولُ: عـلى مِثْـلِ اليَقـينِ!- أنَّـكَ ستكتَـشِفُهُم! ولكـنْ -أخشَى- بعدَ فواتِ الأوانِ!! فتنبَّه...

أَلَمْ أَقُلْ لفضيلتِكَ -في منزلِكَ الكريمِ- (في مُنتصف شهر رمـضانَ ١٤٢٩) - في آخرِ لِقاءِ مُواجَهَةٍ بينَنا- مُشيراً بيَدِي (!) إلى بعضِ بِطانـةِ الـسُّوءِ -تلـكَ- ممَّنْ كانُوا في المجلِس!- وقد أسكتُّهُم في بعضِ الأمرِ!-:

(يا شيخ؛ سيجعلُكَ هؤلاء (!) تَبْقَى وحيداً..)!

---

(١) وأنا لكُم ناصحٌ أمين -واللـهِ- فضيلةَ الشَّيخ-...

.. وهذا ما لا نُريدُهُ -ولا نتمنَّاهُ- لفضيلتِكُم؛ وإنْ كان هو الأقربَ إلىٰ واقِعِكُم الآنَ -وللأسفِ الشديدِ-!

فها هُو ذا قد بدأ يتحقَّقُ -وللأسفِ-؛ وانظُرْ؛ تَرَ!

فهل مِن (الأصولِ الفاسدةِ): ضَبطُ ما يتعلَّقُ بما يُسَمَّىٰ (منهج المُوازَنَات) بكلامِ الشيخِ ابنِ باز والشيخِ ابنِ عُثَيْمِين -ممّا لا يَتناقَضُ مع أقوالِ مشايخِنا الآخرِين-المُنضبطة-؟!

هل مِن (الأُصولِ الفاسدةِ): اختيارُ التفريقِ بَيْنَ (المنهجِ) و(العقيدةِ) -أو عَدَمِهِ!- وقد قالَ بكُلٍّ -علىٰ غيرِ المعنَىٰ الحِزبيِّ المُظلِم!- عُلماءُ سَلَفِيُّونَ مُعْتَبَرُونَ -كما شَرَحْتُهُ وكَرَّرْتُهُ -مُطَوَّلاً- قديماً وحديثاً- بل كما قالَهُ الشيخُ ربيعٌ -نفسُهُ- بعكسِ ما توهَّمَهُ منهُ -أو أوهم به!- بعضُ الجَهَلَةِ الطَّغامِ!-؟!

هل مِن (الأصولِ الفاسدةِ): ضَبْطُ التفريقِ بَيْنَ (أدِلَّـةِ) مشروعيَّةِ (الجَرحِ والتعديلِ) -كِتاباً وسُنَّةً- مِن جِهَةٍ-، وبينَ (الاجتهادِ) في تنزيل مسائلِهِ التفصيليَّةِ، وتفصيل قَضاياهُ التطبيقيَّةِ -مِن جِهَةٍ أُخرَىٰ-؟!

هَلْ مِن (الأصولِ الفاسدةِ): النَّظَرُ فيما فُسِّرَ به (الجرحُ)؛ لِيُعْرَفَ أهُوَ مَقبولٌ أمْ لا؟! ممَّا يكونُ ضَبْطاً لِقاعدةٍ تُرَدَّدُ -اليومَ- كثيراً!- بِلا معرفةٍ، ومِن غيرِ فَهْمٍ: (وُجوب قَبُول الجَرح المُفَسَّر)!

وهل أحدٌ يُخالِفُ في قَبولِ ذلك (الجرح) إذا كان (تفسيرُهُ) صحيحاً، و(مُقنِعاً)؟!

وما حالُ (إبراهيمَ بنِ أبي يَحْيَىٰ) -المشهور- جَرحاً وتعديلاً -بَيْنَ التوثيقِ والتكذيبِ- إلاّ أكبرَ دليلٍ علىٰ ما أقولُ وأُقَرِّرُ- لِمَن يَفهمُ، أو حتّىٰ مَن لا يُريدُ أنْ يَفْهَمَ-!

والعَجَبُ أنَّ هذا البيانَ -مِن حيثُ التأصيلُ- قائلٌ به فضيلةُ الشيخ ربيع -نفسه-؛ حيثُ أكَّدَ في ردِّهِ (الشهير!) علىٰ (مِحْنَةِ أهلِ السُّنَّةِ -قديماً!- كما وَصَفَهُ الشيخُ ربيعٌ!) = (فالِح الحربي): (اشتراطَ تفسيرِ الجَرحِ المُبْهَمِ، وردّ بعضِ أنواعِ الجَــرْحِ)!!

فما (بعضُ الأنواعِ!) -تلكَ- إلاّ أنْ تكونَ جَرحاً (مُفسَّراً) = مردوداً؛ يُقابِلُ ذاك (الجَرْحَ المُبهَمَ) المُشترَطَ تفسيرُهُ؟!

ولا زِلْتُ أعْجَبُ -جِدًّا- كيفَ تكونُ هذه المسألةُ عندَهُم (!) موضعَ نَظَرٍ؛ فضلاً عن أنْ يجعَلُوها (!) مِنَ المُسلَّماتِ؟!

نَعَمْ؛ هي مِن المُسلَّماتِ، ولكنْ: علىٰ ما بيَّنْتُ؛ لا علىٰ ما جَمَحُوا وجَنَحُوا!!!

فهي جدُّ واضحةٍ -واللـهِ-...

- أمَّا قولُ فضيلتِهِ -عنِّي-: (يُدافِعُ عن أهلِ البِدَعِ)!!

فأقولُ:

مَن هُم -بربِّكَ-؟!

أَهُوَ المَغراويُّ؟!

أمِ المَأْرِبِيُّ؟!

أمِ العِيد شريفي؟!

أمِ ابنُ جِبرِين؟!

أمْ..؟! أمْ..؟!

.. فلئِنْ كان اختيارُ فضيلتِكُم القولَ بتبدِيعِ هؤلاءِ، وتَنْتِـيفِهِم، وتـضليلِهِم، وتمزيقِهِم، وإسقاطِهِم؛ فقد وافَقْنا اختيارَ غيرِك -فضيلةَ الشيخِ- مِن عُلماءِ أهلِ السُّنَّةِ والسَّلَفِيَّةِ- ممّن لا يَقِلُّ عنكَ شَأناً -إنْ لمْ يَفُقْكَ!- في اعتِبـارِهِم مِـن أهـلِ السُّنَّةِ النبويَّةِ، ومِن عُلماءِ الدَّعْوَةِ السلفيَّةِ...

مع التنبيهِ -مِن قبلُ ومِن بَعدُ- على كَشفِ ما وَقَعُوا فيه مِن أخطـاء، فَـضلاً عن مُتابعتِهِم فيها...

وأمّا التبديعُ؛ فلا...

وإنِّي لأتـساءَلُ -في بـاب (الجَـرحِ)، و(الجَـرْحِ المُفَـسَّرِ) - هـذا- وقَبْـلَ أنْ أنسَى!- فضيلةَ الشيخِ-:

أيُّ الجَرْحَيْنِ (المُفَسَّرَيْنِ) -هو- الذي (أقْنَعَكَ!) فيمَا جَرَى بَيْنَ الشيخ يحيَـى الحَجُورِي، والشيخ عُبيد الجابريّ مِن تَجارُح[1] -إنْ جازَ التعبيرُ!-؟!

وما مَوقِفُكَ -فضيلةَ الشيخ- مِن ذاك وذلك؟!

---

(١) انظُر «مشارق الأنوار» (٢/ ٨٨) -للقاضي عِيَاض-.

أمْ أنَّكَ -حفِظَكَ اللهُ- لمْ (تقتَنِعْ!) -إلى الآن- بأيٍّ مِن (التفسيرَيْنِ!) في ذَيْنِك (الجَرْحَيْنِ!)؟!

أمْ أنَّهُما جَرْحان (مُبْهَمانِ!) -دونَ تفسيرٍ-؟!

أمْ أنَّ (هذا!) الحالَ يُسْكَتُ عليه (!)، بعكسِ (ذاك!) الحال؛ فيُنْشَرُ، ويُفْضَحُ، ويُشتهَرُ؟!

ولماذا؟!

وما الفَرْقُ؟!

وما الذي سَوَّغَ (!) هذا السُّكوتَ هُنا-، ومَنَعَهُ -وحَجَرَ عليه! -بَتاتاً- هُنالِكَ؟!

وما ضوابطُ كُلٍّ؟!

أليسَ (علمُ الجَرحِ والتعديلِ) -بتفصيلاتِهِ، وكذا تطبيقاتِهِ -يا فضيلةَ الشيخ -أصلاً- مِن المعارِفِ (الاجتهاديَّةِ)؟!

أمْ أنَّهُ مِن العُلومِ (القطعيَّةِ)، والنُّصوص (الإلهيَّة أو النبويَّة)؟!

ومَن قائلٌ بذا -إنِ ادَّعاهُ مُدَّعٍ-؟!

... أليستْ هذه -كُلُّها- أسئلةً مشروعةً -فضيلةَ الشيخ-؟!

... أمْ بَلَغَكَ (!) أنَّنا نُدافعُ عن (سَفَر وسَلمان)! فضلاً عن (أبي غُدَّة

والكَـوثريّ)! أو (المَسْعَرِيّ والمقـدسيّ)! أو (ابـن لادِن[1] والظَّـواهري)!! بَلْـهَ (الجعد والجَهْم)! أو (أبي الهُذَيْل والقاضي عبد الجَبَّار)؟!!

لا؛ والذي فَلَقَ الحَبَّة، وبَرَأَ النَّسَمَة[2]....

- أمَّا قولُ فضيلتِهِ -عنِّي- أيضاً-: (يدعُو إلىٰ أُصولِهم..)!!

فهذه -والله- يا فضيلةَ الشيخ -أشدُّ مِن الأولَىٰ، وأعْسَرُ، وأنْكَىٰ!

فإلىٰ أيِّ أُصولٍ بدعيَّةٍ نَدْعُو -بربِّك-؟!

---

(١) وما ادَّعاهُ عَلَيَّ -قَريباً- بعضُ المتعصِّبَةِ المُتربِّصِين -المُترصِّدِين- مِن أنَّنِـي (أُثْنِـي!) عـلى ابن لادِن: فكذبٌ مَحْضٌ كالِح، وجَهلٌ ظاهرٌ فاضح!!

فكلِمَتِي المنقولةُ -تِلكَ-:

١- قديمةٌ جِدًّا...

٢- ليسَ فيها أكثرُ مِن (معنَى) ما ذكرَهُ الصحابيُّ ابنُ مَسعود في الخوارج الأُوَل؛ لمّا قـالَ لهـم: «وكَم مِن مُريدٍ للخيرِ لنْ يُصيبَهُ!» -لو كانُوا يعقلُون-!

فقولُهُ: «كم مِن مُريدٍ للخيرِ»: إشارةٌ إلى تحسينِهِ نيَّتَهم، وقولُهُ: «لن يُصيبَه»: إشـارةٌ إلى نَقْـضِهِ أفكارَهُم، وأفعالَهم؛ فالنيَّةُ الحسنةُ -وحدَها- لا تجعلُ العملَ صالحاً؛ فَضلاً عن أنْ يكونَ مَقبولاً!

٣- مقدِّمَتِي على كتـاب «كـشف الأسـتار عـمّا في (تنظـيم القاعـدة) مِـن الأسرار» تكـشفُ بُطلان الزَّعم، وفسادَهُ -في الوقتِ الذي (جَبُنَ!) عن تقريظِ هذا الكتاب عديدُون!-...!

٤- في كلمتِي المنقولةِ -نفسِها- نَقدُ ابن لادِن، وكشفُ خَطَر أفكارِهِ -عُمومـاً وخُـصوصاً-، ونقضُها -ممّا كتَمَهُ المُتربِّصُون -وأخْفَوْه-!...

فماذا نفعلُ بهذا الصِّنفِ مِن البَشَر؟!

قُلتُ: وكلمة ابن مسعود: في «سُنن الدّارِمِيّ» (٢١٠) بسندٍ صحيحٍ.

(٢) «الدِّيباج» (١/ ٩٣) -للسُّيُوطِيّ-.

هل ندعُو إلى بدعةٍ (القَدَر)؟!

أمْ ضلالة (الإرجاء)؟!

أمْ فتنة (الخوارج)؟!

أمْ جرائم (الروافض)؟!

أم انحراف (الأشاعِرة)؟!

أليستْ هذه هي (أصولَ) أهل البدع (العقائدية) -التاريخيَّة!-؟!

أمْ أنَّنا أيَّدَنا (القطبيَّة)؟!

أو وافَقْنا (السُّروريَّة)؟!

أمْ رافَقْنا (التبليغيَّة)؟!

أمْ قَبِلْنا (التكفيريَّة)؟!

أمْ نَصَرْنا (الإخوانيَّة)؟!

أمْ شارَكْنَا (الحدَّادِيَّة)؟!

أليستْ هذه هي (أُصولَ) أهل البِدَعِ (المنهجيَّة) -العصريَّة!-؟!

فماذا -إذن- بالله عليك- فضيلةَ الشيخ- قد بَقِيَ؟!

يا شيخُ:

ما أجملَ قولَ الشاعِرِ:

وجرَّبْنـــا وجـــرَّبَ أوَّلُونَــــا ‍ ‍ ‍ ‍ ‍ فــلا شيءٌ أعـــزُّ مِـــن الوَفـــاءِ

والله -تعالى- يقولُ: ﴿وَلَا تَنسَوُا۟ ٱلۡفَضۡلَ بَيۡنَكُمۡ﴾...

... إنَّها صحبةُ ثلاثينَ سَنَةً -أُخُوَّةَ عقيدةٍ ومنهجٍ- بيننا...

فلا تُهْدَرُ لِمُجَرَّدِ قيلٍ وقال! أو نَميمةِ قَتَّاتٍ قَوَّال!!

فالحرصَ الحرصَ -في الحالِ والمآل- ولو حَصَلَ سِجَال!

... فتيقَّظْ، وتنبَّه!!



(٢٣)

القول العدل الأمين
في مناقشة (الشيخ ربيع) في (جلسته مع الفلسطينيِّين)...

- ٦ -

... أمسكتُ القَلَمَ لأُتَمِّمَ جولةً أُخرىٰ -كانت قد (!) تتبعُها جولات!- مِن مُناقشتي الودودة للشيخ ربيع بن هادي -هداهُ اللهُ ورعاهُ- فيما رَمانِي به، أو ادَّعاهُ عَلَيّ...

لكنِّي لمْ أكتُبْ!

فمِن عادَتِي في هذا (القول العدل الأمين) -إنْ شاءَ اللهُ-: أنِّي (أقرَأ)، ثُمَّ أكتُبُ مُباشرةً -مِن غيرِ تنظيمٍ مُسبَق!-، ثُمَّ أُكَرِّرُ النَّظَرَ... ثم ...

فرأيتُ أنَّ اتِّهاماتِ فضيلتِهِ -غَفَرَ اللهُ له- السابقةَ واللاحقةَ- تكادُ تكونُ سواءً... وإن اختلفَتْ ألفاظُها! وتنوَّعَتْ عِباراتُها!!

يُكَرِّرُها بغيرِ حُجَّة..

ويُردِّدُها بغيرِ بيِّنة..

... سامَحَهُ اللهُ -تعالىٰ-...

ولعلَّ الذي فاجَأَنِي -بل فَجَعَنِي!- هذا اليومَ- قولُهُ -سدَّدَهُ اللهُ-بعدُ- واصِفاً (مُنتدانا) -المُبارَك -هذا-: بِـ(موقع كل الخلفيِّين! ليس كل السلفيِّين!)[1]!!

فصُدِمْتُ -واللهِ-، ولمْ أستطِعْ أنْ أكتُبَ ولا كلمةً!

وإنِّي لأَرْبَأُ بالشيخ ربيع -هداهُ اللهُ- أنْ يتدلَّى إلى دَرْكٍ يَنالُهُ به شيءٌ مِن طائلة قول النبيِّ ﷺ: «**إنَّ أعظمَ الناسِ جُرماً إنسانٌ شاعِر؛ يهجُو القبيلةَ مِن أَسْرِها..**»[2]!

والمعنى واضحٌ:

قالَ المُناوِيُّ: «المُرادُ: أنَّ القبيلةَ لا تخلُو مِن عبدٍ صالح»!

فالتعميمُ -أبداً- لا يخلُو مِن جَوْر! والظُّلمُ ظُلماتٌ!!

فكيفَ إذا كان حالُ -ما- أكثرَ مِن ذلك -بيقينٍ-؟!

فها هُنا وَقَفْتُ!

وتعجَّبْتُ!!

وأمسكتُ!!!

---

(١) وتلقَّفَهُ بعضُهُم (!) فقالَ -ظُلماً وعُدواناً-: (منتدَى الكُلّ.. إلّا السلفيِّين)!!

(٢) أخرجَهُ البخاريُّ في «الأدب المُفرَد» (١٢٦)، وحسَّنَهُ الحافظُ ابنُ حَجَر في «الفتح» (١٠/ ٤٤٣).

وصحَّحَهُ شيخُنا الألبانيُّ في «السلسلة الصحيحة» (٧٦٣).

فليس هذا -والله- ما نعلمُهُ عن عُلمائِنا المَرْضِيِّين الكِبار..

وليس ذاك ما نعرفُه مِن طرائقِ الحُجَجِ ذواتِ القيمةِ والاعتبار...

ولا أَرُدُّ التَّكرارَ بمثلِهِ أو باجْتِرار!

.. فأعتذِرُ عن إتمامِ الرَّدِّ؛ حِرصاً علىٰ قَلَمِي مِن أن ينحرِفَ عن مسارِهِ، أو كلامي أنْ يَخرُجَ عن إطارِهِ...

وبخاصَّةٍ أَنَّنِي قد رَدَدْتُ تلك الاتِّهاماتِ -جميعاً[1]- بالحُجَجِ القويَّة، والأدلَّة العلميَّة...

ومع ذلك؛ لا أُزَكِّي -بإطلاقٍ- ما كتبتُ؛ فلا يَخلُو بشرٌ مِن خطأ!

وأنا بالانتظار؛ فالحقُّ أحبُّ إلينا مِن أنفُسِنا....

... فأعتذِرُ منكُم -إخوانِي- عن الإتمام...

والعذرُ مَقبولٌ عند الكرام ..

والسَّلام...



(١) نَعَم؛ جَميعاً...

(٢٤)

حَنانَيْكم.. وهَداديْكم..
هذا حدُّ (البدعة التي يُعَدُّ بها الرجلُ مِن أهل الأهواء)...

.. عندما يكونُ الكلامُ العلميُّ الكُلِّيُّ الجامعُ مُكَوَّناً مِن (مبتدأ وخبر) فإنَّهُ يكونُ أكثرَ ما يكونُ موزوناً، بل يكونُ مِن أتْقَنِ الكلام وأضبطِهِ، وأقواهُ وأحسنِهِ..

ومِن ذلك:

هذا النصُّ العلميُّ الماتعُ مِن كلامِ شيخِ الإسلامِ ابنِ تيميَّة -رَحِمَهُ اللهُ-؛ الذي لو فُهِمَ حقَّ الفَهم، وضُبِطَ حقَّ الضَّبط، ونُزِّلَ حقَّ التنزيل: لَحَلَّ كثيراً مِن هاتيك الإشكالاتِ القائمةِ في (بعضِ) الأذهان! أو تلك التي اخْتَرَعَتْها أذهانٌ أُخرَى!! فمزَّقَتِ الدعوةَ السلفيَّة! ورَمَتْ أبناءَها بكُلِّ شَظِيَّة!!

قال -رَحِمَهُ اللهُ- في «الفتاوَى الكُبرَى» (٤/ ١٩٤):

«والبدعةُ التي يُعَدُّ بها الرجلُ مِن أهلِ الأهواء: ما اشتُهِرَ عندَ أهلِ العِلمِ بالسُّنَّة مُخالفتُها للكتاب والسُّنَّة؛ كبدعة الخوارجِ، والروافضِ، والقَدَرِيَّةِ، والمُرجِئةِ..».

فإن قيلَ:

ألا يُوجَدُ مسائلُ أُخرَى (!) تحكُمُونَ بها -على أصحابِها- بأنَّهُم مِن (أهل الأهواء)؟!

فالجوابُ:

لا بُدَّ يُوجدُ[1]؛ ولكنْ بشَرْط أنْ تكون كتلك؛ «ممَّا اشتُهِرَ عندَ أهل العِلم بالسُّنَّة مُخالفتُها للكتاب والسُّنَّة» -مِن مسائل الأصول-؛ لا أنْ يكونَ ذلك مَحْضَ اجتهادٍ سائغٍ بينَ أهل السُّنَّةِ (!) -يحتملُ الخطأَ والصوابَ، والأجرَ والأجرين!- مِن العالِمِ الواحِد! أو الاثنين! -دونَ عامَّة (أهل العلم بالسُّنَّة) - كما هو ضابطُ كلام شيخ الإسلام-نصًّا-...

وهو كلامٌ فصلٌ... ﴿لَوۡ كَانُواْ يَفۡقَهُونَ﴾...



(١) وقد ذَكَرَ الإمامُ الشاطبيُّ في «الاعتِصام» (١/ ٢١٧) أنَّ ممَّا يُخرِجُ مِن السُّنَّةِ -أيضاً-: «كثرة الجزئيَّات»؛ مُعلِّلاً ذلك بقولِهِ: «فإنَّ المبتدع إذا أكثرَ مِن إنشاءِ الفُروعِ المُختَرَعَةِ: عاد ذلك على كثيرٍ مِن الشريعةِ بالمُعارضةِ..».

... وهو كلامٌ يَلتقِي كلامَ شيخِ الإسلام ابن تيميَّة -رحِمَ اللهُ الجميعَ-.

(٢٥)

الإعلان
ببراءةِ أهلِ السُّنَّة والإيمان
مِن دعوى (وحدَةِ الأديان)!!

... لمْ يكُنْ لِيَخْطُرَ لي على بال! أو يَرِدَ لي على خيال!! أنْ أكتُبَ مثلَ هذا المقال!!!

ولكنَّ الدَّافعَنِي لهذا -حَثِيثاً- هو ما وَقَعَ عَلَيَّ -جَرَّاءَ هذه الفِرْيَةِ! -بغيرِ رَحمةٍ- مِن الظُّلمِ الشديد، والتقوُّلِ غيرِ السَّدِيد، والتجنِّي بالباطلِ البعيد!

إذْ إنَّ مِن مُسلَّماتِ عقيدةِ أهلِ الإسلامِ تحريمَ خَلطِ الباطلِ بالحقِّ؛ لأنَّهُما ضِدَّان لا يَلتقِيان؛ حقٌّ وبُهتان، أو كُفرٌ وإيمان...

ولئِنْ كُنَّا -مُنذُ أمَدٍ بعيدٍ بعيدٍ- لمْ نَرضَ دَعوةَ (التقريبِ بينَ المذاهِبِ والفِرَقِ) -الباطلةِ -مِن أجلِ ذاك المعنَى -نفسِهِ-؛ فكيف نَرضَى -اليومَ!- دَعوَى (تقريبٍ بين الأديان)؛ فضلاً عن (وحدَةِ الأديان) -وهي الأشدُّ بُطلاناً-؟!

﴿أَفَلَا يَعْقِلُونَ﴾؟!

﴿سُبْحَانَكَ هَٰذَا بُهْتَانٌ عَظِيمٌ﴾...

ولولا أنِّي سمعتُ -بأُذُنَيَّ-قريباً- تسجيلاً صوتيًّا بصوتِ الشَّيخ ربيع بن هادِي المدخلي -هَداهُ اللهُ-: يَنسُبُني إلى هذا البُهتان: لَـمَاكَتَبْتُ هـذا المَقال! ولا الْتَفَتُّ إلى تِلكُمُ الأقوال!!! حتّى لو بقِيَت هـذه الكِذْبَـةُ الـصَّلْعاءُ المُفتراةُ -ما بَقِيَتْ!!- يتناقَلُها صِبيانُ الإنترنت وكاتبوه! أو يدورُ بها ذوو النَّظَّارات السَّوداء(!)-من معتوهٍ أو مشبوه!-، أو متعصِّبةُ آخِرِ الزَّمن ومقلّدوه!!

فمَن نَسَبَ إليَّ -بالتجنِّي أو الإلزام! أو التقوُّلِ والاتِّهام!!- أنِّي أقولُ بهذه المَقولةِ الاعتقاديةِ الكُفرِيَّةِ الفاضحةِ -أو بِشيءٍ مِنها -مِن قبلُ أو مِن بَعدُ-: فلَنْ أُسامحَهُ كائناً مَن كان -أيًّا كان-، وموعدُنا بين يَدَي العظيمِ الجَبَّار... يومَ الحسابِ!!

﴿قُلْ حَسْبِيَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ يَتَوَكَّلُ ٱلْمُتَوَكِّلُونَ﴾...

ورَحِمَ اللهُ شيخَ الإسلامِ ابنَ تيميَّةَ -القائلَ-:«ومعلومٌ أنَّ مُفَسَّرَ كلامِ المُتكلِّمِ يَقضِي على مُجمَلِه، وصريحَه يُقدَّمُ على كِنايتِه»[1]...

فكيف إذا لم يكن-أصلاً-لا هذا ولا ذاك!؟إنما هو محضُ الخِصام بالإلزام -بالتربُّص والترصُّد-!!!!!

وقال شيخُ الإسلام -أيضاً-: «والحقائقُ الثابتةُ لا تُدفعُ بالعبارات المُجمَلَة المُبهَمَة- وإنْ شنَّعَ بها الجاهِلُون!»[2]...

(١) «الردّ على البَكري» (٢/ ٦٢٣).

(٢) «بيان تلبيس الجهميَّة» (١/ ٥٠١).

نَعَم... الجاهِلُون!

وَهَأَنَذا أقولُ (بمفسَّرِ القولِ)، و(صريحِ الكَلامِ) -مُؤكِّداً الحقـائقَ الـسلفيَّةَ الثابتةَ، والتي عِشنا عليها، وتربَّيْنا عليها -مُنذُ نحوِ ثُلُث قَرْنٍ -بحمدِ الله-:

إنَّ القولَ بوحدَةِ الأديانِ -وما إليها- مِن قريبٍ أو بعيدٍ-كُفرٌ-وأيُّ كُفر-؛ لا يقولُ به إلا كافرٌ مُستَبِين، أو جاهلٌ غيرُ أَمين، أو ضالٌّ عن الحقِّ والدِّين..

وربُّنا -تعالى- يقولُ:

﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ . لَآ أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ . وَلَآ أَنتُمْ عَٰبِدُونَ مَآ أَعْبُدُ . وَلَآ أَنَا۠ عَابِدٌ مَّا عَبَدتُّمْ . وَلَآ أَنتُمْ عَٰبِدُونَ مَآ أَعْبُدُ . لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِىَ دِينِ﴾ [الكافرون:١-٦].

﴿وَٱلْعَٰقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾...

... وإنْ شَنَّعَ بنقيض ما قرَّرْتُ الجاهِلُونَ!

وشَيَّعَ به المُقلِّدَةُ الجامِدُون، والمُتعصِّبُون!!

وممَّا يُؤكِّدُ ما قَرَّرْتُ -والفضلُ لله- وحدَهُ-:



(٣٦)

كلامي في تكفير القول بـ (وحدة الأديان) - وما إليها - قبل أكثرَ مِن عشرين سنة!!

... فقد قلتُ في تحقيقي لكتاب «العبودية» (ص ٢٢٦- ط ١٤١٠ هـ) - لشيخ الإسلام ابن تيميّة -رَحِمَهُ اللهُ- حاشية(٢) - آخرَ صفحةٍ من الكتاب! - :

(فدندنةُ بعض (العصرانيِّين) حول (وحدة الأديان!) و(التسامح الديني!) و(الأخوّة الإنسانية!)[1] مِن ضلالات هؤلاء المبطلين، وانحرافاتهم، بل كفريّاتهم، وإنما يريدون بذلك اجتثاثَ أصلِ الإسلام، ومحوَ حقيقةِ دينِ الله من النفوس ، فالحذرَ الحذرَ !!).

---

(١) وقد (يستعملُ) هذه الكلمةَ بعضُ أهل السُّنَّةِ والحقِّ، لا يُريدُ بها معنىً باطِلاً، وإنَّما يُريدُ معنىً حقًّا -كما تراهُ في كتاب «الرسالة المحمَّدِيَّة» (ص١٧٣) للعلّامة السَّلَفِيّ الهندي سُليمان النَّدْوِي رَحِمَهُ اللهُ، وكما تراهُ في كتاب «نَضْرَة النَّعِيم» (١/ ٨٨) -المطبوع بمُراجعة الشيخ صالح بن حُميد -إمام الحرم المكِّيّ- وغيرهما-.

وإنَّما يُعرف الحقُّ -مِن ذلك- أو الباطل- بمِثل ما قالَهُ الإمامُ ابنُ القيِّم في «مدارِج السَّالِكين» (٣/ ٥٢١):

«الكلمةُ الواحدةُ يقولُها اثنان؛ يُريدُ بها أحدُهما أعظمَ الباطل، ويُريدُ بها الآخرُ مَحْضَ الحقِّ، والاعتبارُ بطريقةِ القائلِ، وسيرتِه، ومذهبِه، وما يدعُو إليه، ويُناظرُ عليه».

وذلك -مِنِّي- تعليقاً علىٰ قول شيخ الإسلام ابن تيمية -رَحِمَهُ اللهُ- في وَصْفِ (دين الإسلام)، لـمَّا قال-: (وهو الدينُ الذي لا يقبل الله من أحدٍ ديناً غيرَه).

فماذا يقول المتربّصون والمتصيّدون، والمُشَيِّعُونَ والمُشنِّعُون؟!

بل أين كان - يومئذٍ - أكثرُهم -صِغاراً أو صَغاراً-؟؟!!

أم أنهم سيهربون - الآنَ! - إلىٰ دعاوىٰ (الناسخ والمنسوخ!) في الوقت الذي يتهرّبون - فيه! - مِن حقائق (المجمل والمفصّل) -ويتناقضُون-؟؟!!

ثم؛ ألا يحقُّ للمتَّهَم (!) أن يتساءَلَ -ولا أُريدُ أنْ أقولَ: يُدافع عن نفسِهِ!! لأنَّ المُتَّهِمِينا بهذا الباطل لا يَقبَلُون!!-:

لماذا تَنازَلَ -أو تنزَّلَ!- فضيلةُ الشيخ ربيع المدخليّ -هداهُ اللهُ- في الحُكْمِ عليَّ- بسببِ (وحدة الأديان!)-: مِن التكفيرِ إلى التبدِيعِ -سلَّمَهُ اللهُ منهُما-!

فأقولُ -مُتبرِّعاً (!) بالجواب، مُتَدَرِّعاً بالصواب:

لستُ أدرِي -حقيقةً- سببَ هذا التَّنازُلِ -أو التنزُّل!- منهُ-وفَّقَهُ اللهُ-، ومدَى شرعيَّتِهِ:

أهو مُراعاةٌ لشُعوري! وتلطُّفٌ بمشاعِرِي؟!

أمْ هُو مُراعاةٌ لِصِلَةِ ثلاثينَ عاماً -معهُ- أنْ تذهبَ هَباءً منثوراً؟!

أمْ مُراعاةٌ لِـمَا قد يَعتبرُهُ منِّي جَهلاً بحُكْمِ عقيدةِ (وحدةِ الأديانِ) الكُفريَّةِ؛ يعذُرُنِي فيه بجهلي!؟!

أمْ مُراعاةٌ لمجتمعِ الدعوةِ السلفيَّةِ أنْ تَرِدَ إليهِ أحكامُ التكفيرِ في وقتٍ هُم أشدُّ ما يُحارِبُونَ فيه هذا التكفيرَ؟! أم ماذا...؟!

حقيقةً؛ لا أدرِي!

و(لا أدرِي: نِصف العِلمِ) -كما قيلَ قديماً-!

وينبغي أن يُعلَمَ -جيِّداً- أنَّ جوابِي -هذا- بحمدِ الله- يتضمَّن -لُزُوماً- تبرئةَ خادِمِ الحرمَيْنِ الشريفَيْنِ الملكِ عبدِ الله بنِ عبدِ العزيزِ، وكذا فضيلةِ الشيخ عبد الله بن مَنيع -حفظَهُمَا اللهُ- سواءً بسواءٍ-؛ إذ هُما مِن الموقِّعِين على «رسالة عمّان»- التي تسلَّلَت (!) فِريةُ (وحدة الأديان!) مِن ورائِها!-؛ فنحنُ نخشَى -جدًّا- أنْ يُقدِمَ مُتجرِّؤٌ موتورٌ على تبديعِهما -فَضلاً عن تكفيرِهما!-، وذلك على نحوٍ قريبٍ (!) ممّا عُومِلْتُ به أنا -رُغمَ التَّنازُلِ-أو التنزُّلِ!-المذكُورِ آنِفاً-!

ولستُ أظنُّ (!) أنَّ أحكامَ التكفيرِ -أو التبديعِ- المُنضبِطَةَ(!!!) لها صِلَةٌ مِن قريبٍ أو بعيدٍ بالحُدودِ الجُغرافيَّةِ، أو الإقليميَّة! فضلاً عن الرُّتَبِ الشخصيَّةِ، أو السياسيَّة!!

إلاّ...............!

﴿فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾؟!

فهل -يا تُرَى- يرجعون؟!

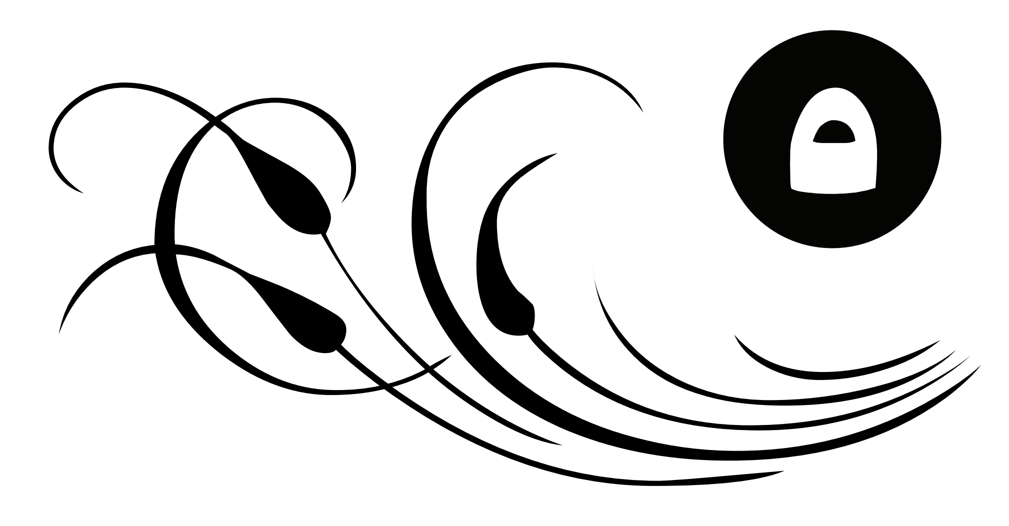
و... يتراجعون؟!

أمْ أنه الهوى الذي هُم به.. غارِقُون .....؟!!

أعاذنا الله وإياكم -أيُّها المُسلِمُون-...

نسألُك - اللهم - الثباتَ على الإسلامِ والسنةِ ؛ حتى نلقاك -ربَّنا- غيرَ مغيّرين ولا مبدّلين..لا خزايا ولا ندامى..يا أرحمَ الراحمين...

وقفات..



...مع الشيخ عُبَيد الجابري

وما له مِن (مُوافقات!)!



(٢٧)
لَنْ نُفْرِحَكُمْ.. أَيُّهَا المُتَرَبِّصُونَ!

الحَمْـدُ لله -حَـقَّ حَمْـدِهِ- القَائِـل: ﴿وَإِذَا قُلْتُمْ فَٱعْدِلُوا۟ وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ﴾، وَالصَّلاَةُ وَالسَّلاَمُ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ ﷺ القَائِل: «**إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ؛ فَإِنَّ الظَّـنَّ أَكْـذَبُ الحَـدِيث**»[1].

أَمَّا بَعْد:

فَقَدْ قَالَ الإِمَامُ ابْنُ كَثِيرٍ -رَحِمَهُ اللهُ- مُفَسِّراً الآيَةَ الكَرِيمَةَ -آنِفَةَ الذِّكْرِ-:

«يَأْمُرُ -تَعَالَى- بِالعَدْلِ فِي الفِعَالِ وَالمَقَال، عَلَى القَرِيبِ وَالبَعِيد.

وَاللهُ -تَعَالَى- يَأْمُرُ بِالعَدْلِ لِكُلِّ أَحَد، فِي كُلِّ وَقْت، فِي كُلِّ حَال».

وَقَالَ الإِمَامُ أَبُو عَمْرو ابْنُ الصَّلاَحِ فِي «مَعْرِفَةِ عُلُومِ الحَدِيث» (ص٣٥٠):

«إِنَّ عَـلَى الآخِـذِ فِي ذَلِـكَ [عِلْـمِ الجَـرْحِ وَالتَّعْـدِيل] أَنْ يَتَّقِـيَ اللهَ -تَبَـارَكَ وَتَعالَى- وَيَتَثَبَّتَ، وَيَتَوَقَّى التَّسَاهُلَ؛ كَيْلاَ يَجْرَحَ سَلِيماً، وَيَـسِمَ بَرِيًّـا بِـسِمَةِ سُـوءٍ يَبْقَى عَلَيْهِ -الدَّهْرَ- عَارُهَا».

وَقَالَ الحَافِظُ ابْنُ حَجَر فِي «نُزْهَةِ النَّظَر» (٧٥):

---

(١) رواهُ البخاريُّ (٥١٤٣)، ومُسلم (٢٥٦٣) عن أبي هريرةَ.

«وَلْيَحْذَر الْمُتَكَلِّمُ فِي هَذَا الفَنّ مِنَ التَّسَاهُلِ فِي الجَرْحِ وَالتَّعْدِيل:

- فَإِنَّهُ إِنْ عَدَّلَ أَحداً بغَيْرِ تَثَبُّتٍ كَانَ كالْمُثْبِتِ حُكْماً لَيْسَ بِثَابِتٍ، فَيُخْشَى عَلَيْهِ أَنْ يَدْخُلَ فِي زُمْرَةِ مَنْ رَوى حَدِيثاً وَهُوَ يَظُنُّ أَنَّهُ كَذِبٌ[(١)]!

- وَإِنْ جَرَحَ بِغَيْرِ تَحَرُّزٍ أَقْدَمَ عَلَى الطَّعْنِ فِي مُسْلِمٍ بَرِيءٍ مِنْ ذَلِك، وَوَسَمَهُ بِمِيْسَمِ سُوءٍ يَبْقَى عَلَيْهِ عَارُهُ أَبَداً».

وقال الإمامُ أبو زُرعةَ الرَّازِيُّ -كما في «سُؤالات البَرْذَعِي -له-» (رقم:١٩)-:

«كُلُّ مَن لمْ يتكلَّمْ في هذا الشأن على الدِّيانة؛ فإنَّما يَعطَبُ نَفسَهُ.

كُلُّ مَن كان بينَهُ وبينَ إنسانٍ حِقدٌ أو بَلاءٌ: لا يجوزُ أنْ يذكُرَهُ.

كان الثوريُّ، ومالك يتكلَّمُونَ في الشُّيوخِ على الدِّين: فنفذَ قولُهُم.

ومَن لمْ يتكلَّمْ منهم على غيرِ الدِّيانةِ: يرجعُ الأمرُ عليه»...

وَمَا أَجْمَلَ قَوْلَ شَيخِ الإِسْلاَمِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ -رَحِمَهُ اللهُ- فِي «دَرْءِ التَّعَارُض» (٢/ ١٠٢-١٠٣):

«وَلاَ رَيْبَ أَنَّ مَنِ اجْتَهَدَ فِي طَلَبِ الحَقِّ وَالدِّينِ مِنْ جِهَةِ الرَّسُولِ ﷺ، وَأَخْطأَ فِي بَعْضِ ذَلِكَ: فَاللهُ يَغْفِرُ لَهُ خَطَأَهُ، تَحْقِيقاً لِلدُّعَاءِ الَّذِي اسْتَجَابَهُ اللهُ لِنَبِيِّهِ وَلِلمُؤْمِنِينَ[(٢)]؛ حَيْثُ قَالُوا: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوۡ أَخۡطَأۡنَاۚ﴾.

---

(١) كما في الحديثِ الذي رواهُ مُسلمٌ (١/ ٨) -في مقدِّمَةِ «صحيحِهِ»-.

(٢) «صحيح مُسلم» (١٢٦) عن ابنِ عبَّاسٍ.

وَمَنِ اتَّبَعَ ظَنَّهُ وَهواهُ، فَأَخَذَ يُشَنِّعُ عَلَى مَنْ خَالَفَهُ بِمَا وَقَعَ فِيهِ مِنْ خَطَأ ظَنَّهُ صَواباً بَعْدَ اجْتِهَادِهِ -[وَهُوَ] مِنَ البِدَعِ المُخَالِفَةِ لِلسُّنَّة-: فَإِنَّهُ يَلْزَمُهُ نَظِيرُ ذَلِكَ -أَوْ أَعْظَمُ أَوْ أَصْغَرُ- فِيمَن يُعَظِّمُهُ هُوَ مِنْ أَصْحَابِه[1]!

فَقَلَّ مَنْ يَسْلَمُ مِنْ مِثْلِ ذَلِكَ فِي المُتَأَخِّرِين؛ لِكَثْرَةِ الاشْتِبَاهِ، وَالاضْطِراب، وَبُعْدِ النَّاسِ عَنْ نُورِ النُّبُوَّةِ وَشَمْسِ الرِّسالَةِ، الَّذِي بِهِ يَحْصُلُ الهُدَى وَالصَّوَاب، وَيَزُولُ بِهِ عَنِ القُلُوبِ الشَّكُّ وَالارْتِيَاب».

وَقَالَ الحَافِظُ ابْنُ نَاصِرِ الدِّينِ الدِّمَشْقِيِّ فِي «الرَّدِّ الوَافِر» (ص١٤):

«وَالكَلامُ فِي الرِّجَالِ وَنَقْدِهِم يَسْتَدْعِي أُمُوراً -فِي تَعْدِيلِهِم وَرَدِّهِمْ-؛ مِنْهَا:

أَنْ يَكُونَ المُتَكَلِّمُ عَارِفاً بِمَراتِبِ الرِّجَالِ وَأَحْوَالِهِم -فِي الانْحِرَافِ وَالاعْتِدَال -وَمَرَاتِبِهِم- مِنَ الأَقْوَالِ وَالأَفْعَال-.

وَأَنْ يَكُونَ مِنْ أَهْلِ الوَرَعِ وَالتَّقْوَى، مُجَانِباً لِلعَصَبِيَّةِ وَالهَوَى، خَالِياً مِنَ التَّسَاهُل، عَارِياً عَنْ غَرَضِ النَّفْسِ بِالتَّحَامُل، مَعَ العَدَالَةِ فِي نَفْسِهِ وَالإِتْقَان، وَالمَعْرِفَةِ بِالأَسْبَابِ الَّتِي يُجْرَحُ بِمِثْلِهَا الإِنْسَان...

وَإِلاَّ لَمْ يُقْبَلْ قَوْلُهُ فِيمَن تَكَلَّم، وَكَانَ مِمَّن اغْتَابَ وَفَاهَ بِمُحَرَّم.

وَإِذَا نَظَرْنَا فِي طَبَقَاتِ النُّقَّادِ مِنْ كُلِّ جِيل -الَّذِينَ قُبِلَ قَوْلُهُم فِي الجَرْحِ وَالتَّعْدِيل-، رَأَيْنَاهُم أَئِمَّة بِمَا ذُكِرَ مَوْصُوفِين، وَعَلَى سَبِيلِ نَصِيحَةِ الأُمَّةِ مُتَكَلِّمِين».

---

(١) لكنَّ الكَيْلَ بمِكْيالَيْن، والوَزْنَ بميزانَيْن: يصنعُ أكثَرَ مِن ذلك!!!

... أَقُولُ هَذَا -كُلَّهُ- بَعْدَ وُقُوفِي عَلَى الكَلاَمِ الَّذِي نُشِرَ فِي عَـددٍ مِـن مَوَاقِـعِ الإِنْتَرْنِت -وَانْتَشَرَ بِسُرْعَة!- نَقْلاً عَن الشَّيْخ عُبَيْد الجَابِرِي -هدانا اللهُ وإيّاه- فِي نَقْدِ الشَّيْخ مُحَمَّد حَسَّان -أَعَانَهُ الله-، وَبيَانِ بَعْضِ مَا أُوخِذَ عَلَيْهِ مِـن انتقـادات -مِنْ وِجْهَةِ نَظَرِه-!

وَقَدْ تَطَرَّقَ -سدَّدَهُ الله-فِي آخِرِ كَلاَمِهِ- إِلَى الردِّ عـلى كَاتِـبِ هَـذِهِ الـسُّطُور -عَفَا اللهُ عَنْهُ- بِكَلامٍ يُفْرِحُ بَعْضَ المُتَرَبِّصِين الأَجْلاَف! الَّذِينَ يَنْتَشُونَ بِالخِلاَف -بِالاعْتِساف-! وَيَنْتَعِشُونَ بِالاخْتِلاَف-بِلاَ إِنْصَاف-!!!

وهذا ليسَ سبيلَ أهلِ الهُدَى؛ إذ إنَّ «أَهْلَ السُّنَّةِ والجَماعـةِ يَتَّبِعُـونَ الكِتَـابَ وَالـسُّنَّةَ، وَيُطِيعُـونَ اللهَ وَرَسُـولَهُ؛ فَيَتَّبِعُـونَ الحَـقَّ، وَيَرْحَمُـونَ الخَلْـقَ» «مَجْمُـوعُ الفَتَاوَى» (٣/ ٢٧٩).

وَلَكِنِّي -بِإِذْنِ رَبِّي وَتَوْفِيقِهِ- لَنْ أُفْرِحَهُم أَكْثَرَ! وَلَنْ أُنَاقِشَ -الآنَ- الـشَّيْخ (عُبَيْداً) -وفَّقَهُ المَوْلَى- بِما ظَهَرَ لِي مِنْ نَظَرِي فِي كَلاَمِهِ -كثيراً-؛ فَـلاَ يَـزَالُ أَهْـلُ العِلْمِ بِالجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ، وَالمُتكَلِّمِينَ فِي الرِّجَال -عَلَى اخْـتِلاَفِ طَبَقَـاتِهِم-نَقْـدَاً وَرَدًّا- يَخْتَلِفُونَ[1] -مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْد-.

وَلَمْ نَرَ بَيْنَ عُقَلائِهِم (!) اخْتِلافاً وَصَلَ إِلى قُلُوبِهِم -بِسَبَبِ خِلافِهِم -قَلِـيلاً أَوْ كَثِيراً-!

فَالكُلُّ يَعْلَمُ -وَلاَ أَظُنُّهُ يَخْفَى عَلَى مِثْلِ الشَّيْخِ (عُبَيْـد)!- مُخَـالَفَتِي الـصَّرِيحَةَ

---

(١) انظُر ما تقدَّمَ (ص ١٤٧) مِن كلامِ الشيخ زيد المدخلي -رعاهُ اللهُ-.

الوَاضِحَةَ الجَلِيَّةَ القَوِيَّةَ لِسَائِرِ الجَمَاعَاتِ الحِزْبِيَّةِ مِنَ (التَّبْلِيغ)، وَ(الإِخْوَان) -وَغَيْرِهِمَا-، وَكَذَلِكَ رَدِّي وَنَقْدِي لِسَيِّد قُطْب وَالمَوْدُودِي وَأَفْكَارِهِما البَاطِلَة، وَكَذَا ابْنِ لادِن و«قاعِدَتِهِ» المُنْحَرِفَة -مِمَّا امْتَلأَتْ بِهِ كُتُبِي بِالبَاعِ وَالذِّرَاع، وانْتَشَرَ عَنِّي وَذَاع، وَمَلأَ البِقَاعَ والأَصْقَاع.

وَهَذَا -نَفْسُهُ- مَا ظَهَرَ لِي، وَتَيَقَّنَ عِنْدِي أَنَّهُ آخِرُ مَقُولاتِ الأخ الشَّيْخ محمَّد حَسَّان -زادَهُ اللهُ توفيقاً- فِي هَذِهِ المَسَائِلِ الدِّقَاقِ -كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي اتِّصالٍ هاتفيٍّ مشهور، معي ومع أخي (الشيخ مشهور)-؛ سائلاً رَبِّي -سُبْحَانَهُ- أَنْ يُعِينَهُ عَلَى المَزِيدِ المَزِيد؛ فِي نُصْرَةِ مَنْهَجِ السُّنَّةِ وَالتَّوْحِيد، وَالرَّدِّ عَلَى مَنْ خَالَفَهُمَا مِنَ المُبْتَدِعَةِ المَنَاكِيد...

... وَكَمْ وَكَمْ قُلْنَا -وَسَنَظَلُّ نَقُولُ!-:

لاَ يَجُوزُ أَنْ نَجْعَلَ اخْتِلافَنَا -نحنُ أهلَ السُّنَّةِ- فِي غَيْرِنَا -مِن مُخْطِئِي أهلِ السُّنَّة- سَبَباً لِلخِلافِ بَيْنَنا -مِمَّن اجْتَمَعْنا على منهجٍ حقٍّ واحدٍ، وعقيدةٍ صحيحةٍ واحدة-!!

فَإِنْ حَصَلَ؛ فَوَافَرْحَةَ مُخَالِفِينا بِخِلافِنَا وَاخْتِلافِنَا -والَّذِي سَيَسْعَوْنَ إِلَى تَوْكِيدِهِ وَتَعْمِيقِه-؛ مِمَّا لَنْ يَضُرَّهُم شَيْئاً -بل سيزيدُهُم، ويُنْعِشُهُم-!!!

مُذَكِّراً -وَمُقَرِّراً- مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْد- أَنِّي لَمْ أُنَصِّبْ نَفْسِي -يَوْماً- فَارِساً مِنْ فُرْسَانِ الجَرْحِ وَالتَّعْدِيل! أَوْ رَأْساً مِنْ رُؤُوسِه! فَهَذا مَنْصِبٌ عَالٍ لاَ يُرْتَقَى بِالأَمَانِي، وَلاَ بِالأَحْلاَمِ وَالدَّعَاوِي!

وَإِنَّمَا أَنَا طَالِبُ عِلْمٍ ونجاةٍ -حَسْبُ-؛ أَعْرِفُ حَقِيقَةَ نَفْسِي، وَأَعْلَمُ مَا عِنْدِي -وَاللهُ السِّتِّير-! فَإِذَا سُئِلْتُ: أَجَبْتُ بِمَا ظَهَرَ لِي -وترجَّحَ عندِي- مِنَ الحَقِّ فِي مَسَائِلِ الخِلاَفِ -كَيْفَمَا كَانَتْ-، حَرِيصاً عَلَى التَّوَقِّي وَطَلَبِ الدَّلِيل، وعدمِ خَرْق الإِجْمَاع، وَعَدَمِ وُلُوجِ بَابِ الظَّنِّ، أَوْ التَّسَلُّلِ فِي أَبْوَابِ -أو أثوابِ!- التَّقْلِيد!

وَمِنْ أَشْهَرِ المَوَاقِفِ الصَّرِيحَةِ مِنِّي فِي ذَلِكَ -كَمَا أُكَرِّرُ دَائِماً-: أَنِّي كُنْتُ -قَبْلَ نَحْوِ عِشْرِينَ سَنَةً- أُخَالِفُ شَيْخَنَا الإِمَامَ الأَلْبَانِيَّ -رَحِمَهُ اللهُ- وَهُوَ مَنْ هُوَ!- فِي حُكْمِهِ عَلَى (سَفَر الحَوَالِي)، و(سَلْمَان العَوْدَة) -قَبْلَ أَنْ يَتَبَيَّنَ لَهُ أَمْرُهُمَا-!

كُلُّ ذَلِكَ دُونَ أَنْ يَكُونَ مِنْهُ -رَحِمَهُ اللهُ- نَقْدٌ لِي! أَوْ اسْتِدْرَاكٌ عَلَيّ! فَضْلاً عَنْ غَمْزٍ بِي!! أَوْ طَعْنٍ فِيّ!! وَدُونَ أَنْ يَكُونَ مِنِّي نَحْوَهُ -رَحِمَهُ اللهُ- رَهْبَةٌ[1]، أَوْ تَقْلِيد!

فَمَا بَالُكُم -سَدَّدَكُم الله- بِمُخالَفَتِي مَنْ دُونَهُ -بِلاَ مَيْن- فِيمَن هُوَ أَقَلُّ بَلاَءً مِنْ هذَيْن؟!

وَإِنِّي لأَدْعُو رَبِّي -سُبْحَانَهُ وَتَعالَى- لِي، وَلِفَضِيلَةِ الشَّيْخ (عُبَيْد) -وَلِسَائِرِ مَشَايِخِ أَهْلِ السُّنَّة- بِمَزِيدٍ مِنَ التَّأَنِّي وَالتَّوْفِيق، وَمَزِيدٍ مِنَ الحِرْصِ وَالتَّحْقِيق، وَمَزِيدٍ مِنَ التَّنَبُّهِ وَالتَّدْقِيق... فَالخَلَلُ -واللهِ- عَمِيقٌ عَمِيق!!

وَإِنِّي لأَتَذَكَّرُ -وَأُذَكِّرُ- فِي هَذَا المَقَامِ الدَّحْضِ المَزَلَّةِ -بِكَلامِ شَيْخِ الإِسْلاَمِ

---

(١) وما نَسَبَهُ الشيخُ ربيعٌ المدخليُّ -هداهُ الله- في بعضِ مجالسِهِ- في منزلِهِ (قريباً)- مِن أنَّ: (الشيخ الألباني هَجَرَ محمد نسيب الرِّفاعي بسببِ مسألةٍ واحدةٍ، وأمَرَ بهجرانه إلى أنْ مات)!!

فهو كلامٌ باطلٌ جدًّا جدًّا... يردُّه ويَنقُضُهُ ما عايَشْناهُ (نحن) -شخصيًّا- مِن أحداثِ هذه القضيَّة؛ فضلاً عمَّا خطَّهُ شيخُنا الألبانيُّ بيمينِهِ في «السلسلةِ الصحيحةِ» (٢٥٠٧)؛ فانظُرْهُ.

ابْـنِ تَيْمِيَّـةَ فِي «مَجْمُـوعِ الفَتَـاوى» (١٥/ ٣٠٨): «إِذَا دَارَ الأَمْـرُ بَـيْنَ أَنْ يُخْطِـئَ فَيُعَاقِبَ بَرِيئاً، أَوْ يُخْطِئَ فَيَعْفُوَ عَنْ مُـذْنِبٍ: كَـانَ هَـذَا خَـيْرَ الخَطَـأَيْن»- يَعْنِـي: أقلَّـهُما-... فكيفَ أُلامُ -أَو يُلامُ سِوايَ- على التحفُّظِ والتوقِّي؟!

وَقَالَ -رَحِمَهُ اللهُ- فِي «الفَتَاوَى» (٣/ ٣٤٨-٣٤٩): «لاَ بُدَّ لِكُلِّ إِنْسَانٍ مِـنْ أَنْ يَكُونَ فِيهِ جَهْلٌ وَظُلْمٌ، ثُمَّ يَتُوبُ اللهُ عَـلَى مَـنْ يَـشَاء، فَـلاَ يَـزالُ العَبْـدُ المُـؤْمِنُ -دائِماً- يَتَبَيَّنُ لَهُ مِنَ الحَقِّ مَا كَانَ جَاهِلاً بِهِ، وَيَرْجِعُ عَنْ عَمَلٍ كَانَ ظَالِماً فِيه».

وَ«**لاَ يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يُحِبَّ لأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ [مِنَ الخَيْرِ]**»[1].

... وَهذَا مَا أَنَا بِهِ -وإِلَيْهِ- سَاع -قَدْرَ المُسْتَطَاع-!

وَبَعْدُ:

فَلَنْ نُفْرِحَكُم -أَيُّهَا المُتَرَبِّصُون- بِثَغْـرَةٍ جَدِيـدَةٍ يُـرادُ نَقْبُهَـا فِي جِـدَارِ أَهْـلِ السُّنَّة!! فَإِنَّ وَرَاءَ الأَكَمَةِ مَا وَرَاءَها!!... فمَنْ لها؟!!

أمّا إذا سَعَى (غيرُنا) لهذا النَّقب -وأفرحَكُم به!!-؛ فما لَنا ولَه!!

وَالشَّيْخُ (عُبَيْد) -سَدَّدَهُ المَوْلَى- مِنْ المَشَايِخِ السلفيِّين -وَلَو انْتَقَدَنَا-، وَمِـن الأفاضِل النَّاصِحِين -وَلَو اخْتَلَفْنَا-، والخطأُ مَردودٌ مِن كُـلِّ أحـدٍ -مَهـما كـان كبيراً كبيراً-...

---

(١) رواهُ البخاريُّ (١٣)، ومُسلم (٧٢) عن أَنَس بن مالك.
وما بين المعقوفَيْن عند أحمد (١٣١٤٦)، والنَّسائيّ (٥٠١٧)، وأبي عَوَانة (٩٢).
وانظُر «السلسلة الصحيحة» (٧٣).

وَلَنْ نَنْسَى -فِي ضَوْءِ ذَا- دِفَاعَ الشَّيْخِ (عُبَيْدٍ) -حَفِظَهُ اللهُ- عَنْ كَاتِبِ هَـذِهِ السُّطُورِ - كان اللهُ لهُ- في مَسْأَلَةِ (فَتْوَى اللَّجْنَةِ الدَّائِمَـةِ!)، وَقَوْلَـهُ فِيـهِ -وهـو مشهورٌ عنه-: (الشَّيْخُ عَلِيُّ بْنُ حَسَنٍ مِنْ إِخْوَانِنَـا الـسَّلَفِيِّينَ المَعْـرُوفِينَ بِـصِحَّةِ المُعْتَقَدِ وَسَلامَةِ المَنْهَجِ) -جَزَاهُ اللهُ خَيْراً-...

وَهذَا -هَكَذَا- يُؤَكِّدُ أَنَّ (أَهْلَ السُّنَّةِ)، وَ(دُعَاةَ مَنْهَجِ السَّلَفِ): ﴿بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ﴾ - بِالحَقِّ واليَقِين، لا بالخَرْصِ وَالتَّخْمِين-!

.. فَلَنْ نَزِيدَ -وَاللهِ- بِذَا، وَلا ذَاك- فَرْحَةَ أولئك (المتربِّصين)!!

... وَرَحِمَ اللهُ العَلامَةَ ابْنَ دَقِيقِ العِيد القَائِلَ فِي «الاقْتِراح» (ص٣٠٢):

«أَعْرَاضُ المُسْلِمين حُفْرَةٌ مِنْ حُفَرِ النَّار؛ وَقَفَ عَـلَى شَـفِيرِهَا طَائِفَتَـانِ مِـنَ النَّاس: المُحَدِّثُونَ، وَالحُكَّام».

وَمَا أَزَالُ -إِلَى هَذِهِ اللَّحْظَةِ- أُثْنِي عَلَى إِيـضَاحَاتِ الـشَّيْخ (عُبَيْـد) -وفَّقَـهُ المَوْلَى-الدَّقِيقَة وَالرَّقِيقَة -فِي شَرِيطِهِ المُتَمَيِّزِ المُفِيد: «المَوْقِفُ الحَقُّ مِـنَ المُخَـالِف» -وَكُنَّا قَدْ تَوَلَّيْنَا تَفْرِيغَهُ، وَنَشْرَهُ، وَالدِّلالَةَ عَلَيْهِ -قَبْلاً-.

وَكَمْ كُنْتُ أَتَمَنَّى -وَرَبِّي- أَنْ يَكُونَ (فعلُهُ التطبيقيُّ!) فِيَّ -هُنَا- مُنْطَلِقاً مِـنْ تَأْصِيلِ (كَلامِهِ النَّظَرِيِّ!) فِيه -هُنَالِك-!

ولكنْ!

وَمَا أَجْمَلَ كَلامَ سَمَاحَةِ أُسْتَاذِنَا الوَالِدِ العَلاَّمَةِ الـشَّيْخ عَبْـد العَزِيـزِ بـن بَـاز -رَحِمَهُ اللهُ- فِي بَيَانِ صِفَةِ الرُّدُودِ (بَيْنَ أَهْلِ السُّنَّة):

«... فَيَكُونُ ذَلِكَ بِأَحْسَنِ عِبَارَة، وَأَلْطَفِ إِشَارَة؛ دُونَ تَهَجُّمٍ أَوْ تَجْرِيح، أَوْ شَطَطٍ فِي القَوْلِ يَدْعُو إِلَى رَدِّ الحَقِّ أو الإِعْرَاضِ عَنْهُ، وَدُونَ تَعَرُّضٍ لِلأَشْخَاصِ، أَو اتِّهَامٍ لِلنِّيَّات، أَوْ زِيادَةٍ فِي الكَلاَمِ لاَ مُسَوِّغَ لَهَا»[1]. -«مجموع فتاوى الشَّيْخ ابن بَاز» (٧/ ٣١٣)-.

﴿رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَا تَجْعَلْ فِى قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾.

و: «**اللَّهُمَّ أَحْيِنِي مِسْكِيناً، وَأَمِتْنِي مِسْكِيناً، وَاحْشُرْنِي فِي زُمْرَةِ المَسَاكِين**»[2].

وَاللهُ المُسْتَعَان، وَعَلَيْهِ التُّكْلاَن...



(١) وهذه -كُلُّها-: مِمَّا فَعَلَهُ بي (الغُلاة!) -مُجتمِعَةً- سالبُها موجِبٌ! ومُوجِبُها سالِبٌ!-!!

(٢) رواهُ ابنُ ماجَه (٤١٢٦)، والطبرانيُّ في «الدُّعاء» (١٤٢٥)، والحاكِم (٧٩١١)، وعبد ابن حُمَيد (١٠٠٢) عن أبي سَعيد الخُدْرِيّ.

وله طرقٌ وروايات أخرَى؛ فانظُر: «إرواء الغليل» (٣٦١).

ولي رسالةٌ -في تخريجِهِ- طُبِعَت قَديماً -بعُنوان: «التعليقة الأَمِينَة..».

(٢٨)

شيخ عُبيد... «الظلم ظلمات»[(١)]؛ فلا يستجرينّك الذين لا يعلمون!

نعرفُ الشيخ عبيداً الجابري -وفَّقه المولى- منذ عِدَّةِ سنوات-: رجلاً فاضلاً مِن أهل العلم والدِّين؛ الذَّابِّين عن عقيدة التوحيد الأمين، والحريصين على نشر سُنةِ سيد المرسلين -ولا نُزكيه على ربِّ العالمين-.

ولقد رأينا -مِن قبل ومِن بعد!- كم يُحاولُ بعضُ الذين لا يُوقِنون -ولا يعلمون- إغراءَه ضِدَّنا، وإفسادَه علينا؛ وهو لا يزالُ -إلى حَدٍّ ما!- يُخالفُهم في (أكثر) ما يَهْوَوْنَ، وإن إجابَهم إلى (بعض)ما يشتهون!!! (اجتهاداً) منه -غفر اللهُ له-؛ بحَسَب ما لبَّسوا عليه -أيّده الله- ممّا يُخالفُ الحقَّ والواقعَ -أصلاً وفرعاً-.

وآخِرُ ذلك: ما أجراه مِن اتصالٍ معه، واستعداءٍ له -سدَّده الله- قريباً- ونَشَرَهُ -بَعْدُ!- بعضُ الفتّانين الظالمين، والمفتونين الحاقدين؛ الذين لا وجودَ لهم -حقيقةً- إلا في أَتُون الفتَن! ولا حُضورَ لهم إلا في عالم الفَوْضى والمِحَن!!!

ولقد (حَظِيَ) هذا الفتَّانُ المفتونُ -عامله اللهُ بعدله- بكلماتٍ مِن الشيخ

---

(١) انظُر ما سيأتي (ص٢٤٧).

عُبَيد -وفّقه الله-: هوَّلَها، وأوَّلها، وعظَّمَ شأنَها؛ كلُّ ذلك على غير مُراد الشيخ -وفّقه الله-، ولا مقصدِه -فيما نَحسَبُ!-؛ تلبيساً على الأغرار الذين يُهلِّلون له، ويُتابعونه! وتدليساً على الأغمار الذين يُصفِّقون له، ويُوالونه!!

وكُلُّ ذلك عند الله -إنْ لم يكن في ذاتِه -تعالى- باطلٌ؛ فاحْرِصوا، وراقِبوا -رعاكم اللهُ-...

وكم أحجمتُ -ولا أزالُ أُحْجِمُ!- عن الخَوْض في نقضِ تُرَّهات هؤلاء القوم- وما أوفرَهم، وأوفرَها-! والنقضِ لشبهاتهم الهوجاء -وما أكثرَها، وأحْقَرَها-!!

ولكنَّ الأمرَ إذا تعلّق بشخصيّةٍ لا تزالُ محترمةً -عندي- مثلِ الشيخ عُبيد الجابري -زاده اللهُ -تعالى- توفيقاً وبصيرةً[1]-ولا نُزَكِّيه على الله- فإنَّ الشأْنَ يختلفُ -شيئاً ما-!

وهذا الحقُّ الذي به يعلو صاحبُهُ: يُؤْخَذُ من كُلِّ أحدٍ -كبيراً كان أم صغيراً-، وخلافُ الحقِّ يُرَدُّ على كُلِّ أحدٍ -كبيراً كان أم صغيراً-؛ فلا سيِّدَ في العلم إلا العلم.

وأمَّا الاعتباراتُ الأخرى(!): فلها حقوقُها الأُخرى، ومُعالجاتُها الأُخرى؛ فلا نخلِطْ...

---

(١) وهو القائلُ -هداهُ اللهُ- فيما اشتُهِرَ عنهُ-: (على الداعية البصير أنْ ينظُرَ في المصلحة والمفسدة)...

فأين التطبيق -يا فضيلةَ الشيخ-؟!!

وأمّا ما كرّره الشيخ عُبيد -حفظه الله- مِمّا وَصَفَهُ بـ: تزكيتي لأهل البدع(!)، أو ثنائي عليهم -فيما قيل!-؛ فهذا يُسَلَّمُ له به(!) لو كنتُ -شخصيًّا- مُقِرًّا أنَّهم كذلك -بَداهَةً-!

واعتقادي الحقُّ -الذي لا أزالُ عليه-: أنَّ أكثرَ هؤلاء الذين يُبدِّعُهم هؤلاءِ (الإخوةُ) = (الغُلاة)، ويجعلونهم مدارَ امتحان وابتلاء، وبابَ محنةٍ وفتنة: أنَّهم سلفيُّون؛ لكنّهم مخطئون؛ فَنُناصحهم في ذلك -**أولاً**-، ثم نُحذِّر من أغلاطهم -**ثانياً**-، ثُمَّ نحفظ لهم سلفيَّتهم وحقَّهم -**ثالثاً**-[1].

أمَّا مَن ظهر لي ابتداعُه، وانكشفت لي حقيقتُه؛ فلا أقول فيه إلا: (...إلى حيثُ ألقت رحلَها أمُّ قشعمِ)[2]!

وما حالُ بعضِ مَن تعرفون -يا إخواني- مِمّن فارَقْناه وقد كان أقربَ الناس إلينا(!)، ثُمَّ انخرمت عندنا (عدالتُه)، أو ظهرت لنا (بدعتُه)-: عنكم ببعيد!!

فالحقُّ أحبُّ إلينا مِن أنفسنا -والله-، ولا نكابرُهُ إذا ظهر لنا- مِن عدوٍّ أو حبيب، أو بعيدٍ أو قريب..

ثُمَّ:

---

(١) وهذا عَيْنُ التوجيه التربويِّ العلميّ الجليل الذي أوصَى به -ولا يزالُ- سماحة أستاذنا الشيخ عبد المحسن العبَّاد -حفظهُ اللهُ ورعاهُ-.

وانظُر (ص١٧-٣٢) -ممّا تقدَّمَ-.

(٢) انظُر «المعاني الكبير» (٢/ ٨٨١) -لابنِ قُتَيبة-، و«ثِمار القُلوبِ في المُضاف والمنسوب» (١/ ٢٦٠) -للثعالبي-.

لا يُقال -ألبتَّةَ- في مثل هذا البَحْث- بتِلكُمُ الدَّعوَى الواهيةِ الواهنةِ الفَضْفاضَة!-: هذا جرحٌ مُفسَّرٌ لا بُدَّ مِن قَبوله!!

فتلكَ شِنْشِنَةٌ نعرِفُها مِن أَخْزَمَ[1]!!!

لأنَّ المطالبةَ بتفسير الجرح إنَّما وُجدت -أصلاً- لمعرفة كُنْه الجرح وحقيقتهِ: أمقبولٌ هو أو مردود!؟

وليس كُلُّ جرحٍ مفسّر مقبولاً؛ لاحتمالِ أن يكون جرحاً بما ليس جارحاً -كما هو حالُ كثيرٍ مِن أقوالِ الجَرحِ والتعديل -قديماً وحديثاً-..

وهذا هو الواقعُ -فعلاً- في هذا التحذير الشديد مِن (هؤلاء) في (أولئك) -على الأقل: بِحَسَب قناعتي الشرعيّة-....

وهذا -لوضوحه- ممّا لا يجوزُ التَّلكُّؤُ فيه! ولا الوقوفُ عنده!! ولكنِّي أعجبُ -جدًّا جدًّا- مِمّن لا يزالُ يُرَدِّدُ الخوضَ فيه! مُكْثِراً فيه مِن المكابرة والتسفيه!!

وأمَّا موضوعُ الخطأ في أمرٍ -ما-، ثُمَّ سَحْبِهِ على ما قبلَه من كتابات -حُكماً بالأثر الرجعيّ!-؛ فالعدلُ فيه -تماماً- ما عامَلَ به أستاذُنا الشيخ عبدالمحسن العبَّاد -حفظه الله- خطأَ الأستاذ محمد سليمان الأشقر -رَحِمَهُ اللهُ- ؛ حيث قال فيهِ - زاده الله توفيقاً-: (أُحذِّرُ مِن زَلَّتِهِ الشَّنيعة، لا أُحذِّرُ مِن كِتاباتِهِ المُفيدة)[2]..

(١) «المُغرِب في ترتيب المُعرِب» (٢٥٨) -للمُطَرِّزِيِّ-، و«تصحيفات المُحدِّثين» (٢/ ٩٠٨) -للعسكريِّ-.

(٢) «مجموع رسائل الشيخ العبّاد» (٦/ ٢٨٦).

وهذا نَهْجٌ غائبٌ -بل مُغَيَّبٌ -جِدًّا- عندَ إخوانِنا (الغُلاة)-هداهُمُ اللهُ-...

نعم...

- هذا هو العدلُ...

ويُقابلُهُ: الظلم...

- هذا هو العلم...

ويُقابلُه: الجهل...

- هذا هو الصفاء...

ويُقابله: الكَدَر...

- هذا هو الإقرار...

ويُقابلُهُ: الجحود...

... هذا (كلُّه) لو سلَّمْنا بأنَّ ذاك الأَمرَ المُنتقدَ خطأٌ -فعلاً- !!

فكيف وهو لمْ يَكُن؟!!

وإن كان قولٌ ما، أو حكمٌ ما -مِن تلكم الانتقِاداتِ -حقيقةً- خطأً: فهو يدورُ -ولا شكّ- في أغلبِ أمرِهِ- في إطار الاختلافِ (الاجتهاديِّ السائغِ) بين أهل السنة؛ فلا يزالُ أئمّةُ العلم يختلفون في الحُكم على الرواة والشخصيّات -مِن قبل ومِن بعد-...

نعم؛ المبتدعُ الخالصُ يُهْدَرُ ما عنده -كُلُّه-، ولا نرفعُ له بشيءٍ -ما- رأساً،

ولا نُقيم له وزناً؛ بعيداً عن طرائق أهل (الموازنات)[١] البدعيّة الظالمة، والتي ما فَتِئَ أصحابُها الحزبيُّون يُزيِّنونها لأهل السُّنَّة، ويبتلونهم بها، ويجرُّونهم إليها!! في الوقتِ الذي (لا يزالُ) -فيه- إخوانُنا (الغُلاةُ) يتَّهِمُونَنا به -ظُلماً وعُدواناً-!!

ولكنْ:

مَن هو- ذا - المبتدعُ الخالصُ؟!

وما شروطُ الحكمِ عليه بالبدعة المَحْضَةِ؟!

ومِن صاحبُ الحقِّ في الحكم عليه؟!

وما الواجبُ تُجاه تَلَقِّي حُكمِهِ؟!

وهل تجوزُ مخالفتُه مِن ذَوِي الأهليَّة؟!!

و.. و.. و..

... ولم نَرَ شيوخَنا وعُلماءَنا -رحم اللهُ أمواتَهم، وحفظَ للأمَّة أحياءَهم- ينشغلون ببعضِهم! أو يتلقّطون لبعضهم!! أو يُسقِطون بعضَهم-!!! بسبب شيءٍ -قليلٍ أو كثيرٍ- ممّا (قد) يختلفون فيه مِن الشخصيّات، والرواة.

نعم -والله-؛ لم نَرَ هذا في أيٍّ مِن التواريخ الشخصيّة، أو المناهج العلمية إلا في حدودٍ ضيّقة، وفي شخصيّاتٍ معروفة؛ ذَرَّ قرنُ البدعة فيها، وانكشفت لعموم الأمّة ضلالاتُ خوافيها[٢]!

---

(١) انظُر ما تقدَّم (ص١٧٩).

(٢) ولقد سمعتُ -بأُذُنَيَّ- شيخَنا العَبَّاد -أثناءَ زِيارتِي له -قُبَيْلَ حَجِّ هذا العام=

وأمّا تنزيلُ بعضِ آثار السلفِ -في مثل هذه الأحكام- علىٰ سائر أشكال(!) الواقع المعاصر؛ دون النظر في ظروفٍ واختلافِ الزَّمان، والمكان، والأعيان: فهي مجازفةٌ كبرىٰ! وخطيئةٌ ليست باليُسرىٰ[1]!!

ولا يُجادل في ذلك عالمٌ يفقهُ الأصول، ولا عاقلٌ تنضبطُ عنده بدائهُ العقول...

وقد تقدَّمَ مِن كلامِ شيخِ الإسلام، وشيخِنا العبّاد ما يُوجبُ تحريرَ ذلك، وتحقيقَهُ...

وما أبدَعَ كلمةَ صديقِنا الفاضل، العلامةِ المُتَفنِّن، الوزير الأَثير، والأخ الكبير، الأستاذ الشيخ صالح بن عبدالعزيز آل الشيخ -زاده اللهُ إنْعاماً وإكراماً-:

« هذا الزمنُ يحتاجُ منا الىٰ فقهٍ جديدٍ -اليومَ- وهو (فقه القوة والضعف)، ولا يُمكن أن يُنَزِّلَ فقيهٌ -أو عالمٌ، أو داعيةٌ- أحوالَهُ الإسلاميّةَ -دائماً- في مستوىٰ واحدٍ: بقوة المسلمين، أو في ضعفِهم، أو في بلدٍ تظهرُ فيه قوةُ الاسلام، وفي بلدٍ يظهرُ فيه ضعفُ الإسلام، وضعفُ الدعاة، وضعفُ أهل الإسلام».

وقد حذَّر -حفظه اللهُ- بعدُ- الدُّعاةَ: «أن لا يُؤتىٰ الاسلامُ مِن قِبَلِهم، وأن لا يتصرّف الواحدُ بمحض غَيْرتهِ، أو بمحضِ حُبِّه الشديد لانتصار الحقّ!

=(١٤٣١هـ)- يقولُ -لـمَّا ذُكِرَ أستاذُهُ وأُستاذُنا سماحةُ الشيخ ابن باز رحمه الله-:
«والشيخ ابن باز لا يكادُ يُنقَلُ عنهُ جَرحٌ وتجريحٌ» -أو ما هذا معناهُ-.

(١) انظُر -لِزاماً- كتابي «منهج السلف الصالح» (ص١٦٩ - ط٢).

وهذا محمودٌ، لكنّه قد لا يُوَفَّقُ فيه إلى الصواب الذي يُوافقُ مقاصدَ الشرع في فقه القوة وفقه الضعف».

أقولُ:

فواغوثاهُ في أحوال أهل السُّنَّة -عموماً-، والسلفيِّين -خصوصاً-!

ولكن؛ أين هم أهلُ هذا الفقه الأمين، وأصحابُ ذاك النَّظر المستبين؟!

... إنَّ منهجَ الغُلُوِّ الذي -بدأ -والحمدُ لله- يتضاءلُ، ويضمحلُّ، وتخبو نارُه، وتخِفُّ (أنوارُه!)-: يضربُ بالحقائق التاريخيّةِ العلميّةِ المسلّمةِ عُرْضَ الحائط، ويُغْمِضُ عينيه عن طرائق العلماءِ الرّبانيّين -سابقين ومُعاصرين- مِن طريقة معاملة الخطأ بحجمه، وكيفيّة معالجتِه بقَدْره...

ولا تزالُ رسالةُ أستاذنا الشيخ العبّاد -حفظه الله-: «رفقاً أهلَ السُّنَّة بأهل السُّنَّة»[1] -الذهبيَّةُ- مَثَلاً رائعاً نادراً؛ لتكونَ -بحقّ-: «كلمةً تساوي ألفَ كلمةٍ»[2] - كما هو عنوانُ مقالٍ لي كنتُ كتبتُهُ قبل سنوات- إبّان نشر رسالة «رفقاً..» -هذه-.

ولا يزالُ العُلماء المنصِفون يُثْنون على هذه الرسالةِ الرائقةِ، ويمدحونها،

---

(١) ثُمَّ كَتَبَ -حفِظَهُ اللهُ- بتاريخ: (١٦/ ١/ ١٤٣٢هـ) تعْزيزاً: مَقالاً علميًّا تربويًّا، وجيزاً عزيزاً -عُنوانُهُ-: (ومرَّةً أخرَى... رِفقاً -أهلَ السُّنَّةِ!- بأهلِ السُّنَّةِ!) -وهو الذي صدَّرْتُ به كتابي -هذا- بحمدِ الله-.

(٢) انظُر ما تقدَّم (ص١٦٤).

ويجعلونها -بين أهل السنة- كالميثاق الذي يكون عليـه الاتفـاق، وإليـه الجمـعُ والارتـفاق...

ومِـن أواخـر مَـن سـمعتُ ثنـاءَه -مِـن العلـماء- عـلى هـذه الرسـالةِ- بأُذُنِيَّ -كِفاحاً-: الـشيخُ العلامـة المحـدّث محمـد عـلي آدم الأثيـوبي -نفـع اللهُ بعلومه-، وذلك أثناءَ زيارتي له في بيته -في مكّة- السنةَ الماضيةَ - لَمّا ذَكَرَ -مِـن تِلقاءِ نفسِهِ- كتابَ شيخنا العلامة الأستاذ عبدالمحسن العبّاد -مُبتـدئاً-، قـائلاً -في سِياقِ استنكارِهِ لِـمُمارَساتِ كثيرٍ مِن (الغُلاة)! -ما حرْفُهُ-: (لقد أعجبنـي هذا الكتابُ جدّاً) -جزاه الله خيراً-.

وقد أكرَمَني -أكرمه الله- عند زيارتي هذه له- بمنحـي الإجـازةَ بمرويَّاتـه الحديثيَّة -دون طلبٍ منِّي-، وذلك في ثَبَتِهِ: «مواهب الصمد...»، وتلقَّيتُ ذلك منه بِقَبولٍ حَسَنٍ، شاكراً له -وفَّقه المـولى- حُـسْنَ ظَنِّـهِ بأخيـه، مُقـدِّراً لِتلطُّفِـهِ وتَأَنِّيه...

... فلئِن لم تُعجبْ رسالةُ «رفقاً أهل السُّنَّة» -أو غيرُها!- أحـداً مِـن أهـل السُّنَّةِ(!)، وأُعجبُ[1] بها آخرون -منهم-؛ فهل نجعـلُ هـذا -وأمثالَـه- مـدارَ محنةٍ فينا، ومَثارَ فتنةٍ بيننا؟!

أم يكون سبيلُ التواصي بـالحق والـصبر، وطريـقُ التناصـح في الـدين هـو السبيلَ الأمثل، والطريقَ الأفضل؟!

---

(١) وهي -حقًّا- لذلك أهْلٌ..

ثُمَّ يَبرُزُ -ها هُنا- في خِضَمِّ دائرةِ الردِّ والردِّ المضادّ!- أسئلةٌ -غايةً في الأهمـيَّة-:

مَن يستفيد مِن مَنْ؟!

وكيف؟!

وأين؟!

... فهذا -كُلُّهُ- مِن باب النتائج بعد المقدِّمات؛ وهو -هكذا- يتعلّق بكُلّ الأطراف -جميعاً-؛ وذلك لا يتمُّ علىٰ وجه الصحةِ والسَّداد إلا بعد دراسةِ المصالح والمفاسد - **من جهةٍ**- ودراسة ماهيّة الأخطاء، وحقيقتها، وقَدْرها -**مِن جهةٍ أخرىٰ**-، وقُدرة الناقد(!) على الحكم الصواب في ذلك-**مِن جهةٍ ثالثةٍ**-!

ولا يكون الحكمُ -القاطعُ- في ذا مِن طرفٍ واحدٍ، أو مِن جهةٍ واحدةٍ، وبخاصَّةٍ مَعَ عدم إدراك كثيرٍ(!) لكثيرٍ مِن حيثيّات الأمور، ومدىٰ مطابقتها للواقع المنظور.

وَأَخَصُّ مِن ذلك -كُلِّه-: التَّنْبيهُ إلىٰ أنَّ أكثرَ المقول أو المنقول -في خِضَمِّ هذه الفتن!-: إمّا مُشوّهٌ، أو مُشوشٌ، أو عارٍ عن التَّثبت، أو خَلِيٌّ مِن الحُجَّة!!

وما أحسنَ ما تقرَّر -قديماً-: (الحكم علىٰ الشيء فرعٌ عن تصوُّره)..

فأين هو -ذا- (التّصوُّر) الصحيح: المُنتِجُ لمثل ذاك (الحكم) الصحيح؟!

وأقول لكم -إخواني -أخيراً-:

لا مانعَ أن نختلف ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾، ولكنْ: لنعرفْ كيف نختلف ﴿إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ﴾..

ولن يُثْنِيَنا عن حَقِّنا -قَلَّ أو كَثُر- دُعاةُ (التهديد)، ولا رُعاة (التجديد):

* (التهديد): بنشر كتاب، أو كتابين! أو فتوى، أو فتوييْنِ!! فقد عَرَفَ أكثرُ الخلق معاييرَ الحقّ!

ولا أقولُ -ثَمَّةَ- إلا: (...أبشِر بطولِ سلامةٍ يا مِرْبَعُ)[١]!

وإنَّا على انتظار[٢]، لهذا الاجْتِرار!!

فقد فَرَغتِ الجَعْبةُ، ونَفِدتِ السِّهام الصِّغار الصِّغار!!

* أو (التجديد): للفِتَن بعد خُمودها، وللمِحَن بعد هُمودِها!

ورحم اللهُ مَن قال: «الفتنةُ راتعةٌ في بلاد الله، تَطَأُ في خِطامها؛ لا يحلُّ لأحد أنْ يُوقظَها؛ ويلٌ لمن أَخَذَ بِخِطامها»[٣]...

فاهْنَأْ يا صاحِبَها...

وأمَّا (الشيخ عُبيد) -وغيرُه مِن مشايخِ أهل السُّنَّة - فلا يزالُون مُحترمين لدينا، ومُقدَّرِين عندنا؛ سواءٌ وافقناهم أم خالفناهم، وسواءٌ -أيضاً- أخطأوا أم أصابوا...

والمعصومُ مَن عَصَمَهُ اللهُ..

---

(١) «المَثَل السَّائر..» (٢/ ٣٨٠) -لابنِ الأثير-.

(٢) وقد (وَقَعَ!) هذا التهديد -فِعلاً-!

وما كانَت نتيجتُهُ إلّا (...طُولَ سلامةٍ!) -بحمدِ الله-!

(٣) «حلية الأولياء» (٦/ ١٠١).

(٢٩)

مُتابعةٌ...

كتبتُ -قبلاً- مَرَّتَيْنِ!- كَلاماً وجَّهْتُهُ إلى الشيخِ عُبيدٍ الجـابريِّ -هـدانا اللهُ وإيَّاه-؛ جَرَّاءَ ما تناقَلَتْ عنهُ بعضُ شَبكاتِ (الإنترنت) شيئاً مِن الكلامِ المُوجَّـهِ إليَّ -نَقداً ، وانتقاداً -؛ تلطَّفْتُ معه، وترفَّقْتُ به -وفَّقَهُ اللهُ -تعالى-.

وليس يَضِيرُنِي -ألْبَتَّةَ- أنْ يُوجَّـهَ إليَّ انتقـادٌ -أو أكثـرُ-؛ فـ«**كُـلُّ بنِـي آدَمَ خطَّاءٌ**»[1]، والمُؤمنُ رجَّاعٌ إلى الحقِّ -سائلاً ربِّي أنْ أكونَ مِن أولئكُم-...

وكذلك الحالُ مع الشيخِ عُبيدٍ -سواءً بسواءٍ-؛ فليس يَضيرُهُ أنْ يُرَدَّ انتقادُهُ إنْ لمْ يُصِبْ فيه، أو أنْ يُوجَّهَ إليه انتقادٌ فيما أخْطَأَ فيه؛ فـ(كُلٌّ رادٌّ ومردودٌ عليـه؛ إلاّ النبيَّ ﷺ) -وهو -لا شكَّ- منهُم-.

نَعَم؛ هذه لُغَةٌ يُجِيدُ فهمَها المُسدَّدُونَ والمُوَفَّقُونَ...

أمَّا المُقَلِّدَةُ المَحرُومُونَ، والمتعصِّبَةُ الجاهِلُون: فهي (لُغَةٌ) أعجميَّةٌ -بالنِّسبةِ لهم- لا يُحسِنُونَها! ولا يكادُونَ يَفقهونَها!!

ولقد كُنتُ آمَلُ مِن الشيخِ عُبيد -وفَّقَهُ اللهُ- أنْ لا يَأْمَنَ سائِلِيهِ! وأنْ يُحـاذِرَ

---

(١) رواهُ ابنُ ماجَه (٤٢٥١) عن أنس.

وهو في «صحيح الجامع» (٤٥١٥) -لشيخِنا-.

مِن مُوصِلِي المَعلومات (!) إليه؛ فأكثرُهُم -في هذه الأيّام!-وللأسفِ الشديد- بَيْنَ أحمقَ لا يفهمُ! أو حاقدٍ لا يُريدُ أنْ يَفهَمَ!!

فالحذَرَ الحذَرَ -فضيلةَ الشيخِ-...

وما بَيْنَ أيدينا -اليومَ- مِن الكلامِ المنقولِ عنهُ -حديثاً- وفَّقَهُ اللهُ- دليلٌ قويٌّ على ما ذَكَرْتُ...

وسأُناقِشُ (أهمَّ) ما وَرَدَ فيه:

١- قالَ فضيلةُ الشيخ عُبيد: (... لا يُوْثَقُ مِن تَزْكِياتِ عليٍّ الحلبيِّ -عَفا اللهُ عنهُ-، بل ثَبَتَ لدينا أَنَّهُ زَكَّى أُناساً هُم أعداءٌ للسُّنَّةِ؛ فتزكياتُهُ حربٌ على أهلِ السُّنَّةِ -مِن حيثُ يَشعُرُ، أو مِن حيثُ لا يَشعُرُ)!

كذا قال -غَفَرَ اللهُ لهُ-...

وأنا أسألُ -الآنَ-:

مَن هُم (أعداءُ السُّنَّةِ) -هؤلاءِ-؟!

وبماذا عادَوها؟!

وكيفَ عادَوها؟!

وأينَ هي هذه (الحربُ)؟!

وما مِضارُها؟!

وهل تزكِيَتِي (لهم) ممّا تفرَّدْتُ به؟!

أمْ قد زكَّاهُم -مِثلي- بل قَبْلي- مَن هو أعلمُ مِنِّي ومِن الشيخِ عُبيدٍ الجابريّ -معاً-؟!

وهل (زكَّيْناهُم) بما عادَوْا شيئاً مِن السُّنَّةِ -فيه -كما هو ذاك الزَّعْمُ الباطلُ السَّفِيه-؟!

أمْ دَفَعْنا عنهُم هذه المُعاداةَ المَزعومة -أصلاً-، ثُمَّ زكَّيناهُم بما هُم مُوافِقُونَ للحقِّ وأهلِ الحقِّ -فيه-فَرْعاً-؟!

ومَن ذا لا يغلطُ؟!

فالتأَنِّيَ .. التَّأَنِّيَ -شيخُ عُبيد-...

وليسَ يَخْفَى على فضيلتِكُم أنَّ «**الظُّلْمَ ظُلُماتٌ**»[(١)]؛ فالتَّوَقِّيَ التَّوَقِّيَ...

٢- ثُمَّ سألَهُ سائلٌ، فقالَ: (يقولونَ -شيخنا-: هل يجبُ علينا إذا ردَّ عالِمٌ -صاحبُ الجَرْح والتعديل -شخصاً- فُلانٌ مِن النَّاسِ... [أنْ يُرسِلَ] إلى جميعِ[(٢)] أهلِ العِلمِ في الأرضِ: ماذا يقولونَ في فُلانٍ؟ وهل يُوافِقُونَ هذا العالِمَ في الجَرْحِ- وخُصوصاً إذا كان الجرحُ مُفَسَّراً)؟

فقال الشيخُ عُبَيدٍ -مُجيباً-:

(أبداً؛ هذه قاعدةٌ سَمِعْناها قَبْلَ فترةٍ عن الشيخِ عليٍّ الحلبيِّ، وهي قاعدةٌ

(١) رواهُ البخاريُّ (٢٤٤٧)، ومُسلم (٢٥٧٩) عن ابنِ عُمَرَ.

(٢) انظُروا -بربِّكُم- إلى هذه المُبالغَة التي لا يقبلُها عَقلٌ! ولا يعضدُها نَقلٌ!!

فاسدةٌ؛ فإذا حَكَمَ عالِمٌ على شخصٍ بأَنَّهُ مُبتدِعٌ، وجرَحَهُ بجارِحٍ أقامَ الدليلَ عليه؛ فإِنَّهُ لا يلزمُ البحثُ بسؤالِ أهلِ العِلمِ الآخَرِينَ.

فالقاعدةُ التي وَضَعَها[1] عليٌّ الحلبيُّ، وهي: أنْ يُجْمِعَ أهلُ العِلمِ على تبديعِ إنسانٍ أو جَرْحِهِ:

هذه قاعدةٌ لمْ يَقُلْ بها أحدٌ -فيما نعلمُ- مِن أهلِ العِلمِ والإمامةِ في الدِّينِ)!!

كذا قالَ -عَفَا اللهُ عنهُ-!

وهو -كُلُّهُ- كلامٌ حَقٌّ؛ لولا أَنَّهُ مَنسوبٌ إليَّ!!

فهو -هكذا -بيقِينٍ- باطلٌ..

وهو -واللهِ- افتراءٌ عليَّ، لمْ أَقُلْهُ، ولنْ أقولَهُ -مُستعيذاً باللهِ أنْ أكونَ مِن الجاهِلين-...

فلا يزالُ أهلُ العِلمِ يَجْرَحُونَ بقولِ الواحدِ أو الاثنَيْنِ مِن أهلِ العِلمِ -قديماً وحديثاً-بالحُجَّةِ النيِّرَةِ، والبيِّنَةِ المُقنِعَةِ-؛ دونَ تطلُّبِ ذاكَ الإجماعِ المُـدَّعَى!

والعَجَبُ أنِّي بيَّنْتُ فسادَ وبُطلانَ نسبةِ هذا القولِ إليَّ في عددٍ مِن المجالِسِ، والفتاوَى، واللِّقاءاتِ؛ كما بيَّنْتُه -أيضاً- في مواضِعَ عِدَّةٍ مِن كتابي «منهج السَّلَف الصّالح...» -بِطَبْعَتَيْهِ-، ومع ذلك: فإنَّهُ لا يزالُ يُتَناقَلُ بالباطلِ -ردًّا عَلَيَّ-، ويُتناقَلُ بالزُّورِ والبُهتانِ -مَنسوباً إليَّ-...

---

(١) كذا قال -غفر اللهُ له-!

فما معنَى هذا؟!

وماذا وراءَهُ؟!

وهاكُمْ نَصَّ كلامِي في كتابي «منهج السَّلَفِ الصَّالِح..» (ص٢١٩-ط٢):

« قُلْتُ فِي بَعْضِ مَجالِسِي: لاَ (يُلْـزَمُ) أَحَـدٌ بِالأَخْـذِ بِقَـوْلِ جَـارِحٍ إِلاَّ بِبَيِّنَـةٍ (مُقْنِعَةٍ)، وَسَبَبٍ وَاضِحٍ، أَوْ بِإِجْمَاعٍ عِلْمِيٍّ مُعْتَبَر.

فَفَهِمَها البَعْضُ -وَلاَ أَدْرِي كَيْفَ!- عَلَى أَصْلِ الجَرْح! وأَنَّـهُ لاَ بُـدَّ لَـهُ مِـنْ إِجْمَـــاع!!

وَفَرْقٌ بَيْنَ (قولِه) أو (قَبُولِهِ)، وَبينَ (الإِلْزَامِ بِهِ) كبيرٌ كثيرٌ -كَمَا لاَ يَخْفَى-!!

فَمَنْ (قَبِلَهُ) -مُقْتَنِعاً بأدلَّتِهِ-؛ فَنِعِمَّا هُو؛ وَمَنْ لَمْ يَقْبَلْهُ-لِعَدَمِ(قَناعَتِهِ= الـشَّرْعِيَّة العِلْمِيَّة بأدلَّتِهِ)-؛ لاَ يُلْزَمُ بِه..

وَإِلاَّ؛ فَكَيْفَ يُلْزِمُ الْمُخْتَلِفَانِ فِي (وَاحِدٍ) طَرَفاً ثالثاً؟!

وَمَا دَلِيلُ كُلٍّ فِي هَذا الإِلْزَام؟!

وَمَا مَوْقِفُ (الْمُلْزَم)؟!

ثم؛ إنَّ (الإلزامَ) المنفيَّ -ها هُنـا- هـو مـا يترتَّـبُ عليـه تبـديعٌ، وتجـديعٌ، وتشنيعٌ!

أمَّا (الإلزام) بمعنى: الانتصار والتأييد، وجَمْع الأدلَّـة لنُـصرةِ قـولٍ -مـا-؛ فهذا مقبولٌ غيرُ مرذول...

وهو -هكذا- صنائعُ الأئمَّةِ الفُحُول...

وقد قَالَ الإِمَامُ الذَّهَبِيُّ فِي «السِّيَر» (١١/ ٨٢): «وَإِذَا اتَّفَقُوا عَلَى تَعْدِيلٍ، أَوْ تَجْرِيحٍ؛ فتَمَسَّكْ بِهِ».

وَقَالَ شَيْخُ الإِسْلاَمِ فِي «مِنْهَاج السُّنَّة النَّبَوِيَّة» (٣/ ٩٨): «وَالحَقُّ: أَنَّ أَهْلَ السُّنَّةِ لَمْ يَتَّفِقُوا -قَطُّ- عَلَى خطأ».

وَالكَلاَمُ -كُلُّهُ- حَوْلَ (أَهْلِ السُّنَّة) -وَفِيهِم-؛ لاَ بِالْمُبْتَدِعَةِ، وَذَوِيهِم!

فَلاَ تَتَجَنَّ!!».

... وأقولُ -الآنَ- مُكَرِّراً-:

فلا تتجَنَّ!!

... ولْنَتَأَمَّلْ -مرَّةً أُخرَى!- كلامَ الشيخِ عُبيدٍ -وفَّقَهُ اللهُ-؛ حيثُ يقولُ -في أوَّلِهِ-: (سمعناها عن الشيخِ عليٍّ الحلبيِّ)!!

ثُمَّ يقولُ -في آخِرِهِ-: (وضَعَها عليٌّ الحلبيُّ)!!

فأقولُ: سمعتَها (عنهُ): نَعَم؛ لا: منه!

فما أكثرَ ما (يُسمَعُ!) على خِلافِ الحقِّ والواقع!

أمَّا أنَّهُ (وَضَعَها): فكذِبٌ عليه وافتراءٌ؛ ليس مِن الشيخِ عُبيدٍ -فإنِّي لا أزالُ أُنَزِّهُهُ أنْ يكونَ كذلك-، ولكن -أُكَرِّرُ-: مِن ناقلٍ أحمَقَ لا يَفهَمُ! أو مِن نمَّامٍ حاقدٍ لا يُريدُ أنْ يفهمَ!!

٣- ثُمَّ قالَ السائلُ: (شيخَنا؛ هل يجوزُ لطَلَبَةِ العِلمِ التَّرجيحُ بَيْنَ الجَرْحِ والتعديلِ، وإذا لمْ يستطِعْ طلبةُ [العِلمِ] الترجيحَ أَخَذُوا بِالأحوَطِ -كأيِّ مسألةٍ شرعيَّةٍ-؟

هذه أخذتُها مِن كتابِ عليٍّ الحلبيِّ «منهج السَّلَفِ الصَّالح...»، وإذا لمْ يأخُذُوا بالأحوطِ قَلَّدُوا مَن ظَهَرَ أَنَّهُ أهلٌ للتقليدِ في المسألةِ)!

فعلَّقَ الشيخُ عُبيدٌ -سدَّدَهُ اللهُ- بقولِهِ: (ما أكثرَ القواعدَ التي يُقعِّدُها الشيخُ عليٌّ الحلبيُّ، ولمْ يُسْبَقْ إليها!

الأمرُ -كما قُلْتُ لكُم- إذا تكلَّمَ عالِمٌ مُوَثَّقٌ، وجَرَحَ رجُلاً بما يُعْلَمُ بشهادةِ الثِّقاتِ العُدولِ عليه، أو بِمُسَجَّلٍ عليهِ مِن صوتِهِ، أو بما نَقَلَتْهُ كُتُبُهُ، ودوَّنَهُ فيها فهو مَقبولٌ)!!

قلتُ:

عَجَباً... (السؤالُ) في بَطْنِ الوادي! و(الجوابُ) على رأسِ الجَبَلِ!!

فأصلُ كَلامِي -في كتابي (ص٣٨٤-٣٨٥) إنَّما هو تعليقٌ على كَلِمةٍ حَسَنَةٍ نَقَلْتُها عن الشيخِ ربيعِ بنِ هادِي -سدَّدَهُ اللهُ -تُصَوِّرُ الواقعَ الذي نعيشُهُ -تماماً!-، قالَ فيها:

«إِنَّ الشِّدَّةَ -الَّتِي نَشَأَتْ هَذِهِ الأَيَّام- لَيْسَتْ مِن السَّلَفِيَّةِ فِي شَيْءٍ.

والدَّلِيلُ: أَنَّهَا صَارَتْ سِهَاماً مُسَدَّدَةً إِلَى نُحُورِ دُعَاةِ السُّنَّةِ -بِحَقٍّ-، وَيَسْعَى

أَهْلُهَا إِلَى إِسْقَاطِ هَؤُلاءِ الدُّعَاةِ، وَإِبْعَادِهِمْ عَن سَاحَة الدَّعْوَةِ؛ بِحُجَّةِ أَنَّهُمْ: مُمَيِّعُونَ!

وَهِيَ حُجَّةٌ إِبْلِيسِيَّةٌ كَاذِبَةٌ ظَالِمَةٌ!».

فعلَّقْتُ -ثَمَّةَ- على كلمةِ (مُمَيِّعُونَ)[1]- بقَوْلِي-:

«وَهِيَ التهمةُ الباردةُ (!) الَّتِي نُرْمَى بِهَا -اليَوْم!- ولا نزالُ!!- مِنَ (البَعْضِ!)- بِسَبَبِ مُخَالَفَتِنَا (الاجْتِهادِيَّة) فِي عَدَمِ الحُكْمِ عَلَى بَعْضِ الأَعْيَانِ -مِن (أهل السُّنَّة) المواقعين لبعض الخطأ، أو البدعة- بِأَنَّهُم مُبْتَدِعَة!!

وإذْ نَفْعَلُ ذلك -أحياناً-؛ فمِن باب الرِّضا بالسَّلامةِ الشرعيَّةِ، وَاحْتِمالِ الخطأِ -وَلَوْ بالعفوِ-!

ورحِمَ اللهُ الإمامَ الليثَ بنَ سعدٍ -القائلَ-: «إذا جاء الاختلافُ أَخَذْنَا فيه بالأحوَطِ» -كما في «جامع بيان العلم» (١٦٩٦)-.

و«استعمالُ التَوَقِّي أَحْوَطُ مِن فَرَطات الأقدام» -كما في «أدب المفتي والمستفتي» (١/ ١٢) -لابنِ الصَّلاح-.

وهذانِ النصَّانِ يُنَزَّلانِ فيما إذا تساوت الحُجَجِ[2]، ولم يظهر الراجحُ؛ فكيف

---

(١) ولأَخِينا الفاضل الدُّكتور عبد العزيز بن نَدَى العُتيبي -حفظهُ اللهُ- بحثٌ لطيفٌ في إنكارِ هذه الكلمةِ -وتصاريفِها- في مثلِ هذا السِّياقِ -تَجْريحاً-!

(٢) قال الإمامُ ابنُ الجَوزيِّ في «ذَمِّ الهَوَى» (ص١٣):

«وإذا عَرَفَ العاقلُ أنَّ الهَوَى يَصيرُ غالباً: وَجَبَ عليه أنْ يَرفَعَ كُلَّ حادثةٍ إلى حاكم العَقل؛ فإنَّهُ سَيُشِيرُ عليه بالنَّظَرِ في المَصالحِ الآجلةِ، ويأمُرُهُ -عندَ وُقوعِ الشُّبهةِ- باستعمالِ الأحْوَط في=

إذا ظَهَرَ الراجحُ، ثُمَّ أُلْزِمَ صاحبُهُ بنقيضِه!!؟؟

فَأَيْنَ ذاكَ الغُلُوّ -وَالعُتُوّ-: مِنْ مَنْهَجِ السَّلَف -هذا- ذي السَّدادِ والعُلُوّ؟!

وَالله، وَتَالله، وَبِالله: لَيْسَ ذاك مِنْ مَنْهَجِ السَّلَفِ فِي شَيْءٍ.

وَمَنْ كَانَ عِنْدَهُ بَيِّنَةٌ علميَّة، أو حُجَّةٌ شرعيَّة أَنَّ مُخالَفَةَ أَحَدٍ لأَحَدٍ فِي الحُكْمِ عَلَى (سُنِّيٍّ وَقَعَ فِي بِدْعَةٍ): أَنَّهُ -بِذا- يُبَدَّع!! فلْيأْتِنا بها؛ وَنَحْنُ لِلْحَقِّ مُذْعِنُون، ولأنوارِه مُنقادُون.

وَلَيْس بَيْنَنا وَبَيْنَ الحَقِّ عَدَاوَة -وَاللهُ يَشْهَد-، وملائكتُهُ يشهدون...

لَيْسَ البَلِيَّةُ فِي أَيَّامِنا عَجَبُ بَلِ السَّلاَمَةُ فِيهَا أَعْجَبُ العَجَبِ!

«ولقد أحسنَ الإمامُ أبو عمرٍو بنُ العلاءِ -رحمهُ اللهُ-تعالى- حيثُ يقولُ: (لا يزالُ النَّاسُ بخيرٍ ما تُعُجِّبَ مِن العَجَبِ!!)» -كما في رسالة «المَوْرِد في عمل المولد» -للفاكِهانيِّ- (ص٢٦-بتحقيقي)-.».

قلتُ:

فأينَ كلامِي مِن (السُّؤالِ)؟!؟

ثُمَّ يُقالُ -تَبَعاً!-: أينَ (الجوابُ) مِن (السُّؤال)؟!!؟

أمَّا الجوابُ -مِن حيثُ هُو- كيف هو!-؛ فيُقالُ -فيه-:

=كَفِّ الهَوَى؛ إلى أنْ يَتيَقَّنَ السَّلامةَ مِن الشرِّ -في العاقبةِ-».

قلتُ: وهو عينُ ما نُريد..

أوَّلاً: أينَ هي القواعدُ (الكثيرةُ) التي (يُقعِّدُها الشيخُ عليٌّ الحلبيُّ (!) ولمْ يُسبَقْ إليها)؟!

أُريدُ واحدةً -فقط- على وَجْهِ الحقيقةِ- يا شيخُ عُبيد-!

لا على نَسَقِ التقوُّلِ والادِّعاءِ -كما هو الواقعُ الحاليُّ للمُنتقِدِين -جميعاً- ولا أقولُ: أكثرِهم-!!!

واللـهِ؛ لو ظَهَرَ لي أنِّي اخترعتُ (!) قاعدةً؛ أو افترعتُها -ولمْ أُسْبَقْ إليها-؛ فإنِّي أُشهدُ اللهَ، ثُمَّ أُشهِدُكُم: أنِّي راجعٌ عنها، غيرُ قائلٍ بها - سواءً في حياتِي، أو بعدَ مماتي-؛ لا أُكابِرُ الحقَّ، ولا أُناقِضُهُ...

لكنَّ الواقعَ -كما ذكَرْتُ- بعكسِ الدَّعْوَى....

إنَّما هي فُهومٌ باطِلَةٌ لِـمَا قُلْتُ؛ تُنْسَبُ إليَّ -زُوراً وبُهتاناً!-، ثُمَّ تُقَوِّلُنِي ما لمْ أَقُلْ -ظُلماً وعُدواناً-!!

ولئِنْ نُسِبَ إلى تفسيرِ (القُرآنِ الكريمِ)، وشَرْحِ (الحديثِ الشَّرِيفِ) ما هو منهُما بَراء؛ فَلأَنْ يُنْسَبَ إلى كلامِ مَن دونَهُما -بيقينٍ- ما هو افتراء؛ فمِن بابِ أوْلَى -أيُّها العُقَلاء-...

ثانياً: أمَّا قولُ الشيخِ عُبيدٍ: (إذا تكلَّمَ عالِمٌ مُوثَّقٌ، وجَرَحَ رجُلاً...) إلخ:

فكلامٌ -مِن حيثُ أصلُهُ- صحيحٌ...

لكنْ؛ هل هو مُضْطَرِدٌ بحيثُ لا يتخَلَّفُ؟!

أمْ أنَّهُ قد يتخلَّفُ؟!

والجوابُ: نَعَمْ؛ يتخلَّفُ، ويتخلَّفُ!

بل هو الواقعُ المُشاهَدُ بأدنى -أدنَى- نَظرة في أيِّ كتابٍ مِن كُتُبِ الجرحِ والتعديلِ، ورُواةِ الحديث....

ولا أدلَّ على ذلك مِن المِثالِ الذي ضَرَبَهُ الشيخُ عُبيدٌ -نفسُهُ- في بعضِ (أجوبتِهِ)- بـ(إبراهيمَ بنِ محمدِ بنِ أبي يحيَى) -المشهور-، حيثُ قالَ:

(كان الشافعيُّ -رَحِمَهُ اللهُ- يُوثِّقُ إبراهيمَ بنَ مُحَمَّدِ بنِ أبي يحيَى، ويُزَكِّيهِ، ولكنَّ العُلماءَ -مِن قَبْلِ الشافعيِّ وبعدِهِ-، وَقَفُوا على جَرْحٍ للرَّجُلِ، وأنَّهُ ليس بثقةٍ -كما يقولُ الشافعيُّ-.

فتوثيقُ الشافعيِّ -هذا- لإبراهيمَ بنِ أبي يحيَى -هذا- لمْ ينفَعْهُ، ولمْ يَضُرَّ الشافعيَّ؛ أهلُ العِلْمِ المُحقِّقُونَ على جَرْحِ الجارِحين).

ولْنَتَأمَّلْ قولَ فضيلتِهِ: (ولكنَّ العُلماءَ -مِن قَبْلِ الشافعيِّ وبعدِه- وَقَفُوا على جَرْحٍ للرَّجُل)!!

فهَل الشافعيُّ خَفِيَ عليه ذلك -أو جَهِلَهُ-؟!

أمْ عَرَفَهُ، وردّه، ولَمْ يَرْتَضِهِ؟!

والعجبُ -عند إجابةِ مِثلِ هذا السُّؤالِ- مِن الغُلاة وأتباعهم-: أنَّهُم (!) يعذِرُونَ الأوَّلَ! ولا يَعذِرُونَ -بل يغمزون ويلمزون- الآخَرَ!!!

وباليقينِ أنَّ الثانيَ أوْلَى بالعُذْرِ مِن الأوَّلِ؛ بعكسِ صنيعِهم الفاسدِ!

فالأوَّلُ: جَهِلَ؛ ومثلُهُ لا ينبغي أنْ يَجهلَ!

بينَما الثاني: عَلِمَ، ودَرَسَ، ونَظَرَ، وبَحَثَ: فلَمْ يَرْتَضِ القولَ بهِ؛ لِعَدَمِ (قَناعتِهِ)؛ لا استِكباراً، أو جُحُوداً -كما يُدَّعَى -اليومَ- على كُلِّ مَن يُخالِفُهُم(!)...

فكان ماذا؟!!

والدليلُ حاضرٌ مِن ترجمةِ (ابنِ أبي يحيَى) -نفسِهِ-، وتعامُلِ الإمامِ الشافعيِّ معهُ:

ففي «تهذيب الكمال» (٢/ ١٨٨) -للحافظِ المِزِّيِّ-:

«وقال الرَّبيعُ بنُ سُليمانَ: سمعتُ الشافعيَّ يقولُ: كانَ إبراهيمُ بنُ أبي يحيَى قَدَرِيًّا.

قيلَ للرَّبِيع: فما حَمَلَ الشافعيَّ على أنْ رَوَى عنهُ؟

قال: كان يقولُ: لأَنْ يَخِرَّ إبراهيمُ مِن بُعدٍ أحبُّ إليه مِن أنْ يَكذِبَ، وكان ثِقةً في الحديثِ.

وكان الشافعيُّ يقولُ: أخبَرَنِي مَن لا أتَّهِمُ، عن سُهيلٍ وغيرِهِ -يعني: إبراهيم ابن أبي يحيَى-».

وهذا الإمامُ ابنُ عَدِيٍّ -أيضاً- وهُوَ مَن هُوَ-؛ لا يَقْبَلُ في «كامِلِهِ» (١/ ٣٥٧) ما قِيلَ في جَرْحِ ابنِ أبي يَحْيَى:

ففي «تهذيب الكمال» -٢/ ١٨٨-١٨٩) -للحافظِ المِزِّي -ما نصُّهُ-:

«وقالَ أبو أحمدَ بنُ عَدِيٍّ: سألتُ أحمدَ بنَ محمدِ بنِ سعيدٍ -يعني: ابنَ

عُقْدةَ- فقلتُ له: تَعْلَمُ أحداً أحسنَ القولَ في إبراهيمَ بنِ أبي يحيَى غيرَ الشافعيّ؟ فقال: نَعَم؛ حدَّثَنا أحمدُ بنُ يحيَى الأَوْدِيُّ، قالَ: سمعتُ حَمْدَانَ بنَ الأصبهانيِّ -يعني: محمدَ بنَ سعيدٍ-، قلتُ: أتَدِينُ بحديثِ إبراهيمَ بنِ أبي يحيَى؟ فقالَ: نَعَم.

ثُمَّ قالَ لي أحمدُ بنُ محمدِ بنِ سعيدٍ: نظرتُ في حديثِ إبراهيمَ بنِ أبي يحيَى كثيراً، وليسَ بمُنكَرِ الحديثِ.

قال ابنُ عَدِيٍّ: وهذا الذي قالَهُ: كما قالَ.

وقد نظرتُ أنا -أيضاً- في حديثِهِ الكثيرِ، فلَمْ أجِدْ فيه مُنكَراً، إلاّ عن شيوخٍ يُحتَمَلُونَ.

وقد حدَّثَ عنهُ ابنُ جُرَيْجٍ، والثَّوْرِيُّ، وعبَّادُ بنُ منصورٍ، ويحيَى بنُ أيُّوبَ المِصريُّ- وغيرُهُم مِن الكِبارِ-، وهؤلاءِ أقدمُ مَوتاً منهُ، وأكبرُ سِنًّا.

وله أحاديثُ كثيرةٌ.

وله كتابُ «المُوَطَّأِ» -أضعافُ «مُوَطَّأِ مالِكٍ»-، ونسخٌ كثيرةٌ.

وهذا الذي قالَهُ ابنُ سعيدٍ: كما قالَ.

وقد نظرتُ أنا في أحاديثِهِ وتَبَحَّرْتُها، وفَتَّشْتُ الكُلَّ منها، فليسَ فيها حديثٌ مُنكَرٌ، وإنَّما يُروَى المُنكَرُ مِن قِبَلِ الراوي عنه، أو مِن قِبَلِ شيخِهِ؛ لا مِن قِبَلِهِ.

وهو في جُملةِ مَن يُكْتَبُ حديثُهُ.

وقد وثَّقَهُ الشافعيُّ وابنُ الأصبهانيِّ -وغيرُهُما-».

قلتُ:

فلَئِنْ قُبِلَتْ دَعْوَى أنَّ الشافعيَّ (جَهِلَ!)[1] حالَ ابنِ أبي يحيَى -أو (خَفِيَ!) عليه -مع أنَّها لا تُقْبَلُ!-؛ فأنَّى ذلك في ابنِ عَدِيٍّ -وكذا المِزِّيِّ- وفي كلامِهِمَا ما تراهُ-!!!

ثُمَّ؛ إنْ لمْ تَضُرَّ هذه المُخالفةُ الإمامَ الشافعيَّ -كما قالَ الشيخُ عُبَيْد-؛ فما بالُ ما هو أقلُّ مِنها ضَرَّ غيرَهُ -بل بدَّعَهُ! وضَلَّلَهُ! وأسقطَهُ!-؟!

﴿مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾؟!!

٤- ثُمَّ قالَ السائلُ: (هو يقولُ -أيضاً-: إذا جاءَ الجرحُ المُفسَّرُ ننظُرُ فيه)!

فعلَّقَ الشيخُ عُبيد بقولِهِ: (واللهِ ما أدرِي ماذا يُفيدُ النَّظَرُ بعدَ التفسيرِ؟!)!

فقالَ السائلُ -مُستفْسِراً-: (القاعدةُ باطلةٌ؟!)!

---

(١) وسلاحُ التَّجهيل -هذا- هو نفسُهُ- ذاك السلاحُ الذي يُواجِهُ به الغُلاةُ المُقلِّدُون، والمتعصِّبَةُ الجامِدُون: توثيقَ شيخِنا العبَّاد -نَفَعَ اللهُ به البلادَ والعِبادَ- ومُخالفتَهُ- لبعضِ مَن يُبدِّعُونَهُم!!

فيقولونَ: لا يعرف! ثُمَّ يفترُون: لا يَقرأ!!

وهو سلاحٌ فاشل، لا يستخدمُهُ إلّا الغَوِيُّ الخامِل!!

... فماذا نَقولُ -بربِّكُم-؟!

ثُمَّ؛ لماذا لا تُعرِّفُونَهُ -وليس هو بالبعيدِ عنكُم-؟!

أمْ أنَّكُم كالنَّائمِ الذي يَحلُمُ حُلْماً جميلاً (!) يَخشَى -مَعَهُ- أنْ يستيقِظَ!! حتّى لا يُصدَمَ بواقعِهِ!! فيُؤْثِرَ النَّومَ على اليقظةِ!!

فأجابَ الشيخُ: (لا شكَّ)!!

قلتُ: سُبحانَكَ اللهمَّ...

هذا -واللـهِ- مِن أعجبِ العَجَب -حقًّا-...

فهل طُلِبَ التفسيرُ -أصلاً- إلاّ مِن أجلِ النظرِ فيه؟!

وإلاّ؛ فهَل كُلُّ تفسيرٍ مَقبولٌ؟!

وما أجمَلَ ما قالَـهُ الشيخُ رَبيعُ بنُ هادي -أعانَـهُ اللهُ- في (نصيحتِهِ) -المشهورةِ- لـ(فالحٍ الحربيِّ!) -كما نَقَلْتُـهُ في «منهجِ السَّلَفِ الصالحِ» (ص٣٢١) -في مثلِ ما نحنُ فيه-:

«.. الجرحُ لا يُقبَلُ إلاّ مُفسَّراً مُبيَّنَ السَّبَبِ؛ لأنَّ الناسَ قد يختلِفُونَ فيما يجرحُ وما لا يَجرحُ».

وهو كلامٌ (فَصلٌ) في تقريرِ الحقِّ الذي نحنُ في صَدَدِهِ....

فما الذي (يختلِفونَ فيه؛ يجرحُ أو لا يجرحُ)؟!

آلجرحُ المُبهمُ؟!

أمِ المُفَسَّرُ؟!

الجوابُ واضحٌ، والحقُّ لائحٌ؛ ولكِنْ!!

«**الكِبْرُ: بَطَرُ الحقِّ، وغَمْطُ النَّاس**»[1]...

---

(١) رواهُ مُسلمٌ (٩١) عن ابنِ مسعود.

والمثالُ في (ابنِ أبي يحيَى) -بيْنَ تكذيبِهِ وتوثيقِهِ!- بَيْنَ أيدينا...

فلا زلتُ -والله- أعجبُ -جدًّا- مِمَّن (وممَّا!) يُخالِفُ هذا التقعيدَ الصحيحَ التَّامّ؛ بمجرَّدِ التغليطِ والاتِّهام، أو الغَلَطِ والأوهام...

فـ(الباطلُ) لا يَثْبُتُ (!) أنَّهُ (باطل) بمجرَّدِ قولٍ عن الدليلِ عاطِل، ولو مِن رَجُلٍ ثقةٍ فاضل!!!

بل لا بُدَّ مِن إقامةِ الدلائل، وتشييدِ الحُجَجِ الأَصائل...

لذلك قُلتُ -في هذه المسألةِ- في كتابي «منهج السلفِ الصالح» (ص٣٢٠) -تعليقاً على كلمةٍ للشيخِ ربيع بنِ هادي؛ أكَّدَ فيها -وفَّقَهُ اللهُ- (اشتراطَ تفسيرِ الجرحِ المُبهَمِ، وردَّ بعضِ أنواعِ الجَرحِ) -وهو ما أُطالِبُ به، وأُبَيِّنُهُ-، فقلتُ -شارِحاً-:

«أيْ: حَتَّى لَوْ كَانَ مُفَسَّراً -أَحْياناً-.

فَمَا كَانَ جَرْحاً قَادِحاً عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ العِلْمِ (قَدْ) لاَ يَكُونُ كَذَلِكَ عِنْدَ آخَرِين.

وَهَذِهِ بَدَهِيَّةٌ لاَ تَحْتَاجُ إِلَى دَلِيلٍ -فَضْلاً عَنْ حَشْدٍ لأَدِلَّةٍ-!

فلا أدري (!) كيف جعلَها (البعضُ!) مسألةَ خلافٍ مُعتَبَر -مع أنَّ الواجبَ أنْ تكونَ موضعَ اتِّفاق- وعلى عكسِ دَعواهُم -تَماماً-!

وإِلاَّ؛ فَهَلْ يُقَال:

إِنَّ اخْتِلافَ عُلَماءِ الجَرْحِ وَالتَّعْدِيل فِي (قَبُولِ التَّعْدِيل) -حَسْبُ-؟!

أَوْ هُو فِي (الجَرْحِ المُبْهَم) -فقط-؟!

كلاهُما جِدٌّ بعيد، بل هو -في الحالِ والمآل- طعنٌ بهم شديد..

والحقُّ ما ذكرتُهُ؛ فهو نَظَرٌ حَقٌّ وَسَدِيد:

﴿لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلۡبٌ أَوۡ أَلۡقَى ٱلسَّمۡعَ وَهُوَ شَهِيدٌ﴾ -دونَ المُجادِل العَنيد-!

ألا تَرى -مَثَلاً- أنَّ المُتَشَدِّدَ في الجرحِ (قد) يُرَدُّ جرحُهُ مع (تفسيره) له!!».

أمْ أنَّ المُتشدِّدُ -دائماً- جرحُهُ (مُبهَمٌ)؟!!

عَجَباً!!

ثُمَّ قُلتُ -ثَمَّةَ-:

« بل لو سألتُ:

هل (واقعُ) علم الجرحِ والتعديلِ -في كتُبِهِ المشهورةِ المنظورةِ- قَائِمٌ (أكثرُهُ) على (الإجماع)؟ أو (الخِلاف)؟!

وهل مَبْناهُ على (النَّصّ)؟ أم على (الاجتهاد)؟!

... فالجوابُ -على كُلٍّ- واضحٌ بلا (خِلاف)!».

... فلا أُطيلُ!

٥- ثُمَّ قالَ السائلُ: (قاعدةٌ أُخرَى يُقعِّدُها: (لا يجوزُ أنْ نجعلَ خِلافَنا في غيرِنا سَبَباً في الخلافِ بَيْنَنا)، مَن جَعَلَ خِلافَهُ في غيرِهِ سَبَبَ خلافٍ بينه، فهو يقولُ: أنا أحمقُ؛ لأَنَّهُ إذا اختَلَفَ مع أخيهِ بسببِ غيرِهِ، فيكونُ المُستفيدُ هذا

الغيرَ! إذا خَسِرَ أخاهُ هذا؛ مَن المُستفيد؟ وأينَ العَدْلُ في ذلكَ؟ وأينَ المِصداقُ؟ وأينَ الحِرصُ؟ -مِن «منهج السلف الصالح»[١]-)!.

فقال الشيخُ عُبيدٌ: (هذه ضمنَ القواعدِ الغريبةِ المُحدَثَةِ، وهي قاعدةٌ -على إطلاقِها[٢]- فاسدةٌ؛ فمَن دافعَ عن المُبتدِعَةِ والمُنحرِفين، وهو يعلمُ فسادَهُم[٣]؛ فهو منهُم، ولا يُوافِقُهُ أهلُ السُّنَّةِ؛ يختلِفُونَ معه، ويُلحقونَهُ بالمُبتدِعِ)[٤]!!

قلتُ:

ألَمْ أَقُلْ -قَبلاً-: إنَّ الآفةَ في النَّقَلَةِ؛ مِن أحمقَ لا يَفهمُ! أو حاقدٍ لا يُريدُ أنْ يَفهمَ!!

فمَن ذا الذي قالَ بهذِهِ القاعدةِ -أصلاً- (على إطلاقِها!) -يا شيخُ-؟!!

ومَن ذا الذي يُدافعُ عن المُبتدِعَةِ والمُنحرِفينَ (وهو يعلمُ فسادَهُم) -عافانا اللهُ وإيَّاكَ- فضيلةَ الشيخ-؟!

سُبحانَكَ اللهمَّ...

---

(١) هذه نسبةٌ باطلةٌ غيرُ صحيحةٍ إلى كتابي!

وإنَّما هذا كلامٌ مَنقولٌ عنِّي في بعضِ مجالسي؛ فافْهَمْ...

(٢) الحمدُ لله أنَّ الشيخَ عُبَيْداً تحفَّظَ -هذه المرَّة-!

(٣) أيضاً: الحمدُ لله على هذا التحفُّظِ!

(٤) فإنْ خَلَت هذه القاعدةُ مِن هذَيْن التحفُّظَيْن السابِقَيْنِ -وكِلاهُما حقٌّ صِرْف-؛ فماذا تكون -إذَنْ- يا فضيلةَ الشَّيخ-؟!

هذا -يا فضيلةَ الشيخِ- لمْ يَرِدْ عندي في مقال! بل لَمْ يخطُر لي على بال، ولا سَنَحَ حتَّى في الخَيال!!!

فكلامِي -والحمدُ لله-دائماً- فيما أرجُو-(مُنضَبِطٌ) بإطارِ تأصيلات أهل السنة، أو -على الأقل- في نِطاق الخِلافِ (السائغ الاجتهادي) بَيْنَ (أهلِ السُّنَّةِ)، وليس (على إطلاقِهِ)-!

وعليهِ؛ فإنَّ الكلامَ -أبداً- ليسَ فيمَن يُدافِعُ عن (المُبتدِعَةِ والمُنحرِفِينَ)؛ فضلاً عمَّن (يعلَمُ فسادَهُم)!!!

فتنبَّه...

وممَّا له صِلَةٌ مُشترَكَةٌ بهذه المسألةِ -والمسألةِ التي قبلَها-: أنِّي نَقَلْتُ في «منهجِ السَّلَفِ الصالحِ» (ص٣٢٤) قولَ الشيخِ ربيعِ بنِ هادي -سدَّدَهُ اللهُ-:

« وَمِمَّا جُرِحَ بِهِ عِكْرِمَةُ: أَنَّهُ عَلَى مَذْهَبِ الصُّفْرِيَّةِ الخَوَارِجِ.

وَقَد جَرَحَهُ بِذلِك بَعْضُ الأَئِمَّةِ -ولَمْ يَقْبَلِ البُخَارِيُّ جَرْحَهُمْ؛ لِضَعْفِ حُجَّتِهِمْ-».

ثُمَّ عَلَّقْتُ قائلاً:

«فَثَمَّةَ تفسيرٌ للجرح وحُجَّةٌ -إذَن-؛ لَكِنَّ البُخارِيَّ ردَّ ذلك واسْتَضْعَفَها!!

فَهَلْ إِذَا تَكَرَّرَ هَذا الاختلافُ -قَبُولاً ورَدًّا- فِي تَارِيخِ عَالَمِ النَّقْدِ-أو الجَرْح- حاضراً، أو مُستقبَلاً- يَكُونُ سَبَباً فِي الخُصُومَةِ، أَو الإِسْقَاط، أَو التَّنَازُع

بَيْنَ هَؤُلاء المُخْتَلِفِينَ أَنْفُسِهِم -وهُم على منهجِ صِدْقٍ واحِد، واعتقادٍ واحِدٍ حقٍّ-؟!

وَهَل لَـمَّا خَالَفَ البُخَارِيُّ -فِي ذَا- مَنْ خَالَفَ -مِمَّن جَرَحَ وَطَعَن-؛ كَانَ ذَلِكَ سَبَباً فِي إسْقَاطِ البُخَارِيِّ -مع الإقرار بالفارق!- أَو اسْتِئْصَالِه، أَو الطَّعْنِ بِه؟!

مَعَ التَّذْكِيرِ أَنَّ مُخالفةَ الإِمَامِ البُخارِيِّ -هُنا- في مَوْضُوعٍ عَقَائِدِيٍّ!!

وهذا التأصيلُ -على وَجازَتِهِ-: عينُ ما أُكرِّرُهُ -دائماً- وقد انْتَقَدَهُ عَلَيَّ (بعضُ النَّاس!) -بغير حَقٍّ-: (لا نَجْعَلُ **اختلافَنا في غيرِنا** سَبَباً للخِلافِ **بينَنا**)...

وجَلِيٌّ -جِدًّا- أنَّ مُرادِي بـ(**اختلافنا**)؛ أي: أهل السُّنَّة، ودُعاة مَنهج السَّلَف.

ومُرادِي بـ(**غيرنا**)؛ أي: مِن مُخطئي أهل السُّنَّةِ.

ومُرادِي بـ(**بيننا**)؛ أي: أصحاب المنهج الحقّ الواحد، والعقيدة الحقَّة الواحدة[1].

«ولهذا؛ نَرى (العُلَماء) -مع اختلافِهم (الشديد) في بعض المسائل - لا يُضَلِّلُ بعضُهم بعضاً، ولا يُبدِّعُ بعضُهم بعضاً».

---

(١) ومع كُلِّ هذا التوضيح! وكُلِّ هذا التفصيل!! وكُلِّ هذا البيان: فلا يزالُون ينسُبُون إليَّ -زُوراً وبُهتاناً- ما أنا منهُ بريءٌ؛ فلماذا -يا قوم-؟!

ألا تَخافُون ربَّكُم؟!

كما في «صلاة التراويح» (ص٣٦-٣٧) -لشيخِنا الإمام الهُمام-.

ومثلُهُ قولُ أُستاذِنا الشيخِ عبدِ المُحسِنِ العَبَّادِ - حفظهُ اللهُ- كما في مُقدِّمَةِ «مدارِكِ النَّظَرِ» (ص١٤)-: «إنَّ الخِلافَ حاصلٌ في أكثرِ مسائلِ العِلمِ منذُ زمنِ الصحابةِ -رضي اللهُ عنهُم-، ولمْ يكُنْ يُسَفِّهُ بعضُهُم بَعضاً..».

وقال الشيخُ ربيعُ بن هادي - أعانَهُ اللهُ- في بعضِ «مقالاتِه» -مُشيراً إلى بعضِ المُبتدعةِ (عندَه!)، وما وَقَعَ مِن خِلافٍ فيه (مِن غيرِه!)-:

«فلماذا هذا الخلافُ القائمُ الذي يُضحِكُ الأعداء؟!

أرجو إنصافَ إخوانِكم الذين لمْ يتبيَّنْ لهم خطأٌ إلى الآن، وكفَّ الألْسُنِ عنهم، بل احترامَهم، وإظهارَ براءَتِهِم».

وهذا عينُ مُرادِي ومَقصودِي -بفضلِ الله- تعالى-.

أمْ أنَّ الكيلَ بمكيالَيْن، والوزنَ بميزانَيْن: هو الأصلُ والأساسُ (!) في دُنيا الناس!؟!

... والشواهدُ -والشهودُ- مِن سِيَرِ السَّلَفِ، وأئمّة العلمِ على بابِ (المعذرة) الشَّرْعِيِّ -عند الاختلاف- في سائرِ أبوابِ العِلمِ -ضِمْنَ إطارِ أهلِ السُّنَّةِ- أكثرُ مِن أنْ تُحْصَر؛ أكتفي بذِكْرِ خَبَرَيْن اثْنَيْن:

* ففي «تاريخ بغداد» (١٤/ ٤٢٧):

«قال أبو زكريا غلامُ أحمدَ بن أبي خَيْثَمَةَ:

كنتُ جالساً في مسجد الجامع -بالرَّصافة-، مما يلي سَويقة نصر -عند بيت

الزيت-، وكان أبو خَيْثَمَة يُصلِّي صلواتِهِ هناك، وكان يركعُ بين الظهر والعصرِ، وأبو زكريا يحيى بن معين قد صلَّى الظهرَ، وطرحَ نفسَه بإزائِه، فجاءه رسولُ أحمد ابن حنبل، فأوجز في صلاتِه، وجلس، فقال له:

أخوك أبو عبد الله أحمد بن حنبل يَقْرَأُ عليك السلامَ، ويقولُ لك: هُوذَا تُكثر الحديثَ عن عُبيد الله بن موسى العَبْسي، وأنا وأنت سمعناهُ يتناولُ مُعاويةَ ابن أبي سفيان (وقد تركتُ الحديثَ عنه)!

قال: فرفعَ يحيى بن مَعين رأسَهُ! وقال للرسول:

اِقْرَأْ على أبي عبد الله السلامَ، وقُل له: يحيى بنُ معين يَقْرَأُ عليك السلامَ، ويقولُ لك: أنا وأنت سمعنا عبدَ الرزاقِ يتناولُ عثمانَ بنَ عفَّانَ (فاترك الحديثَ عنه)، فإنَّ عثمانَ أفضلُ من معاويةَ!»!

قلتُ:

فاختلفا -مع معرفةِ كُلٍّ منهُما بحُجَّةِ الآخر المُبَيَّنَة، ودليلِهِ المُفَسَّر!-، ولكنْ: ما تنازعا، بَلْهَ أن يُسقِط أحدُهما الآخرَ، أو يُخَذِّلَ عنه، أو يهجرَه، أو يُضلِّلَهُ، أو يُؤَلِّبَ عليه!! -بل تناوَبَا السلامَ على بعضٍ-...

مع أنَّ الأوّلَ (ألزم) الثَّانيَ، والثَّانيَ! عَكَسَ (إلزامَه) على الأوَّل! وردّ كلامَه إليه -بمثلِهِ-!!

وليس ذا -وَلا ذا- بالأمرِ الهيِّنِ، أو اليسيرِ!!!

... وأمَّا الثناءُ العَطِرُ المُتبادَلُ بين هذَين الإمامَيْنِ: أحمدَ وابنِ مَعِين -رحمهما

اللهُ- على اختلافِهما!-؛ فهو أشهرُ مِن أن يُذكرَ، وأكبرُ مِن أن يُسْطَرَ...

فانظُر -له- مَثَلاً-: «تاريخ بغداد» (١٤ و١٧)، و«سيرِ أعلامِ النبلاء» (١١/ ١٩٧) -وغيرهما-...

* وثَمَّةَ مِثالٌ آخَرُ:

ففي «سؤالات البَرْقانِي» (٥٤٢) أَنَّهُ سألَ الدارَقُطْنِيَّ عن محمد بن الحسن الشيباني -صاحب أبي حنيفةَ-؟ فقالَ:

«قال يحيى بن معين: كذّاب.

وقال فيه أحمد -يعني: ابنَ حنبلٍ- نحوَ هذا.

وقال أبو الحسن [الدارقطني]: وعندي: لا يستحقُّ الترك!».

... فخالَفَهُما -بعدَ معرفتِهِ الجرحَ المُفَسَّرَ فيه-!

وأيُّ جرحٍ أبْيَنُ وأظهرُ مِن الكَذِب -باللهِ عليكم-[1]؟!

وهذا التطبيقُ العلميُّ السلفيُّ يُمَثِّلُ (المعنَى الحقَّ الصوابَ) لِـما أُكَرِّرُهُ -دائماً- مِن قولي -الذي انتقدُوهُ (!) بغيرِ وَجهِ حقٍّ- ولا يزالُونَ يَفعَلُون!-: «لا يجوزُ أنْ نجعلَ خِلافَنا (الاجتهادي المعتبر = نحن أهلَ السنة) في غيرِنا (ممن خالف السنة: من سُنِّيّ وقعَ في بدعة): سبباً في الخلافِ بيننا (نحن أهلَ السُّنَّة)»؛ بل نتناصحُ بالعلم والحقّ، ونتواصى بالصبر والمرحمة... .

---

(١) رأيتُ بعضَ المُشتغِلِينَ بالحديثِ مِن المُعاصِرِينَ (!) -اليومَ- لا يَرَى (الكَذِبَ) جَرحاً مُفَسَّراً -أصلاً-!!

أمَّا (المُبتدِعُ) الـذي انْكَـشَفَتْ سَـوْأَتُهُ، وبانَـتْ عورتُـهُ، وظَهَـرَتْ بِدعتُـهُ؛ فواللـهِ؛ لا كَرامةَ له -في قليلٍ أو كثيرٍ، في صغيرٍ أو كبيرٍ-.

ومُرادِي -ها هُنا- بِـ(المُبتدِع) يظهرُ -أكثرَ- بالتمثيلِ:

فماذا أنتُم (!) قائلُونَ -وَفَّقَنَا اللهُ وإيَّاكُم للـصَّدْعِ بـالحقِّ- في تزكيـةِ الـشيخِ صالحِ الفوزان للشيخِ ابنِ جِبرين؟!

وماذا أنتُم قائلُونَ بتزكيةِ سماحةِ المُفتِي الشيخ عبـد العزيـز بـن عبـد الله آل الشيخ له -أيضاً- ولا أُريدُ أنْ أقولَ: لسيِّد قُطْب!-!!؟

وماذا أنتُم قائلُونَ بتزكيـةِ الـشيخ عبـد المحـسن العبَّـاد للـشيخِ المَغْـراوِي، والشيخ المأربيّ؟!

... والأمثلةُ كثيرةٌ!!

ولـيس مُـرادِي -هـا هُنـا- إذَنْ- أمثـالَ (سَـفَر وسَـلمان[1])! أو (أبي غُـدَّة والكوثري)!! فضلاً عن (الجعد والجَهْم)!!!

والعجبُ -بَعْدُ- ممَّن زَعَم قراءةَ كتابي -هـذا-(!) في الوقـت الـذي ينقُـلُ -فيه- عنّي خلافَ صريحِ قولي، وفصيحِ بيانِي!

وأمَّا تلكم القاعـدةُ الإخوانيَّـةُ الحزبيَّـةُ (البنَّائيَّـةُ!) الظالمـةُ المظلمـةُ -الَّتـي

(١) مع أنَّ (بعض النّاس!) إلى الآن لا يبدِّعُهما!!!
قارِن بكتابي «منهج السلف الصالح» (ص١٨٢-ط٢).

قُوِّلْناها بغيرِ حقٍّ-: «نتعاون فيما اتفقنا عليه، ويعذِر بعضُنا بعضاً فيما اختلفنا فيه»!!: فباطلةٌ -صدوراً وورُوداً-!!

... لكنَّ المُتَعَسِّفَ -طُرًّا- لنْ يُنْصِف!».

ثُمَّ نَقَلَ الشيخُ ربيعُ بنُ هادِي -وفَّقَهُ اللهُ- فيما نَقَلْتُهُ عنهُ في «منهج السلف الصالح»- كلامَ الشيخِ العَلاَّمَةِ عَبْدِ الرَّحْمنِ المُعَلِّمِيِّ في مُقَدِّمَةِ «الجَرْحِ والتَّعْدِيلِ» (صفحة:ج)، وهو قولُهُ:

«وَقَد كَانَ مِن أَكَابِرِ المُحَدِّثِين وَأَجَلِّهِمْ مَنْ يتكَلَّمُ في الرُّوَاةِ؛فَلا يُعَوَّلُ عَلَيْهِ، وَلا يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ».

قَالَ الإِمَامُ عَلِيُّ بنُ المَدِينيّ -وَهُوَمِن أئِمَّةِ هَذَا الشَّأْنِ-:

«أَبُو نُعَيْم وَعَفَّان صَدُوقَانِ، وَلا أَقْبَلُ كَلامَهُمَا في الرِّجَالِ؛ هَؤُلاءِ لا يَدَعُونَ أَحَداً إِلاّ وَقَعُوا فِيهِ!».

ثُمَّ علَّقْتُ عليه -ثَمَّةَ -بقولِي-:

« وَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ سَبَباً -قَطُّ- لأَنْ يُقَالَ فِي أَحَدٍ مِنْهُم: (مَائِع)! أَو: (ضَائِع)! أَو: (مِسْكِين)! أو: (مُتَفَلْسِف)!!

... إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الكَلِمَاتِ الشَّنِيعَة -وَالتَّصَرُّفَاتِ المُرِيعَة- الَّتِي لَمْ نَرَ لَهَا نَظَائِرَ -فِي مِثْلِ مَا قِيلَت فيهِ -حديثاً- فِي تَارِيخِ (عِلْمِ الحَدِيث) -قَدِيماً-!».

فالكلامُ -إذنْ- فينا (نحنُ أهلَ السُّنَّةِ والأثَر)...

وفي (الخِلافِ الاجتهاديِّ المُعتبَر)...

فانظُرُوا -بربِّكُم- كيفَ صُوِّرَتْ هذه المسألةُ تصويراً قبيحاً -جدًّا- للشيخِ عُبيدٍ -أو هُوَ تَصَوَّرَها كذلك-!!

ثُمَّ احْكُمُوا بالعَدْلِ...

ولا أظنُّهُ -وفَّقَهُ اللهُ- بعدَ هذا البيانِ الشافِي، والنصِّ الكافي - مُخالِفاً هذا التحقيقَ العَدْلَ الوافِي!!

... وأخيراً؛ لي تعليقان:

الأوَّل: قول الشيخِ عُبيدٍ في (الجمعيَّاتِ) -في أوَّلِ كلامِهِ- غريبٌ عجيبٌ؛ وذلك لـمَّا قال: (كُلُّ الجمعيَّاتِ مُنحرِفَةٌ -ما عرَفناهُ، وما لم نعرِفْها!-، جمعيَّاتٌ مُفَرِّقَةٌ، وجماعاتٌ منحرِفَةٌ، هي فِرَقُ ضلالٍ تتعامَلُ بالوَجْهَيْنِ)...

فأقولُ: أمَّا (ما عرَفناهُ)؛ فواضحٌ -على فَرْضِ التسليمِ بأصلِ الدَّعْوَى!-...

وأمَّا (ما لمْ نَعرِفْها)؛ فكيفَ حكم عليها -بربِّكُم-؟!

وهل يصحُّ -هُنا- الاعتبارُ بالقياس؟! فإن كان؛ فأيُّ نوعٍ هو -منه-؟!

مع أنَّ كلامَ مشايخِنا الثلاثةِ -ابنِ بازٍ، والألبانيِّ، وابنِ عُثَيْمِين- واضحٌ في تجويزِ إنشاء (الجمعيَّات)[1]- بالشُّروطِ الشرعيَّةِ، والقواعدِ المَرعيَّةِ- كما أشرتُ إليهِ في كتابي «منهج السلف الصالح» (ص١٤١)-.

(١) وقد أنزلَ (الغُلاةُ) في (جمعيَّة دار البرّ - دُبَي) شتَّى التُّهَم، والتحذيرات؛ بغيرِ أدلَّةٍ ولا حُجَجٍ؛ إلَّا «قيلَ وقَال» -ممّا لا يَسْوَى فَتْلَةَ عِقال!-، وانظُر كتابي «منهج السَّلَف الصَّالح» (ص١٥٣).

بل نقلتُ -ثَمَّةَ- قولَ الشيخ ربيع بن هادي -نفسِه-حفظـهُ اللهُ- في كتابِـهِ «جماعةٌ واحدةٌ لا جَماعات» (ص٥٢) في إقرارِهِ بالجمعيَّات (القائمةِ عـلى مـنهجِ الكتابِ والسُّنَّةِ)!!

فهل هذه تُستَثْنَى مِن ذاك التعميم الجائر غير الجائزِ؟!

فما فائدتُهُ -إذن-؟!

وهــل أحــدٌ سُـنِّيٌّ سَـلَفِيٌّ -ذو إدراكٍ- يُقَـرِّرُ خِـلافَ ذلـك! أو يقــولُ غيرَ ذلك؟!

فقولُ مَن نَقْبَلُ؟!

ولا أَزيدُ!

الثاني: أشكُرُ الشيخَ عُبيداً-حفظهُ اللهُ-على تَفَضُّلِهِ بتَلْقِيبِي(!) بـ(الشيخ!)[1] -قبلَ ذِكْرِهِ اسمِي!-في أكثرَ مِن موضعٍ مِن كلامِهِ -هُنا-؛ بينَما رأينا ذاك الأحمقَ الذي لا يفهمُ! أو ذَيَّاكَ الحاقدَ الذي لا يُريدُ أنْ يَفهمَ: (يُجَرِّدُنِي) حتّـى مِـن (أل) التعريف المُبتَدَأِ بها نَسبي - (الحلبي)! -تهكُّماً وتشويهاً!-؛ فضلاً عن عدمِ إبدائِهِ لأخيهِ المُسلم (!) أدنَى وُجُوهِ التقديرِ والاحترام، وهـي هـي مِـن حقـوقِ أهـلِ الإســـلام!!

(١) ولعلَّهُ (الآنَ!) -بعدَ المُوافقة (!) على التبديع! بالمُتابعةِ (!) للشيخ ربيع!! -كما سـيأتِي-: سَحَبَــها!!!

فماذا نقولُ؟!

يا شيخ عُبيد:

أُذَكِّرُكَ -الآن- بما قُلْتُهُ لك مُنذُ زمان:

... لا يَسْتَجْرِيَنَّكَ الذين لا يعلمون !

وما أجملَ -يا فضيلةَ الشيخ- كلمةَ العلّامة الشيخ عبد الرحمن بنِ المُعَلِّمي اليمانِي -ذهبيِّ العَصر- كما في كتابِهِ «رَفع الاشتباه» (ص١٥٢-١٥٣) -لمّا قالَ:

«واعْلَم أنَّ اللهَ -تعالى- قد يُوقِعُ بعضَ المُخلِصين في شيءٍ مِن الخطأ؛ ابتلاءً لغيرِهِ؛ أيتَّبِعُونَ الحقَّ ويَدَعُونَ قولَه؟! أمْ يَغْتَرُّون بفضلِهِ وجلالتِهِ؟!

وهو معذورٌ، بل مأجورٌ؛ لاجتهادِهِ وقصدِهِ الخيرَ، وعدمِ تقصيرِهِ.

ولكنَّ مَن تَبِعَهُ -مُغترًّا بعظمتِهِ، بدون الْتِفاتٍ إلى الحجَجِ الحقيقيَّة مِن كتاب الله -تعالى-، وسنة رسوله -صلَّى الله عليه وآله وسلّم-؛ فلا يكون معذوراً، بل هو على خَطَرٍ عظيم».

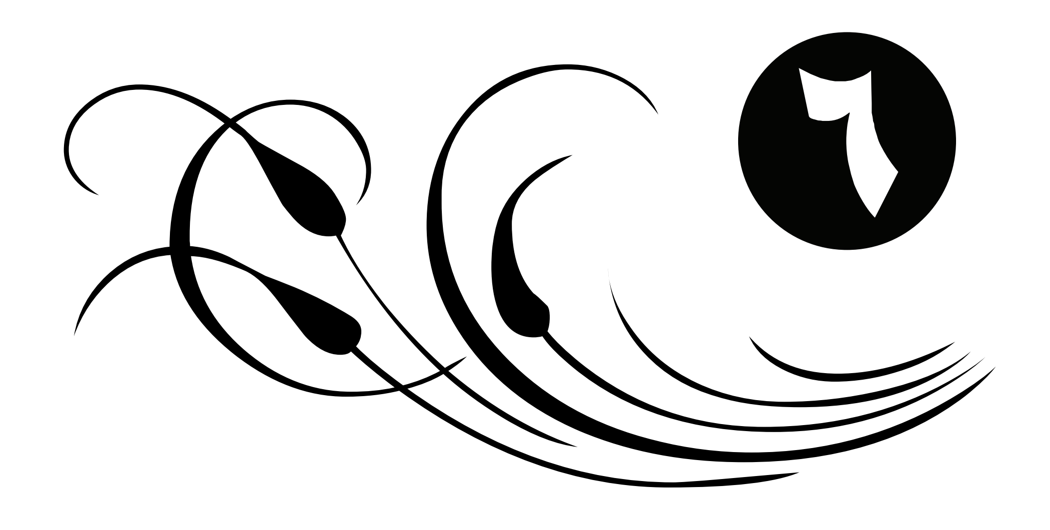
... ولا يخرجُ مِن هذا الكلام أكابرُ مشايخِنا -فَضلاً عمَّن دُونهم!- ممّن دونَـهُم-!!

فالحَذَرَ الحَذَرَ...

وإنَّا لله، وإنَّا إليه راجِعُون...



مقالات..





ثُمَّ ...

هذه ثلاثُ مقالاتٍ علميَّةٍ:

* كَتَبَ (**أولَها**) أخونا أبو العبّاس عِماد طارق - نَفَعَ اللهُ به، ووفَّقَهُ-؛ ردًّا على (جميع!) ما قالَهُ الشيخ الجابريّ -سدَّدَهُ اللهُ- أخيراً- (مُوافقةً!) منهُ للتبديع الجائر الصادر مِن الشيخ ربيع المدخلي -بحقِّي-!

وأُوْرِدُ -بينَ يدَيْه- مَقالاً بقَلَمِي؛ رَدَدْتُ فيه أصلَ كلامِهِ، ونقضتُ فيه مُحتوَى قصدِهِ ومَرامِهِ -غَفَرَ اللهُ له، وهداهُ-...

* * وأمّا المقالُ (**الثاني**)؛ فهو: (بيان مِن مركز الإمام الألبانيّ في تفنيد بَعض ادِّعاءات الشيخ عُبيد الجابري -هَداهُ اللهُ-) -في الموضوع نفسِه-.

* * * وأمّا المقال (**الثالث**)؛ فهو ردٌّ كَتَبَهُ -أيضاً- بعضُ إخوانِنا طلبةِ العِلمِ، نَقضاً لِتِلكَ الفِرية الصَّلعاء، والتُّهمة الشَّنعاء -التي اتُّهِمنا بها ظُلماً وعُدواناً -ولا تزالُ تُردَّدُ وتُكَرَّرُ! -بغيرِ خَجَلٍ ولا خوف مِن الله- في وَصفِ الصَّحابةِ -رضيَ اللهُ عنهُم- بـ(الغُثائيَّة)!!!





(٣٠)

... ﴿فأيُّ الفريقَين أحقُّ بالأمن إنْ كنتُم تعلمُون﴾: بلاءُ (الطَّعن والتجريح)؟! أم لواءُ (النُّصح والتصحيح)؟!

... وَرَدَ في نصيحةٍ (!) قدَّمَها الشيخُ عُبيد الجابري -هداهُ اللهُ- بَيْن يَدَي فتوَىً[1] -له- لا تحوِي إلاّ التجريح والتقبيح! والتبديع والتجديع!- قولُهُ:

(أنصحُ أبناءَنا.. إذا تكلَّمَ عالِمٌ صاحبُ سُنَّةٍ، معروفٌ تعويلُهُ علىٰ الدليلِ -فيما يحكُمُ به-: أنصحُهُم أنْ يُتابعُوهُ، حتَّىٰ تجتمعَ كلمةُ أهلِ السُّنَّةِ علىٰ الحقِّ، ورَفْضِ الباطلِ، وبُغض البدع وأهلها.

أمَّا إذا كان كُلُّ فريقٍ يذهبُ مَذهباً؛ فهذا ما يُريدُهُ أعداءُ السُّنَّةِ الذين يتربَّصُونَ بأهلِ السُّنَّةِ الدَّوائر، فأوفرُ الحظّ -عندهم- أنْ تتفرَّقَ كَلمتُهُم - أعنِي: أهل السُّنَّة-، ويَصيرونَ شَذَراً مَذَراً - كما قيل-»!!

فأقولُ:

كذا قال -غفرَ اللهُ له-!!!

فهل هكذا يكونُ الحرصُ(!) علىٰ عدمِ تفرُّق أهل السُّنَّة؟!

---

(١) وهي الآتِي نقدُها -تَفصيلاً- بقلمِ أخِينا الفاضل عِماد طارق -زادَهُ اللهُ تَوفيقاً-...

فلو (تكلَّمَ) عالمٌ آخَر (صاحبُ سُنَّة، معروفٌ تعويلُهُ على الدليل فيما يحكم به)؛ فماذا يكون (اتّجاه!) النصيحة -إذَنْ-؟!

وإذا (سكتَ) عالِـمٌ ثالث -مُوافقاً، أو غيرَ موافقٍ!-، وهو (صاحبُ سنة، معروفٌ تعويلُه على الدليل فيما يحكم به)؛ فإلى ماذا تتوجَّهُ النصيحة -بَعْدُ-؟!

فهل نُفَرِّقُ بَيْن الصورةِ الأُولَى والثانية؟!

أمْ نَجعلُهما سواءً؟!

أمْ نُرجِّحُ إحداهُما على الأُخرَى؟!

فأيٌّ منهُما -إذَن-؟!

ثُمَّ؛ الصورةُ الثالثةُ؛ ماذا عنها؟!

هل نُرجِّح قولَ مَن طعَن، وجرَّح، وضلَّل، وأسقط بَعضاً مِن (أهل السُّنّة) -بما له مِن تَبِعات، وعليهِ مِن ملاحظات-؟!

أمْ نُرجِّحُ قولَ مَن تأنَّى، وتمهَّل، وصَبَرَ، وتصبَّر، وناصَحَ بعضاً مِن (أهل السُّنَّة) -بما له مِن إيجابيَّات، وبما يحملُ مِن ثَمَرات-؟!

وأيُّ القَولَين أقربُ إلى الحقِّ، وأدنَى إلى الصَّواب في أنْ (تجتمعَ كلمةُ أهل السُّنَّة على الحقِّ، ورفض الباطل) عليه؟!

الهدم؟!

أم البناءُ؟!

ومتى كان (الطَّعنُ والتجريحُ والتضليلُ) سَبَباً لاجتماعِ (كلمةِ أهلِ السُّنَّة)؛ في الوقتِ الذي هو نفسُهُ -في الحقيقةِ- فَتٌّ في عَضُدِ أهلِ السُّنَّة! وتشتيتٌ لكلمتِهم، وتفريقٌ لِجَمْعِهِم؟!

وهل صارَت الدَّعوةُ إلى النُّصح، والمُصابَرَة، والتأنِّي: سَبيلاً لتحقيقِ (ما يُريدُهُ أعداءُ السُّنَّةِ الذين يتربَّصُونَ بأهلِ السُّنَّةِ الدَّوائر)؟!

سبحانك اللهمَّ...

... هذا -واللهِ- انقلابٌ في إدراك صحيحِ المفاهيم، وعكسٌ للحقِّ في أحاسِن التصوُّرات...

- أمَّا قولُهُ: (أمَّا إذا كان كُلُّ فريقٍ يَذهبُ مَذهباً؛ فهذا ما يُريدُهُ أعداءُ السُّنَّةِ)!!

فهو قولٌ فاسدٌ؛ وإلاّ: فهَل الاختلافُ الاجتهاديُّ -السَّائغُ- يُخالفُ دعوةَ السُّنَّةِ، ومنهجَ أهل السُّنَّةِ؟!

ولماذا هذا التصوُّر -والتصويرُ- القَبيحُ -للخِلافِ المُعتبَر بأنَّه: (يُريدُهُ أعداء السُّنَّة)؟!

وهل هكذا كانت أنظارُ عُلمائِنا الربَّانيِّين -قَبلاً وبَعداً-، وتطبيقاتُهم، وأخلاقِيَّاتُهُم؟!!

وما نِسبةُ (مسائل الإجماع) مِن (مسائل الخِلاف) -في الفقه، والتفسير، والحديث -بل في الرُّواة- جَرحاً وتعديلاً-؟!

لماذا هذا التحجيرُ الذي لا يقومُ علىٰ أساس، ولا يَنْبَنِي علىٰ أَصْل؟!

نَعَم؛ لا -ولن- نجعلَ -وُجودَ الخلافِ- فقط- سبباً في ردِّ الحقِّ -كما ادُّعِي علينا -بغيرِ حقّ!- فيما سَمَّوهُ: (الاحتِجاج بالخِلاف!)-!

ولكنَّ إدراكَ وُجودِ الخِلافِ (المعتبَر) كافٍ بنَقْضِ دَعوَىٰ (إلزامِ) أحدِ الطرفَين الطرفَ الآخرَ بقولِهِ -يَميناً أو يساراً-!

فما الأَوَّلُ بأَوْلَىٰ مِن الثاني -إلزاماً-!

والعكسُ صحيحٌ -سواءً بسواءٍ-...

وليس كُلُّ خلافٍ جاءَ مُعْتَبَراً إلّا خِلافاً له حظٌّ مِن النَّظَرِ[1]

نَعَم؛ مَن ظَهَرَت له الحُجَّةُ، وبانَت له المحجّةُ: فلْيُدافِع عمَّا ظَهَرَ له مِن الحقِّ -بالتي هي أحسنُ للَّتِي هي أقومُ-، ولا يجوزُ التَّهاوُنُ -أو التّهوينُ!- في أيٍّ مِن ذلك -بَعْدُ- بحُجَّةِ وُجودِ ذلك الخلافِ -أو بـ(الاحتِجاج بالخِلاف)-[2]!

ولنْ يُؤثِّرَ فينا -بعدَ اليوم- التهديدُ بوصفِ (التمييع)! أو الرَّميُ بفِرْيَةِ (المميّعة)!!

فهُما تُهمتانِ مُهترئتانِ خاوِيَتانِ؛ فقد انْكشَفَ الصبحُ لِذِي عينَيْن، وعُرِفَ أصحابُ الحقِّ مِن أهل المَيْن...

---

(١) «الإتقان» (١/ ٤٥) -للسُّيُوطِيِّ-.

(٢) وهو ما يُسمِّيهِ (البعضُ) -اليومَ- بـ(الاحتِجاج بالخِلاف)!!

وهو مِـمَّا يحتملُ حقًّا، ويحتملُ باطِلاً -بحسبِ حقيقةِ الواقعِ، ونوع التعامل وطريقته-...

وواللـهِ -الـذي لا يُحلَـفُ إلاّ بـه-: إنَّ الـدعوةَ إلىٰ ائـتلافِ أبنـاءِ الـدَّعوةِ السلفيَّة، ودعاتِها وشيوخِها علىٰ قولِ مَـن (يـصبِرُ، ويُناصِـحُ، ويُـصحِّحُ): أوْلَىٰ بألفِ مرَّةٍ ومرَّةٍ مِن الدَّعوة إلىٰ اجتماعِهم علىٰ قولِ مَن (يُجرِّح، يُسقط، ويُـضلِّل، ويَطـعَن):

فالأولَىٰ -حقيقةً-: دعوةُ خَلَلٍ وتفريق..

والثانية -نتيجةً-: دعوةُ ائتلاف وتحقيق...

نَعَم؛ علىٰ الحقّ المَحض؛ لا علىٰ بدعة، ولا علىٰ مُنكَر مِن القولِ وزور -كـما يقولُهُ أصحابُ قاعـدة (.. ويعـذر بعـضُنا بعـضاً فـيما اختلفنـا فيـه) -الحزبيَّـة الباطلة-!...

ثُمَّ:

هل مِن شَرطٍ مَن هو (معروفٌ تعويلُهُ علىٰ الـدليل) أنْ يُـصيبَ في كُـلِّ مـا يَقول، حتَّىٰ يُقال -بالإطلاقِ!-: (تابِعُوه) -مِن غيرِ ضوابط، ولا تحفُّظات-؟!

أمْ أنَّها دعوةٌ جديدةٌ لتقليد جديد -وبثوبٍ مُزركشٍ-؟!

أهكذا هي السلفيَّةُ الحقَّةُ؟!

لا؛ والذي بعثَ مُحمَّداً ﷺ بالحقِّ...

فالحقُّ لا يكونُ حقًّا إلاّ بدليلِهِ المُقنع، وحُجَّتِهِ الظاهرة، وبُرهانِهِ الساطِع...

وبَعْدُ:

فليسَ مِن شكٍّ عند فُضَلاءِ العُقلاء -فَضلاً عن أجِلاّءِ العُلَـماء!- أنّ الخطـأ

في العَفو خيرٌ مِن الخطأِ في العُقُوبَةِ[١]!

﴿لَوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ﴾!!

أقولُ: لو...!!

فأينَ هُم أُولاء في خِضَمِّ هذا البَلاء؟!

ورَحِمَ اللهُ الإمامَ أبا مُحَمَّد ابنَ حَزْم- القائل-:

(واحْذَر كُلَّ مَن لا يُنصف، وكُلَّ مَن لا يَفهم.

ولا تُكلّم إلاّ من ترجُو إنصافَه وفهمَه)[٢]!!

والصُّبحُ قريبٌ -بإذنِ الله العليِّ المُجيب-...

(تنبيه):

قلتُ في كتابي «منهج السلف الصالح» (صفحة ٣٦١)ما نصُّه-بعد تفصيل وتأصيل-:

(وَمَا لَمْ يَكُن سَبِيلُهُ هَذا الشِّفَاءَ وَالوُضُوحَ؛ فَالأَصْلُ -فِيهِ- إِعْمَالُ قاعِدَةِ (التَّعاوُنِ الشَّرْعِيّ)، وَالتَّواصِي بِالحَقِّ وَالصَّبْر، وَالتَّناصُح -فيه-؛ حتى (تَقُومَ بِهِ الحُجَّة)، وتظهر المَحَجَّة، أو: ﴿يُغْنِ ٱللَّهُ كُلًّا مِّن سَعَتِهِۦ﴾...

---

(١) وقد تقدَّمَ (ص٤٧) كلامُ شيخِ الإسلام ابن تيميَّةَ ما يلتقي هذا المعنَى.

(٢) «مجموع رسائله» (٤/ ٣٤١).

ودَعْكَ مِن قاعدةِ: (... ويعذرُ بعضُنا بعضاً فيما اختلفنا فيه)! وقاعدةِ: (نُصَحِّحُ ولا نُجَرِّح)[1]! -اللَّتَيْنِ قُوِّلْنَاهُما (!) بِغَيْرِ حَقّ-!!

فَهُما -كَما بَيَّنْتُ-قَدِيماً- على غيرِ ما نقولُ؛ فَكِلْتاهُما إمَّا باطلٌ، أو بابٌ إلى الباطل...).

....فلا تخلطْ ، أو تظنَّ سوءاً-أخي طالبَ الحق[2]-....

* * * * *

والآن:

مع مقالِ أخينا الفاضِل أبي العبَّاس -عماد طارق- وفَّقَهُ اللهُ لمرضاتِهِ- ردًّا على الشيخ عُبيد الجابري -هداهُ اللهُ-:



(١) فالتصحيحُ مَطلوبٌ بضوابطِهِ، والتجريحُ مَطلوبٌ بضوابطِهِ...

والنفيُ -مُطلَقاً-، أو الإثباتُ -مُطلقاً- هو المُنْتَقَدُ المَردودُ...

(٢) ومع هذه الإبانةِ الظاهرةِ، والتوضيحات الباهرة: خَرَجَ بعضُ السُّفَهاءِ (!) بألوانٍ مِن الافتراء! يَطعُنُون، ويَسُبُّون، ويتقَوَّلُون- بلا خَجَلٍ ولا حياء-!!!

(٣١)

مُبتدع، ضالّ، مضلّ، داعية ضلال، مفسد في البلاد والعباد... كذا قال الشيخ الجابري!!

وقفتُ -كما وقف غيري- على جواب متأخِّر للشيخ عبيد الجابري[1]

---

(١) سئل الجابري :

«أحسن الله إليكم ..السؤال الثالث: خاض كثيرٌ من الشباب في قضية تبديع الشيخ ربيع بن هادي المدخلي-وفقه الله-لعلي حسن الحلبي، ما بين مؤيد ومعارض، فما توجيه فضيلتكم حيال ذلك؟

الجواب:

أولًا: أنا أنصح أبناءنا في قطر، وفي جميع المعمورة من الرجال والنساء، ألا يتصدَّوا لأمور فوق مستواهم.

بل أنصحهم أنه إذا تكلم عالم صاحب سنة معروف تعويلُهُ على الدليل فيما يحكم به، أنصحهم أن يتابعوه، حتى تجتمع كلمة أهل السنة على الحق ورفض الباطل وبُغض البدع وأهلها.

أما إذا كان كل فريق يذهب مذهبًا: فهذا ما يريده أعداء السنة الذين يتربصون بأهل السنة الدوائر، فأوفر الحظ عندهم أن تتفرق كلمتهم -أعني : أهل السنة-، ويصيرون شذرًا مذرًا -كما قيل-.

وثانيًا : أنا أعرف الشيخ ربيع من سنين كثيرة، وعرفت عنه-وفقه الله- تعويله على الدليل، بعد أن ينصح المخالف حتى ينفذ صبره، وبعد ذلك يقول ما توصل إليه ، وقد قام الدليل عندنا فيما اطلعنا عليه -من قِبَلِ الشيخ ربيع أخينا الكبير-وفقه الله-،ومن قبل قراءاتنا التي لم=

-وفقه المولى- أعلن فيه -على الملأ- انضمامَه لركب (الشيخ ربيع) -سدده الله- في تبديعه لشيخنا الحلبي! ولم يكتف بهذا التبديع حتى طالب (جميع المسلمين)!! بالانضمام إلى هذا الركب !!

ولي -ولا يُسعدني! -والله- وقفاتٌ لا بد منها مع جواب هذا الشيخ -هدانا اللهُ وإياه إلى الحق- ؛ فأقول :

الوقفة الأولى : صدّر الشيخ جوابه بنصيحة هامة، قال فيها : « أنصح أبناءنا في قطر وفي جميع المعمورة من الرجال والنساء، ألّا يتصدَّوا لأمور فوق مستواهم»!

=نُظهرها- أن (علي بن حسن بن علي بن عبدالحميد) المتلقب (بالأثري) ليس صاحب أثر، بل هو مبتدع ضال مضل، داعية ضلال، مفسد في العباد والبلاد.

ومن خلال تجمعكم ، ومن خلال شبكة سحاب السلفية -وغيرها- إن كانت هناك مواقع مشاركة، أُحَذِّر جميع المسلمين من هذا الرجل حيث كانت وجهتهم ، وأدعوهم إلى بغضه ومفاصلته -في الله- حتى يراجع السنة ، ويتبرأ من كل ضلالة نشرها -جملةً وتفصيلًا -علناً-.

كما أُحَذِّر -أيضًا- من المركز المسمى (مركز الإمام الألباني) ؛ فما هو إلا مصيدة وفخ وشبكة ينصبها (علي) وأتباعه لتضليل المسلمين والمسلمات ، ومن ذلكم أنه يدعو تكفيريين لإلقاء المحاضرات هناك ، حتى يجتمع في هذا المركز شرطان :

الشرط الأول: أن يتسلمه أبناء الشيخ ، وقد عرفنا وسمعنا عن ابنه عبد المصور، فإنه خريج كلية الحديث بالجامعة الإسلامية، فيرجى منه الخير-إن شاء الله تعالى-.

والثاني: أن يقوم بإلقاء الدروس فيه علماء فضلاء يقررون المنهج السلفي.

أما الآن؛ فلا وألف لا، لا يحضر هذا المركز إلا مغفَّل، أو لعَّاب يجد فيه بغيته من نشر الهوى، نعم»!!

أقول : ونحن كذلك مع الشيخ في هذه النصيحة ، بل ونزيد عليها: بأن لا يتصدَّوا لأمور لا تعنيهم شرعاً، ودخولهم فيها قد يضرُّهم في دنياهم وأخراهم.

ومِن ذلك: دخولُهم في الطعن في أعراض المسلمين ، وتجريحهم وقدحهم ، وهم -شرعاً- ليسوا مطالبين بهذا -على جهة التعيين- ؛ فهذه الأمور متروكة لمن وصفهم الشيخ بأنهم (علماء أصحاب سنة) ؛ فهي ليست لهؤلاء (الأبناء!)!

فضلاً عن كونها فوق مستوى كثير ممن يخوض فيها ؛ ليس من الشباب فحسب بل ومن (بعض) من خاض فيها ممن هو محسوبٌ على العلم ؛ فتكلم بما لا يعلم! بل تكلم بالظنون والتخمينات والتأويلات؛ فوقع في البغي والظلم.

فليكن للشباب عبرةٌ بهؤلاء ، إن لم يعتبروا بنصوص الشرع الناهية عن الغِيبة والنميمة والبهتان، والخوض فيما لا يعني الإنسان !!!

الوقفة الثانية: قوله -أعانه الله- : «أنصحهم أنه أذا تكلم عالم صاحب سنة معروف تعويلُهُ على الدليل فيما يحكم به ، أنصحهم أن يتابعوه»!

قلت : ونحن كذلك مع الشيخ -حفظه الله- في هذه النصيحة ؛ فمن وقف على (أدلة) مَن تكلم بالحق من أهل العلم، وترجّح له صواب قول هذا الشيخ واستدلاله -على جهة اليقين، أو غلبة الظن- تعيَّن عليه أن يقول بما قاله هذا الشيخ .

ومَن ترجّح له خطأ هذا الشيخ -على جهة القطع، أو غلبة الظن- تعيَّن عليه أن لا يقبل قولَ هذا الشيخ؛ لأنه في حال قبوله له يكون متبعاً للظن المرجوح ، واتّباع هذا الظن مذمومٌ.

ويكون محرّماً إن ترتّبت عليه تَبِعَاتٌ شرعيةٌ، كالطعن في أعراض المسلمين -مثلاً-!!

الوقفة الثالثة : قول الشيخ : «أنصحهم أن يتابعوه؛ حتى تجتمع كلمة أهل السنة على الحق ، ورفض الباطل وبغض البدع وأهلها»!

أقول : المقصود-شرعاً- من متابعة العلماء: اتِّباع الحق؛ لأنهم علامات على الحق ، لا لأن الحق متعيّن في أقوالهم؛ وليس لمقصد اجتماع كافة المسلمين على قول واحد!! ذلك أن اتباع المقلد للعالم-المتكلم بمقتضى الأدلة-مقصوده منه : العلم بالحق، والعمل بمقتضاه .

ثم قد تختلف وجهةُ المقلدين ؛ فهذا يقلد زيداً في قول! وذاك يقلد غيره في قول مخالف لقول الأول، فيقع الاختلاف -قطعاً-؛ والشرع أقرَّ المقلدين على تقليدهم لمن يظنونه أعلم من غيره في عامة مسائل الشرع -أصوله وفروعه-.

ومِن ذلك -مِن بابِ أولى- الكلامُ في الرجال -جرحاً وتعديلاً- ؛ والذي قد تختلف فيه وجهةُ المقلدين ؛ فهذا يقلد زيداً من أهل العلم! وذلك يقلد عَمْراً! وغيرهم يقلد ثالثاً!! فيقع الخلاف -وهو واقع كوناً- ولا عيب فيه على المقلدين -شرعاً-.

وأما أن يُطالَب (كافة المسلمين) بأن يقلدوا (عالماً صاحب سنة معروف تعويلهُ على الدليل فيما يحكم به) ؛ فهذا : إن كان المراد به الجنس ؛ فنعم - وهو ما قررناه أعلاه-؛ فقد يقلد المسلم عالماً صاحب سنة معروف تعويله على الدليل في التعديل: كأن يقلد -مثلاً- الشيخ ربيعاً المدخلي في تعديله للشيخ

عبيد الجابري، وقد يقلد المسلم (عالماً صاحب سنة معروف تعويله على الدليل) في التجريح: كأن يقلد الشيخ يحيى الحَجُوري(!) في تجريحه للشيخ عبيد الجابري!!

فهذا باب واسع؛ وليس من تقريرات العلماء -فيه- لزومُ اتفاق كلمة المسلمين على قول واحد! والجميع قد تكلم بالأدلة -فيما يحسب مقلِّدوهم ويظنون، بل فيما هم يحسبون أنفسَهم كذلك- !!

وأما إن أُريد بهذا التعيين : أن يقلد المسلمون -كافة- رجلاً واحداً؛ فهذا ليس من منهج السلف في شيء! ولا أظن أن الشيخ عبيداً -وفقه الله- يريده ويعنيه!!

إذ لو أراد ذلك ؛ فهي دعوةٌ منه -واضحة وصريحة- لحصر الاجتهاد في شخص واحد! وتعيين تقليده على غيره من المسلمين!!

وهذا ما لا يُعرف أن عالماً شمّ رائحة العلم -ولا أقولُ: سلفيًّا!- يقول به!!!

الوقفة الرابعة : قوله -سدده الله- : « أما إذا كان كل فريق يذهب مذهبًا؛ فهذا ما يريده أعداء السنة الذين يتربَّصون بأهل السنة الدوائر، فأوفر الحظ عندهم أن تتفرق كلمتهم -أعني: أهل السنة-، ويصيرون شذرًا مذرًا[1] (!) كما قيل»!

---

(١) (**فائدة**): هو مبنيٌّ على فَتح الجُزءَيْن، ولا يُنَوَّن!!

وانظُر «جامع الدروس العربيَّة» (٢/ ٢٠٨) -للغلاييني-.

قلت : الاختلافُ بين الناس -كافة- واقعٌ كوناً، ووقوعه بين خاصة أهل السنة من الأمور المشاهدة المحسوسة المعلومة التي لا يُنكرها إلا مكابر!

وقد وقع للسلف الأوائل من الصحابة[1] والتابعين ؛ فكيف لا يقع لمن جاء بعدهم ممن لا يبلغ ظُفُرَهم !!؟

والذمُّ -شرعاً- لا يتوجّه إلى الخلاف الواقع ، وإنما يتوجّه إلى نوع الخلاف ، وكيفية التعامل مع صور الخلاف.

فالاختلافُ نوعان-كما قرّره أهلُ العلم- :

- اختلاف تنوُّع: وهو الذي يكون الحق فيه مع كلا المختلِفَيْن.

- واختلاف تضادّ: وهو الذي لا يكون الحق فيه إلا مع واحد.

ثم التضادُّ على نوعين:

- غير سائغ: وهو المعارِض للأدلة الجليَّة، والإجماع الواضح.

- واختلاف سائغ: وهو المعارِض للاجتهادات والظنونات.

---

(١) ولعلَّ مِن أوَّلِ ذلك اختلافَهُم -رضيَ اللهُ عنهُم- فمَن بعدَهُم!- في شأنِ (ابن صائد) -أو (ابن صَيَّاد)-، حتّى قالَ الإمامُ الخطّابيُّ في «معالمِ السُّنَن» (٤/ ٣٤٨):

«وقد اختلفَ الناسُ في (ابن صيّاد) اختلافاً كثيراً، وأشكلَ أمرُهُ حتّى قيلَ فيه كُلُّ قولٍ!».

وكلمتُهُ رَحِمَهُ اللهُ -هذه- قريبةٌ مِن كلمةِ الإمامِ البيهقيِّ التي نَقَلَها الإمامُ النوويُّ في «شرحِ صحيح مُسلم» (١٨/ ٤٧).

رحِمَ اللهُ الجميعَ.

وأكثرُ الاختلاف المذموم -شرعاً- هو اختلافُ التنوع المُفْضي إلىٰ البغي والعدوان -وأن كان في أصلِهِ غيرَ ذلك-، واختلافُ التضاد غير السائغ .

كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- في «اقتضاء الصراط المستقيم» (ص٤٠): «وأكثر الاختلاف الذي يؤول إلىٰ الأهواء بين الأمة من القسم الأول، وكذلك آل إلىٰ سفك الدماء واستباحة الأموال والعداوة والبغضاء؛ لأن إحدىٰ الطائفتين لا تعترف للأخرىٰ بما معها من الحق، ولا تُنصفها، بل تزيد علىٰ ما مع نفسها من الحق زياداتٍ من الباطل والأخرىٰ كذلك .

وكذلك جعل الله مصدرَ الاختلاف البغيَ في قوله: ﴿وَمَا ٱخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ أُوتُوهُ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ بَغْيًۢا بَيْنَهُمْ﴾؛ لأن البغي مجاوزة الحد -وذكر هذا في غير موضع من القرآن، ليكون عبرة لهذه الأمة-».

فالذم إنما يتوجّه لا لذات الخلاف الواقع، بل إلىٰ مَن خالف نصوص الكتاب والسنة وإجماعات الأئمة، أو لمن بغىٰ وجار وتعامل مع مسائل اختلاف التنوُّع باكثر مما تستحقه !!

فنحن مع الشيخ الجابريِّ -سدَّدَهُ الله- في دعوته لأهل السنة أن تجتمع كلمتُهم -جميعاً- علىٰ العلم والعدل والرحمة.

ونُعيذ الشيخَ بالله -فيما نَرجُو!- من أن يكون مراده: الدعوة إلىٰ اجتماع كلمة أهل السنة والجماعة علىٰ طعن وجرح وقدح شيخ سلفي في غيره من أهل العلم السلفيين!!

فالدعوة السلفية أكبرُ وأعظمُ وأجلُّ من أن يُنادىٰ فيها للاجتماع علىٰ مثل هكذا مسائل اجتهادية! لا سيّما وقد شابها -وللأسفِ- الكثيرُ من البغي والعدوان!!

الوقفة الخامسة : قال الشيخ -حفظه الله- : « أنا أعرف الشيخ ربيع من سنين كثيرة، وعرفت عنه -وفقه الله- تعويلَه علىٰ الدليل، بعد أن ينصح المخالف حتىٰ ينفذ صبره، وبعد ذلك يقول ما توصل إليه»!

قلت : إن موقف الشيخ الجابري -حفظه الله- من أخيه الأكبر الشيخ ربيع المدخلي -وفقه الله- معلومٌ لدينا منذ أمد بعيد!!

فقد بيَّن -حفظه الله- موقفَه من الشيخ ربيع وطروحاته في شريط (الحد الفاصل بين أهل الحق وأهل الباطل) ؛ حيث قال : «أنا شخصيًّا -والله- ما قرأت كل ما كتبه الشيخ ربيع -حفظه الله، وحفظ جميع علماء الإسلام والسنة بالإسلام -والسنة- في الحياة وبعد الممات-.

ما كتبه الشيخ ربيع -حفظه الله- عن سيد قطب، والله ما قرأته كله، أبداً، ولكن فهمته، قرأت بعضه ففهمت البقية؛ لأن الشيخ ربيع عندي صاحب راية يرفع بها لواء السنة ويذبّ عنها وعن أهلها، فما رفعها -ولله الحمد- في وجه محارب مُعادٍ للسنة إلاّ عادت هذه الراية منصورة مؤزّرة قوية، ما لانت ولا عانت، وقد فضح بها -ولله الحمد- أهل البدع والضلال وأساطين أهل البدع والضَّلال.

فكفاني أن الشيخ ربيع ردّ علىٰ فلان، أو أن الشيخ محمد بن العيثمين رد علىٰ فلان، كفاني»!

فالشيخ عُبيد يكفيه أن يعلم (!) أن الشيخ ربيعاً قد ردّ على فلان -وإن لم يقف على كل ما كتبه الشيخ ربيع-، يكفيه هذا العلم ليقول بما يقوله الشيخ ربيع!!!

ولعل هذا هو سبب مُوافقة الشيخ الجابري للشيخ المدخلي في تبديعه لشيخنا الحلبي بدون بيِّنات ودلائل -وليس -فقط- معرفةً، ولا إظهاراً-!!

وأما موقف الشيخ عُبيد من الشيخ ربيع -وفقهما الله- فهو شأن شخصي بالشيخ عبيد! وهو لا يعنينا لا من قريب ولا من بعيد -ما دامَ قد رضيه لنفسِه!!-! فلن أتعقبه بشيء ؛ إذ إنَّ موضوعَنا: تبديع الشيخ الجابري لشيخنا الحلبي! لا موافقة الشيخ الجابري للشيخ المدخلي !!

وإن كانت هذه الأخيرةُ هي سببَ تلكم الأولى!!

الوقفة السادسة : قوله -حفظه الله- : «وقد قام الدليل عندنا فيما اطلعنا عليه من قِبَلِ الشيخ ربيع أخينا الكبير-وفقه الله- ،ومن قبل قراءاتنا التي لم نظهرها أن (علي بن حسن بن علي بن عبدالحميد) المتلقب (بالأثري) ليس صاحب أثر، بل هو مبتدع ضال مضل، داعية ضلال، مفسد في العباد والبلاد»!

قلت : ولي مع كلام الشيخ -سدده الله- ثلاث وقفات :

الأولى : قوله «وقد قام الدليل عندنا فيما اطلعنا عليه من قِبَلِ الشيخ ربيع أخينا الكبير-وفقه الله-»!

أقول: لم يذكر الشيخ -حفظه الله- ما هي الأدلة[1] التي أطلعه عليها الشيخ ربـــيع!

فجرحُه -وفقه الله- لشيخنا الحلبي- رغم أنه جاء بعبارات ضخمة مهولة: (مبتدع! ضال! مضل! داعية ضلال! مفسد في العباد والبلاد!!)-: لا يعـدو أن يكون جرحاً مجملاً غير مفسّر:

وإلّا؛ فما وجه ابتداع شيخناً؟!

وما وجه ضلاله وإضلاله؟!

وما الفسادُ الذي أحدثه في البلاد والعباد ؟!!

﴿نَبِّـُٔونِي بِعِلۡمٍ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ﴾...

وهذا الجرحُ المُبهمُ -بل الموهومُ- مُعارَضٌ -كما هو معلومٌ وثابتٌ- بتعديل جمهرة كبيرة من كِبارِ أهل العلم السلفيِّين لشيخنا الحلبي -ومنهم الـشيخُ عبيـدٌ نفسه-ومِن قبله الشيخ ربيع-سابقاً-طبعاً!- وغيرهما ممن يفوقونهما علماً وثباتـاً في المنهج ؛ كالشيخ الألباني ، والشيخ ابن عثيمين ، والشيخ ابـن بـاز، والـشيخ

(١) ولـمَّا ذَكَرَها (لغيرِه..)؛ فإذا هي -جميعاً- خاويةٌ على عُروشِها! لا تزيد -حـالاً ومـآلاً- عن تجميع عَدَدٍ مِن الشبهات! وحَشدِ بعضِ الفِرَى والاتِّهامات!!

والتي كان آخرَها -وأشدَّها-: الرميُ بِفرية (وحدة الأديان)!!!

تِلكُمُ الفِريَة العُظمَى، والكذبة الكُبرَى...

والله حَكَمٌ قِسْطٌ -سُبحانَه-..

العَبَّاد، وغيرهم الكثير -ممن نحيل لمعرفة أقوالهم إلى كتاب: «الجواب الإعلاني...»، وكتاب «تُحفة الطالب الأبِيّ...» -وغيرهما-.

و(لعل) الشيخ ربيعاً -أعانَهُ الله- قد أطلع الشيخ الجابري -سدده الله- على انتقادات البازمول!! فأقنعته مضامينها!!!

فعليه -إذَن-غيرَ مأمور- أن ينظر نقضَها في كتاب «إقامة الدلائل الصحائح...»، والتي بينّا -الكاتب وأخوه أبو أسامة ياسين نزال- تهافُتَها وزيوفَها.

وكذلك لينظر في الطبعة الثانية من كتاب شيخنا الحلبيّ: «منهج السلف الصالح»، وما تضمّنه من ردُودٍ على أبرز الشبه المثارة حول هذا الكتاب؛ ليعلم حقيقةَ ما يُثار حول شيخنا الحلبي وكتابه -إن أراد أن تكون أحكامُه مبنيةً على العلم والإنصاف، وسماع الشبهة والرد عليها-.

لكنْ؛ مَن عرف طريقة الشيخ عُبيد في التعامل مع أقوال الشيخ ربيع لا يستغرب أن لا يبحث -بعد قول الشيخ ربيع!- في قول مخالف لقوله !!

ونحنُ -إلى الآن!- لا نعلم ما هي أسباب وأدلة[1] الشيخ ربيع التي (أقنعَت!) الشيخ الجابري!- في تبديعِ شيخنا الحلبي!

فما نُقل من تبديعٍ عنهما (!) لشيخنا الحلبي لا يعدو أن يكون جرحاً مبهماً

---

(١) وقد علِمْناها -بَعدُ- كما تقدَّم!-؛ فإذا هي ﴿كَسَرَابٍ بِقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ الظَّمْآنُ مَاءً..﴾!!!
وقد تقدَّمَ كشفُ ما فيها، ونشرُ خَوافِيها...

مجملاً!! بل حتى الشيخ ربيع لما أن تعرض لشيخنا الحلبي في محاضرته الأخيرة التي ألقاها في المدينة المنورة لم يَعْدُ انتقادُه لشيخنا أن يكون عامًّا مجملاً، فقال: «ثم جاء علي حسن بطوامِّ الطوامّ التي يناصرهم في كل فتنة، جاء بطامَّة الطوامّ، وربما بَلَغَتْكُم!! والذي ما بَلَغَتْهُ سَتَبْلُغُهُ...»!!

فما هي هذه (طامة الطوام)[1] التي جاء بها شيخنا الحلبي، وأشار إليها الشيخ ربيع المدخلي؟!

لِمَ لم يصرح بها الشيخ ربيع -إن كان واثقاً منها- أهي الشرك بالله- والذي هو أكبر الكبائر- أم أمر أعظم منه ؟!

ننتظر من الشيخ ربيع البيان بذكر الأسباب!!

وعموماً؛ فهذا الجرح من الشيخين -هداهُما اللهُ -تعالى- لشيخنا الفاضل علي الحلبي مُعارِضٌ للتعديل الثابت عن جمهرة كبيرة من أهل العلم السلفيِّين الأَثْبات؛ فهو جرحٌ (مبهمٌ) مرفوضٌ، وَفق قاعدة (لزوم تفسير الجرح[2]

---

(١) وأهمُّها -كما تَبيَّنَ(!)فيما بعدُ-: دعوَى القول بـ(وحدة الأديان)!ودَعوَى سبِّ الصَّحابة!

تلكُم الدّعاوَى الباطلةُ التي يَبرأُ إلى الله منها كُلُّ مُسلمٍ -ولو كان مِن أقلِّ الناس عِلماً، وأنقصِهِم فَهْماً-!!

وقد تقدَّمَ نَقضُها، وردُّها...

وإلى الله المُشتكَى...

(٢) بالحُجَّةِ (المُقنعةِ) التي يكونُ فيها (الجارح بَريئاً مِن التساهُل في التعديل، والمبالغةِ في الجَرحِ) -كما هو لفظُ الشيخ زيد المدخلي -فيما تقدَّمَ نَقلُهُ عنهُ (ص١٤٧)-.

المعارض للتعديل)؛ إلا إن صار إعمال هذه القاعدة -في هذا الموطن- من قواعد أهل التمييع !!

الثانية : قول الشيخ : «ومن قِبَلِ قراءاتنا التي لم نظهرها»!

أقول : إن كان ما ترجّح للشيخ الجابري من قِبَل قراءاته موجباً لأن يحكم على شيخنا الحلبي بأنه (ليس صاحب أثر! بل هو مبتدع! ضال! مضل! داعية ضلال! مفسد في العباد والبلاد!) ؛ فلِمَ لَمْ يعلن هذا التبديع إلا بعد زيارة الشيخ ربيع -حفظه الله- له ؟!

أليست الغَيْرَةُ على منهج الله ودينه والحرص على دين (المسلمين جميعاً حيث كانت وجهتهم) تَحْتِمُ عليه أن يحذّر من هذا الذي يراه (مبتدعاً! ضالاً! مضلاً! داعية الضلال! المفسد في العباد والبلاد!) منذ أن ترجح له ذلك ؟!

فَلِمَ كتم ما ترجح له (مِن قِبَلِ قراءاته) مع أنه لم يكن -أساساً- في معرض (النصح لشيخنا)، ولا في مقام (الصبر عليه) -كما هو التعليل المعهود عند الشيخ ربيع لتأخر صدور الجرح-؟!

ولِمَ هو يحذّر -الآن- (جميع المسلمين حيث كانت وجهتهم!) من شيخنا الحلبي؟! بل ويدعوهم في هذا التوقيت - عَقِبَ زيارة الشيخ ربيع إليه- إلى (بغض شيخنا الحلبي ومفاصلته)؟!

أهي الغيرة على الدين والمنهج -التي تنبَّه لها الآن- أم أمر آخر؟!!

الثالثة : حُقَّ لنا أن نتساءل عن الأدلة التي وقف عليها الشيخ الجابري من

قِبل قراءاته! والتي أوجبت له أن يحكم على شيخنا الحلبي بأنه (مبتدع! ضال! مضل! داعية ضلال! مفسد في العباد والبلاد!)!!؟!

لا سيما أن هذا الحكم القاسي الجائر على شيخنا قد صدر من الشيخ عبيد الجابري وهو -كان الله له- كفيف البصر لا يقرأ بنفسِهِ؛ فما الذي قُرئ على الشيخ؟!

وما الذي لُقِّنَهُ (!) حتى أوجب له أن يصدر هذا الحكم ؟!

وهل -يا تُرى- وقف على تعقُّبات شيخنا الحلبي في سلسلة (القول العدل الأمين..)[1] -ستّ حَلْقَات- لِـمَا صدر من الشيخ ربيع سابقاً تجاهه ؛ فعرف وجه خطئه فيما تكلم به تجاه شيخنا؟!

أم أن مَن لقّنه لم يلقّنه تعقُّباتِ شيخنا الحلبي -وَرُدودَهُ-[1] على ما صدر منه -نفسِه-مِن قبل؟!

ولهذا ؛ فلا بد لنا من أن نتثبّت مِن (جميع) يُصدره الشيخ عبيد من أحكام متعلقة بالآخرين، والتي -كُلُّها- مبناها على التلقين ؛ فكم من شيخ عالم فاضل محدث كان يلقّن ما لا يثبت ؛ فتُرِك حديثه الذي حَدَّث به حال تلقينه:

- منهم الحافظ عبد الرزاق بن هَمَّام -كما في «تهذيب الكمال» (١٨/ ٥٧)- : «قَال الأثرم -أيضاً- : سمعت أبا عَبد الله يُسأل عن حديث [«**النار جُبَار**»[2]]؟

---

(١) وأكثرُها مُضمّنٌ في هذا الكتاب -بحمدِ رَبِّ الأرباب-.

(٢) رواهُ ابنُ ماجَه (٢٦٧٦)، وأبو داود (٤٥٩٤)، وأحمد (٨٢٥٢) مِن طريقِ مَعْمَر، عن هَمّام، عن أبي هُريرةَ. =

فقال : هذا باطل، ليس من هذا شيء.

ثم قال : ومَن يحدث به عن عبد الرزاق ؟ قلت : حدثني أحمد بـن شـبّويه، قال : هؤلاء سمعوا بعدما عمي ، كان يلقّن فلقّنـه ، ولـيس هـو في كتبـه، وقـد أسندوا عنه أحاديث ليست في كتبه كان يلقنها بعدما عمي».

- ومنهم سُويد بن سعيد، الذي قال فيه الحاكم أبو أحمـد -كـما في «تهـذيب التهذيب» (٤/ ٢٤٠)-: «عَمِيَ في آخر عمره، فربما لُقِّن مـا لـيس مـن حديثـه، فمن سمع منه وهو بصير فحديثه عنه حسن».

وغيرُهما كثيرٌ...

ولهذا؛ فنحن نطالب الشيخ عبيداً، كـما نطالـب الـشيخ ربيعـاً -وفَّقَهُـما اللهُ لِهُدَاه- أن يُبرزا للناس الأسباب والأدلة الموجبة (المُقنِعَة) التـي دعـتهما لتبـديع شيخنا الحلبي ، حتى يُقَدَّمَ قولُهما على تعديل من عدَّل شيخنا من أهل العلم -إن كانت أسباب التجريح موجبة لذلك- صدقاً وحقًّا- وبالقناعةِ الشرعيَّةِ-.

الوقفة السابعة : قوله -سـدده البـاري- : «ومـن خـلال تجمعكـم ، ومـن

= وبعضُ طُرُقِهِ: عن عبدِ الرزَّاق، عن مَعْمَر -به-.

وهو في «السلسلة الصحيحة» (٢٣٨١) -لشيخِنا- مُفصَّلاً-.

وانظُر «البَدر المُنير» (٨/ ٤٦٣) -لابنِ المُلقّن-.

وفي «التمهيد» (٧/ ٢٦) -لابنِ عبدِ البَرّ- ردٌّ على مَن ضعَّفَ الحديث مِن الأئمَّـة المتقـدِّمِين؛ فانظُـرْهُ.

ومعناهُ: «مَن استوقدَ ناراً بما يجوزُ له، فتعدَّت إلى ما لا يجوزُ: فلا شيءَ عليه».

كذا في «طرح التثريب» (٤/ ٢٠) -للعراقيّ الابنِ-.

خلال (شبكة سحاب السلفية) - وغيرها إن كانت هناك مواقع مشاركة-: أُحَذِّر جميع المسلمين من هذا الرجل حيث كانت وجهتهم»!

قلت : كأني بالشيخ عبيد -حفظه الله- يحذر المسلمين -جميعاً- حيث كانت وجهتهم!! من (الجهم بن صفوان! أو من الجعد بن درهم! أو من واصل بن عطاء! أو من مُحْيِي الدين بن عربي! أو من السيستاني! أو من الخميني!) [(١)] !!

ثم لو كانت طروحات وأحوال شيخنا الحلبي -من وجهة نظر الشيخ عبيد!- على مثل حال وخطورة طروحات من ذكرنا أسماءهم ؛ فإن تحذير المسلمين -جميعاً- إنما يكون من خطر محيط بهم -جميعاً-؛ فهل شيخنا الحلبي -كذلك- ؟!

وما فائدة تحذير من لا علاقة له بالتحذير -أصلاً-؟!

فكم من مسلم لم يسمع لا بشيخنا الحلبي! ولا بالشيخ عبيد الجابري! فضلاً عن الشيخ ربيع المدخلي !!

ونعود لنقول :

لِمَ جاء هذا التحذير في هذا الوقت -فضيلةَ الشيخ- وأنت قد وقفت -من قبل- على ما صدر من شيخنا وبالأدلة؟!

---

(١) بل لمْ نَسمعْ له! -أو منه! أو عنه!- تحذيراً مِن أيٍّ مِن هؤلاء!!

...إنَّما هو يحذِّرُ (كثيراً) -بل يُسْقِطُ! ويبدِّع! ويُضلِّل! -فقط!- مُخطِئي أهلِ السُّنَّةِ- و...تبَعاً(!) لِـمَا يُفتِي به الشيخ ربيع!!!-!

فَلِمَ جاء توقيتُ هذا التحذير بعد زيارة الشيخ ربيع (الميمونة!) لكم في المدينة المنورة!!!

فهل معرفة حال شيخنا الحلبي صارت -الآن-بعد زيارة الشيخ ربيع -الميمونة!- من فروض الأعيان على كافة المسلمين! حتى يَحْذَرَ -ويُحَذِّرَ- المسلمون -جميعاً- من خطر شيخنا؟!

الوقفة الثامنة : قوله -سدده المولى- «وأدعوهم [المسلمين -جميعاً- حيث كانت وجهتهم] إلى بغضه ومفاصلته -في الله- حتى يراجع السنة ، ويتبرأ من كل ضلالة نشرها -جملة وتفصيلًا -علناً-»!

قلت -وأكرِّر-:

ما علاقة المسلمين -جميعاً- (حيث كانت وجهتهم!)- بأخطاء شيخنا -لو كانت-؟!

بل ما علاقتهم -جميعاً- بمفاصلة شيخنا الحلبي -لو كان -فعلاً- (مبتدعاً، ضالاً ...) إلخ-؟!

أكلُّهم على علاقة بشيخنا الحلبي؟!

وماذا سيفعلُ (!) مَن لا يعرفُ الشيخ الحلبيَّ؟!

هل يلزمُهُ كَفَّارةٌ -ما- مَثلاً-؟!!

أم أنه اللجوء إلى نفس السلاح القديم البالي : جعل القضية عالمية (!)

لإعطائها زَخَماً أكبر في المعركة المستقبلية! تمهيداً لإشراك أكبر عدد من الأتباع فيها؟!

ونحن -بحمد الله- مستعدون لهذا -كُلِّه- أتمَّ الاستعداد، ولعلَّهُ بما لا يخطر للشيخ عبيد ولغيره على بال! -وإن كنّا لا نتمنّاها ولا نريدها-؛ لكن:

إن لم يكن غيرُ الأسنة مركباً   فما حيلة المضطر إلا ركوبها!

ثم؛ ألا يعلم الشيخ عبيد الجابري -وفقه الله- أن المسلم لا يُبغَض بكليته، وإنما يُبغَض بقدر مخالفته للسنة، ويُحب على قدر موافقته لها[1]؟!

فدعوتُه العامةُ المطلقةُ لبغض شيخنا الحلبي ومفاصلته، هي من جنس دعوة الخوارج إلى هجر مَن خالفهم -عافاهُ اللهُ منها-!!

أضف إلى ذلك:

ما الضلالاتُ التي نشرها شيخُنا، وخالف فيها (السنة) الثابتة عن النبي ﷺ، أو المعتقد السني الذي كان عليه السلف؛ حتى يطالَب بأن يتراجع عنها -جملةً تفصيلاً-؟!

أُكَرِّرُ: ﴿نَبِّـُٔونِي بِعِلۡمٍ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ﴾ ؟!

فَلْيُظْهِرْها لنا الشيخ -إن كان واثقاً منها-، ولا يكتفي بالتعميمات والإجمالات! فزمانها -في هذا الباب- قد وَلَّى إلى غير رجعة؛ اللهم إلا عند مُقَلِّدة الشيخ الجابري -ومُقَلَّده-!

(١) كما قرَّرَهُ شيخُ الإسلام ابنُ تيميَّةَ في «مجموع الفتاوى» (٢٨/ ٢٠٩) -ومواضع أخرَى-.

فيكفي هؤلاء المقلِّدةَ كلامُ الشيخ وطعوناتُه المجملةُ ليعارضوا بها تعديل أهل العلم السلفيِّين الثابت، ولْتذهب -عندهم- قواعدُ الجرح والتعديل العلميَّةُ الصحيحةُ فداءً لِنعلَي الشيخ الجابري -وأمثاله-!!

الوقفة التاسعة : قوله -حفظه المولى- : «كما أُحَذِّر أيضًا من المركز المسمى (مركز الإمام الألباني) ؛ فما هو إلا مصيدة وفخ وشبكة ينصبها (علي) وأتباعه لتضليل المسلمين والمسلمات ، ومن ذلكم أنه يدعو تكفيريين لإلقاء المحاضرات هناك»!

قلت : لي مع كلام الشيخ هذا وقفتان :

الأولى : إن هذا الزعم من الشيخ الجابري -فضلاً عمّا تقدم- يقوِّي الظن عندي بأن مَن يلقّن الشيخ -حفظه الله- مِن بطانتِهِ السيِّئةِ!-؛ فإنما يلقّنه المغالطات والأكاذيب:

- فقول الشيخ الجابري عن (مركز الإمام الألباني) أنه : (مصيدة وفخ وشبكة ينصبها (علي) وأتباعه لتضليل المسلمين والمسلمات!) ؛ يفهم منه السامع أن شيخنا الحلبي -ومن وصفهم بأتباعه- هم المتحكّمون لوحدهم بإدارة (مركز الإمام الألباني)!!

وكأن الشيخ لمْ يُلقَّن الحقيقةَ الواقعيّةَ وهي أن (مركز الإمام الألباني) يقوم عليه ثُلَّةٌ من المشايخ الأفاضل من أقران (شيخنا الحلبي) ، والشيخ الحلبيّ واحدٌ منهم ، وليسوا هم من أتباعه! وعلى رأسهم : (الشيخ باسم الجوابرة -مدير المركز- ، والشيخ مشهور بن حسن آل سلمان ، والشيخ محمد موسى آل نصر ،

والـشيخ زيـاد العبـادي) ، وأن معظـم قـراراتِ (المركـز) تخـرج بعـد المـشورة والمدارســة.

بل أزيدُ بأنَّ بعض مشايخنا في (مركز الإمام الألباني) خالفوا شيخنا الحلبـي في بعض المسائل والاختيارات!

ولكنَّ الشيخَ عبيداً لا يعلم ذلك ؛ لأنه غـير مُطَّلـع عـلى حقـائق الأمـور ، وحسبه منها الظاهر الذي يُلَقّنه إياه بعضُ سَيِّئي بطانتِهِ -لو كان حقًّا- ؛ فكيف وهي أكــاذيبُ؟!

ويوضح ذلك:

الوقفة الثانية : أن الشيخ عُبيداً -حفظـه الله- قـد طعـن في (مركـز الإمـام الألباني) طعناً عامًّا مُجملاً -كذلك-؛ بزعمه أن هذا المركز (مصيدة وفخ وشبكة ينصبها (علي) وأتباعه لتضليل المسلمين والمسلمات)!! لكنه -وفقه المولى- ذكـر -فَوراً- سبب هذا الطعن، وتفسيره -قائلاً-: «ومن ذلكم أنه يـدعو تكفيريـين لإلقاء المحاضرات هناك»!

قلت : وهذا -والله- يا شيخ -عينُ الكذبِ عليك ممن لقّنـك إيـاه! وعـين الكذب على (مركز الإمام الألباني) -ممّن افتراهُ-!!

أيصدّق مُطَّلِعٌ -ولـو عـلى ظـواهر الأمـور!- أن (مركـز الإمـام الألبـاني) -الذي يعتبره (غلاة التكفير) مِن قِلاع الإرجاءِ والمرجئة! - يـدعو التكفيريـين لإلقاء المحاضرات فيه !!؟

ألم يسأل الشيخُ نفسَه -قبل أن يطلق هذه التهمة!-: أين الأجهزة الأمنية في (المملكة الأردنية الهاشمية) عن هذه المعلومات الخطيرة (!) التي أدركها الشيخ في جوف غرفته (!) في بيته! وفاتت هـذه الأجهـزةَ المعروفـةَ بوقفتهـا الـشديدة الحازمة تجاه الأفكار التكفيرية -وحُقَّ لها-؟!

ثم؛ مَن هم هؤلاء التكفيريون -يا شيخ- الذين استدعاهم (المركز) لإلقـاء المحاضرات فيه؟!!

سَمِّهم لنا إنْ كُنتَ مُتوهِّماً أحداً بعينِهِ!! فلعلّك -فـضيلة الـشيخ- بعـد أن نعرّفك بحقيقةِ حالهم - تقنع بأنهم أشد موقفاً من التكفيريين وأفكارهم منـك، وممن يلقنك أمثال هذه التهم والأكاذيب!!

ونحن مِن خلال معرفتنا اليقينيَّةِ (بجميع) مَن استدعاهم (المركـز) لإلقـاء المحاضرات فيهم: نقطع بأنهم أشـدُّ موقفـاً مِـن التكفيريـين مـن الـشيخ عبيـد -نفسِه-!

ثم؛ ألم يطلّع الشيخ الجـابري عـلى نـشاطات (مركـز الإمـام الألبـاني) مـن الدورات والندوات والمحاضرات والمطبوعات -وبالعَـشَراتِ- بـل المئـات!- التي كشفتْ زيوف ادعاءات جماعات التكفير -بمختلـف توجُّهـاتهم، وبتنـوُّع أسمائِــهِم-؟!

وفي هذا المقام الذي أعلن الشيخ الجابريُّ فيه عن مؤاخذة واضحة وصريحة منه تجاه (مركز الإمام الألباني) -لكنها كاذبة مفتراة (عليـه) -وعليـه!- أذكّـره

ونفسي وإخواني بحديث النبي ﷺ: «**كفى بالمرء كذباً أن يحدِّث بكل ما سمع**»[(١)]...

الوقفة العاشرة: قوله -حفظه الله- : «كما أُحَذِّر أيضًا من المركز المسمى (مركز الإمام الألباني) ... حتى يجتمع في هذا المركز شرطان :

الشرط الأول: أن يتسلّمه أبناء الشيخ ، وقد عرفنا وسمعنا عن ابنه عبد المصور؛ فإنه خريج كلية الحديث بالجامعة الإسلامية، فيُرجى منه الخير -إن شاء الله -تعالى-!!

والثاني: أن يقوم بإلقاء الدروس فيه علماء فضلاء يقرّرون المنهج السلفي!

أما الآن، فلا وألف لا، لا يحضر هذا المركز إلا مغفّل ، أو لعّاب يجد فيه بغيته من نشر الهوى ، نعم»!!

قلت : ولي مع كلامه -أعانه الله على الرجوع إلى الحق- وقفتان -كذلك- :

الأولى : دعوته إلى أن يتسلَّم أبناء الشيخ الألباني -رَحِمَهُ اللهُ- إدارة (مركز الإمام الألباني) ؛ ورشّح منهم (عبد المصور) ابن الشيخ -رَحِمَهُ اللهُ-!

ثُمَّ علَّل هذا الترشيح بأنه (خريج كلية الحديث بالجامعة الإسلامية، فيُرجى منه الخير -إن شاء الله تعالى-)!

ونحنُ -بلا شكٍّ- نرجُو للأخ عبد المُصوِّر -ونظنُّ فيه- الخيرَ -كُلَّهُ- إنْ شاءَ الله-...

---

(١) رواهُ مُسلم (١/ ١٠) -في مقدِّمة «صحيحه» -عن أبي هريرةَ-.

ولكنْ؛ لا أدري مَن الذي (لقَّن) الشيخ عبيداً الجابري أن (مركز الإمام الألباني) تابعٌ لحقوق ورثة الشيخ مِن ترِكة أبيهم -رَحِمَهُ اللهُ- ؟!

فإن لم يكن الشيخ مقتنعاً بأنَّ (المركز) تابعٌ لحقوق ورثة من تركة أبيهم -عليه رحمة الله- ؛ فما وجهُ تعيينهِ لأن يتولى شؤون المركز وإدارته أبناء الشيخ الألباني -أو أحدهم-؟!

ثم رجاؤنا أن يقوم القائمون على تلقين الشيخ بتلقينه التالي -إنْ كانَ ولا بُدّ!-:

أولاً: أن هذا المركز (مركز الإمام الألباني) أنشأه تلامذة الإمام الألبانيّ ومحبُّوه لأداء بعض حقوق شيخهم عليهم ؛ وهو مركز بحثي علمي دعوي.

وقد عقد (المركز) -منذ إنشائه- العشرات من الدورات والندوات ، وأُلقيت تحت غطائه المئات من الدروس والمحاضرات، وأصدر العديد من العناوين التي وُزِّعت بآلاف النسخ -جعل الله للشيخ الألباني من ذلك أعظم حَظّ ونصيب مِن الأجر-...

وقد قدّر هذا الصنيعَ من تلامذة الشيخ -تجاه شيخهم- الشيخُ العلّامةُ عبدُ المُحسن العباد -حفظهُ اللهُ ورعاهُ-؛ فقال في مقدمة (الطبعة الثانية) من كتابه القيِّم «رفقاً أهل السنة بأهل السنة»: «وأوصي -أيضاً- أن يستفيد طلابُ العلم في كل بلد من المشتغلين بالعلم من أهل السنة في ذلك البلد ، مثل تلاميذ[1] الشيخ الألباني-رَحِمَهُ اللهُ-في الأردن، الذين أسّسوا بعده(مركزاً) باسمه».

(١) وهذا رَدٌّ مِن عالمٍ كبير، وشيخٍ خبير، على تلكُمُ الدَّعاوَى الخائبة التي تطعن بالشيخ الألبانيّ بأنَّهُ ليس له (تلاميذ)!!!

وحقًّا؛ لا يعرف الفضلَ لأهل الفضل إلا أهلُه .

ثانياً : إن ورثة الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللهُ بافتتاح هذا (المركز) باسم أبيهم -بحمدِ الله- راضُون، وله فَرِحُون، بل ألقىٰ بعض (حَفَدةِ الشيخ الألباني) كلمةً في افتتاح هذا (المركز)، بالنِّيابةِ عن أبيهِ وأعمامِهِ مِن أبناءِ الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللهُ .

ثالثاً : لا يوجد أحدٌ من أبناء الشيخ الألباني -رَحِمَهُ اللهُ- من الذكور أو الإناث في الأردن ، سوىٰ (أم عبد الله) -حفظهَا اللهُ-، وهي التي كانت تُعين الشيخ الألباني في بعض مشاريعه العلميّة .

رابعاً : إن أكثر أبناء الشيخ -رَحِمَهُ اللهُ- اهتماماً بالعلم هي (أم عبد الله) -نفسُها-، وهي التي كانت -كما قدَّمْتُ- تعين أباها في فهرسة بعض كتبه، وتصحيحها، وكتابة مقدماتها، وتهيئتها للنشر، وكان هذا العملُ منها يتم قسمٌ ليس بالقليل منه بمراجعة شيخنا الحلبي ومتابعته .

خامساً : إن الأخَ (عبد المصور) -ابن الشيخ- الذي اقترح الشيخ عبيد أن يتولىٰ شؤون (المركز) -مع أنه رجل فاضل ، وخريج الجامعة الإسلامية -كما ذكر الشيخ عبيد- إلا أنه لم يُعرف بتفرغ لتحصيل العلم ونشر الدعوة -كما لمشايخنا- ؛ فهو مقيمٌ في جُدة في المملكة العربية السعودية، ومتفرغ للتجارة -زاده الله من فضله-، وهذا لا يعيبه -أَلْبَتَّةَ-، و«**كلٌّ مُيسَّر لما خلق له**»[1]...

سادساً : مع تقديرنا الكبير للأخ (عبد المصور) -والذي نحسّن به الظنَّ

(١) رواهُ البخاريُّ (٤٩٤٩)، ومُسلم (٢٦٤٧) عن عليٍّ -رضيَ اللهُ عنهُ-.

-جدًّا-، لكننا نقـول للـشيخ عبيـد : هـل كـل مـن كـان خريجـاً مـن الجامعـة الإسلامية ؛ يرجىٰ منه الخير -إن شاء الله- ؟!!

وهنا -مع تعذُّر معرفة الجواب!- لا نملك إلا أن نُحيـل إلىٰ مقـال الـشيخ يحييٰ الحجوري : (التوضيح لما جاء في التقريـرات العلميـة والنقـد الـصحيح) -والذي انتقدَ فيه (الجامعة الإسلاميَّة)!-ردًّا علىٰ الشيخ الجـابري الـذي كتـب مقالاً يُدافع عنها! عنوانه: (التقريرات العلمية في الذب عن الجامعة الإسلامية) -مع عدم إقرارنا بصحة (جميع) ما ورد في كلا المَقالَـيْن- أخذاً وردًّا-!

الثانية : دعوته -حفظه الله- إلىٰ أن يقوم بإلقاء الـدروس في (مركـز الإمـام الألباني) علماء فضلاء يقررون المنهج السلفي!! أما الآن فهـو يـرىٰ أن المـشايخ القائمين عليه لا يقررون المنهج الـسلفي! وأنـه لا يحـضر للمحـاضرة فيـه (إلا مغفّل! أو لعّاب يجد فيه بغيته من نشر الهوىٰ!)!!

فأقول : إن هذا الطعن من الشيخ عبيد في مشايخنا في (مركز الإمام الألباني) -كافة- وليس شيخنا الحلبي فحسب! -ليس هو وليد الساعة ، بل هو يؤكد ما صدر من الشيخ -نفسه- قبل أكثر من عام عندما عرّض بمشايخنا، زاعـماً أنهـم متأثرون بنهج الإخوان! لكـنهم (مـا اسـتطاعوا أن يظهـروا هـذا ؛ فلـما رحـل شيخهم أظهروا ماعندهم)!!

وهذا الكلام الفارغُ من الشيخ الجابري إنما يدلّل علىٰ نوعية الأخبـار التـي يتلقّنها من ملقّنيه -وأكثرها أغاليطُ وأوهام، أو محضُ كذبٍ واتِّهام-!!

ولا يضرُّ مشايخَنا-الذين زكَّاهم جمهرةٌ غفيرةٌ من أهل العلم السلفيِّين-وعلىٰ

رأسِهم شيخُنا العبَّادُ- اتهاماتُ الشيخ الجابري المتنوعة لهم، ولكنها تضر -والله- بالشيخ الجابري: الذي اعتاد أن يطلق الاتهامات من غير بيِّنات!! فكيف السبيلُ إلى مناقشة الادعاءات العاريات عن الحُجج والبيِّنات؛ إلا بأن نتمثَّل قوله -تعالى-: ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾؟!

فإلى الله المشتكى...

ولا نملك بعدها إلا أن نذكّر الشيخ عبيداً بأن نقول له:

أرأيت -يا شيخ- أننا لو أخذنا بطعن الشيخ (يحيى الحجوري) فيك - وهو طعن مبين مفسّر (!) صادر من شيخ سلفي زكّاه[1] الشيخ مُقبل بن هادي الوادعي -رَحِمَهُ اللهُ-، حيث قال فيكم -من جملة ما قال-: «كتب يدافع عن الحزبيين دفاعاً مريراً! مسكين (!!!)، لا يدري ما يخرج من رأسه! يقول مقالة فاجرة فاسدة! والله وبالله وتالله لا يجوز أخذ العلم عنه لأنه يُدخِل على من يعلّمهم الباطل والزور والكذب والبهتان! وافترى على أهل السنة ما هم عنه براء!

فاتق الله يا شيخ عبيد! واضبط كلامك بالضوابط الصحيحة! وأعرِض عن هذه الأحكام الجائرة! ولا تركب الصعب والذلول! وتقلّب الحقائق وترمي البرءاء بالعنت من أجل مناصرة الحزب الجديد»!!!

أرأيت لو أنَّ أحداً تبنى هذا الجرح المفسّر (!) فيكم؛ أيلزمه أن يذيعه في البلدان والأمصار؟!

---

(١) على تحفُّظنا على كثيرٍ (!) مِن تبديعات وإسقاطات (!) الشيخ الحجوري -غَفَرَ اللهُ له-!!

أو يلزمه -بعد وقوفه على الجرح المفسّر المفصّل (!) فيكم-؛ أن يدعو إلى ما قلتموه أنتم -بعد جرحكم المجمل لشيخنا الحلبي-: « ومن خلال تجمعكم ، ومن خلال شبكة [كذا] السلفية ، وغيرها إن كانت هناك مواقعُ مشاركةٌ، أُحَذِّر جميع المسلمين من هذا الرجل [أي : الشيخ عُبيد] حيث كانت وجهتهم ، وأدعوهم إلى بغضه ومفاصلته -في الله- حتى يراجع السنة ، ويتبرأ من كل ضلالة نشرها -جملةً وتفصيلًا -علناً-»؟!!!!

- فإن كانت إجابتكم : نعم؛ لنا ذلك!

فلْتعذروا من يشهّر بكم صباح مساء ، واسحبوا رسائلكم التي تطعن فيهم وتهاجمهم -بسبب تحذيرهم منكم-.

- وإن كانت إجابتكم : لا ؛ فقد كفيتمونا أنفسكم.

والسلام عليكم...



(٣٢)

بيان من (مركز الإمام الألباني)
في تفنيد (بعض) ادعاءات الشيخ عُبيد الجابري -هداه الله-

الحمدُ لله ربِّ العالِمين، والصَّلاةُ والسَّلامُ على رسولِهِ الأمين، وآلِهِ الطَّيِّبِينَ، وصَحبِهِ المُبارَكِين، ولا عُدوانَ إلّا على الظّالِمين.

أما بعد:

فلقد وَقَفْنا -عبر الشبكة العنكبوتية- على كلامٍ للشيخ عُبيد الجابري ضلَّل -فيه- القائمين على (مركز الإمام الألباني)، واصفاً إياه بأنه مصيدة وفخ وشبكة منصوبة لتضليل المسلمين والمسلمات!

وهذا الاتهام المنكر لو صدر عن عدوٍّ للسُّنة وأهلها لما كان مستغرباً! ولو صدر عن رجل من عوام المسلمين لكان عيباً؛ فكيف برجل كنَّا نُحسِنُ به الظن، ونتمنى عليه أن يكون من المتثبِّتين والمتبيِّين، وأن يكون لنا من الناصحين الأمينين؟!

ولكنه -وللأسف- نسيَ هذا الواجب الشرعي! ووقع -بالباطل- في أعراضٍ محرَّمة!! وقال فيهم ما ليس له به علم!!! ناسياً -أو متناسياً- قوله -تعالى-: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ...﴾ الآيه.

وقد وقع الشيخ الجابري -هداه الله- في كلامه المشار إليه- في تناقضات متعددة ظاهرة؛ حيث اتهم القائمين على (المركز) بأنهم يدْعون التكفيريِّين لإلقاء المحاضرات فيه!

في حين أن التكفيريين -أنفسهم- لا يزالون يتهمونهم بالإرجاء!!

وكِلا الاتهامين -على تناقضهما!- باطل باطل.

وقد اشترط الشيخ الجابري لإدارة (المركز) تنصيبَ بعضِ ورثة الإمام الألباني؛ مُوهماً -أو متوهماً- أن (المركز) من تركة الإمام -رَحِمَهُ اللهُ-!

وهو -منه- وضعٌ للأمور في غير نصابها؛ إذ أسّس (المركز) بعضُ تلامذة الإمام الألباني لخدمة تراث الإمام وعلمه؛ فهم ورثته الحقيقيون الذين ورثوا علمه ودعوته ومنهجه، وقاموا بذلك -ولا يزالون- حقَّ القيام -مع بالغ التقدير والاحترام لإخواننا أبنائه الكرام-.

وقد وصف الشيخ الجابري -مِن ضمن كلامه- مَن يحضر محاضرات (المركز) بالغفلة واللعب ونشر الهوى!!

وهذا -كلُّه- ظلمٌ ما بعده ظلم لجماهير مَن يحضر نشاطات (المركز) مِن طلاب العلم والدعاة إلى الله -وفيهم عددٌ غفيرٌ من الدول العربية والإسلامية-، وبخاصة أنها -جميعاً- منشورة عبر قناة (الأثر) الفضائية، وعبر شبكات الإنترنت العالمية -فضلاً عن المطبوع منها والمسجّل-، وكثيرٌ منها ضدّ الأفكار التكفيرية وما إليها.

ولا نريد للشيخ الجابري -هداه الله- الوقوعَ في أعراض عامة المسلمين

وخاصَّتهم؛ إذ التقوُّل على المسلم مالم يقل سقايةٌ من رَدْغة الخَبَال[١].

وقد فتح الشيخ الجابري بابَ فتنةٍ تعدَّت مَن تكلّم فيهم إلى الإمام الألباني -رَحِمَهُ اللَّهُ -نفسه-، وهو يتحمّل وِزرَها ووِزرَ من وقع فيها إلى أن يُراجع.....

وأخيراً:

فإن القائمين على (المركز) يتحدَّون كلَّ من يطعن في منهجهم السلفي الصافي، ونشاطهم العلمي الوافي أن يأتي بدليل أو برهان على تلك المزاعم التي لا يصح منها شيء -ولو قليل-.

وكلامُنا الحقُّ -هذا- مِن باب ردِّ الظلم الذي أحسسنا به،ودفع الباطل الذي رُمينا به..

و«**إن لصاحب الحق مقالاً**»[٢]، و﴿لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلْجَهْرَ بِٱلسُّوٓءِ مِنَ ٱلْقَوْلِ إِلَّا مَن ظُلِمَ﴾.

وإنا لنرجو من الله -سبحانه وتعالى- أن يُعيد الشيخ الجابري إلى الحق، وأن يصحّح ما وقع فيه من ظلم؛ فإن «**الظلم ظلمات**»[٣].

والحمد لله رب العالمين.

عمّان-الأردن

٩/ ذي القعدة/ ١٤٣١هـ

١٧/ ١٠/ ٢٠١٠م

---

(١) كما رواهُ أبو داود (٣٥٩٧)، وأحمد (٥٣٨٥) عن ابن عُمَر.
وهو في «السلسلة الصحيحة» (٤٣٧) -لشيخِنا-.

(٢) رواهُ البخاريُّ (٢٣٠٦)، ومُسلم (١٦٠١) عن أبي هُريرةَ.

(٣) انظُر ما تقدَّمَ (ص٢٤٧).

(٣٣)

لستَ -أيها الشيخ الحلبي!- أولَ من اتُّهِم بشتم وسبِّ[1] الصحابة!!![2]

يقول الله -جلّ وعلا-: ﴿وَمَن يَكْسِبْ خَطِيٓـَٔةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِۦ بَرِيٓـًٔا فَقَدِ ٱحْتَمَلَ بُهْتَـٰنًا وَإِثْمًا مُّبِينًا﴾.

---

(١) وذلك في زعمِ (الغُلاة!) -متمالئين!- أنّي وصفتُ الصحابةَ بـ(الغُثائيَّة)! أو أنِّي رَضِيتُ بهذا الوصف -وجوَّزتُهُ-!!

وكلُّ ذلك -واللـهِ- كذبٌ وافتراءٌ..

وإنَّما سُئلتُ عنهُ؛ فقلتُ:

* إذا صَدَرَ هذا مِن سُنِّيٍّ: فهو خطأٌ لفظيٌّ -وليس هو سَهْلاً!-، والواجبُ أن يتراجعَ عنهُ صاحبُهُ...

ولكنْ: لا نُبدِّعُهُ به؛ إلّا إذا أصرَّ عليه واستكبرَ -بعد البيان-.

* وإذا صَدَرَ مِن مُبتدعٍ -مُنحرفٍ عن الصحابة-: فهذا خطأُ اعتقادٍ، لا يزيدُنا فيمَن صدرَ عنهُ إلّا معرفةً بضلالِهِ، وبصيرةً بانحرافِهِ.

... وهذا -تماماً- فحوَى فتوَى شيخِنا الشيخ عبد المحسن العبّاد -حفظهُ اللهُ- لـمّا سُئلَ عن الكلمةِ -نفسِها- فقال -في حقِّ سُنِّيٍّ أطلَقَها: (هو خطأ عبارة، لا خطأ عقيدة)- ممَّا هو مشهورٌ عنهُ -جدًّا-.

وهو عينُ بياني ومقصودِي -بحمدِ الله-...

فلا أُطيل!

(٢) بقَلَمِ أحدِ إخوانِنا طلبةِ العِلمِ مِن الغَربِ الإسلاميِّ -جزاهُ اللهُ خيراً-.

قال العلامة ابن سعدي في «تفسيره»:

«.. جمع عدةَ مفاسدَ :كسْب الخطيئة، ثم رمْيُ من لم يفعلْها، ثم الكذب والتشنيع؛ بتبرِئَةِ نفسِه، واتِّهامِ البريء، ثم ما يترتَّب على ذلك من العقوبة الدنيوية -تندفع عمَّن وجبت عليه ، وتُقام على من لا يستحقّها، ثم ما يترتَّب على ذلك -أيضاً- مِن كلام الناس في البريء...

إلى غير ذلك من المفاسد التي نسأل الله العافية منها، ومن كل شر..».

وإن الناظر في وسط بعض المنتسبين إلى العلم والسنة(!) لَيرى العجبَ من الكذب والتقوُّل على عباد الله! الشيء الذي يندى له الجبين، ويحترق له قلب الصادق الأمين ..

لِمِثلِ هذا يموتُ القلب من كَمَد ... إن كان في القلب إسلام وإيمانُ

ألم يعلم هؤلاء أن الكذبَ قبل أن يكون محرماً، فهو منقصةٌ للرجولة والمروءة!؟

ألم يقرأ هؤلاء ما أخرجه البخاريُّ[1] في قصة أبي سفيانَ -رضيَ اللهُ عنهُ- حين كان مشركاً- مع هِرَقْلَ ملك الروم، وقوله -رضيَ اللهُ عنه-له-: «.... فلولا الحياء من أن يأثِروا عليّ كذباً لكذبتُ..»؟!

قال الحافظ في «الفتح» (١/ ٤٦): «وفيه دليلٌ على أنهم كانوا يستقبحون الكذب، إما بالأخذ عن الشرع السابق، أو بالعُرف».

(١) برَقْم (٣٦٠٧)، وكذا رواهُ مُسلم (١٧٧٣).

فما بال بعض دكاترة (!!) زماننا يكذبون ولا يستقبحون! ولا يستحيون!!؟

فليس لنا ما نقول إلّا: **الحمد لله الذي عافانا مما ابتلاكم به، وفضَّلنا على كثير ممن خلق تفضيلاً**[(١)].

ومِن آخِر تلك الافتراءات: ما رمى به بعضُ الأدعياء أستاذنا علي بن حسن ابن عبد الحميد الحلبيّ مِن غمز ولمزٍ في صحابة رسول الله -عليه الصلاة والسلام-!!!..

وكما قيل: التاريخ يتكرَّر! ولكل قوم وارثٌ!!

فأقول:

لك الله يا شيخنا.. لك الله يا شيخنا .. لك الله ياشيخنا..

فلستَ أولَ من اتُّهم بغيرِ حَقٍّ!!

ولن تكون الآخِر -إلّا أن يشاء الله-:

* **فهذا الإمام الحافظ أبو يوسف يعقوب بن سفيان الفَسَوي**: قد اتُّهم بأنه يتكلّم في عثمان!

قال الذهبي فيه: «.. فالله أعلم، وما علمتُ يعقوب الفسوي إلاّ سلفيًّا»[(٢)].

(١) كما في «سُنَن الترمذي» (٣٤٣٢) عن أبي هُريرةَ -بنحوِهِ-.

وهو في «السلسلة الصحيحة» (٦٠٢).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٩/ ١٠٠).

*** وهذا الإمام أبو بكر بن سُليمان بن الأشعث -والده صاحب «السنن»-: رُمي ببُغض عليّ!!**

«قال أحمد بن يوسف الأزرق: سمعت أبا بكر بن أبي داود يقول..: كل الناس مني في حِلٍّ إلّا مَن رماني ببغض عليّ -رضيَ اللهُ عنه-»[1].

*** وهذا الإمام حَرِيز بن عثمان -الحافظ المتفنّن-:**

قال شَبابةُ: سمعت رجلاً قال لحَريز بن عثمان: بَلَغَنِي أنك لا تترحَّم على عليّ!!؟

قال: اسْكُت، -رَحِمَهُ اللهُ -مائة مرة-!![2].

*** وهذا الإمام الكبير الحافظ أبو عبدالرحمن النَّسائي -صاحب «السُّنن»-:**

قال الإمام أبو الحسن الدارقطني:

«كان أبو عبدالرحمن النَّسائي أفقهَ مشايخ مصر في عصره، وأعرفَهم بالصحيح والسقيم مِن الآثار، وأعلمَهم بالرجال، فلما بلغ هذا المبلغَ، حسدوه، فخرج إلى الرملة، فسُئل عن فضائلِ معاويةَ، فأمسك.

فضربوه في الجامع، فقال: أخرجوني إلى مكة، فأخرجوه إلى مكة وهو عليلٌ، وتوفي بها مقتولاً شهيداً»[3] -ولا نُزكِّيه على الله-.

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٢٢٩).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٦/ ٤٧).

(٣) «تهذيب الكمال» (١/ ٣٣٨)

*** وهذا الإمام أبو محمد النيسابوري -الفقيه الشافعي-:**

ذكر الذهبي قصة طريفة في ترجمته، فساق الإسناد من طريق أبي عبد الله الحاكم، فقال: حدثنا الهيثم بن عدي، قال: سمعت أبي يقول: سعى رجلٌ برجل إلى الحجّاج، وقال: أعزَّ الله الأمير ، هذا رجلٌ خارجيٌّ؛ يشتم علي بن أبي سفيان! ويقع في معاوية بن أبي طالب!!

فقال الحجّاج : لا أدري بأيهما أنت أعلم، بالأنساب، أو بالأديان[1]؟!

*** وهذا الإمام الحُجّة ميمون بن مهران:**

قال عنه العِجْلي: كان يحمل على عليّ -رضيَ اللهُ عنه-.

قال الذهبي -معلقاً-: «قلت: لم يثبت عنه أنه حمل ، إنّما كان يفضّل عثمان عليه، وهذا حق»[2].

*** وهذا الامام أبو عبدالله شَرِيك بن عبدالله القاضي:**

قال ابن أبي خَيثمة: وأخبرني سليمان، قال: لقي عبدالله بن مصعب الزبيري شَرِيكاً، فقال: بَلَغَنِي عنك أنك تنال مِن أبي بكر وعمر؟!

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٩/ ٣٣٣).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٥/ ٤٧).

واليومَ: كثيرٌ مِن (الغلاة) يطعنون بكُلِّ مَن يُخالِفُ مُقدَّمِيهم!

أو يُقدِّمُ أحداً على مُقلَّدِيهم!!

فالبلاءُ هو البلاء -قديماً وحديثاً-...

سُبحانَكَ اللهمَّ..

فقال شَرِيك: والله ما أنتقِصُ الزبير، فكيف أنال مِن أبي بكر وعمر؟!!»[(١)].

وهذا الإمام شيخ الإسلام أحمد بن عبدالحليم ابن تيميَّة الحرَّاني، ثم الدمشقي نالته هذه التهمة الزائفة الكاذبة!

فقد عقد علّامة الشام في زمانه محمد بهجة البيطار في كتابه «الكوثري وتعليقاته» (ص١٨) فصلاً بعنوان (كذب مفضوح في كتاب مطبوع)، فكان مما قاله:

«فقد عرَّض في كتابه -أي: الكوثري- لنابغة الإسلام ابن تيميَّة -كدأبه في عامة ما يكتب! ولكن هذه الكتابة من أفضح ما كتب وأخزاه!-، قال -هداه الله-: «ولولا شدَّة ابن تيمية في ردِّه على ابن المطهّر في «منهاجه»، إلى ان بلغ به الأمر أن يتعرّض لعلي بن أبي طالب -كرَّم الله وجهه- على الوجه الذي تراه في أوائل الجزء الثالث منه، بطريقٍ يأباه كثيرٌ من أقحاح الخوارج.....» -إلخ-.

بدون تعليق[(٢)]!!

... وأختم كلامي بقول شيخنا أبي الحارث علي بن حسن بن عبدالحميد الحلبي الأثري في مقاله: (الإجلال والتعظيم لجناب أصحاب رسولنا الكريم):

«ومع ذلك:

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٦/ ٣٨٣).

(٢) وفي كتاب «دعاوَى المُناوئين لشيخِ الإسلام ابنِ تيميَّة» (ص٥٣٢-٥٥٦) -للدُّكتور عبد الله الغُصن - كلام مُفيدٌ -جدًّا- في ردِّ هذه الدعوَى.

فالأصلُ الذي لا محيدَ عنه -إجلالاً لمقام الصحابةِ، وتعظيماً لجَنَابهم الكريم- مجانبةُ هذه الألفاظ، والنَّأْيُ بالنفس عن الوُرود لهذه المضائق؛ فَجَنابُ الصحابةِ عظيم، ومكانتُهم عالية، ومنزلتُهم في القلوبِ جليلة -رضي اللهُ عنهم، وقاتل اللهُ منتَقصيهِم-».

وقوله:

«أين أنتم من قولِ نبيِّنا ﷺ: «**لا يؤمن أحدكم حتى يُحبّ لأخيهِ ما يُحبُّ لنفسه مِن الخير**»[1]؟!

تذكَّروا -يا هؤلاء!- ولا تتقوَّلوا- أنَّ كلامَنا -هذا[2]- إنّما يتوجّه إلى سُنِّيٍّ سلفيٍّ يُخطئ؛ لا في حزبيٍّ بغيضٍ، ولا في عاميٍّ أحمق، ولا في تكفيريٍّ -أو قطبيٍّ- مُنفَلتٍ!!

وإنِّي لأقول لهؤلاء المُتَقَوِّلين -الباغين للبُرآء العَنَتَ- أنفسِهم:

لو أنَّكم كنتم صادقين مَعَ أنفسكم(!) لَصَدَقْتُم مع غيركم؛ وقمتُم بما يُمليه عليكم واجبُ الشرع من النصيحةِ، والديانةِ، والأمانةِ... بدلاً مِن أن تسلكوا مسالكَ أهل البغي والبَهْت والخيانةِ-غِشًّا، وتلبيساً، وتمويهاً-تربُّصاً،وتصيُّداً-.

فأين أنتم-أين!-من قولِ ربكم: ﴿بَلِ ٱلۡإِنسَٰنُ عَلَىٰ نَفۡسِهِۦ بَصِيرَةٞ . وَلَوۡ أَلۡقَىٰ مَعَاذِيرَهُۥ﴾؟!».

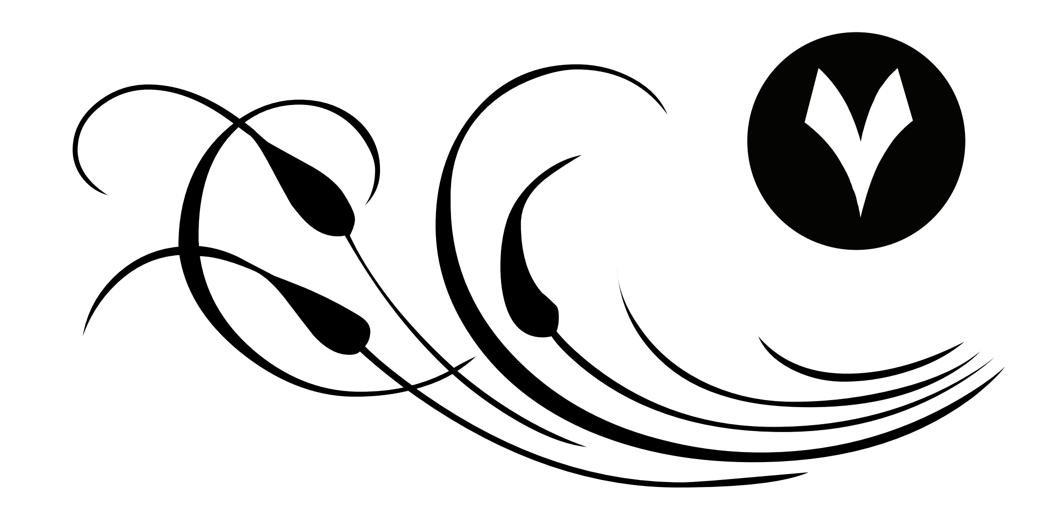
وصلّى الله وسلّم وبارك على نبينا محمد...

---

(١) انظُر ما تقدَّمَ (ص١٢٣).

(٢) والذي هو بيانٌ -آخرُ- حول ما أشرتُ إليه في الحاشيةِ المُتقدِّمَةِ (ص٣١٤)...

وأخيراً..





(٣٤)

لا تجعلوا كتابي «منهج السلف الصالح» هو المشكلةَ!

فالأمرُ أعظمُ من ذلك!!

.. عُنوانُ كلمتي -هذه- هو فحوى نصيحةٍ قدَّمها إليَّ -وقَبِلتُها منه- شيخٌ فاضلٌ مِن عُقلاء هذا الزَّمان وعُلمائه...

إذ حَصْرُ (المشكلة) في الكتابِ -وهو ما أثار عليَّ فِتَنَ المتعصِّبين! وهُجومَ الغُلاة المُنحرِفين!!-: إخراجٌ للبحثِ الحقِّ الجادِّ وبُرهانِه، عن مجالِه وميدانِه، وتحويلٌ للقضيَّة إلى مسألةٍ مَحْضِ شخصيَّة!!

* فمِن قائل: وقفتُ على خطئَيْن فيه!

فأقولُ:

لقد أقلَلْتَ -يا أخي- إذاً!!

فباليقين: ما في (كتابي) مِن الأخطاء -أو المُلاحظات- أكثرُ مِن ذلك بكثير[1]...

---

(١) وهو ما قُمتُ بضبطِهِ -فيما استطعتُ- ممَّا ظَهَرَ لي -والحمدُ لله- في (الطبعة الثانية) -منه-.

ولا أقولُ كما قال (بعضُ الناس!): أنا لستُ مَعصوماً، ولكنِّي لا أعرفُ[1] لنفسِي خطأً في المنهج!!

واللهُ هُو السِّتِّير الحلِيم..

ثم:

ألم تعلم -أيُّها الأخ المُوَفَّق-:

«أنَّ الأخطاء لا يَسْلَمُ منها بشرٌ، وإنَّما أُعْطِيَتِ العصمةُ للأنبياء فيما يبلِّغونهُ عن الله، وَمَنْ عداهم: فقد يخطئ في أقوالِهِ الاجتهادية[2]، وفيما ينقله عن الرسول ﷺ، وفيما ينقلُهُ عن غيرِه.

وقدِ استدركتْ عائشةُ على عددٍ مِن الصحابة أخطاءً وقعوا فيها.

وللإمام الشافعي مذهبان: القديم، والجديد، وقد يكونُ -مع ذلك- الصوابُ -أحياناً- في القديم! وكان في غايةٍ من الإنصاف والتواضع-، فيقول [للإمام أحمد]: «أنتم أعلمُ بالحديث والرجال مني، فأيُّ حديث صح، فأخبروني به؛ لآخذ به».

وقد ردَّ على شيخِهِ الإمام مالك، وردَّ على أبي حنيفةَ وصاحبَيْه أشياءَ كثيرة

(١) ولعلَّهُ أرادَ (!) أنْ يقولَ: لا أعترفُ!

(٢) مع أنَّ الشيخ ربيع بن هادي -هداهُ الله- يجزم (!) بأنَّ أقوالَهُ في الرِّجالِ، والجماعات، و.. و..: (ليسَت اجتهاديَّة)!!

فماذا -بربِّكُم- هي -إذَن-؟!

وانظُر كتابي «منهج السلف الصالح» (ص١٥٩ط٢) -ففِيهِ مَزيدُ بَيان-.

-جدًّا-، وردَّ الليثُ على الإمام مالك في «رسالة» معروفة.

وهذا أبو حنيفة -رَحِمَهُ اللهُ- يخالفُهُ صاحبَاهُ أبو يوسف ومحمدُ بنُ الحسنِ في ثُلُثِ المذهبِ.

وهذا الإمامُ البخاريُّ أميرُ المؤمنينَ في الحديثِ وعُلومِه -بما في ذلك علمُ الرجال- انتقدَهُ الإمامان أبو زُرعة وأبو حاتم الرازيَّان في حوالي واحد وسبعين رجلاً وسبعمائة رجل!

ولم يَسْلَمَا في نقدِهما من الخطأ...»...

كما هو نصُّ كلامِ الشيخِ ربيعِ بن هادي -سدَّدَهُ اللهُ- في كتابِه «بيان فساد المعيار» (ص٧-٨)- لِمَنْ أنْصَفَ-!

أمْ أنَّ هذا النقدَ -والردَّ- (يجوزُ) في هؤلاءِ الكُبراءِ، و(لا يجوزُ) فيمَن هو دونَهم ممَّن (نُصِّبُوا) في هذا الزَّمان مُبَدِّعِين مَن (أخطأ) مِن أهلِ السُّنَّةِ -مِن الأشخاص! والدُّعاة! والأعيان -ولو بغيرِ بُرهان-؟!!

فكان ماذا؟!

* وآخَرُ يصِفُ -بكُلِّ صَلَفٍ!- مُنتدياتِنا (مُنتديات كُلّ السلفيِّين) وأعضاءَها -بسبب موقفِه الغاشم مِن (كتابي)!- بأوصافٍ قبيحةٍ فَجَّةٍ ظالمةٍ مُظلمةٍ؛ يكُعُّ القلمُ دونَها! ويجفُّ مِدادُهُ بسببِها[1]!

---

(١) حتّى وَصَفُوها بالنِّفاقِ -والعياذُ بالله-!

ولكنْ؛ يُنافِقُونَ لِـمَن؟!

=

فيُقالُ لمثلِهِ ما قالهُ ابنُ المبارك:

تعاهَدْ لسانَكَ إنَّ اللسانَ سريعٌ إلى المرءِ في قتلِهِ

وهذا اللسانُ بَريدُ الفؤادِ يَدُلُّ الرجالَ على عقلِهِ[1]!

وأقولُ -أنا- على نَسَقِهِ!-:

كقُبْحِ المقالِ وسُوءِ الخِصالِ و(صاحبُ) ذَيْنِ (أبو) جهلِهِ!!

* وثالثٌ (يأمرُنا!) بالتراجع؛ فإذا طُولِبَ بـ(قائمةٍ!) فيما (يُريد): أعرضَ -حَيرةً-! ونأى بجانبِهِ -تهوُّكاً-!!

فإذا (قدَّمَ!) ما توهَّمَهُ، ثُمَّ نُوقِشَ، ورُدَّ عليه: أَرْغَى وأَزْبَدَ! وأَبْرَقَ وأرْعَدَ!! ثمَّ يَقولُ -مُنتفِخاً!-: نَصَحْتُهُ، ولَمْ يَقْبَلْ!!!

فما أجملَ ما قالَ ابنُ حزمٍ في «الأخلاق والسِّيَر» (ص١١٠): «إنْ نَصَحْتَ بشرطِ القَبول منك: فأنت ظالم»[2]...

... فهل أنت -يا ذا- هُوَ؟!

* ورابعٌ يدعُو -ظُلماً وتحكُّماً وعُدواناً- بِقَصْمِ الظُّهور، وعظائم الأُمور!!

= ومَن الأحرى (!) بوَصْفِ النِّفاقِ -هذا- حقيقةً وواقعاً- إنْ كانَ ولا بُدَّ!-؟!

(١) «مُعجَم ابن الأعرابي» (١٦٣٨)، و«الصمت» (٦٩١) -لابنِ أبي الدُّنيا-، و«تاريخ دمشق» (٣٢/ ٤٦١) -لابن عساكِر-.

(٢) انظُر ما تقدَّم (ص١٩٢) -تامًّا-.

فأينَ هو مِن قول نبيِّنا ﷺ: «**أحبَّ للناسِ ما تحبُّ لنفسِك: تَكُنْ مُؤمناً**»(١)، -وفي روايةٍ-: «**مُسلماً**»-.

فهل هكذا تُناقَشُ الدَّلائل؟!

وتُبحَثُ المسائل؟!

أمِ الأمرُ -عند هؤلاء!- كما يقولُ بعضُ العامَّةِ في بلادِنا: (خُذُوهُم بالصَّوت!)؟!

فأينَ أخلاقُ السَّلَف الذين تدَّعُونَ التشرُّفَ بهم، والانتسابَ إليهِم؟!

وأينَ سُلوكيَّات السَّلَف الَّتِي تزعُمُونَ انتهاجَها، واتِّباعَها؟!

... وقد يكونُ حَدَثَ (لأوَّل مرة!): أنْ يُرَدَّ على كتابٍ قبلَ نشرِه! وتوزيعه!! وتداولِه -ألَا وهو كتابي «منهج السلف الصالح»-!!

أليس لهذا معناه، وما وراءه؟!

نعم؛ أُكَرِّرُ -مُؤَكِّداً-: ليس (كتابي) هو المُشكلةَ! ولن أجعلَهُ -يوماً- هو المُشكلة -تطبيقاً لتلك النصيحةِ الرشيدة-؛ بل -والله الذي لا إلهَ إلاّ هُو-: إنَّنِي مُستعدٌّ أنْ أتراجَعَ عن كتابي، وأنْ أحبِسَهُ، وأمْحُوَهُ...

وكمْ وكمْ -في تاريخ عُلماءِ الإسلام، وتُراثِهم العلميّ- مِمَّن هُم خيرٌ مِنَّا،

---

(١) رواهُ الترمذيُّ (٢٣٠٥)، وأحمد (٢/ ٣١٠)، وابنُ ماجَه (٤٢١٧)، والبخاريُّ في «الأدب المُفرَد» (٢٥٢) عن أبي هُريرةَ.

وانظُر: «السلسلة الصحيحة» (٩٣٠) -لشيخِنا الإمامِ الألباني-.

وأجلُّ مِنَّا- مَن غَسَلَ كُتُبَهُ، أو دَفَنَهَا، أو أحرقَها -وقد تكونُ أجلَّ ممَّا كتبتُ، وأعظمَ-؟!!

فقد أُقَصِّرُ في عبارة..

أو يكبُو بِيَ القَلَمُ في تَعْبِير...

أو أضْعُفُ عن إبانةِ قَصْدِي في مسألةٍ..

... هذا كُلُّه -وغيرُه!- واردٌ... بل واردٌ جدًّا...

ومِن أجلِ ذا: أَرسلتُ كتابي -قبل طَبْعِهِ- إلى عددٍ ليس بالقليل -مِن أهل العلم وطُلاَّبِه- مِمَّن أراهُم أهلاً للإفادةِ والاستفادة - وقد «استفدتُ» مِن عددٍ منهُم -جزاهُمُ اللهُ خيراً- كما صرَّحْتُ بذلك في كتابي -نفسِهِ- (ص٣١٧)-.

فأُكَرِّرُ رجائي -ثالثاً ورابعاً...- لإخواني السلفيين- في كُلِّ مَكان-:

لا تجعلوا مَن تُحِبُّون بِهِ تَمْتَحِنُون...

لا تجعلوا كلامَ مَن تُقَدِّرُون طريقاً لغيرِه تَفتِنون...

لا تجعلوا (كتابي) -هذا- مدارَ ما عنهُ تُدافِعُون، ولمنتقدِيه تردُّون...

... اجعلوا عِلاجَ (مُشكلةِ) الغُلُوِّ في التبديعِ -والإسقاطِ، والإقصاءِ- هي العُنوان والمضمون...

اجعلوا (فتنةَ) التعصُّب الشديد- والتحزُّب الأكيد -بصُوره المقيتةِ -كافَّةً- أبرزَ ما له تنقضون...

اجعلوا رَدَّ بليَّـة (التقليـد الجديـد!) -بثوبـهِ (واسـمِهِ) الجديـد!- ونقـضَ التضليل والإسقاط المَديد- أكبرَ ما به تهتمُّون...

... فـ(عليٌّ) سيموتُ...

و(عَمْروٌ) سيزولُ...

و(فُلانٌ) سيذهبُ..

ولا بقاءَ إلاَّ للحقِّ الغالي، والنهجِ العالي...

احرِصوا -بربِّكُم- على دعوتِكم السلفيَّة بصورتِها النقيَّة..

لا تعصُّب، ولا حِزبيَّة - لا خفيَّة، ولا جليَّة!-...

لا يستخفنَّكُم الذين لا يعلمون: بقبِيحِ ما يكتبُون، أو يُكذِّبُون...

يسبُّون، أو يشتُمون...

يخلِطُون، أو يجهلون...

يجيؤون، أو يروحون...

... فانظُر -فيما له تَنْصُر- مواضعَ قدمِك، ومواقعَ قلمِك:

هل أنت ناصحٌ صادق؟!

أم أنَّك بغيرِ نُور الحقِّ ناطق؟!

قال الإمامُ ابنُ قيِّم الجوزيَّة في «الرُّوح» (ص٢٣٣):

«إنَّ الناصحَ لا يُعاديك إذا لم تَقبلْ نصيحتَه! وقال: قد وَقَعَ أجـري عـلى الله -قبلتَ أو لم تَقْبَلْ-.

ويدعو لك بظهر الغيب، ولا يذكُر عيوبَك، ولا يُبَيِّنُها للنَّاس.

والمؤنِّبُ ضدّ ذلك»...

... فبالله عليك: اصدُق معَ نفسِك..

وكُن مِرآةً صافيةً رَقراقةً وضَّاءةً لإخوانِك...

أمَّا (أنا) -مُستعيذاً بالله مِن شرِّ نفسي، وسُوءِ عَمَلِي-؛ فـ«لله الحمد -منذ عرفتُ منهج السلف- محبٌّ له وذابٌّ عنه، مبغضٌ للبِدع منفِّرٌ منها، وكلما تقدّم بي السِّنُّ [وأنا -الآنَ- قد تجاوزتُ الخمسين مِن الأعوام -نسألُ اللهَ حُسْنَ الخِتام-]: ازدَدْتُ معرفةً به وبمنهج أهله، وخاصَّةً موقفَهم من أهل البدع، وازددتُ له حبًّا وعنه ذبًّا، وللبدع بُغضاً، ولها ولأهلها نقداً، ومنها ومنهم تنفيراً وتحذيراً.

وأسألُ الله أنْ يثبِّتَنِي على ذلك، وأنْ يتوفَّاني عليه راضياً عنِّي».

... مُستعيراً لنفسي هذا الكلامَ الحَسَنَ الذي كتبَهُ الشيخ ربيع بن هادي -أعانَهُ اللهُ- عن نفسِه- في كتابِه «بيان فساد المعيار»(ص١٤٦-١٤٧)-.

وإنَّا -والله- (للحقِّ) صاغرون، وعلى أعتابِهِ أذلاَّءُ خاضعُون..

لكنْ؛ أينَ هُوَ ذا في خِضَمِّ غُبار ما يجري؛ ممّا لأكثر بواعثِه ودوافعِه -بعدَ إحسان الظنِّ!- لا أعرف ولا أدري!؟!

والله -وحدَهُ- المُستعان، وعليه التُّكْلان..



(٣٥)

الخاتمة...

...عندما يعجز المخالفُ:

لا يجدُ إلا الكذبَ...

لا يجد إلا الإفساد...

لا يجد إلا التخريب...

لا يجد إلا بُنيّات الطريق!

لا يجد إلا أن يفتري! أو يصدّق المفتري!!

ولن يُرجعَنا هذا البلاءُ -كلُّه- عن أنْ نُقابلَ مُخالِفِينَا في منهجنا الذي ارتأيناه -مِن أهلِ (الغُلُوِّ)- بغيرِ الحقِّ والصِّدق:

ولن نُقابلَهم إلّا بالحلم..

ولن نواجهَهم إلا بالعلم..

اتَّهمُونا.. وافترَوْا علينا.. وروّجوا لمن كذب علينا..

أليست هذه حرباً فاجرة؟!

بلى -والله-..لكنها -بتوفيقِ الله -ستَؤُولُ: ﴿كَرَّةٌ خَاسِرَةٌ﴾...

ولو بعد حين..

وأخيراً -وتلخيصاً-:

فإنَّ المُتأمِّل -مَلِيًّا- فيما تقدَّمَ مِن تأصيلات -هُنا-، وما في كتابي «منهج السلف الصَّالح...» -مِن تقريرات -هناك-: يرَى -جَلِيًّا ظاهِراً -جدًّا- أنَّ سائرَ تبديعات الشيخ ربيع بن هادي -هداهُ الله- لِـمَن بدَّعَ! أو تزكياتِهِ لِـمَنْ زَكَّى!-: إنَّما تكونُ قائمةً -في أُسِّها وأساسِها- على مَبدإِ مُتابعتِهِ -هو- أو مخالفته:

* فمَن تابعَهُ في تبديعِ مَن بدَّع! وإسقاطِ مَن ردَّ عليه!! -ومُشاركته في حربه!-؛ فهو: المُخلِصُ، السلفيُّ، العالمُ، الدُّكتورُ، القويُّ في منهجِهِ، الـ.. الـ..!

... وكُلُّ شيءٍ (!) -بَعدَ ذلك- هَيِّنٌ!

* ومَن خالفَهُ في تبديعِ مَن بدَّعَ! وإسقاطِ مَن ردَّ عليه!! -ومُشاركتِهِ في حَربِهِ!- فهو: الخَلَفِيُّ، الساقطُ، المُميِّعُ، أحطُّ أهل البِدع، الـ.. الـ..!!

وكُلُّ شيءٍ (!) -بعدَ ذلك- عظيمٌ!

دُونَ كبيرِ الْتِفاتٍ -هُنالك! أو هُنا!! -إلى حالِ الشخصِ المُبَدَّعِ!- أو المُزكَّى!- تاريخاً[1]، ومنهجاً، وعِلماً!-...

وما تبديعُهُ -بالأمسِ القريبِ- لمنْ لَمْ يُوافقْهُ -بل لمْ يُقَلِّدْهُ!- في تبديعِهِ

(١) وعندما كانت (فتنةُ المَغراوي!!!) طلبتُ من الشيخ ربيع (!) -في بيتِهِ في (مكَّةَ)- أنْ أُسافِرَ للمغراوي -لمناصحتِهِ-، فقالَ -مُغاضِباً!-: (إنْ لمْ تُسقِط المغراوي أسقَطْناكَ!)!!!

(الحلبيَّ) -مِن أفاضِلِ إخوانِنا طلبةِ العِلمِ العراقيِّين- عن العاقِلِ ببعيدٍ!-، مع كونِهِ كان عندَهُ -قَبلاً- السلفيَّ، والأعلمَ، والأقوَى، والأفقَهَ، و... و...!!

بل كان -هو هو!- نفسُهُ!- إلى قريبٍ قريبٍ -مُنَصَّبًا (!) مِن قِبَلِ الشيخ ربيع -هداهُ الله- (أميراً للسلفيِّين في العراق!!)، ثُمَّ (نَزَعَها!) منهُ لـمَّا خالفَهُ (!) -فقط!- في تبديع (الحلبيّ)!! -كما سمعتُهُ بصوتِ الشيخ ربيع -نفسِهِ- مُسجَّلاً-!

ولعلَّ ممَّا يُؤكِّدُ هذا الواقعَ المريرَ -تماماً- مِن حالِ الشيخ ربيع -سدَّدَهُ اللهُ- قولَهُ -في محاضرتِهِ (الأخيرة) التي ألقاها في (مسجد القِبلتَيْن) في (المدينة النبويَّة)، بتاريخ: (٢٨/ شوّال/ ١٤٣١هـ) -وقد اعترفَ فيها -جزاهُ اللهُ خيراً- بأنَّه (**أشدّ واحد!**) -لـمَّا قالَ-بكلِّ صراحةٍ- مبيِّناً السَّبَبَ الرئيسَ في (تبديعي!)!!-:

(علي حَسَن.. يُناصرُهُم في كُلِّ فِتنةٍ)!! -ثُمَّ ذَكَرَ فِريةَ (وحدة الأديان!) -بعد-تلميحاً، لا تَصريحاً-!

قلتُ:

يقصِدُ -غَفَرَ اللهُ له- ما سمَّاهُ- ولا يزالُ يُسمِّيه!-:

(فتنة أبي الحَسَن)!

و: (فتنة عرعور)!!

و: (فتنة المغراوي)!!

... وغيرهم!!

وهكذا؛ فهو -وفَّقَهُ اللهُ لِهُدَاه، وغَفَرَ له- لا يكادُ يخرجُ مِـن فِتنَـةٍ(!)، حتّـى يكُرُّ على أختِها!!!

وهي -عندَهُ- جميعاً -ولاءً وبراءً!- الأصلُ والأساس، ومربطُ دعوتِهِ بـين النّـــاس!!

وليس هذا -هكذا- بمقبولٍ، ولا سائغٍ -ألْبَتَّـةَ-؛ ذلكُـم أَنَّ الواقـعَ الـذي تعيشُهُ الدَّعوةُ السلفيَّةُ المُباركَةُ -اليومَ- أعمقُ مِن أنْ تُقاسَ عليهِ ظُـروفُ بلـدٍ! -ما-، في واقعٍ! -ما-، في مسألةٍ! -ما-، في شخصٍ! -ما-!

فالانتشارُ الكبيرُ للدعوةِ السلفيَّةِ المُباركةِ -في شتَّى بِقاعِ الأرضِ- والحمـدُ لله ربِّ العالمِين- يَفرِضُ على أُمَناءِ الدعوةِ ورُعاتِها أنْ يكونُـوا «حُلَـماءَ، فُقهـاءَ، حُكماءَ» -كما وردَ عن ابنِ عبَّاسٍ -رضيَ اللهُ عنهُما[(١)]-...

وفوائدُ هذه الصفاتِ الجليلةِ -وآثارُها- كثيرةٌ؛ أهمُّها اثنتانِ:

الأُولَى: الحِرصُ على الدَّعوةِ..

الثانيةُ: تربيةُ الدُّعاةِ..

فبِقَدْرِ تخلُّفِ أيٍّ من تلك الصفاتِ -أو إحـداها -كـمًّا أو كيفـاً- بقَـدْرِ مـا تُنتَقَصُ الدَّعوةُ، ودُعاتُها...

ومِن جهةٍ أُخرَى -ذات صلةٍ-؛ فإنَّ الناظرَ المتأمِّلَ في بَرزخٍ ما بـين مرحلـةِ حياةِ عُلمائِنا الكِبار الثلاثةِ -ابنِ باز والألبانِيِّ وابنِ عُثَيمِين-تغمَّدَهُ اللهُ برحمتِـهِ-، ومرحلة ما بعدَهُم -ممَّن بَعدَهُم!-؛ يَرَى أمرَيْنِ جليلَيْنِ خطيرَيْنِ:

(١) «صحيح البخاري» (١/ ٢٥)، وانظُر «تغليق التعليق» (١/ ٨١) -للحافظ ابن حَجَر-.

أَوَّلُها: أنَّ مَن بدَّعَهُم عُلماؤُنا -هؤلاءِ- رحمهُمُ اللهُ- محدُودونَ معدودُون! ناهيكَ عن كونِهِم غيرَ مَنسوبينَ إلى السُّنَّةِ والسلفيَّةِ!

ثانِيهما: أنَّ حالَ مَن بعدَهُم (!) قد فاق حالَ الأوَّلِين -والذين هُم الأفضلُ- كمَّا وكيفاً؛ فالمُبدَّعُونَ -في المرحلةِ التاليةِ لهم -كثيرون؛ فضلاً عن أنَّ أكثرَ هذا الكثيرِ -وللأسف- منسوبٌ إلى السُّنَّةِ والسلفيَّةِ!!

ومَن كان عنده خلافُ هذا الزعم؛ فإنِّي راجعٌ لحُكمِه، راضٍ بقولِه...

ولا أزيدُ على أنْ أقولَ -خِتاماً-:

اصبروا - إخواني -.. واثبُتوا - أحبّتي -..

فالحقُّ عَال... ومُخالِفُوهُ إلى سَفال..

واعلمُوا -أيُّها الكِرامُ-:

أنَّنَا «نُوالِي عُلماءَ المُسلمين، ونَتخيَّرُ مِن أقوالِهم ما وافَقَ الكتابَ والسُّنَّةَ، ونَزِنُها بهما، لا نزِنُهُما بقولِ أحدٍ -كائناً مَن كان-! ولا نتَّخذُ مِن دُونِ الله ورسولِهِ رجُلاً يُصيبُ ويُخطئُ! فنتَّبِعُهُ في كُلِّ ما قال! ونَمنعُ -بل نُحَرِّمُ!- متابعةَ غيرِهِ في كُلِّ ما خالفَهُ فيه!!

وبهذا أوصانا أئمَّةُ الإسلامِ، فهذا عهدُهُم إلينا؛ فنحنُ في ذلك على منهاجِهم وطريقِهِم وهَدْيِهم، دونَ مَن خالَفَنا..»[1].

ذلكُم «أنَّ أنصارَ السُّنَّةِ لا يُقلِّدُونَ في دينِ الله -تعالى- رجُلاً بعينِهِ!- كما

---

(١) «طريق الهِجرتَين» (ص٣٩٣) -للإمامِ ابنِ القيِّم-.

يفعلُ أولئكَ [المُقلِّدُون]!-، ولا يُؤْثِرُونَ على الحقِّ الذي تبيَّنَ لهُم قولَ أحدٍ مِن العُلماء- مهما كان اعتقادُهُم حَسَناً في علمِهِ وصلاحِهِ!-.

وأنَّهُم إنَّما ينظُرُونَ إلى القولِ، لا إلى القائلِ[1]! وإلى الدليل، وليس إلى التَّقليدِ! جاعِلينَ نُصْبَ أعيُنِهم قولَ إمامِ دارِ الهِجرةِ: (ما مِنَّا مِن أحدٍ إلّا رَدَّ ورُدَّ عليه؛ إلّا صاحبَ هذا القَبر)، وقال: (كُلّ أحدٍ يُؤخذُ مِن قولِهِ ويُرَدُّ؛ إلّا صاحبَ هذا القَبْرَ)»[2].

... ثُمَّ ادعوا ربَّكم -مُخلِصين-: اللهم «**اجعَل ثأرَنا على مَن ظَلَمنا**»[3]...

فـ ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَبِالْمِرْصَادِ﴾.

وما أجملَ ما قيلَ:

إذا ساءَ فعلُ المرءِ ساءَت ظُنونُهُ   وصدَّقَ ما يعتادُهُ مِن تَوَهُّمِ[4]!

واللهُ المُستعان، وعليه التُّكلان..

وصلَّى اللهُ وسلَّم وباركَ على نبيِّنا محمدٍ، وعلى آلِهِ وصحبِهِ -أجمعِين-[5].

---

(١) انظُر «تلبيس إبليس» (ص٨١) -لابنِ الجَوزيِّ-.

(٢) «أحكام الجَنائز» (ص٢٢٢) -لشيخِنا الإمام الألبانيّ -رَحِمَهُ اللهُ-.

(٣) رواهُ الترمذيُّ (٣٥٠٢)، والنَّسائيُّ في «الكُبرَى» (١٠١٦١)، والطبرانيُّ في «الدُّعاء» (١٩١١)، والبَغَوِيُّ في «شرحِ السُّنَّة» (١٣٧٤) -عن ابنِ عُمَرَ-.

وانظُر «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (٣١٧٠).

(٤) «رَيْحانة الكُتَّاب ونُجْعَةُ المُنتاب» (١/ ١٥٣) -لِلِسانِ الدِّين ابنِ الخَطيب-.

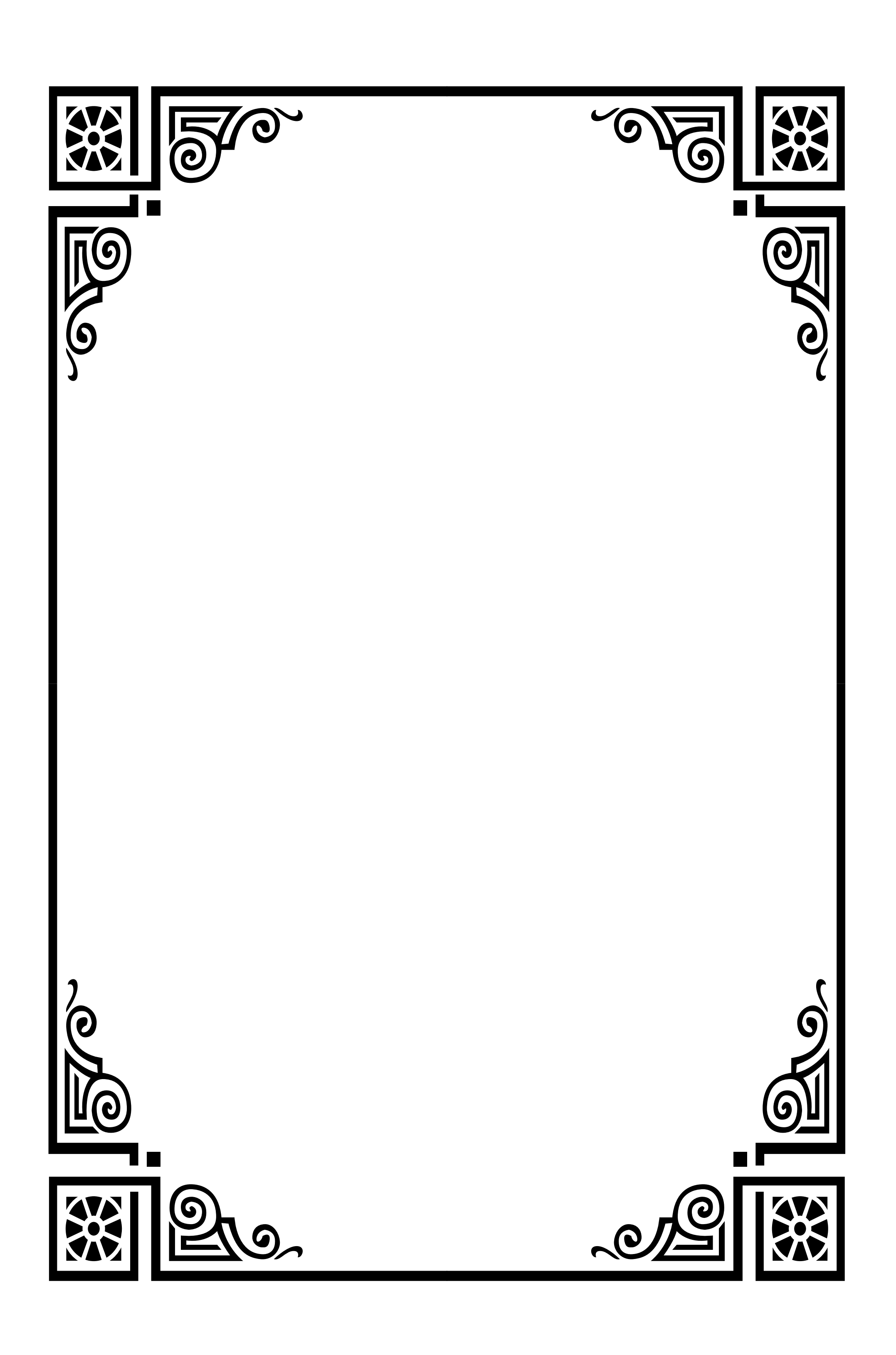
(٥) تمَّ الفراغُ مِن تحريرِ هذا الكِتاب، وضَبطِه، ومُراجعتِهِ: بعد عشاءِ يومِ الأربعاء: ٢٣/ محرَّم/ ١٤٣٢هـ -ولله الأمرُ مِن قَبلُ ومِن بعدُ-...

المحتويات

الموضـــــوع	رقم الصفحة

الموضـــــوع	رقم الصفحة

الموضـــــوع	رقم الصفحة



كَلِمَةٌ مُضِيئَةٌ

قال الإمامُ أبُو زُرعةَ - كما في «سُؤالات البَرْذَعِي -له-» (رقم: ١٩)-:

«كُلُّ مَن لمْ يتكلَّمْ في هذا الشأن على الدِّيانة؛ فإنَّما يَعطَبُ نَفسَهُ.

كُلُّ مَن كان بينَهُ وبينَ إنسانٍ حِقدٌ أو بَلاءٌ: لا يجوزُ أنْ يذكُرَهُ.

كان الثوريُّ، ومالك يتكلَّمُونَ في الشُّيوخِ على الدِّين: فنَفذَ قَولُهُم.

ومَن لمْ يتكلَّمْ منهم على غيرِ الدِّيانةِ: يرجعُ الأمرُ عليه»...